المحتويات



مُقَدِّمَة

صحابة رسول الله ﷺ كلهم خيار عدول، وهم أفضل الخلق بعد الأنبياء والمرسلين ـ عليهم السلام ـ ولِـمَ لا وقد اصطفاهم الله ﷻ لصحبة نبيه محمد ﷺ، وحَمْل دينه ـ بعد رسوله ـ إلى العالمين، فلولاهم (كما يقول الإمام الذهبي): "لما وصل إلينا من الدين أصل ولا فرع، ولا علمنا من الفرائض والسنن سنةً ولا فرضًا، ولا علمنا من الأحاديث والأخبار شيئًا".

وقد أدرك خصوم الإسلام أن الطعن في أصحاب النبي ﷺ طعن في صميم رسالة الإسلام؛ لأنهم ﷺ هم حاملو تلك الرسالة، فانطلق لسانهم وسنانهم نحو الصحابة ﷺ بالطعن والتشويه.

وقد كان لأبي هريرة ﷺ النصيب الأوفر من هذه الهجمات المغرضة؛ بغرض تشويه صورته ومكانته لدى المسلمين، وما ذاك إلا لأنه أكثر أصحاب النبي ﷺ رواية للأحاديث عنه، ولتيقنهم أنهم بهذا ينالون من الجزء الأكبر من سنة النبي ﷺ.

ولهذا كله استقل هذا الجزء للرد على الشبهات والافتراءات المثارة حول هذا الصحابي الجليل ﷺ، وقد دارت هذه الشبهات حول محورين رئيسين، هما:

الأول: شبهات حول شخصيته ﷺ، مثل: الزعم أن النبي ﷺ نفاه إلى البحرين، والطعن في أمانته ﷺ، ودعوى أن كثرة مزاحه مما يسقط عدالته... إلخ.

الآخر: شبهات حول روايته للحديث، ومكانته العلمية ﷺ، مثل: دعوى ردِّ كبار الصحابة لأحاديثه، والزعم أنه كان مجرد راوية لا شأن له بالفقه والاجتهاد، والزعم أن كثرة مروياته تطعن في عدالته... إلخ.

هذا وقد أردنا من خلال مناقشة هذه الشبهات، والرد عليها أن نؤكد على عدة حقائق، نجمل بعضها في الآتي:

- أن أبا هريرة ﷺ من السابقين إلى الإسلام؛ فقد أسلم قبل هجرة النبي ﷺ. ولقد كان إسلامه خالصًا لوجه الله تعالى، لا طمعًا في غرض من أغراض الدنيا الزائلة.

- كان ﷺ أحفظ صحابة رسول الله ﷺ للحديث؛ وذلك لدعاء النبي ﷺ له، وملازمته للنبي ﷺ طيلة أربع سنوات، وقد تحقق ذلك بالفعل، فقال الذهبي عن أحاديث أبي هريرة: إنها بلغت "خمسة آلاف وثلاثمائة وأربعة وسبعون حديثًا".



الشبهة الأولى

الزعم أن أبا هريرة رضي الله عنه شخصية وهمية لا وجود لها في الحقيقة(*)

مضمون الشبهة:

يزعم بعض المغرضين أن أبا هريرة الذي ينسب المسلمون له رواية جانب كبير من الحديث الشريف لم يكن له وجود في الحقيقة، بل كان مختلفًا في مجرد تحديد اسمه، فهو شخصية وهمية دُست في تاريخ السنة النبوية. رامين من وراء ذلك إلى تغييب شخصية راوي خمسة آلاف وثلاثمائة وأربعة وسبعين حديثًا في العقائد والأحكام؛ طعنًا في عدالته بإثبات وهميته.

وجوه إبطال الشبهة:

١) الاختلاف في اسم أبي هريرة لا يقدح في عدالته، ولا يثبت وهميته، وإنما المعوَّل عليه في ذلك تعيين الشخص باسم أو لقب، وهما في ذلك سواء، وكم من الصحابة اشتهروا بكناهم دون أسمائهم ولم يقل أحد بوهميتهم؛ كأبي عبيدة وأبي دجانة وأبي الدرداء وغيرهم!

٢) "أبو هريرة" كنية على الصحابيّ الجليل المشهور برواية الحديث، كنَّاه بها النبي ﷺ، وتواتر ذكرها في الأحاديث الصحيحة وسير الصحابة والتابعين، وتراجم العلماء والمعدِّلين، وذلك من خلال وقائع ثابتة شارك فيها أبو هريرة النبي ﷺ والصحابة.

٣) يبقى السجل التاريخي لحياة أبي هريرة - بما فيه من أحداث ووقائع بارزة - شاهد صدق على حقيقة وجوده مهما حاول المنكرون تجاهلها وإثبات ضدها؛ ذاك أن أحدًا لا يستطيع أن يُجيبنا عن سؤال مؤداه: من ذا الذي فعل كذا (مما قام به أبو هريرة من ولاية وسفر وجمع جزية وغيرها من أحداث)؟! إلا أن يقرَّ بالصدق ويصدع بالحق، ويعترف بأنه أبو هريرة رضي الله عنه.

التفصيل:

أولا. الاختلاف في اسم أبي هريرة لا يعني وهميته ولا يقدح في عدالته:

القاعدة الأصولية المنطقية تُقرِّر أن اليقين مُقدَّم على الشك، واليقين المحكم الذي تتابع عليه الناس جيلًا بعد جيل مسلمهم وكافرهم أن الرجل المُكنَّى بأبي هريرة صحابي معروف، وحياته مدوَّنة في التواريخ، وجُلُّ أموره معروفة.

وليس من شك في أن المرء يُعْرَف باسمه - وقد تتعدد أسماء الرجل - ولا يُعْرَف بكنيته أو بلقبه، ولا غرو في ذلك؛ لأن المقصد الأساسي من الاسم أو الكنية أو اللقب إنما هو معرفة الشخص ذاته وتعيينه. وقد عُرف أبو هريرة بكنيته لا باسمه حتى كاد معظم الناس أن ينسى اسمه، ولعل ذيوع كنيته هو سبب الاختلاف في اسمه[1]، وأصح ما قيل في اسمه أنه: "عبد الله أو

(*) رياض الجنة في الرد على المدرسة العقلية ومنكري السنة، د. سيد حسين العفاني، دار العفاني، القاهرة، ط١، ١٤١٦هـ/ ٢٠٠٦م. شبهات وأباطيل منكري السنة، أبو إسلام أحمد عبد الله، مركز التنوير الإسلامي، القاهرة، ط٢، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٦م. أبو هريرة راوية الإسلام، د. محمد عجاج الخطيب، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٣، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

١. الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزَّلل والتضليل والمجازفة، عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، المكتب الإسلامي، دمشق، ط٢، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، ص١٤٣.

عبد الرحمن، وهو على ما نسبه ابن الكلبي وغيره: عُمير بن عامر بن عبد ذي الشَّري بن طريف بن عَيان بن أبي صَعب بن هُنَيَّة بن سعد بن ثعلبة بن سُليم بن فَهْم بن غَنْم بن دَوْس بن عُدْثان بن عبد الله بن زَهران بن كعب بن الحارث بن كعب بن عبد الله بن مالك بن نصر بن الأزد"[1].

وأبو هريرة ﷺ عَلَمٌ أشهر من أن يُشكك في حقيقته فهو من الصحابة البارزين، بل إن كنيته هذه من الكُنى اللامعة في سماء الحضارة الإسلامية، وتاريخ الإسلام ولا يَقِلّ شهرة عن الذين سبقوه في الإسلام؛ لحمله العلم والحديث عن رسول الله ﷺ، بل قد يُجهل كثير ممن سبقه إلى الإسلام لدى العامة والخاصة ولا يجهل أبو هريرة، فإن ذُكر الرُّواة من الصحابة كان في مقدمتهم، وإن ذُكر الفقهاء كان معهم، وإن ذكر الزُّهاد والعُبَّاد كان من أوائلهم، وإن ذُكر القُرَّاء كان من بينهم، فكيف يُجْهَل عَلَمٌ هذا حاله وذاك مقامه؟!

ومن الوضوح بمكان أن نشير لحقيقة مؤداها أن من تشدَّق بالاختلاف في اسم أبي هريرة إنما أراد أوَّل ما أراد "أن يغضَّ من قدره، ويغمز نسبه؛ لأنه لم يكن معروفًا في الجاهلية، ولاختلاف الناس في اسمه، ومتى كان الاختلاف في اسم إنسان يُشينه أو يُسقط عدالته؟! ويكفي أن نعرفه بكنيته كما عرفنا أبا عبيدة وأبا دجانة الأنصاري وأبا الدرداء وغيرهم، الذين اشتهروا بكُناهم وغابت أسماؤهم عن كثير من الناس... ولم نسمع في يوم من الأيام أن الحَسَبَ والنسب يُقدِّم صاحبه في المفاضلة العلمية أو يؤخره.

ثم إن الصحابي أبا هريرة ﷺ قد اشتُهر بكنيته من صغره، وعرفه الناس آنذاك جميعًا بذلك، فما يُضيره أن يَشْتَهر بكنيته ويُخْتَلف في اسمه؟! ومعلوم أن الاختلاف في الاسم طبيعي وبدهي لا في أبي هريرة وحده، بل في كل إنسان عُرِف بكنيته منذ نعومة أظفاره، ولنا أن نتساءل لِـمَ هذه الحملة على أبي هريرة دون غيره، وما الداعي لإيهام القارئ بأن اسمه لا يُحاط ولا يُضبط؟ ومرَدُّ الخلاف فيه ثلاثة أسماء (عمير وعبد الله وعبد الرحمن) كما قال ابن حجر، وقد اختُلف في اسم غيره على أكثر من ذلك ولم يُرَ فيهم عيبًا أو مطعنًا بسبب ذلك"[2]!

ثانيًا. "أبو هريرة" كنية على الصحابي الجليل المشهور برواية الحديث، وقد تواتر ذكرها في سنَّة النبي ﷺ وأقوال الصحابة وتراجم العلماء:

لقد كان أبو هريرة يرعى غنم أهله وهو صغير، ويُداعب هرته في النهار، فإذا جنَّ الليل وضعها في شجرة، حتى إذا كان النهار أخذها ولعب بها، يقول ﷺ: "إنما كُنِّيت بأبي هريرة لأني وجدت هرَّة فحملتها في كُمِّي، فقيل لي: أنت أبو هريرة"[3]. وفي صحيح البخاري أن النبي ﷺ قال له: "يا أبا هِرٍّ"[4]، فكان يقول ﷺ: "لا تُكنُّوني أبا هريرة، فإن النبي ﷺ

١. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، الحافظ المزي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م، (٣٤/ ٣٦٦).

٢. أبو هريرة راوية الإسلام، د. محمد عجاج الخطيب، مرجع سابق، ص١٦٧، ١٦٨.

٣. أسد الغابة في معرفة الصحابة، ابن الأثير، دار الفكر، بيروت، د. ت، (٥/ ٣١٩).

٤. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الأدب، باب: من دعا صاحبه فنقص من اسمه حرفًا، (١٠/ ٥٩٧) معلقًا.

كنَّاني أبا هرّ والذَّكَر خير من الأنثى"[1].

وسيرة الصحابي أبي هريرة وتاريخه المشرف في كتب التراجم والسير والتاريخ وكتب الأحاديث والسنن وشروحها ملء السمع والبصر، لا يغفلها إلا جاهل بيِّن الجهل، وللقارئ - غير مأمور - أن يطالع طرفًا من مواقفه تلك وشهادات أصحاب النبي ﷺ له، بل ودعاء النبي نفسه له ولأمه، وترجمته في مصنفات الثقات من علمائنا الأثبات، كل ذلك يبين حقيقة هذه الشخصية، ويثبت هذه الكنية العظيمة، وإليكم بعضًا من تلك النماذج:

١. دعاء النبي ﷺ لأبي هريرة، وإخباره عن حفظ حديثه:

إن دعاء النبي ﷺ لأبي هريرة ثابت مقرر في سنته ﷺ، وما كان النبي ليدعو لأبي هريرة وهو غير موجود أصلًا؛ فقد دعا النبي ﷺ لأبي هريرة أن يُحبِّبه الله وأمه إلى كل مؤمن ومؤمنة.

والحديث في صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: "كنت أدعو أُمِّي إلى الإسلام وهي مشركة، فدعوتها يومًا فأسمعتني في رسول الله ﷺ ما أكره، فأتيت رسول الله ﷺ وأنا أبكي، قلت: يا رسول الله، إني كنت أدعو أمي إلى الإسلام فتأبى عليَّ، فدعوتها اليوم فأسمعتني فيك ما أكره، فادع الله أن يهدي أم أبي هريرة، فقال رسول الله ﷺ: اللهم اهد أم أبي هريرة، فخرجت مُستبشرًا بدعوة نبي الله ﷺ، فلما جئت فَصِرت إلى الباب فإذا هو مُجافٌ، فسمعتْ أمي خَشْف قدمي، فقالت مكانك يا أبا هريرة، وسمعت خضخضة الماء، قال: فاغتسلت ولبست درعها وعجلت عن خمارها، ففتحت الباب، ثم قالت: يا أبا هريرة، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، قال: فرجعت إلى رسول الله ﷺ فأتيته وأنا أبكي من الفرح، قال: قلت: يا رسول الله أبشر، قد استجاب الله دعوتك وهدى أم أبي هريرة، فحمد الله وأثنى عليه وقال خيرًا، قال: قلت: يا رسول الله، ادع الله أن يُحببني أنا وأمي إلى عباده المؤمنين ويحببهم إلينا، قال: فقال رسول الله ﷺ: اللهم حَبِّب عُبيدك هذا - يعني أبا هريرة - وأمه إلى عبادك المؤمنين وحَبِّب إليهم المؤمنين، فما خُلِق مؤمنٌ يسمع بي ولا يراني إلا أحبني"[2].

ومن هذا الحديث يتبين خطورة موقف الطاعنين في أبي هريرة أو غيره من صحابة رسول الله ﷺ على المسلمين، إذ إنهم على حالةٍ من النفاق عظيمة؛ لأن حبَّ أبي هريرة وباقي صحابة رسول الله ﷺ دين وإيمان، وكرههم نفاق وعصيان، فما أحبَّهم إلا مؤمن وما أبغضهم إلا منافق معلوم النفاق، فانظر كيف يكون خطر النفاق والمنافقين على المجتمع المسلم والمسلمين، وكيف يهدم المجتمع ويَنْخِر في جذوره؟!

وقد أخبر النبي ﷺ أن أبا هريرة لن يَنسى شيئًا سمعه منه، فعن عبد الرحمن الأعرج، قال: سمعت أبا هريرة يقول: "... إني كنت امرأً مسكينًا، ألزم رسول الله ﷺ على ملءِ بطني، وكان المهاجرون يشغلهم الصفق بالأسواق، وكانت الأنصار يشغلهم القيام على

---

١. الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار نهضة مصر، القاهرة، ١٣٨٣هـ/ ١٩٧٠م، (٧/ ٤٣٤).

١. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: فضائل الصحابة، باب: فضائل أبي هريرة رضي الله عنه، (٨/ ٣٦٢٩، ٣٦٣٠)، رقم (٦٢٧٩).

أموالهم، فحضرتُ من النبي ﷺ مجلسًا، فقال: مَنْ يبسط رداءه حتى أقضي مقالتي ثم يقبضه إليه، فلن ينسى شيئًا سمعه مني؟ وبسطت بُردة عليّ، حتى قضى حديثه، ثم قبضتها إليَّ، فوالذي نفسي بيده، ما نَسِيت شيئًا بعد أن سمعته منه"[1].

٢. شهادة الصحابة بفضل أبي هريرة:

ومما يؤكد منزلة الصحابي الجليل أبي هريرة، ومكانته العالية، فضلًا عن كونه شخصية بارزة لها دور مؤثر وفعَّال في التاريخ الإسلامي وعلوم الفقه والسنن خاصة؛ تلك الشهادات المتعددة التي جاءت على ألسنة الصحابة ذاكرة إياه وشاهدة له بقوة حفظه.

"فقد رُوي أن أبا هريرة حدّث بحديث فاستَثْبته ابن عمر، فاستشهد أبو هريرة عائشة رضي الله عنها فشهدت، فقال أبو هريرة: إنه لم يشغلنا عن رسول الله ﷺ غرس ولا صَفْق بالأسواق، إنما كنت أطلب من رسول الله ﷺ كلمة يعلمنيها أو أكلة يطعمنيها، فقال له ابن عمر: يا أبا هريرة كنت ألزمنا لرسول الله ﷺ وأعلمنا بحديثه"[2]، وفي رواية "... وأحفظنا لحديثه"[3].

وقال طلحة بن عبيد الله ﷺ: "والله ما نشك أنه - أبا هريرة - سمع من رسول الله ﷺ ما لم نسمع وعلم ما لم نعلم"[4].

وقال أُبيّ بن كعب: "إن أبا هريرة كان جريئًا على أن يسأل رسول الله ﷺ عن أشياء لا يسأل عنها غيره"[5].

إذن: أي منطق يقبل أن يُثْني الصحابي على رجل غير موجود؟!

وهل يُعقل أن يُثني أصحاب رسول الله ﷺ العدول على شخصية وَهْمية لا وجود لها؟! وهل يعقل أن يدعو رسول الله ﷺ بالخير والبركة وقوة الحفظ لشخصية وَهْمية لا وجود لها؟! وهل يُعقل أن كل الرُّواة الذين أخذوا الحديث عن أبي هريرة ونقلوه لمن بعدهم تواطئوا على صنع شخصية وَهْمية وخَلْقِها من خيالهم، ثم نسبوا إليها الأحاديث التي رووها عنه؟! أي شيء يصح في العقل إذا كان هذا هو منطق الطاعنين المفترين؟! بل إن هذه الدعاوى المتهافتة تؤكد خطورة مُدَّعيها على الإسلام وحضارته القائمة على القرآن الكريم والسنة المطهرة؛ إذ يصير على منطقهم الفاسد هذا أن كل شيء لا حقيقة له وليس أبو هريرة وحده، فيصبح أيضًا لا حقيقة لمحمد ﷺ ولا لنبوته، بل تصبح شخصية خيالية موهومة صنعها خيال المؤرخين، وكذا القرآن والسنة وهكذا... هذه هي النتيجة التي يريد أن يَتوصَّل إليها الطابور الخامس - صف المنافقين - بيننا.

١. صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أبي هريرة، (١٢/ ٢٦٨، ٢٦٩)، رقم (٧٢٧٣). وصححه أحمد شاكر في تعليقه على المسند.

٢. صحيح: أخرجه الحاكم في المستدرك، كتاب: معرفة الصحابة ﷺ، باب: ذكر أبي هريرة الدوسي، (٣/ ٥٨٤)، رقم (٦١٦٧). وقال الذهبي في التلخيص: صحيح.

٣. صحيح: أخرجه الترمذي في سننه (بشرح تحفة الأحوذي)، كتاب: المناقب، باب: مناقب أبي هريرة، (١٠/ ٢٢٦)، رقم (٤٠٨٩). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن الترمذي برقم (٣٨٣٦).

٤. رجاله ثقات: أخرجه أبو يعلى في مسنده، مسند طلحة بن عبيد الله، (٢/ ١٠)، رقم (٦٣٦). وقال حسين سليم أسد في تعليقه على المسند: رجاله ثقات.

٥. المستدرك على الصحيحين، الحاكم النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م، (٣/ ٥٨٤).

٣. استفاضة شهرة أبي هريرة في كتب التراجم وتاريخ الصحابة والمحدثين عمومًا:

لا شك أن علماء الحديث لم يتركوا شاردة ولا واردة تتعلّق بعلم الحديث إلا دونوها وعلقوا عليها، وقد كثرت كتبهم في الحديث، ووضعوا علم الرجال وتعرضوا فيه لجميع رجال الحديث، وعليه صنَّفوا الرجال ما بين ثقات وضعفاء أوعدول ومجروحين، أو أمناء صادقين وكذابين وضَّاعين وغير ذلك، ورغم أن أبا هريرة لا يحتاج إلى تعديل بعد تعديل الله ورسوله له، إلا أننا نذكر إجماع الأمة على ذلك ليتأكد فضله ومنزلته ناهيك عن حقيقة وجوده فهو أشهر من أن يُجْهَل.

قال سعيد بن أبي الحسن أخو الحسن البصري: "لم يكن أحد من الصحابة أكثر حديثًا من أبي هريرة عن النبي ﷺ"[١]، وقال الحاكم: "كان من أحفظ أصحاب رسول الله ﷺ وألزمهم له؛ صحبه على شبع بطنه، فكانت يده مع يده، يدور معه حيث دار إلى أن مات النبيّ ﷺ"[٢]، ولذلك كَثُر حديثه، وقال ابن حجر العسقلاني: "أجمع أهل الحديث على أنه أكثر الصحابة حديثًا"[٣]، وقال بعد أن ساق قصة الثوب: "والحديث المذكور من علامات النبوة؛ فإن أبا هريرة كان أحفظ الناس للأحاديث النبوية في عصره"[٤].

وقال الطفاوي[٥]: "نزلت على أبي هريرة بالمدينة ستة أشهر، فلم أرَ رجلًا من أصحاب رسول الله ﷺ أشد تشميرًا منه"[٦].

وقد ذكره أبو نعيم في "حلية الأولياء"، وابن كثير في "البداية والنهاية"، وابن عبد البر في "الاستيعاب"، وابن حجر العسقلاني في "فتح الباري بشرح صحيح البخاري"، و"تقريب التهذيب"، و"تهذيب التهذيب"، و"الإصابة في تمييز الصحابة"، وذكره ابن سعد في "الطبقات"، والحاكم في "المستدرك"، وابن الأثير في "أُسد الغابة في معرفة الصحابة"، والإمام المزي في "تهذيب الكمال"، وابن قتيبة في "تأويل مختلف الحديث"، وغير ذلك كثير ممن ترجم لأبي هريرة.

أما الإمام شمس الدين الذهبي رحمه الله فقد أفرد له أكثر من خمسين صفحة ذكر فيها نَسَبه ومن رَوى عنهم، ومن رووا عنه، وقال عنه رضي الله عنه: "وكان حفظ أبي هريرة الخارق من معجزات النبوة"، وقال الذهبي أيضًا: "وكان أبو هريرة وثيق الحفظ، ما علمنا أنه أخطأ في حديث"[٧]، وقال أيضًا: "وكان من أوعية العلم مع الجلالة والعبادة والتواضع"[٨].

فقد كان أبو هريرة "من الصدق والحفظ والديانة والعبادة والزهادة والعمل الصالح على جانب

---

١. سير أعلام النبلاء، الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٧، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م، (٢/ ٥٨٩). الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر، مرجع سابق، (٧/ ٤٣٣). تاريخ دمشق، ابن عساكر، تحقيق: علي شيري، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م، (٦٧/ ٣٤٠).

٢. الاستيعاب، ابن عبد البر، تحقيق: علي محمد البجاوي، نهضة مصر، القاهرة، د. ت، (٤/ ١٧٧٠، ١٧٧١).

٣. الإصابة، ابن حجر، مرجع السابق، (٧/ ٤٣١).

٤. المرجع السابق، (٧/ ٤٣٨).

٥. الطفاوي: صحابي من أهل الصُّفة.

٦. تذكرة الحفاظ، الذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣١٧هـ، (١/ ٣٥). سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (٢/ ٥٩٣).

٧. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سبق، (٢/ ٥٩٤، ٦٢١).

٨. تذكرة الحفاظ، الذهبي، مرجع سابق، (١/ ٣٤).

عظيم"[1].

قال الإمام أحمد بن حنبل: "ستة من أصحاب النبي ﷺ أكثروا الرواية عنه وعمّروا: أبو هريرة، وابن عمر، وعائشة، وجابر بن عبد الله، وابن عباس، وأنس، وأبو هريرة أكثرهم حديثًا وحمل عنه الثقات"[2].

قال الحاكم أبو عبد الله بن عبد الله النيسابوري رحمه الله: "قد تحرَّيت الابتداء من فضائل أبي هريرة ﷺ لحفظه لحديث المصطفى ﷺ وشهادة الصحابة والتابعين له بذلك، فإن كل من طلب حفظ الحديث من أول الإسلام وإلى عصرنا هذا فإنهم من أتباعه وشيعته، إنه أولهم وأحقّهم باسم الحفظ... وقد أخبرني عبد الله بن محمد بن زياد العدل، قال: سمعت أبا بكر محمد بن إسحاق الإمام يقول، وذكر أبا هريرة، فقال: كان من أكثر أصحابه عنه رواية، فيما انتشر من روايته ورواية غيره من أصحاب رسول الله ﷺ مع مخارج صحاح، قال أبو بكر: وقد رَوى عنه أبو أيوب الأنصاري مع جلالة قدره، ونزول رسول الله ﷺ عنده"[3].

وقال ابن عبد البر: "وكان من أحفظ أصحاب رسول الله ﷺ، وكان يحضر ما لا يحضره سائر المهاجرين والأنصار؛ لانشغال المهاجرين بالتجارة، والأنصار بحوائجهم، وقد شهد له رسول الله ﷺ بأنه حريص على العلم والحديث"[4].

ولا ندري بعد هذا كيف يكون أبو هريرة شخصية وهمية لا وجود لها، وقد ترجم له هذا الجمع الغفير من العلماء؟! إن هذا الادعاء يقتضي أن يكون هؤلاء جميعًا على خطأ، ومجمعين على ضلالة حين وهموا وترجموا لشخصية لا وجود لها، وهو فرض منافٍ لمسلَّمات العقول، مناقض لشواهد الوقائع®.

ثالثًا. حياة أبي هريرة سجل تاريخي مَليءٌ بالأحداث والوقائع:

يبقى السجل التاريخي لحياة أبي هريرة بما فيه من أحداث ووقائع شاهدًا على دور هذا العَلَمِ في تاريخ السنة النبوية وروايتها، ولعل من الأوقع أن نوقف هؤلاء - في هذا المقام - على نبذة من تاريخ حياة هذا الصحابي الجليل وصفاته الخِلْقية والخُلقية؛ فهو "ليس شخصية مغمورة، ليس لها دور فعَّال فضلًا عن أن يكون شخصية وهمية كما زعم الأفَّاكون؛ فقد كان أبو هريرة ﷺ رجلًا آدمَ بعيدَ ما بين المنكبين، ذا ضفيرتين، أفرق الثنيتين"، يُخَضِّب شيبه بالحمرة، وكان أبيض لينًا، لحيته حمراء، ورآه خباب بن عروة وعليه عمامة سوداء[5].

هذا عن سَمْته وصفته، أما عن مولده ونشأته فها هو أبو هريرة نفسه ينبِّئنا بها - ولا ينبِّئك مثل خبير - يقول ﷺ فيما يرويه عن نفسه وملخَّصه أنه وُلد في اليمن، ونشأ فيها، يرعى غنم أهله، ويخدمهم، كما نشأ أترابه نشأة القبيلة والبادية تلك النشأة العربية الخالصة.

---

١. انظر: البداية والنهاية، ابن كثير، دار التقوى، القاهرة، ٢٠٠٤م، (٤/ ٥٨٧).

٢. تهذيب الأسماء واللغات، النووي، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت، (١/ ٣٨٧).

٣. المستدرك، الحاكم، مرجع سابق، (٣/ ٥٨٦).

٤. الاستيعاب، ابن عبد البر، مرجع سابق، (٤/ ٢٠٨).

® في **"مناقب أبي هريرة وصحبته للنبي وذكره بجميع كتب تراجم الصحابة"** طالع: الوجهين الأول والثاني، من الشبهة الثالثة، من هذا الجزء.

٥. الإصابة، ابن حجر، مرجع سابق، (٧/ ٤٣٤).

وقد تُوفي والده وهو صغير، فنشأ يتيمًا، وقاسى شظف العيش، حتى منَّ الله عليه بالإسلام فكان له فيه الخير كله، أما عن قصة إسلامه فقد كان للطفيل بن عمرو الدَّوسي فيها سبب، والطفيل هذا شاعر شريف كثير الضيافة، وكانت قريش تعرف منزلته في قومه، فلما عرفوا بنزوله مكة حاولوا صدَّه عن الإسلام فاقتنع بما أرادوا له، لكنه حين سمع النبيّ أُعْجِبَ بكلامه، وأبى الله إلا أن يفتح قلبه للإيمان، وذهب مع الرسول الكريم إلى داره فعرض عليه الإسلام، وتلا عليه القرآن، فشعر بحلاوة الإيمان، وجعل الله له آية، نورًا بين عينيه.

وعلى كلٍّ فإن الطفيل عاد إلى قومه فدعا أبويه إلى الإسلام، فأسلم أبوه ولم تُسْلِم أمه، ودعا قومه فأجابه أبو هريرة وحده، وأبطأ عليه قومه، فعاد إلى رسول الله وأخبره بإبطاء قومه، وقال للنبي ﷺ: ادع عليهم، فقال ﷺ: "اللهم اهد دوسًا وائت بهم"[1]، ونصحه ﷺ أن يرفق بهم، فلم يزل الطفيل بقومه يدعوهم حتى هاجر النبي ﷺ، ومضت غزوة بدر وأحد والخندق، ثم قدم على رسول الله ﷺ بمن أسلم من قومه، ورسول الله ﷺ بخيبر، حتى نزل المدينة بسبعين أو ثمانين بيتًا من دوس، ثم لحقوا رسول الله ﷺ بخيبر.

وقد كان أبو هريرة أحد هؤلاء المهاجرين من اليمن للمدينة في ليالي فتح خيبر، وكان قد أسلم قبل هجرة النبي ﷺ وهو ما يزال بأرض قومه.

وقد لازم أبو هريرة النبي ﷺ إلى آخر حياته، وقصر نفسه على خدمته، وتلقي العلم الشريف منه ﷺ، فكان يدور معه ويدخل بيته، ويحج ويغزو معه، يده في يده، يُرافقه في حلِّه وترحاله، في ليله ونهاره، حتى حمل عنه العلم الغزير الطيب[2].

وكانت أم أبي هريرة ما تزال باقية على الشرك، وكان يدعوها إلى الإسلام فلا تستجيب، فيصيبه لذاك من الهمِّ ما يصيبه، حتى شاء الله لها الهداية، فكان أن طلب ابنها أبو هريرة من النبي ﷺ أن يدعو لها ففعل فكان إسلامها كما وضحنا سابقًا.

ومما هو ثابت مُقرَّر أن أبا هريرة رضي الله عنه صَحِبَ رسول الله ﷺ ما يزيد على ثلاث سنوات من يوم هجرته في ليالي فتح خيبر حتى تُوفي النبي ﷺ ولحق بالرفيق الأعلى؛ فقد صَحِبَه في حِلِّه وترحاله، يدخل بيته، ويحضر مجالسه، وقد اتخذ الصُّفَّة مقامًا له.

وكان "رجلًا مسكينًا يخدم رسول الله ﷺ على ملء بطنه، يتنقَّل بين الصحابة يقرئونه القرآن، الكريم وجعله رسول الله ﷺ عِرِّيف أهل الصُّفة، فإذا أراد رسول الله ﷺ أن يجمعهم لطعام حضر؛ تقدم إلى أبي هريرة ليدعوهم ويجمعهم لمعرفته بهم وبمنازلهم ومراتبهم"[3].

هذا "ولم يفارق أبو هريرة رسول الله ﷺ إلا حين بعثه مع العلاء الحضرمي إلى البحرين، ووصاه به،

---

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الجهاد والسير، باب: الدعاء للمشركين بالهدى ليتألفهم، (٦/ ١٢٦)، رقم (٢٩٣٧). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: فضائل الصحابة، باب: من فضائل غفار وأسلم وجهينة...، (٩/ ٣٦٥٢)، رقم (٦٣٣٢).

٢. الاستيعاب، ابن عبد البر، مرجع سابق، (٤/ ١٧٧١). الإصابة، ابن حجر، مرجع سابق، (٧/ ٤٣٣).

٣. حلية الأولياء، أبو نعيم الأصفهاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٤، ١٤٠٥هـ، (١/ ٣٧٧).

فجعله العلاء مؤذنًا بين يديه"[١]، كما أرسله ﷺ مع قدامة لأخذ جزية البحرين؛ فقد وجَّه رسول الله ﷺ كتابًا إلى المنذر بن ساوي أمير البحرين فقال: "أما بعد.. فإني بعثت إليك قدامة وأبا هريرة، فادفع إليهما ما اجتمع عندك من جزية أرضك والسلام"[٢].

فمَنْ بعد ذلك يستطيع أن يُنكر هذا التاريخ وذاك السجل الحافل بالوقائع والأحداث، وإلاَّ فليخبرونا مَنْ هذا الذي أرسله النبي ﷺ لأخذ جزية البحرين مع قدامة؟ بل من هذا الذي أوصى النبي ﷺ العلاء الحضرمي به فجعله مؤذنًا بين يديه في البحرين؟! ليس أمام هؤلاء إلا أن يُجيبوا عن هذين السؤالين، فإما أن يقولوا: إنه أبو هريرة، وإما أن يخبرونا عن صاحب هذه المواقف إن لم يكن أبا هريرة.

ثم لَمَّا كان عهد عمر ﷺ استعمل أبا هريرة على البحرين فَقَدِم بعشرة آلاف، فقال عمر: "استأثرت بهذه الأموال يا عدو الله، وعدو كتابه؟ فقال أبو هريرة: فقلت: لست بعدو الله وعدو كتابه، ولكني عدو من عاداهما، قال: فمن أين هي لك؟ قلت: خيلٌ نتجت، وغلة رقيق لي، وأُعطية تتابعت عليّ، فنظروا فوجدوا كما قال"[٣].

وهنا نكرر السؤال أيضًا: مَنْ هذا الذي وَلِيَ لعمرَ البحرين في هذه الحقبة الزمنية؟!

ثم إنه على عهد عثمان كان له دور بارز يوم حصار عثمان، وكان في الدار مع بعض الصحابة وأبنائهم، وأقبل يومها والناس محجمون، وقال: "هذا يوم طاب فيه الضرب، ونادى: يا قوم مالي أدعوكم إلى النجاة وتدعونني إلى النار"[٤].

فقد كان أبو هريرة إذن يدافع عن أمير المؤمنين في أشد ساعات الفتنة، بل بَقِيَ عنده حتى الرَّمق الأخير.. وقد أجمعت كل الروايات على وجود أبي هريرة بين الذين دافعوا عن عثمان ﷺ ومعه أعيان الصحابة وبعض أولادهم إلا أن عثمان أبى أن يُقاتلوا.

ولقد لوحظ من أثر هذه المواقف بعد ذلك مع أبي هريرة، ما كان من حمل ولد عثمان ﷺ سريره لَمَّا مات حتى بلغوا البقيع حفظًا بما كان من رأيه في عثمان، كما أن معاوية ﷺ أمر واليه على المدينة أن يُحْسِن جوار ورثة أبي هريرة؛ لأنه كان ممن ينصر عثمان وكان معه في الدار.

أما عن موقف أبي هريرة في عهد عليٍّ بن أبي طالب ﷺ فالراجح القوي أنه ﷺ اعتزل الفتن وحثَّ الناس على اعتزالها، على ما عُرف عنه من حبٍّ لأهل البيت، وقد رُوي عن مُساور مولى بني سعد بن بكر، قال: "رأيت أبا هريرة قائمًا في المسجد يوم مات الحسن يبكي وينادي بأعلى صوته: يا أيها الناس... مات اليوم حِبُّ رسول الله ﷺ فابكوا"[٥].

وأنكر أبو هريرة ﷺ على مروان بن الحكم منع دفن الحسن في حجرة السيدة عائشة ﷺ جانب جده ﷺ، وأصغى الحسين ﷺ إليه وكاد ينزل عند رأيه[٦].

"وبعد استشهاد أمير المؤمنين علي ﷺ بايع

١. البداية والنهاية، ابن كثير، مرجع سابق، (٤/ ٥٩٨).

٢. الطبقات الكبير، ابن سعد، تحقيق: علي محمد عمر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٢م، (١/ ٢٧٦).

٣. تاريخ دمشق، ابن عساكر، مرجع سابق، (٦٧/ ٣٧٠).

٤. الكامل في التاريخ، ابن الأثير، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٦، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م، (٣/ ٨٨، ٨٩).

٥. تاريخ دمشق، ابن عساكر، مرجع سابق، (١٣/ ٢٩٥).

٦. الكامل في التاريخ، ابن الأثير، مرجع سابق، (٣/ ٩٠).

الحسن بن عليٍّ رضي الله عنهما معاوية بن أبي سفيان ﷺ فاجتمعت كلمة المسلمين، وأرسل معاوية وُلاته إلى الأمصار والمدن، وكان مروان بن الحكم واليه على المدينة، فإذا ما غَضِبَ معاوية عليه استعمل أبا هريرة عليها، وإذا غَضِبَ على أبي هريرة، بعث مروان وعزله"[1].

وكان مروان يستخلف أبا هريرة على المدينة حين يتوجَّه إلى الحج في ولايته لمعاوية[2]، وقد كانت ولاية مروان من سنة (٤٢هـ) إلى أن عزله معاوية سنة (٥٧هـ) أو سنة ثمان وخمسين، وقد حجَّ مروان بالناس في ولايته هذه مرتين؛ سنة أربع وخمسين وخمس وخمسين[3]، فيكون استخلافه أبا هريرة على المدينة إما في إحدى هاتين السنتين أو كليهما[4].

وبعد هذه اللمحات البارزات من حياة راوية الإسلام نتساءل: من هذا الذي قام مقامه في كل هاتيك المواقف لو كان شخصية وهمية كما يزعم هؤلاء؟! ومن ذا الذي وَلِيَ المدينة عامي ٥٤هـ و ٥٥هـ أو أحدهما؟!

وإذا أحطنا هؤلاء علمًا بأن خمسة آلاف وثلاثمائة وأربعة وسبعين حديثًا (٥٣٧٤) رواها أبو هريرة ﷺ عن النبي ﷺ مباشرة وعن كثير من الصحابة منهم: أبو بكر، وعمر، والفضل بن العباس، وأبي بن كعب، وأسامة بن زيد، وعائشة ﷺ.

١. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (٢/ ٦١٣).

٢. المسند، أحمد بن حنبل، تحقيق: أحمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م، (١٢/ ٤٥٨).

٣. تاريخ الرسل والملوك، الطبري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ، (٣/ ٢٥٢).

٤. انظر: أبو هريرة راوية الإسلام، د. محمد عجاج الخطيب، مرجع سابق، ص٦٨: ٩٢ بتصرف.

كما رَوى عنه ثمانمائة من أهل العلم والفقه؛ منهم: ابن عمر وجابر وأنس وواثلة بن الأسقع من الصحابة، ومن التابعين سعيد بن المُسيِّب، وعبد الله بن الزبير، وقبيصة بن ذؤيب، وسلمان الأغر، وسليمان بن يسار، وعراك بن مالك، وسالم بن عبد الله بن عمر، وأبو سلمة وحميد ابنا عبد الرحمن بن عوف، ومحمد بن سيرين، وعطاء بن رباح، وعطاء بن يسار وكثيرون غيرهم بلغوا - كما أسلفنا من قول الإمام البخاري - ثمانمائة[5]، وإن في أخذ هؤلاء الثمانمائة من كبار الصحابة والتابعين عنه ونقلهم لحديثه وثقتهم به - لثمانمائة برهان على أن شخصية أبي هريرة حقيقية، وفيه ثمانمائة تكذيب لمن أكل الحسد والتعصب قلبه فراح يفتري كذبًا أن شخصية أبي هريرة ﷺ شخصية وهمية، ومن يفتري هذا، ليس له غرض إلا أن يُبقي خمسة آلاف وثلاثمائة وأربعة وسبعين حديثًا في الأحكام والعقائد دونما نسبة، وأنى لهم ما أرادوا وقد أبى الله إلا أن يتم نوره!

الخلاصة:

- ليس الاختلاف في الاسم قدحًا في عدالة رجل ما، فالمقصد الأساسي من الاسم أو الكنية أو اللَّقب معرفة الشخص وتعيين ذاته، وقد عُرِفَ أبو هريرة بكنيته التي كنَّاه بها الرسول ﷺ، ولعل غلبة كنية أبي هريرة على اسمه كانت سببًا في اختلاف العلماء حول اسمه.

٥. التاريخ الكبير، البخاري، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م، (٦/ ١٣٣). وانظر: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، د. مصطفى السباعي، دار السلام، القاهرة، ط٣، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م، ص٢٧٤.

- لقد اشتهر كثير من أصحاب النبي ﷺ بكُنَاهم، وغابت أسماؤهم عن كثير من الناس مثل أبي عبيدة، وأبي الدرداء وأبي دجانة الأنصاري وغيرهم، ولم يكن ذلك سببًا للطعن في عدالتهم! فلا يُضير إذن الصحابيَّ الجليل أبا هريرة ذيوع كنيته والاختلاف في اسمه إن كانت حياته وأصله ونشأته معلومة منا فيما رواه هو عن نفسه وأثبته العلماء في مصنفاتهم، هذا فضلًا عن أن الناس قاطبة ـ قديمهم وحديثهم، مسلمهم وكافرهم ـ أجمعوا على تعيين هذا الصحابي الجليل بتلك الكنية وأن المُكَنَّى بأبي هريرة صحابي من أكثر صحابة الرسول رواية للحديث.
- لقد شهد النبي ﷺ لأبي هريرة بالعلم ودعا له ومن المستحيل عقلًا أن يدعو النبي ﷺ ويشهد لشخصية وهمية أو رجل لا وجود له.
- إذا علمنا ما كان من اعتراف الصحابة ﷺ لأبي هريرة بقوة حفظه، وأنه أكثر أصحاب الرسول ﷺ إلمامًا بالحديث ـ جاز لنا أن نتساءل: هل يُعقل أن يعترف الصحابة لرجل بقوة حفظه بل ويجعلوه أكثرهم حديثًا وهو غير موجود بينهم أصلًا؟!
- عجَّت كتب التراجم بذكر أبي هريرة والترجمة له، وقد أثنى عليه أئمة الحديث وصيارفته كالشافعي، والذهبي، والبخاري وغيرهم، وهذا مما يجعلنا نتساءل السؤال نفسه، ومُحال أن يُجمع هؤلاء العلماء على عدالة رجل ليس له وجود؛ فذاك إجماع على ضلالة ولا تجتمع الأمة ـ كما قال النبي ﷺ ـ على ضلالة.
- من أكثر الأدلة وضوحًا على وجود أبي هريرة هو كثرة مرويَّاته، فقد بلغت (٥٣٧٤) حديثًا، كما رَوى عنه قرابة الثمانمائة من أهل العلم والفقه كما ذكر البخاري رحمه الله في صحيحه.

الشبهة الثانية

الطعن في نزاهة إسلام أبي هريرة وملازمته النبي ﷺ(*)

مضمون الشبهة:

يدَّعي بعض المغالطين أن السبب الرئيس في إسلام أبي هريرة هو الفقر والحاجة؛ ليساعده النبي ﷺ ويُخرجه من ضائقة الفقر الشديد الذي كان يعيشه؛ فهو ما صاحب الرسول ﷺ إلا لملء بطنه. ويستدلون على ذلك باعترافه هو نفسه؛ إذ قال: "كنت امرأً مسكينًا أصحب رسول الله ﷺ على ملء بطني"، وقوله "على" بمعنى "لـ"، فكأنَّ إسلامه كان لإشباع جوعه. ويستدلون أيضًا على ادعائهم بأنه كان ينتظر الصحابة ويذهب معهم إلى بيوتهم بحجة قراءة القرآن، وما كان ذلك إلا لتطلعه إلى الطعام، وأن النبي ﷺ عَلِمَ بكثرة غشيانه بيوت الصحابة طالبًا للطعام، فقال له: "زُرْ غِبًّا تزدد حبًّا". ويرمون من وراء ذلك إلى الطعن في عدالة أبي هريرة وإسقاطها، توصلًا لإنكار مروياته عن رسول الله ﷺ.

وجوه إبطال الشبهة:

١) إن الثابت تاريخيًّا أن أبا هريرة ﷺ أسلم على يد الطُّفيل بن عمرو الدَّوسي قبل الهجرة، فهل كانت حال

(*) الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي الحديث، محمد حمزة، المركز الثقافي العربي، المملكة المغربية، ط١، ٢٠٠٥م.

المسلمين والنبي من الاضطهاد والمعاناة تسمح لأحد أن يدخل الإسلام لأجل الثراء؟ وإذا كانت ملازمة أبي هريرة النبي ﷺ لسدِّ الجوع والفقر، فأين هذا الترف الذي كان يعيشه أبو هريرة؟!

٢) إن معنى قول الصحابي أبي هريرة: "أصحب رسول الله ﷺ على ملء بطني"، أي: مقتنعًا بالقوت لا أجمع مالًا أدَّخره، ولا أزيد على قُوتي من حيث الحصول عليه من الوجوه المباحة.

٣) رواية "زُر غِبًّا تزدد حبًّا" ضعيفة لا تصلح للاعتبار والاحتجاج، وعلى فرض صحتها، فليس في سياقها ما يدل على أنه ﷺ قال لأبي هريرة ذلك؛ لكثرة غشيانه بيوت الصحابة.

التفصيل:

أولا. إسلام أبي هريرة ﷺ، ونزاهته، وسبب مصاحبته النبي ﷺ:

إذا كان أبو هريرة ﷺ قد هاجر إلى النبي ﷺ في المدينة سنة سبع من الهجرة في غزوة خيبر؛ فإنه ﷺ قد أسلم قبل هذا التاريخ بزمن طويل، ودليل ذلك:

١. ما ذكره ابن حجر رحمه الله في الإصابة من ترجمة الطفيل بن عمرو الدَّوسي، أنه أسلم قبل الهجرة، ولما عاد بعد إسلامه إلى قومه ـ رهط أبي هريرة ـ دعاهم إلى الإسلام، فلم يُجبه إلا أبوه وأبو هريرة[١]، وهذا صريح في أن إسلام أبي هريرة قد تمَّ قبل قدومه إلى الرسول في غزوة خيبر بسنوات...

٢. ما رواه البخاري من أمر المشادَّة التي جرت بين أبي هريرة ﷺ وأَبان بن سعيد بن العاص حين قسمة الغنائم بعد فتح خيبر، فقد طلب أَبان من الرسول أن يَقْسِم له من الغنائم، فقال أبو هريرة: "يا رسول الله لا تَقْسِمْ له؛ فإنه قاتِل ابن قَوْقَل"، وهو النعمان بن مالك بن ثعلبة، ولقبه قَوْقَل بن أصرم، وذلك في معركة أُحد، إذ كان أَبان لا يزال مشركًا، فَقَتَلَ ابن قوقل[٢].

ومن هذه القصة ندرك أن أبا هريرة حين قدم خيبر مهاجرًا إلى رسول الله ﷺ لم يكن حديثَ عهدٍ بالإسلام، بل كان متتبعًا لمعاركه وأحداثه، بحيث يعلم أن أبان بن سعيد بن العاص هو الذي قتل ابن قوقل يوم أُحد، وإلى هذا ذهب ابن حجر العسقلاني.

وهكذا؛ فقد كان إسلام أبي هريرة ﷺ إسلامًا خالصًا لوجه الله كإسلام الصحابة جميعًا، سمع بالإسلام لأول مرة عن طريق الطفيل بن عمرو الدوسي، فما لبث أن دان به وقام بشعائره، ثم ما زال متشوِّقًا إلى الهجرة إلى رسول الله ﷺ حتى قدم عليه، وهو في غزوة خيبر.

وإذا ثبت أنه ﷺ أسلم في هذا الوقت الذي كان المسلمون ورسول الله ﷺ يُعانون أشد المعاناة، ولا يملكون من أمرهم شيئًا، وإنهم لَيَشْتدُّ عليهم الجوع حتى إنهم ليربطون على بطونهم الحجارة، فإذا ثبت ذلك ظهر لكل ذي لب حصيف أن أبا هريرة لم يسلم طمعًا في المال أو الجاه، أو ليساعده النبي ﷺ للخروج من فقره، بل كيف يُعْقَل هذا والنبي ﷺ يحتاج يومئذٍ إلى من يُئويه وينصره؟! هذا فضلًا عن نزاهة الصحابي الجليل أبي هريرة أن يفعل ذلك، وهو الذي عُرضت

١. الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر، مرجع سابق، (٣/ ٥٢٢) بتصرف.

٢. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: المغازي، باب: غزوة خيبر، (٧/ ٥٦١)، رقم (٤٢٣٨).

عليه الغنائم بَعْدُ فأباها.

كما أنه لا يُسوِّغ لعاقل الفهم بأن يترك أبو هريرة بلاده وقبيلته وأرضه التي نشأ فيها ليأتي الرسول ﷺ؛ بغية طعامٍ أو شراب؟!

أكان أبو هريرة لا يجد في قبيلته ما يأكله ويشربه؟ أكانت أرضُ دَوس - وهي قبيلة عظيمة ذات شرف ومكانة - أرضًا مجدبة قاحلة ضاقت بأبي هريرة حتى لم يجد فيها طعامه وشرابه؟! ولِمَ جاء أبو هريرة إلى المدينة؟ أما وجد في تجارتها وزراعتها ما يَسُدُّ به رمقه؟!

وخلاصة القول في ذلك: أن مصاحبة أبي هريرة النبي ﷺ، وملازمته له، هي من مفاخر أبي هريرة، ومن أقوى الدلائل على حبه لله ولرسوله حبًّا خالصًا لا تشوبه شائبة من حُبٍّ للدنيا أو رغبة في المال أو حرص على الجاه، فتجده قد خلَّف الدنيا وراءه منذ اعتزم ألَّا يتاجر في المدينة ولا يزرع، ولو كان أبو هريرة يتغيًّا مالًا أو جاهًا، فَلِمَ لم يتاجر وينزل السوق كما كان يتاجر الصحابة؟! حتى إن عثمان وعبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه، أصبحا من أغنى أغنياء المدينة.

إن أبا هريرة لم يكن مهتمًّا بهذا ألبتة، وقد اعتزم غير هذه الوجهة تمامًا، فلم يكن له همٌّ إلَّا ملازمة الرسول ﷺ، وتلقِّي حديثه، وحمل أمانته للمسلمين من بعده[1].

وبناءً عليه يتأكد أن أبا هريرة لم يُسْلِم؛ كي يساعده النبي ﷺ على الخروج من الضِّيق والفقر إلى الغنى والثراء، وقد كانت حال النبي ﷺ لا تسوِّغ هذا مطلقًا؛ لما كان يمر به من معاناة واضطهادات هو وأصحابه، حتى إنهم لا يجدون ما يَسُدُّون به رمقهم.

وثمة أمر جدير بالاهتمام، وهو أنه قد ثبت أن أبا هريرة كان في فقر مُدْقع أثناء مرافقته للنبي ﷺ، ونجد الذهبي يقول: "وقد جاع أبو هريرة واحتاج ولزم المسجد"[2].

قال أبو نعيم: "صبر على الفقر الشديد حتى أفضى به إلى الظل المديد، أعرض عن غرس الأشجار وجري الأنهار، وعن مخالطة الأغنياء والتجار، فارق المنقطع المحدود منتظرًا للمنتفع به من تحف المعبود، زهد في لبس اللين والحرير فَعُوِّضَ من حِكَم الفَطِن الخبير"[3].

وكثيرًا ما كان يؤلمه رضي الله عنه الجوع فيخرُّ مغشيًّا عليه في مسجد رسول الله ﷺ، وكان كما يقول عن نفسه: "وإن كنت لأعتمدُ على الأرض من الجوع، وإن كنت لأَشُدُّ الحجر على بطني من الجوع"[4].

فإذا كانت هذه حال أبي هريرة من الجوع والفقر الشديد، وهو - كما يزعمون - لم يُسْلم إلَّا من أجل الثروة والخروج من ضائقة الفقر، فلماذا إذن لم يرتد أو يترك النبي ﷺ ويدع صحبته وملازمته على أحسن الظنون حين افتقد بغيته ؟!

ثم إذا ثبت أن أبا هريرة رضي الله عنه قد عُرِضت له الغنائمُ بعد ذلك فأبى، فعلام يدل ذلك؟

ثم إذا عُلم أنه رضي الله عنه قد تحسَّنت أحواله وتولى بعض الإمارات بعد ذلك؛ كولايته للبحرين، وثبت أنه سعى

---

١. السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، د. مصطفى السباعي، مرجع سابق، ص٢٩٨: ٣٠٣.

٢. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (٢/ ٥٩٠).

٣. حلية الأولياء، أبو نعيم الأصفهاني، مرجع سابق، (١/ ٣٧٧).

٤. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (٢/ ٥٩١).

في الدنيا لتحصيل الرزق، بعد أن كان منقطعًا لسماع حديث رسول الله ﷺ، وقد شهد رسول الله ﷺ بحرصه على الحديث ـ فإن عُلِمَ ذلك دَلَّ على أن صحبته وملازمته النبي ﷺ لم تكن إلا من أجل حفظ السنة والعمل بها®.

ثانيًا. الفهم الصحيح لحديث "على ملء بطني":

ذكر ابن هشام أن حرف الجر "على" يأتي على تسعة معانٍ، إحداها التعليل، وهي هنا في قول أبي هريرة تصلح لأكثر تلك المعاني، وقد فهمها العلماء ـ الذين أنار الله بصائرهم وطهَّر قلوبهم من الحقد على صحابة رسول الله ﷺ ـ على حقيقتها، فيقول الإمام النووي في شرح قول أبي هريرة "على مِلء بطني"[١]: "أي: أُلازمه وأقنع بقُوْتي ولا أجمع مالًا لذخيرة ولا غيرها، ولا أزيد على قوتي، والمراد من حيث حَصَلَ القُوْت من الوجوه المباحة، وليس هو من الخِدْمَة بالأجرة"[٢].

وقد قال الحافظ ابن حجر: "على ملء بطني: أي مقتنعًا بالقُوت، أي: فلم تكن له غيبة عنه"[٣].

وهذه التوجيهات كلها يوضحها سياق الروايات التي أوردت هذه العبارة، ومن ذلك:

- ما رواه أحمد عن الزُّهري عن عبد الرحمن الأعرج، قال: سمعت أبا هريرة يقول: "إنكم تزعمون أن أبا هريرة يُكثر الحديث على رسول الله ﷺ، والله الموعِد، إني كنت امرأً مسكينًا، ألزم رسول الله على ملء بطني، وكان المهاجرون يشغلهم الصفق بالأسواق، وكانت الأنصار يشغلهم القيام على أموالهم..."[٤].
- ولفظ البخاري في صحيحه قال أبو هريرة: "إنكم تزعمون أن أبا هريرة يُكثر الحديث عن رسول الله ﷺ، والله الموعد، إني كنت امرأً مسكينًا ألزم رسول الله ﷺ على ملء بطني..."[٥].
- وأخرجه البخاري في مواضعَ أخرى من وجوه أخرى عن الزُّهري، وفيه "ألزم"، وفي موضع "أن أبا هريرة كان يلزم..."، فأبو هريرة هنا، لم يتكلم عن إسلامه ولا هجرته ولا صحبته المشتركة بينه وبين غيره من الصحابة، وإنما تكلم عن مَزِيَّتِه، وهي لزومه النبي ﷺ دونهم، ولم يُعلل هذه المزية بزيادة محبته أو زيادة رغبته في الخير أو العلم أو نحو ذلك، مما يجعل له فضيلة على إخوانه، وإنما علَّلها على أسلوبه في التواضع بقوله: "على ملء بطني"، فإنه جعل المزية لهم عليه بأنهم أقوياء يسعون في معاشهم وهو مسكين[٦].

® في **"أبو هريرة من السابقين الأولين في الإسلام"** طالع: الوجه الأول، من الشبهة الثالثة، من هذا الجزء. و في **"إسلام أبي هريرة وهجرته"** طالع: الوجه الثاني، من الشبهة الرابعة عشرة، من هذا الجزء.

١. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: فضائل الصحابة، باب: من فضائل أبي هريرة رضي الله عنه، (٨/ ٣٦٣١)، رقم (٦٢٨٢).

٢. شرح صحيح مسلم، النووي، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط٢، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م، (٨/ ٣٦٣١).

٣. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محب الدين الخطيب وآخرين، دار الريان، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، (٤/ ٣٣٩).

٤. صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أبي هريرة، (١٢/ ٢٦٨)، رقم (٧٢٧٣). وقال عنه أحمد شاكر في تعليقه على المسند: إسناده صحيح.

٥. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الاعتصام بالسنة، باب: الحجة على من قال إن أحكام النبي ﷺ كانت ظاهرة، (١٣/ ٣٣٢)، رقم (٧٣٥٤).

٦. الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة، عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، مرجع سابق، ص١٤٧.

وهكذا؛ يتبين لنا مما سقناه أن هذه الرواية قد حملها مُروجو هذه الشبهة على غير مَحْمَلِها، وحمَّلوها ما لا تحتمله®.

ثالثًا. ضعف الحديث مع العلم أنه من الأدب العام:

لما أراد المدَّعون أن يجعلوا أبا هريرة ﷺ كالشحَّاذ الذي يقف على أبواب البيوت، فيرُدّه هذا ويقبله ذاك - اتخذوا في سبيل ذلك كلَّ وسيلة، ونحوا كلَّ منحى غير مُراعين التحقيق العلمي والمنهج الصحيح وذهبوا - كما هي عادتهم - إلى روايات ضعيفة واهية، واستدلوا بها على صحة ما يتقوَّلون به وما يدَّعونه، ولم يكتفوا بذلك بل يؤوِّلون هذه الروايات تأييدًا لما يذهبون إليه.

من هذا المنطلق ذهبوا إلى رواية مؤدَّاها أنَّ النبي ﷺ قابل أبا هريرة فسأله: "أين كنت أمس؟ فقال: زرت أُناسًا من أهلي، فقال له: زُر غِبًّا تزدد حبًّا"، وهنا يزعم المغالطون أنه ﷺ قال له ذلك حين عَلِمَ كثرة غشيانه بيوت الصحابة.

تخريج الحديث:

- أخرج البزَّار الحديث في مسنده عن أبي ذرٍّ ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: "زُر غِبًّا تزدد حُبًّا"، ثم قال البزَّار بعد روايته للحديث: وهذا الكلام لا نعلمهُ يُروى عن أبي ذَرٍّ إلاَّ من هذا الوجه، ولا نَعْلَمُ رواه عن أبي عِمران إلا ابنه عُوبَد، وعُوبَد لم يكن بالقوي[1]، وقال البزَّار في كتاب "مجمع الزوائد": "لا نعلم في "زُر غِبًّا تزدد حبًّا" حديثًا صحيحًا، وفيه طلحة بن عمرو وهو متروك"[2].

- وأخرجه البيهقي في "شعب الإيمان" وقال: طلحة بن عمرو غير قوي، ورُوي هذا الحديث بأسانيد هذا أمثلها (أي التي من طريق طلحة بن عمرو الحضرمي)، وفي بعضها أنه قيل له: أين كنت يا أبا هريرة؟ قال: زرت ناسًا من أهلي، فقال: "يا أبا هريرة، زر غبًّا تزدد حبًّا"[3].

وقال الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني في تحقيقه لكتاب "الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة" للشوكاني تعليقًا على الحديث: "الصحيح أنها حكمة قديمة، قال عُبَيْد بن عُمَيْر لعائشة لَّما لامته على انقطاعه عنها: أقول يا أمَّه كما قال الأُوَلُ: زُرْ غبًّا تزدد حبًّا[4]. وقال أيضًا: هذا حديث مذكور في الموضوعات، رُوي بطرق كلها تالفة"[5]، فعلى قول هؤلاء الذين ضَعَّفوا هذا الحديث فلا وجه للشبهة، ولا للاستدلال بهذا الحديث عندئذٍ على ما زعموه.

وأما على قول من صحَّح الحديث بمجموع طرقه فإنه لا دليل فيه على دعواهم؛ وذلك لعدة أسباب:

الأول: أن النبي ﷺ لم يقل هذا لأبي هريرة لَّما رآه

® في **"عدم صحة رواية أكل أبي هريرة المضيرة مع معاوية ثم صلاته خلف علي"** طالع: الوجه الأول، من الشبهة العاشرة، من هذا الجزء.

١. مسند البزَّار، أحمد بن عمرو البزار، (٥/ ٣٣٨).

٢. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٢هـ، (٨/ ٢٣٥).

٣. شعب الإيمان، البيهقي، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ، (٦/ ٣٢٨).

٤. انظر: الفوائد المجموعة، الشوكاني، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ، (١/ ٢٦٠). اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة، الزركشي، ص٤٦.

٥. الأنوار الكاشفة، عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، مرجع سابق، ص١٥٠.

يغشى بيوت الصحابة؛ إذ الرواية تقول: "زُرْتُ أناسًا من أهلي" وإنما قال ذلك إعلامًا له، بعد سؤاله: أين كنت؟ وليس معناه أن النبي ﷺ وصل إلى مسامعه كثرة زيارات أبي هريرة للصحابة فأخبره بهذا النوع من الأدب كما زعم هؤلاء.

الثاني: "أن الحديث رُوي أيضًا من طريق صحابة آخرين غير أبي هريرة؛ فقد رُوي ـ كما قال السخاوي ـ عن أنس وجابر وحبيب بن مسلمة وابن عباس وابن عمر وعلي ومعاوية بن حَيْدة وأبي الدرداء وأبي ذر وعائشة وآخرين"[1].

إذًا الحديث لم يقله النبي ﷺ لأبي هريرة خاصَّة، فهل من المعقول أن يكون هؤلاء الصحابة الذين ورد الحديث من طريقهم كانوا ثقلاء يغشون بيوت الناس فنصحهم النبي ﷺ؟!

الثالث: أن الحديث عَامٌّ، وقد جاء بصيغة الجمع في رواية الطبراني في الأوسط عن ابن عمر ﷺ قال: "زوروا غبًّا تزدادوا حبًّا"؛ ففيه توجيه عامٌّ للأمة.

وهذا الحديث بصيغة الجمع أخرجه الطبراني وأبو نُعيم والحاكم عن حبيب بن مسلمة الفهري، وأخرجه ابن أبي الدنيا في كتاب الإخوان، والبزَّار، وأبو نعيم في الحلية، والحاكم، والعسكري في الأمثال، والشيرازي في الألقاب عن أبي هريرة، وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان عن أبي ذر، وأخرجه ابن أبي الدنيا والعسكري والطبراني والخطيب عن ابن عمر، وأخرجه الخطيب عن عائشة، والعسكري عن علي، وقال الشيخ شعيب الأرنؤوط في تحقيقه لصحيح ابن حِبَّان: "إسناده صحيح على شرط مسلم"[2]. وصححه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب برقم (٢٥٨٣)[3].

وعليه فإن الحديث ليس فيه دليل على أن أبا هريرة كان يُكثر من زيارة الصحابة في بيوتهم؛ لتطلعه إلى الطعام، وكذلك فإنه ليس فيه أي معنًى لنهي النبي ﷺ لأبي هريرة عن الإكثار من زيارة الصحابة لطلب الطعام، فضلًا عن كون الحديث ليس مختصًّا بأبي هريرة، وكل هذا على فرض صحة الحديث الموجه لأبي هريرة، فإذا علمنا أنَّ كثيرًا من أهل العلم ضعَّفه، كُفينا الطَّعن إذ لا يستقيم الظل والعُود أعوج.

الخلاصة:

- إن اتهام أبي هريرة ﷺ بأنه أسلم بسبب فقره طمعًا في الغنى والثراء والخروج من ضيق ذات اليد ـ لا يعدو أن يكون تزويرًا للحقائق التاريخية؛ فقد ثبت أن أبا هريرة ﷺ أسلم على يد الطُّفيل بن عمرو الدوسي قبل الهجرة، ولا يُشكك عاقل في نزاهة إسلام أحد في ذلك الوقت، وهذا إذا عُلم ما كان عليه النبي ﷺ وصحابته من معاناة واضطهاد.
- إذا كان أبو هريرة قد أراد غَنَاءً وثراء من وراء إسلامه، ثم لم يجد ذلك، فلماذا لم يرتد أو يدع النبي ﷺ وملازمته على أحسن الظنون؟ بل ولمَ لم ينزل السوق ويتاجر مثل باقي الصحابة الذين أصبحوا من أغنياء

١. المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، السخاوي، دار الكتاب العربي، سوريا، د. ت، (١/ ٣٧٧).

٢. صحيح ابن حِبَّان بترتيب ابن بلبان، محمد بن حِبَّان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م، (٢/ ٣٨٦).

٣. صحيح الترغيب والترهيب، الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ط٥، (٢/ ٣٥٠).

المدينة كعثمان بن عفان وعبد الرحمن بن عوف وغيرهما ﷺ؟!

- هل يُسوَّغ لعاقل أن يظن أن أبا هريرة يترك بلده وقبيلته دَوس ـ وهي المعروفة بالرفعة والمكانة والشرف ـ ويلحق بالنبي ﷺ لملء بطنه؟! وقد عُلِمَ ما كانت عليه حالة النبي ﷺ وصحبه من معاناة وضيق العيش.
- إن أبا هريرة ﷺ لم يكن يلازم النبي ﷺ ويصحبه إلا من أجل تلقي أحاديثه وحفظ سنته؛ ولذا أعرض عن كل ما يعوقه عن ذلك، ومما يؤكد ذلك أننا نراه يتولى ولايات بعد موت النبي ﷺ، ويباشر مهامًّا لم يكن مهتمًّا بها على عهد النبي ﷺ.
- أساء المدَّعون فهم النصوص عمدًا، وتَحَكَّمَ في هذا الفهم ما يُمليه الهوى لا البحث العلمي؛ ذلك لأنهم فسَّروا قولة أبي هريرة ﷺ "على ملء بطني" خطأً، في حين أن ذوي البصائر أوضحوا أنه يريد بذلك: أُلازم النبي وأقنع بقوتي ولا أجمع ذخيرة، ولا أزيد على قوتي.
- إن أكثر العلماء قد ضَعَّفَ خبر "زرْ غبًّا تزدد حبًّا" وذكروه في الموضوعات، وعليه فلا شبهة، وعلى فرض صحته فإنه لا يسلم أن يكون دليلًا لهم لما ذهبوا إليه؛ لأن الحديث جاء عقب سؤال النبي أبا هريرة: أين كنت أمس؟ وليس بعد أن تنامى إلى علمه ﷺ كثرة غشيان أبي هريرة لبيوت الصحابة.

بالإضافة إلى أن هذا الحديث ليس خاصًّا بأبي هريرة، وإنما رُوي عن غير واحد من الصحابة الآخرين، وكذلك رواية بالجمع قال فيها النبي ﷺ: "زوروا غبًّا تزدادوا حبًّا" وهي صحيحة.

الشبهة الثالثة

إنكار مناقب أبي هريرة وصحبته النبي ﷺ(*)

مضمون الشبهة:

ينكر بعض المشككين صحبة أبي هريرة ﷺ للنبي ﷺ، زاعمين أنه لم يُذكر في طبقات الصحابة، وليست له فضيلة ولا منقبةٌ يدنو بها إلى النبي ﷺ، وأنه لم يكن من السابقين الأولين، ولا من المهاجرين، ولا من الأنصار، ولا من المجاهدين بأموالهم وأنفسهم، ولا من المُفتِين، ولا من القُرَّاء الذين حفظوا القرآن. ويستدلون على هذا بأنه لم يأت في فضله حديث عن الرسول ﷺ، وكل ما عُرف عنه أنه كان عِرِّيف أهل الصُفَّة لا أكثر ولا أقل، وأن الحاكم قد قَسَّم الصحابة من حيث فضلهم اثنتي عشرة طبقة، مثَّل لكل طبقة منها ببعض الصحابة، ولم يذكر أبا هريرة فيمن مثَّل بهم. ويرمون من وراء ذلك إلى النيل من راوية الإسلام الأول أبي هريرة ﷺ والتقليل من شأنه، توصُّلًا إلى الطعن في السنة النبوية المطهرة.

وجها إبطال الشبهة:

١) إن الادِّعاء أن أبا هريرة ليست له منقبة ادعاء باطل؛ فقد ثبت إسلامه مع السابقين الأولين، وصحَّت هجرته من اليمن إلى المدينة أثناء فتح خيبر، وحضر جميع غزوات النبي بعد خيبر، وقد تلقى علمًا كثيرًا

(*) دفاع عن السنة وردُّ شبه المستشرقين والكتَّاب المعاصرين، د. محمد محمد أبو شهبة، مطبعة الأزهر الشريف، القاهرة، ١٩٩١م. الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة، عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، مرجع سابق.

عنه ﷺ بشهادة كبار الصحابة؛ حتى إنهم كانوا يحيلون السائلين إليه ليُفتيهم.

٢) إن الزعم أن أبا هريرة رضي الله عنه لم يُذكر في طبقات الصحابة محض افتراء، بل هو ضَربٌ من الخرافة؛ فجميع كتب تراجم الصحابة قد ذكرت الصحابي الجليل أبا هريرة رضي الله عنه في طبقات الصحابة.

التفصيل:

أولا. ثبوت فضائل أبي هريرة ومناقبه بالأحاديث الصحيحة والآثار:

لقد كانت لأبي هريرة رضي الله عنه مناقب وفضائل ذكرتها الأحاديث الصحيحة، وشهد بها الصحابة الكرام رضي الله عنهم ومن جاء بعدهم.

- **إسلام أبي هريرة وهجرته:**

"إن أبا هريرة رضي الله عنه من السابقين إلى الإسلام، أسلم قديمًا وهو بأرض قومه على يد الطُّفَيل بن عمرو الدوسي، وكان ذلك قبل الهجرة النبوية، ثم قدم مهاجرًا من اليمن إلى المدينة في ليالي فتح خيبر"(١) سنة سبع، وها هو يروي هجرته بنفسه فيقول: "خرج النبي ﷺ إلى خيبر، وقدمت المدينة مُهاجرًا، فصليت الصبح خلف سِباع بن عُرْفُطة ـ وكان قد استخلفه النبي ﷺ ـ في الركعة الأولى بسورة (مريم) وفي الآخرة (ويل للمطففين)، فقلت في نفسي: ويل لأبي فلان ـ لرجل كان بأرض الأزد ـ وكان له مكيالان، مكيال يكيل به لنفسه ومكيال يبخس به الناس"(٢).

وقد يسأل سائل فيقول: إذا كان أبو هريرة قد أسلم قديمًا قبل الهجرة، فلماذا إذن لم يُهاجر إلى النبي ﷺ في المدينة في بداية الهجرة؟

ذكرت كتب السِّير أنَّ قوم أبي هريرة ـ وهم قبيلة دَوْس ـ قد تأخر إسلامهم حتى فتح خيبر بعد ما ظل الطُّفَيل بن عمرو الدوسي وأبو هريرة يدعوانهم للإسلام، ولذلك كان سبب تأخر أبي هريرة في الهجرة هو دعوة قومه إلى الإسلام، وعليه فإن أبا هريرة رضي الله عنه من المهاجرين، ومن السابقين الأولين في الإسلام، وهل بعد هذه المنقبة منقبة؟!

- **أبو هريرة والجهاد في سبيل الله:**

كانت خيبر أول مَشاهد أبي هريرة رضي الله عنه مع الرسول الكريم ﷺ وإن كان قد وصلها بعد انتهاء القتال، ثم شهد مع الرسول ﷺ جميع غزواته بعد خيبر، وكان الرسول ﷺ ينتدبه أحيانًا في بعض بُعُوثه، ومن هذا ما رواه الإمام أحمد بسنده عن سليمان بن يسار، عن أبي هريرة قال: "بعثنا رسول الله ﷺ في بَعْث، فقال: إن وجدتم فلانًا وفلانًا ـ لرجلين من قريش ـ فأحرقوهما بالنار، ثم قال رسول الله ﷺ حين أردنا الخروج: إنِّي أمرتكم أن تحرقوا فلانًا وفلانًا بالنار، وإن النار لا يُعذِّب بها إلا الله عز وجل، فإن وجدتموهما فاقتلوهما"(٣).

وقد يرسله ﷺ في سَرِيَّة ويودِّعه؛ ومن هذا ما رواه موسى بن وردان قال: "قال أبو هريرة لرجل: أودعك كما ودعني رسول الله ﷺ أو كما ودع رسول الله ﷺ:

---

١. انظر: السيرة النبوية، ابن هشام، تحقيق: محمد بيومي، دار الحرم للتراث، القاهرة، ط١، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م، (٢/ ٢٣).

٢. انظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (١٢/ ٥٨٩).

٣. صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أبي هريرة، (١٥/ ٢٠٦)، رقم (٨٠٥٤). وصححه أحمد شاكر في تعليقه على المسند.

استودعك الله الذي لا يضيع ودائعه"[1].

ولم يترك أبو هريرة الجهاد في سبيل الله بعد وفاة الرسول ﷺ قط، وكيف يتركه؟ وقد روى عن النبي ﷺ أنه قال: "والذي نفس محمد بيده، لوددت أن أغزو في سبيل الله فأُقتل، ثم أغزو فأُقتل، ثم أغزو فأُقتل"[2]، كما سمع قوله ﷺ: "لا يجتمع غبار في سبيل الله ودخان جهنم في منخري رجل مسلم"[3]. ولنا أن نلمس حب أبي هريرة للجهاد في سبيل الله ﷻ، والاستشهاد تحت لواء الإسلام، فيما يرويه الإمام أحمد بسنده عن أبي هريرة قال: "وَعَدَنا رسول الله ﷺ في غزوة الهند، فإن استشهدت كنت من خير الشهداء، وإن رجعت فأنا أبو هريرة المحرَّرة"[4].

وعليه، فإن أبا هريرة كان من المجاهدين بأنفسهم، ولكن لم يكن من المجاهدين بأموالهم؛ لأنه كان فقيرًا معدمًا، صبر على الفقر الشديد، حتى إنه كان يُلصق بطنه بالحصى من الجوع، يطوي نهاره وليله من غير أن يجد ما يقيم صلبه، ولكنه مع ذلك كان عفيف النفس لا يسأل الناس إلحافًا[5].

- **أبو هريرة وحفظه العلم:**

لقد تقرر عند كافة أهل العلم أن أبا هريرة أحفظ الصحابة ﷺ، وأن السبب في ذلك كثرة ملازمته النبي ﷺ مع اهتمامه وقوة حفظه[6]، ويُضاف إلى ذلك ما أكرمه الله ﷻ به من المعجزة النبوية التي رواها جُلُّ المحدثين، واللفظ للبخاري عن سعيد المقبري عن أبي هريرة قال: "قلت: يا رسول الله إني أسمع منك حديثًا كثيرًا أنساه، قال: ابسُطْ رداءك، فبسطته، قال: فغرف بيديه، ثم قال: ضُمَّه، فضَممتُه، فما نسيت شيئًا بعده"[7].

ذكر الحافظ ابن حجر أن في هذا الحديث "فضيلة ظاهرة لأبي هريرة، ومعجزة واضحة من علامات النبوة؛ لأن النسيان من لوازم الإنسان، وقد اعترف أبو هريرة بأنه كان يكثر منه، ثم تخلَّف عنه ببركة النبي ﷺ"[8].

وردَّ رسول الله ﷺ على أبي هريرة لَمَّا سأله: ماذا ردَّ إليك ربُّك في الشفاعة؟ فقال: "والذي نفس محمد بيده لقد ظننت أنك أول من يسألني عن ذلك من أمتي، لما رأيت من حرصك على العلم"[9].

---

١. صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أبي هريرة، (١٨/ ٣٠)، رقم (٩٢١٩). وصححه أحمد شاكر في تعليقه على المسند.

٢. صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أبي هريرة، (١٢/ ١٤٠)، رقم (٧١٥٧). وصححه أحمد شاكر في تعليقه على المسند.

٣. صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أبي هريرة، (١٣/ ٢١٨)، رقم (٧٤٧٤). وصححه أحمد شاكر في تعليقه على المسند.

٤. صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أبي هريرة، (١٢/ ٩٧)، رقم (٧١٢٨). وصححه أحمد شاكر في تعليقه على المسند.

٥. انظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (٢/ ٥٧٨).

٦. الرد على الطاعن في أبي هريرة، الحسن بن علي الكتاني، ص٣٠.

٧. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: العلم، باب: حفظ العلم، (١/ ٢٥٩)، رقم (١١٩). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: فضائل الصحابة، باب: من فضائل أبي هريرة، (٨/ ٣٦٢٩)، رقم (٦٢٨٠).

٨. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، (١/ ٢٦٠).

٩. حسن: أخرجه ابن حبان في صحيحه، كتاب: التاريخ، باب: الحوض والشفاعة، (١٤/ ٣٤٨)، رقم (٦٤٦٦). وقال شعيب الأرنؤوط في تعليقه على صحيح ابن حبان: إسناده حسن.

ويقول عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: "يا أبا هريرة، كنت ألزمنا لرسول الله ﷺ، وأعلمنا بحديثه"[1].

- **أبو هريرة والفتوى:**

لم يكن أبو هريرة راوية للحديث فقط، بل كان من رءوس العلم في زمانه، في القرآن والسنة والاجتهاد، فصحبته وملازمته رسول الله ﷺ أتاحت له أن يتفقَّه في الدين ويشاهد السنة العملية عظيمها ودقيقها، ويحفظ عن الرسول ﷺ كثيرًا من الأحاديث، فتكونت عنده حصيلة كثيرة من الحديث الشريف، وقد اطلع على حلول أكثر المسائل الشرعية التي كانت تعرض للمسلمين في عهده ﷺ، كل ذلك هيَّأ أبا هريرة لِأَن يُفتي المسلمين في دينهم نَيِّفًا وعشرين سنة، والصحابة آنذاك كثيرون.

وقد عرف الصحابة والتابعون وأهل العلم من بعدهم منزلته ومكانته، فكانوا يحتجون بعلمه واجتهاده، وقد جاء كثير من الروايات عنه في ذلك.

مما سبق يتبين لنا أن أبا هريرة كان أحد أعلام الصحابة رضي الله عنهم في الفتوى والاجتهاد، وأنه لا يقل في ذلك عن عبد الله بن عمر وعثمان بن عفان وغيرهما من كبار الصحابة، وأنه كثيرًا ما كانت تتلاقى فتاواه بفتاوى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب[2].

- **أبو هريرة والقرآن الكريم:**

مما لا شك فيه أن أبا هريرة سمع القرآن الكريم من الرسول ﷺ كما سمع منه الحديث، وكان يتلوه في أكثر أوقاته، وبخاصة في صلواته التي كان يُحيي بها ثلث ليله.

وبالإضافة إلى هذا، فقد ذكرنا آنفًا أن أبا هريرة كان أحد أعلام الصحابة رضي الله عنهم في الفتوى والاجتهاد، فكيف يكون بهذه المنزلة الرفيعة من العلم، ولا يكون حافظًا لكتاب الله؟!

وقد ذكر الذهبي "أن أبا هريرة كان رأسًا في القرآن والسنة، فقد عرض القرآن الكريم على الصحابي الجليل أُبي بن كعب سيد القراء، وأخذ عنه الأعرج وأبو جعفر وطائفة"[3].

وليس هذا فحسب، بل إن أبا هريرة رضي الله عنه كان شيخ شيوخ نافع صاحب القراءة المشهورة.

قال ابن حزم رحمه الله: "ولأهل المدينة القراءة المعروفة بنافع بن أبي نُعيم، مات سنة تسع وستين ومائة، قرأ على يزيد بن القعقاع، وعبد الرحمن بن هُرْمز الأعرج ومسلم بن جندب الهذلي، ويزيد بن رومان وشيبة بن نصاح، هؤلاء عن أبي هريرة، وابن عباس وعبد الله بن عباس بن أبي ربيعة المخزومي. هؤلاء كلهم عن أُبي بن كعب"[4].

قال سليمان بن مسلم بن جماز: "سمعت أبا جعفر يحكي لنا قراءة أبي هريرة في ﴿إِذَا ٱلشَّمْسُ كُوِّرَتْ ۝١﴾ (التكوير) يحزنها شبه الرثاء"[5].

---

١. المحدث الفاصل، الرامهرمزي، تحقيق: د. محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، ط٣، ١٤٠٤هـ، ص٥٥٧.

٢. أبو هريرة راوية الإسلام، د. محمد عجاج الخطيب، مرجع سابق، ص١٢٨: ١٣١ بتصرف.

٣. انظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (٢/ ٢٧، ٢٨).

٤. جوامع السيرة، ابن حزم، تحقيق: حسين عباس، دار المعارف، القاهرة، ط١، ١٩٠٠م، ص٢٦٩.

٥. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (٢/ ٦٢٨، ٦٢٩).

ونخلص مما سبق إلى أن لأبي هريرة رضي الله عنه مناقب وفضائل كثيرة؛ إذ هو من السابقين الأولين في الإسلام، أسلم قبل الهجرة، ثم هاجر من اليمن إلى المدينة في فتح خيبر، وقد حضر مع النبي صلى الله عليه وسلم جميع غزواته بعد خيبر، وكان يُعدُّ من رءوس العلم في زمانه؛ في القرآن والسنة والاجتهاد، وقد شهدت بهذه المناقب أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم الصحيحة.

وحسب أبي هريرة فضلًا أنه صحب الرسول صلى الله عليه وسلم ولازمه "ما يزيد على ثلاث سنين، وأن النبي صلى الله عليه وسلم دعا له ولأمه أن يُحببهما الله إلى عباده المؤمنين، ويُحبِّب إليهما المؤمنين، وأنه عِرِّيف أهل الصُّفة، وهم أضياف الإسلام وأحباب الرسول صلى الله عليه وسلم، وأما الزعم أنه رضي الله عنه لم يرد في فضله حديث فمردود؛ فقد ذكره الإمام مسلم في الصحابة الذين لهم فضائل، وعقد له الإمام مسلم بابًا"[1]، وذكر له الإمام الحاكم في مُستدركه جملةً من مناقبه استغرقت بضع صفحات، والإمام البخاري وإن لم يذكر له ترجمة خاصة؛ فقد ضمَّن فضائله أبواب كتبه[2][3].

وفي الختام لا يسعنا إلا أن نقول: إن مكانة أبي هريرة، وسعة علمه، وكثرة حديثه، وفضله وورعه، وضبطه وإتقانه لا يخفى إلا على ذي هوىً، وما سقناه من مناقبه هو على سبيل التمثيل لا الحصر، وهل هناك أحد من أهل العلم والمعرفة يجهل أبا هريرة ومنزلته®؟!

ثانيًا. ذِكر كتب تراجم الصحابة وطبقاتهم للصحابي أبي هريرة:

جدير بنا قبل أن نتكلم عن ذكر كتب تراجم الصحابة لأبي هريرة رضي الله عنه أن نجيب على هذا التساؤل: مَنْ هو الصحابي؟ لنرى هل ينطبق هذا اللقب على أبي هريرة رضي الله عنه أم لا؟

اختلف أهل العلم في تحديد مفهوم الصحابي على أقوال عدة، وأولى هذه الأقوال بالصواب وأشهرها ما عليه جماهير أهل الحديث من أن الصحابي هو كل مسلم رأى النبي صلى الله عليه وسلم ولو لحظة وعقل منه شيئًا، سواء كان ذلك قليلًا أو كثيرًا.

وهذا ما حكاه القاضي عياض السَّبتي رحمه الله عن الإمام أحمد بن حنبل، ورواه عنه عبدوس بن مالك العطار: قال: سمعت أبا عبد الله ـ أحمد بن حنبل ـ يقول: "كل من صحبه سنة أو شهرًا أو ساعة، أو رآه فهو من أصحابه"[4].

---

1. انظر: شرح صحيح مسلم، النووي، مرجع سابق، (٨/ ٣٦٢٩: ٣٦٣١).
2. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، (١/ ٢٥٨: ٢٦٠).
3. دفاع عن السنة، د. محمد محمد أبو شهبة، مرجع سابق، ص٢٦٧، ٢٦٨بتصرف.

® في **"ملازمة أبي هريرة النبي كافية لحفظه أحاديث كثيرة، ودعاء النبي له، وشهادة الصحابة بفضله"** طالع: الوجه الثاني، من الشبهة الأولى، والوجه الأول، من الشبهة الثانية، والوجه الأول، من الشبهة الثالثة عشرة، من هذا الجزء. وفي **"نزاهة إسلام أبي هريرة وهجرته وحرصه على العلم بالقرآن والسنة"** طالع: الوجه الأول، من الشبهة الثانية، والوجه الأول، من الشبهة الثامنة، والوجه الثاني، من الشبهة الرابعة عشرة، من هذا الجزء. وفي **"أبو هريرة ممن نُقِل عنهم الفُتيَا"** طالع: الوجه الثاني، من الشبهة الثامنة، من هذا الجزء.

4. تحقيق منيف الرتبة لمن ثبت له شريف الصحبة، الحافظ العلائي، ص٣٣، نقلًا عن: الرد على الطاعن في أبي هريرة، الحسن بن علي الكتاني، مرجع سابق، ص١٣.

وقال الإمام البخاري رحمه الله تعالى في صحيحه: "من صَحِبَ النبي ﷺ أو رآه من المسلمين فهو من أصحابه"[1].

وهذا قول الإمام محمد بن عمر الواقدي وكثير من الأصوليين، وقال غيرهم: لا يُعدّ الرجل صحابيًّا حتى يقيم مع النبي ﷺ سنة أو سنتين، أو يغزو معه غزوة أو غزوتين، وهذا قول سيد التابعين سعيد بن المسيب رحمه الله وهو أضيق الأقوال.

وهكذا ترى أبا هريرة ﷺ يدخل في جميع هذه الأقوال، وينطبق عليه لقب الصحابي؛ فقد صحب النبي ﷺ ولازمه أكثر من أربع سنوات من فتح خيبر سنة (٧هـ) إلى أن انتقل النبي ﷺ إلى الرفيق الأعلى سنة (١١هـ).

أما عن ذكر كتب تراجم الصحابة لأبي هريرة ﷺ فإننا نجزم - غير مبالغين - أن جميع كتب تراجم الصحابة قد ذكرت أبا هريرة في طبقات الصحابة ﷺ؛ فقد ترجم له ابن سعد في الطبقة الثالثة من المهاجرين والأنصار ممن شهد الخندق وما بعدها، وذكر له جملة صالحة من مناقبه وفضائله[2]، والبخاري في التاريخ الكبير[3]، وابن قانع في معجم الصحابة[4]، وابن عبد البر في الاستيعاب[5].

وترجم له ابن الأثير في أُسد الغابة، وقال: "أبو هريرة الدَّوسي، صاحب رسول الله ﷺ، وأكثرهم حديثًا عنه"[6].

وترجم له كذلك الحافظ المِزِّي في كتابه "تهذيب الكمال" تحت عنوان: "أبو هريرة الدَّوْسيّ اليماني، صاحب رسول الله ﷺ وحافظ الصحابة"[7].

وقد ذكر له الذهبي ترجمة وافية في كتابه "السِّيَر" تحت عنوان: "الإمام الفقيه المجتهد الحافظ، صَاحِب رسول الله ﷺ، أبو هريرة الدَّوسيّ اليماني، سيد الحُفَّاظ الأثبات"، وقال عنه في موضع آخر: "أبو هريرة إليه المنتهى في حفظ ما سمعه من الرسول ﷺ، وأدائه بحروفه"، وقال أيضًا: "هو رأس في القرآن، وفي السنة، وفي الفقه"، وقال: "أين مثل أبي هريرة في حفظه وسعة علمه"[8]؟

وقد ترجم له الذهبي كذلك في كتابيه: "تاريخ الإسلام"[9]، و"العبر"[10].

ومن الذين ترجموا له كذلك الحافظ ابن حجر العسقلاني في كتابيه: "الإصابة"[11]، و"وتهذيب التهذيب"، تحت عنوان: "أبو هريرة الدُّوسي،

١. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، (٧/ ٥).

٢. انظر: الطبقات الكبير، ابن سعد، مرجع سابق، (٥/ ٢٣٠).

٣. التاريخ الكبير، البخاري، مرجع سابق، (٦/ ١٣٢).

٤. معجم الصحابة، ابن قانع، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٨هـ، (٢/ ١٩٤).

٥. الاستيعاب، ابن عبد البر، مرجع سابق، (٣/ ١٠٠٤).

٦. أُسْد الغابة في معرفة الصحابة، ابن الأثير، مرجع سابق، (٥/ ٣١٨: ٣٢١).

٧. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، الحافظ المزي، مرجع سابق، (٣٤/ ٣٦٦).

٨. انظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (٢/ ٥٧٨، ٥٧٩).

٩. تاريخ الإسلام، الذهبي، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، (٤/ ٣٤٧).

١٠. العبر في زمن من غبر، الذهبي، (١/ ٦٣).

١١. الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، (٤/ ٣١٦).

الصحابي الجليل، حافظ الصحابة"[1].

ونخلص مما سبق إلى أن أبا هريرة ﷺ قد ذُكر في جميع كتب تراجم الصحابة، أما عن زعم هؤلاء أن الحاكم لم يذكر أبا هريرة حينما قسم الصحابة اثنتي عشرة طبقة، وَمثَّل لكل طبقة ببعض الصحابة؛ فذلك لأن الحاكم قد قصد من تقسيمه هذا التقسيم الكُلِّي، ولم يقصد سرد كل أسماء الطبقات ولا استيعاب الصحابة جميعًا؛ لأن ذلك أمر يطول، وعليه فقد ذكره الحاكم ضمنًا ولم يذكره صراحة، وليس في هذا إنكار منه لصحبته ﷺ، وكيف هذا، وقد روى الحاكم شهادة أبي أيوب الأنصاري ﷺ لملازمة أبي هريرة ﷺ النبي ﷺ في المستدرك؛ فعن أشعث بن أبي الشعثاء قال: "سمعت أبي يُحدِّث، قال: قدمت المدينة فإذا أبو أيوب يحدث عن أبي هريرة ﷺ فقلت: تحدث عن أبي هريرة وأنت صاحب منزلة عند رسول الله ﷺ؟ فقال: لأن أُحدِّث عن أبي هريرة أَحَب إليَّ من أن أحدث عن النبي ﷺ"[2].

أي: لأن أُحدِّث عن أبي هريرة؛ لأنه قد سمع ما لم نسمع من النبي ﷺ، أحبَّ إليَّ من أن أُحدِّث عن رسول الله ﷺ مالم أسمعه منه مباشرة.

تُرى لو كان الحاكم يَشُك في صحبة أبي هريرة، فهل كان يروي مثل هذا الحديث في مستدركه؟! لا شك أن في هذا الحديث شهادة جلية من أبي أيوب الأنصاري ﷺ مع جلالة قدره، ونزول رسول الله ﷺ عنده بصحبة أبي هريرة ﷺ، وملازمته النبي ﷺ، ونحن إذا أردنا أن نستقصي كل الأدلة على ذلك من أقوال الصحابة والتابعين وعلماء الأمة لطال بنا الحديث، ولكن يكفينا ما أشرنا إليه في السطور السابقة®.

الخلاصة:

- لقد اختلف أهل العلم في تحديد مفهوم الصحابي على أقوال عدة، ولكن رغم اختلافهم هذا فكل أقوالهم تنطبق على أبي هريرة ﷺ؛ فقد صحب النبي ﷺ أربع سنوات، وكان - في أغلب أوقاته - ملازمًا له، لذلك كان أكثر الصحابة رواية للحديث عنه ﷺ.
- كان أبو هريرة ﷺ من السابقين الأولين في الإسلام، أسلم قبل الهجرة، ثم قدم مُهاجرًا من اليمن إلى المدينة في ليالي فتح خيبر.
- لقد حضر أبو هريرة ﷺ مع النبي ﷺ جميع غزواته بعد خيبر، ثم واصل جهاده بعد موت النبي ﷺ حتى توفاه الله ﷻ، ولم يتخلف لحظة عن تلبية منادي الجهادِ.
- كان أبو هريرة ﷺ أحفظ الصحابة لحديث رسول الله ﷺ، ولم يكن أبو هريرة ﷺ راوية للحديث فقط، بل كان من رءوس العلم في زمانه، في القرآن والسنة والاجتهاد.
- لقد شهدت الأحاديث الصحيحة بمناقب أبي هريرة ﷺ وفضائله كما شهد له صحابته الكرام، ومن جاء بعدهم، فهل بعد شهادة رسول الله ﷺ وشهادة أصحابه شهادة أو تعديل؟!

---

1. تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ، (١٢/ ٢٨٨).
2. أخرجه الحاكم في مستدركه، كتاب: معرفة الصحابة ﷺ، باب: ذكر أبي هريرة الدوسي، (٣/ ٥٨٦)، رقم (٦١٧٥).

® في **"شهرة أبي هريرة في كتب التراجم وتاريخ الصحابة"** طالع: الوجه الثاني، من الشبهة الأولى، من هذا الجزء.

- لقد ذكرت جميع كتب تراجم الصحابة أبا هريرة رضي الله عنه في طبقات الصحابة، وترجمته في أمهات كتب التراجم كطبقات ابن سعد، ومعجم الصحابة لابن قانع، والإصابة، وسير أعلام النبلاء، وتهذيب الكمال وغيرها.
- إن الحاكم حينما قسم الصحابة اثنتي عشرة طبقة، إنما قصد التقسيم الكلي، ولم يقصد سرد أسماء كل طبقة ولا استيعابهم؛ لأنه أمر يَطُول؛ ولذلك لم يأت ذكر أبي هريرة لهذا السبب فقط وليس لغيره كما زعموا.

الشبهة الرابعة

الزعم أن النبي صلى الله عليه وسلم نفى أبا هريرة إلى البحرين(*)

مضمون الشبهة:

يزعم بعض المشككين أن النبي صلى الله عليه وسلم نفى أبا هريرة إلى البحرين مرتين؛ لقلة ورعه وسوء أخلاقه. رامين من وراء ذلك إلى الطعن في عدالة الصحابي الجليل أبي هريرة رضي الله عنه.

وجوه إبطال الشبهة:

١) إن ذهاب أبي هريرة إلى البحرين لم يكن نفيًا له، ولكن النبي صلى الله عليه وسلم أرسله إليها؛ لينشر الإسلام، ويُفقِّه المسلمين في المرة الأولى؛ ولجمع الجزية في المرة الثانية، فكان هذا من التكليف والتشريف لا النفي، ولو كان نفيًا لما ولَّاه عمر عليها في خلافته رضي الله عنهما.

٢) لقد بلغ أبو هريرة المكانة العالية في التقوى والزهد والورع، ولا يُعقل ـ بأي حال من الأحوال ـ أن يجمع رجل بين هذه الأوصاف وبين سوء الخلق في آن واحد.

٣) لو كان أبو هريرة سيء الأخلاق؛ لما دعا الناس إلى الخير، وحثهم على حسن الخلق، لكنه كان لا يُسيء إلى إنسان، ويعامل إخوانه معاملة حسنة برفق ولطف، لذا كان يدعو الناس لفعل مثل ما يفعل؛ حتى يقتدوا جميعًا بسنة حبيبهم صلى الله عليه وسلم.

التفصيل:

أولا. إرسال أبي هريرة إلى البحرين تكليف وتشريف وليس نفيًا:

لقد أرسل النبي صلى الله عليه وسلم أبا هريرة إلى البحرين مرتين؛ مرة لنشر الإسلام وتفقيه المسلمين؛ ومرة أخرى لأخذ ما جمع من الجزية وإعطائها للرسول صلى الله عليه وسلم، **وكانت المرة الأولى** مع العلاء بن الحضرمي، وذلك حين بعث النبي صلى الله عليه وسلم العلاء بن الحضرمي إلى المنذر بن ساوي، وكتب إليه كتابًا يدعوه فيه إلى الإسلام، فكتب المنذر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قائلًا: "أما بعد: يا رسول الله فإني قرأت كتابك على أهل البحرين، فمنهم من أحب الإسلام وأعجبه، ودخل فيه، ومنهم من كرهه، وبأرضي مجوس ويهود، فأحدِث إليَّ في ذلك أمرك، فكتب إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم: بسم الله الرحمن الرحيم، من محمد رسول الله إلى المنذر بن ساوي، سلام عليك، فإني أحمد إليك الله الذي لا إله إلا هو، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا عبده ورسوله، أما بعد، فإني أُذكِّرك الله عز وجل، فإنه من يَنْصَحْ فإنما يَنْصَحُ لِنَفْسِه، وإنه من يُطع رُسُلي، ويتبع أمرهم

(*) الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي، محمد حمزة، مرجع سابق.

فقد أطاعني، ومن نصح لهم، فقد نصح لي، وإن رُسُلي قد أثنوا عليك خيرًا، وإني قد شفعتك في قومك، فاترك للمسلمين ما أسلموا عليه، وعفوت عن أهل الذنوب فاقبل منهم، وإنك مهما تصلح فلن نعزلك عن عملك، ومن أقام على يهودية أو مجوسية فعليه الجزية"[١].

من أجل نشر الإسلام وتعاليمه؛ أرسل النبي ﷺ أبا هريرة إلى البحرين؛ لتفقيه المسلمين وتعليمهم أمور دينهم، وكان عند حسن ظنّ الرسول، فحدَّث عنه ﷺ وأفتى الناس[٢].

فهل كان النبي ﷺ يرسل في بعثة الدعوة إلى الله إلا رجلًا صالحًا تقيًّا ورعًا، على علم وخلق؛ حتى يكون قدوة حسنة للذين يدعوهم ويعلمهم أمور الدين؟!

ويتضح ذلك من خلال رواية عبد الله بن يزيد عن سالم مولى بني نصر، قال: سمعت أبا هريرة يقول: "بعثني رسول الله ﷺ مع العلاء بن الحضرمي فأوصاه بي خيرًا، فلما فصلنا[٣]، قال لي: إن رسول الله ﷺ قد أوصاني بك خيرًا فانظر ماذا تحب؟ قال: فقلت: تجعلني أؤذن لك ولا تسبقني بآمين، قال: فأعطاه ذلك"[٤]، وهذه كانت البعثة الأولى له إلى البحرين.

أما البعثة الثانية: وهي عندما أرسله ﷺ مع قُدامة؛ لأخذ جزية البحرين؛ فقد وجه رسول الله ﷺ كتابًا إلى المنذر بن ساوي أمير البحرين، فقال: "أما بعد... فإني بعثت إليك قدامة وأبا هريرة، فادفع إليهما ما اجتمع عندك من جزية أرضك والسلام"[٥].

وإذا عنّ سؤال مفاده، لماذا أرسل النبي ﷺ أبا هريرة دون غيره؟!

كان الجواب عليه؛ لما كان يتمتع به أبو هريرة من صلاح وتقوى في نظر القوم، وحسبك دليلًا على ذلك؛ أنه كان وابن عمر هما اللذان يُكبِّران في مِنى أيام العيد فيكبر الناس بتكبيرهما، وهو الذي صلّى على عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها، وفي رواية أنه صلى أيضًا على أم سلمة أم المؤمنين رضي الله عنها.

ولما حضره الموت بكى، فقيل له: ما يُبكيك؟ قال: "ما أبكي على دنياكم هذه، ولكن أبكي على بُعد سفري وقلة زادي، وإني أصبحت في صعود ومهبط على جنة ونار، لا أدري أيهما يُؤخذ بي"[٦].

كما ترى هذه هي عبادته ومراقبته لله تبارك وتعالى، فهل يُعقل أن يُتَّهم هذا الرجل بسوء الأخلاق، مع أنه كان مُقلًّا من الدنيا يتصدق بما يصل من مال إلى يده؟!

فهل يُعقل أن يكون جزاء رجل مثل هذا هو النفي؟! أم التقدير والاحترام والإجلال؟!

وعليه يتضح لنا بما لايدع مجالًا للشك أنَّ بعْث أبي هريرة إلى البحرين لم يكن نفيًا له، وإنما كان تكليفًا

١. زاد المعاد في هدي خير العباد، ابن القيم، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٨، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، (٣/ ٦٩٢، ٦٩٣).

٢. أبو هريرة راوية الإسلام، د. محمد عجاج الخطيب، مرجع سابق، ص٨٦ بتصرف.

٣. فصلنا: أي خرجنا.

٤. الطبقات الكبير، ابن سعد، مرجع سابق، (٥/ ٢٤١).

٥. سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد، محمد بن يوسف الصالحي، تحقيق: د. مصطفى عبد الواحد، دار الكتاب المصري، القاهرة، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م، (١١/ ٣٧٦).

٦. حلية الأولياء، أبو نعيم الأصفهاني، مرجع سابق، (١/ ٣٨٣).

وتشريفًا يستحقه ﷺ ®.

ثانيًا. عبادة أبي هريرة وتقواه:

إن الدارس لسيرة أبي هريرة يجد أن الرجل اجتهد في العبادة، مع الزهد والورع، يحدثنا أبو عثمان النهدي عن أبي هريرة، يقول: "تَضَيَّفتُ[1] أبا هريرة سبعًا، فكان هو وامرأته وخادمه يعتقبون الليل أثلاثًا، يُصلِّي هذا، ثم يوقظ هذا..."[2].

ويحدثنا عكرمة أن أبا هريرة كان يسبح كل يوم اثني عشر ألف تسبيحة، يقول: "أُسبِّحُ بقدر ديتي"[3]؛ وذلك أن الدِّية اثنا عشر ألف درهم، فهو يُسبِّح بعدد الدراهم؛ فيشتري بذلك نفسه من الله تعالى كل يوم[4]، وعن ميمون بن أبي ميسرة، قال: "كانت لأبي هريرة صيحتان في كل يوم، أول النهار صيحة، يقول فيها: ذهب الليل وجاء النهار، وعُرِض آل فرعون على النار، وإذا كان العشي، يقول: ذهب النهار وجاء الليل، وعُرِض آل فرعون على النار، فلا يسمع أحد صوته إلا استعاذ بالله من النار"[5].

فهل يصدِّق عقل أن هذا الرجل صاحب هذه العبادة سيء الخلق؟!

® في **"نشر أبي هريرة للعلم بين الناس وكثرة من أخذ عنه من أهل العلم والمعرفة"** طالع: الوجه الأول، من الشبهة التاسعة، والوجه الثاني، من الشبهة الثانية عشرة، من هذا الجزء.

١. تَضَيَّفتُ: نزلت به ضيفًا.

٢. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الأطعمة، باب: القثّاء بالرطب، (٩/ ٤٧٦)، رقم (٥٤٤١).

٣. تاريخ دمشق، ابن عساكر، مرجع سابق، (٦٧/ ٣٦٣).

٤. دفع الشبهات عن السنة النبوية، د. عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي، مكتبة الإيمان، القاهرة، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م، ص١٦٦.

٥. تاريخ دمشق، ابن عساكر، مرجع سابق، (٦٧/ ٣٦٣).

وانظر إلى ورعه وتقواه الذي جعله حليمًا كريمًا وقَّافًا عند حدود الله تبارك وتعالى؛ "إذ كانت لأبي هريرة زنجية قد غمَّته بعملها فرفع عليها السوط يومًا، فقال: لولا القصاص يوم القيامة لأغشيتك به، ولكن سأبيعك ممن يُوفِّيني ثمنك، اذهبي فأنت حرة لله ﷻ"[6].

ومما يدل دلالة صريحة على أنه ﷺ وصل إلى درجة عالية من العبادة؛ أنه كان حريصًا على صيام النهار على خير وجه، حتى إنه ليجلس في المسجد حرصًا على صيامه؛ خشية أن تشوبه كلمة أو نظرة، فعن أبي المتوكل عن أبي هريرة أنه كان وأصحابه إذا صاموا قعدوا في المسجد، وقالوا: نُطهِّر صيامنا[7].

وعن سعيد بن المسيب قال: رأيت أبا هريرة يطوف بالسوق ثم يأتي أهله، فيقول: "هل عندكم من شيء؟ فإن قالوا: لا، قال: فإني صائم"[8].

وعن ابن جريج، قال: قال أبو هريرة: "إني أُجزِّئ الليل ثلاثة أجزاء، فجزء لقراءة القرآن، وجزء أنام فيه، وجزء أتذكر فيه حديث رسول الله ﷺ"[9].

وبعد، أيستسيغ عاقل أن تكون الشخصية التي جمعت العبادة والصلاة والتسبيح والوعظ والبكاء وعتق الرِّقاب والخوف من الله وشدة المراقبة، هي شخصية قليلة الورع والتقوى®؟!

٦. صفة الصفوة، ابن الجوزي، تحقيق: محمود فاخوري ود. محمد روَّاس، دار ابن خلدون، الإسكندرية، د. ت، (١/ ٢٢٦).

٧. حلية الأولياء، أبو نعيم، مرجع سابق، (١/ ٣٨٢).

٨. المرجع السابق، (١/ ٣٨٢).

٩. البداية والنهاية، ابن كثير، مرجع سابق، (٨/ ١١٣).

® في **"اجتهاد أبي هريرة في العبادة والورع"** طالع: الوجه الأول، من الشبهة الثامنة، من هذا الجزء.

ثالثًا. قبس من أخلاقه ﷺ:

لم يكن أبو هريرة جافًّا قاسي الفؤاد، خشن الطباع، سيء المعشر، بل كان طيب النفس، حسن الخلق، صافي السريرة، وربما كان الفقر والصبر عليه هما اللذان كوَّنا فيه تلك الصفات الإنسانية النبيلة، فكان يعطي كل شيء حقه، لا يخاف في الله لومة لائم، سواء أكان أميرًا أم فردًا من الرعية فقيرًا؛ فقد نظر إلى الدنيا بعين الراحل عنها، فلم تدفعه الإمارة إلى الكبرياء، بل أظهرت تواضعه وحسن خلقه.

"فعن أبي حازم أن أبا مُرَّة مولى أم هانئ بنت أبي طالب أخبره: أنه ركب مع أبي هريرة إلى أرضه بالعقيق، فإذا دخل أرضه صاح بأعلى صوته عليك السلام ورحمة الله وبركاته يا أمتاه، فتقول: وعليك السلام ورحمة الله وبركاته، فيقول: رَحِمَكِ الله كما ربيتني صغيرًا، فتقول: يا بني وأنت فجزاك الله خيرًا، ورضي عنك كما بررتَني كبيرًا"[1]. فأيّ حسن خلق هذا؟!

قال محمد بن سيرين: "كنا عند أبي هريرة ليلة، فقال اللهم اغفر لأبي هريرة ولأمي ولمن استغفر لهما، فقال محمد: فنحن نستغفر لهما حتى ندخل في دعوة أبي هريرة"[2]، وقد امتثل لحديث رسول الله ﷺ حين سأله رجل فقال: "يا رسول الله، من أحقُّ الناس بحسن صحابتي؟ قال: أمك، قال: ثم مَنْ؟ قال: أمك، قال: ثم مَنْ؟ قال: أمك، قال: ثم مَنْ؟ قال: ثم أبوك"[3]؛ فقد لازم أبو هريرة أمه طيلة حياتها.

ليس هذا فحسب، بل كان يدعو الناس إلى الخير، ويحملهم على حسن الأخلاق، ومن ذلك ما رواه البخاري عنه "أنه أبصر رجلين، فقال لأحدهما: ما هذا منك؟ فقال: أبي، فقال: لا تُسمِّه باسمه، ولا تمشِ أمامه، ولا تجلس قِبَلَه"[4].

وكان يقول: "من لقي أخاه فليسلم عليه، فإن حالت بينهما شجرة أو حائط ما ثم لقيه فليسلم عليه"[5]، كما قال: "أبخل الناس الذي يبخل بالسلام، وإنَّ أعجز الناس من عجز بالدعاء"[6].

وكان يدعو إلى صلة القربى، وينهى عن قطع الرحم، وكان يحرص على ألا يُسيء إلى إنسان، فكان يعامل إخوانه وجلساءه معاملة حسنة؛ فلا يحرج أحدًا بكلمة نابية، أو عبارة قاسية.

وكان يحضُّ الناس على التسامح والتجاوز عن أخطاء بعضهم وعيوب غيرهم، ومن ذلك قوله:

---

1. حسن: أخرجه البخاري في الأدب المفرد، كتاب: الوالدان، باب: جزاء الوالدان، (١/ ١٩)، رقم (١٤). وحسنه الألباني في صحيح الأدب المفرد برقم (١١).
2. صحيح: أخرجه البخاري في الأدب المفرد،كتاب: الوالدان، باب: عرض الإسلام على الأم النصرانية، (١/ ٢٨)، رقم (٣٧). وصححه الألباني في صحيح الأدب المفرد برقم (٢٨).
3. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الأدب، باب: من أحق الناس بحسن الصحبة، (١٠/ ٤١٥)، رقم (٥٩٧١).
4. صحيح: أخرجه البخاري في الأدب المفرد، كتاب: الوالدان، باب: لا يُسمِّي الرجل أباه ولا يجلس قبله، (١/ ٣٠)، رقم (٤٤). وصححه الألباني في صحيح الأدب المفرد برقم (٣٢).
5. صحيح: أخرجه البخاري في الأدب المفرد، كتاب: السلام والمصافحة، باب: حق من سلم إذا قام، (١/ ٣٤٩)، رقم (١٠١٠). وقال عنه الألباني في صحيح الأدب المفرد: صحيح موقوف وصحيح مرفوع برقم (٧٧٦).
6. صحيح: أخرجه البخاري في الأدب المفرد، كتاب: السلام والمصافحة، باب: من يخلّ بالسلام، (١/ ٣٥٩)، رقم (١٠٤٢). وقال عنه الألباني في صحيح الأدب المفرد: صحيح الإسناد موقوفًا وصحّ مرفوعًا برقم (٧٩٩).

"يبصر أحدكم القَذَاة في عين أخيه، وينسى الجذل - أو الجذع - في عين نفسه"[1]، وكان رضي الله عنه متواضعًا، وكان من حسن أخلاقه أن يؤاكل الصبيان، ويعطف عليهم، ومن تواضعه أنه ما كان يمشي على البساط بنعله، وقد عقد الخطيب البغدادي فقرة في كتابه الجامع تحت عنوان: "استحباب المشي على البساط حافيًا"، وعلل ذلك، فقال: ذلك من التواضع وحسن الأدب، ثم روى بسنده عن عقبة بن أبي حسناء اليمامي، قال: "دعوت أبا هريرة إلى منزلي، وفي منزلي بساط مبسوط، فلم يجلس حتى خلع نعليه، ثم مشى على البساط"[2].

فهذا هو أبو هريرة عَلَم من أعلام الإسلام في حُسن أخلاقه وكرم طباعه، فمن افترى عليه وادَّعى أن الرسول صلى الله عليه وسلم نفاه لسوء أخلاقه، فهو الذي أضله الله تعالى، وطبع على قلبه فلا ينفتح للنور والضياء، وصدق المولى عز وجل إذ يقول: ﴿ سَأَصْرِفُ عَنْ ءَايَٰتِىَ ٱلَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَإِن يَرَوْا۟ كُلَّ ءَايَةٍ لَّا يُؤْمِنُوا۟ بِهَا وَإِن يَرَوْا۟ سَبِيلَ ٱلرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا وَإِن يَرَوْا۟ سَبِيلَ ٱلْغَىِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا وَكَانُوا۟ عَنْهَا غَٰفِلِينَ (١٤٦) ﴾ (الأعراف).

الخلاصة:

- الرسول صلى الله عليه وسلم لم ينف أبا هريرة إلى البحرين، ولكنه أرسله إليها؛ لينشر الإسلام ويُفقِّه المسلمين وكانت هذه هي المرة الأولى؛ إذ سافر فيها مع العلاء بن الحضرمي، وكان العلاء بن الحضرمي قد بعثه النبي صلى الله عليه وسلم إلى المنذر بن ساوي بكتاب يدعوه فيه إلى الإسلام، أما المرة الثانية؛ فكانت لأخذ جزية البحرين من أميرها وإحضارها إلى الرسول صلى الله عليه وسلم.
- لقد أُثِرَ عنه رضي الله عنه الاجتهاد في العبادة مع الزهد والورع، وبلغ من حرصه وخوفه من الله تعالى أنه كان لا ينام إلا بعد أن يستغفر الله عز وجل اثني عشر ألف مرة، كما كان ورعًا تقيًّا، وقد ظهر هذا جليًّا في معاملته لكل من عاشره وعامله، ثم إنه كان يعظ الناس، ويعرِّفهم على ربهم عز وجل، فهل يجوز وصف هذا الرجل بسيء الخلق؟
- كان أبو هريرة طيب النفس حسن الخلق، نقي السريرة، لم تدفعه الإمارة إلى الكبرياء، بل أظهرت تواضعه لكل من عامله، وكذلك حسن خُلقه؛ فكان يدعو الناس إلى الخير، ويحملهم على حسن الأخلاق، وكان يحرص على ألا يُسيء إلى إنسان.
- إن ما ادّعاه الأفَّاكون على أبي هريرة إنما هو محض افتراء؛ فسيرة راوية الإسلام تؤكد فساد ما رُمي به، وما كان أبو هريرة ليُكافأ بالنفي أو الزجر، وهو الصاحب المقرَّب من الرسول صلى الله عليه وسلم والمحبوب من الصحابة رضي الله عنهم.

---

١. صحيح: أخرجه البخاري في الأدب المفرد، كتاب: المريض، باب: البغي، (١/ ٢٠٧)، رقم (٥٩٢). وصححه الألباني في صحيح الأدب المفرد برقم (٤٦١).

٢. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الخطيب البغدادي، تحقيق: د. محمد عجاج الخطيب، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م، (١/ ٢٥٨).

الشبهة الخامسة

الطعن في أمانة أبي هريرة رضي الله عنه(*)

مضمون الشبهة:

يطعن بعض المشككين في أمانة الصحابي الجليل أبي هريرة رضي الله عنه؛ مستدلين على ذلك: بأن عمر بن الخطاب حين ولاه على البحرين سنة ٢١هـ، بلغته عنه أشياء تُخلُّ بأمانة الوالي، فعزله وولّى مكانه عثمان بن أبي العاص الثقفي. وأن عمر بن الخطاب عاتبه وضربه حين عاد من البحرين بمال كثير، وأخذ نصف ماله ووضعه في بيت مال المسلمين، وقال له: "أسرقت مال الله؟ إنك عدو الله وعدو المسلمين". رامين من وراء ذلك إلى زعزعة الثقة في عدالة أبي هريرة رضي الله عنه، ومن ثمَّ الطعن في روايته للحديث.

وجها إبطال الشبهة:

١) إن عمر رضي الله عنه كان لا يترك الصحابة في أعمالهم على الولايات كثيرًا حتى لا يُدنِّسهم العمل أو تؤثر السياسة على قلوبهم، وكان يشاطرهم أموالهم تنزهًا وأخذًا بالأحوط لا عن ريبة، ثم إنَّ دعوة الخليفة عمر بن الخطاب أبا هريرة رضي الله عنهما للإمارة مرة أخرى بعد عزلة دليل قاطع وبرهان ساطع على أمانة أبي هريرة وعلى ثقة الخليفة فيه.

٢) الرواية التي تفيد أن الخليفة عمر بن الخطاب ضرب أبا هريرة مردودة؛ لعدم وجود سند متصل يثبت صحتها، مع وجود الروايات الصحيحة التي تخالفها.

(*) الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي الحديث، محمد حمزة، مرجع سابق. دفاع عن السنة وردُّ شبه المستشرقين والكتَّاب المعاصرين، د. محمد محمد أبو شهبة، مرجع سابق.

التفصيل:

أولا. أمانة أبي هريرة وثقة عمر فيه:

بداية نشير إلى أن "رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أرسل أبا هريرة مع العلاء بن الحضرمي إلى البحرين لينشر الإسلام، ويفقه المسلمين ويعلِّمهم أمور دينهم، فحدّث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأفتى الناس"[1].

وفي عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه استعمله على البحرين، فقَدِم بعشرة آلاف، فقال له عمر: "أستأثرت بهذه الأموال يا عدو الله وعدو كتابه؟ فقال أبو هريرة، فقلت: لست بعَدُوِّ الله وعدو كتابه، ولكني عدو من عاداهما، قال: فمن أين هي لك؟ قلت: خيل نتجت، وغلة رقيق لي، وأعطية تتابعت عليَّ، فنظروا، فوجدوا كما قال"، وفي رواية عنه: "خيل لي تناتجت، وسهام لي اجتمعت، فأخذ مني اثني عشر ألفًا"[2].

وفي رواية أن الفاروق عمر قال لأبي هريرة: "كيف وجدت الإمارة يا أبا هريرة؟ قال بعثتني وأنا كاره، ونزعتني وقد أحببتها، وأتاه بأربعمائة ألف من البحرين، فقال: أظلمتَ أحدًا، قال: لا، قال: أأخذت شيئًا بغير حقه؟ قال: لا، قال: فما جئت به لنفسك؟ قال: عشرين ألفًا، قال: من أين أصبتها؟ قال: كنت أتّجر، قال: فانظر رأس مالك ورزقك فخذه، واجعل الآخر في بيت المال"[3].

١. أبو هريرة راوية الإسلام، د. محمد عجاج الخطيب، مرجع سابق، ص٨٦.
٢. انظر: الطبقات الكبير، ابن سعد، مرجع سابق، (٥/ ٢٥٢). تاريخ دمشق، ابن عساكر، مرجع سابق، (٦٧/ ٣٧٠). سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (٢/ ٦١٢).
٣. الطبقات الكبير، ابن سعد، مرجع سابق، (٥/ ٢٥٢، ٢٥٣).

والمتأمل في مثل هذه الروايات وغيرها مما ذكر في قصة عزل أبي هريرة عن البحرين يجد أن سبب عزل الخليفة عمر بن الخطاب لأبي هريرة هو "اشتغاله بالتجارة وكسبه بعض المال الذي يستطيع أن يكسبه أي شخص، غير أن الولاة والإداريين والخلفاء آنذاك لم يكونوا يملكون شيئًا... فكثير من الولاة كانوا يذهبون إلى الولايات التي تم تعيينهم فيها وهم لا يملكون سوى قربة مملوءة بالماء، ويرجعون أيضًا كما ذهبوا، ومن شذَّ عن هذه القاعدة كان كثيرًا ما يُعزل، هذا ولم يجمع أبو هريرة رأس ماله الصغير هذا عن طريق الرشوة أو عن طريق سوء استغلال سلطته"[1]، وإنما عن تجارته، فضلًا عن أن أبا هريرة لم يكن الرجل الوحيد الذي عزله عمر بن الخطاب وشاطره ماله؛ "فلقد عزل عمر أبا موسى الأشعري عن البصرة وشاطره ماله، وعزل الحارث بن كعب بن وهب وشاطره ماله، وعزل سعد بن أبي وقاص عن العراق وشاطره ماله، وهو أحد العشرة المبشرين بالجنة. إذن؛ فعمر لم يتهم أبا هريرة ولم يشاطره ماله وحده، بل تلك كانت سياسة عمر ﷺ مع ولاته؛ كي لا يطمع امرؤ في مال الله، ويَحْذر الشبهات.

وكان لا يعزل ولاته عن شبهة، بل من باب الاجتهاد وحسن رعاية أمور المسلمين، فلما عزل عمر ﷺ المغيرة بن شعبة عن كتابة أبي موسى، قال له المغيرة: أعن عجز أم خيانة يا أمير المؤمنين؟

قال: لا عن واحدة منهما، ولكني أكره أن أحمل فضل عقلك على العامة"[2].

أما عن مشاطرة عمر ﷺ لمال أبي هريرة ﷺ فليس فيه أيضًا ما يطعن في أمانة أبي هريرة، أو ما يدل على أنه قد حصل على هذا المال من طريق غير مشروع؛ فقد كان هذا النظام "مقاسمة الولاة أموالهم" أمرًا احتياطيًّا في زمن عمر ﷺ حيث شعر عمر بنمو الأموال لدى بعض الولاة، فخشي أن يكون الولاة قد اكتسبوا شيئًا من هذه الأموال بسبب ولايتهم، وقد علَّق ابن تيمية على فعل عمر هذا قائلًا: "وكذلك محاباة الولاة في المعاملة من المبايعة، والمؤاجرة والمضاربة، والمساقات والمزارعة، ونحو ذلك هو من نوع الهدية؛ ولهذا شاطر عمر بن الخطاب ﷺ من عمّاله من كان له فضل ودين، لا يُتهم بخيانة، وإنما شاطرهم لما كانوا خُصُّوا لأجل الولاية من محاباة وغيرها، وكان الأمر يقتضي ذلك؛ لأنه كان إمام عدل، يقسم بالسوية"[3]، وقد قام عمر ﷺ "بمشاطرة أموال عُمَّاله ومنهم: سعد بن أبي وقاص، وأبو هريرة، وعمرو بن العاص، وكان ﷺ يكتب أموال عماله، إذا ولَّاهم، ثم يقاسمهم ما زاد على ذلك، وربما أخذه منهم، بل قام أيضًا بمشاطرة بعض أقارب الولاة لأموالهم، إذا ما رأى مبررًا لذلك؛ فقد أخذ من أبي بكرة نصف ماله، فاعترض أبو بكرة قائلًا: إني لم آلِ لك عملًا، فقال عمر: ولكن أخاك على بيت المال وعشور الأبُلَّةِ، فهو يقرضك المال تتجر به"[4].

---

1. السنة النبوية، محمد فتح الله كولن، دار النيل، القاهرة، ط٣، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٥م، ص١٤٨، ١٤٩ بتصرف.
2. أبو هريرة راوية الإسلام، د. محمد عجاج الخطيب، مرجع سابق، ص١٧٧ بتصرف.
3. مجموع الفتاوى، ابن تيمية، تحقيق: أنور الباز وعامر الجزار، دار الوفاء، مصر، ط٣، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م، (٢٨/ ٢٨١).
4. الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، (٦/ ٧٠٤).

وكتاب عمر ﷺ إلى العلاء الحضرمي يؤكد سياسته مع جميع ولاته وعماله؛ فقد جاء في كتابه: "سر إلى عتبة بن غزوان - كان واليًا على البصرة - فقد وليتك عمله، واعلم أنك تقدم على رجل من المهاجرين الأولين الذين سبقت لهم من الله الحسنى، لم أعزله ألّا يكون عفيفًا صليبًا شديد البأس، ولكنني ظننت أنك أغنى عن المسلمين في تلك الناحية منه، فاعرف له حقه، وقد وليّتُ قبلك رجلًا فمات قبل أن يصل، فإن يُرِدِ الله أن تَلي وليت، وإن يرد الله أن يلي عتبة فالخلق والأمر لله رب العالمين"[1].

"كما كان عمر بن الخطاب يستعمل رجالًا من أصحاب رسول الله ﷺ مثل: عمرو بن العاص، ومعاوية بن أبي سفيان، والمغيرة بن شعبة، ويَدَع من هو أفضل منهم مثل: عثمان بن عفان وعليّ وطلحة والزبير وعبد الرحمن بن عوف ونظرائهم؛ لقوة أولئك على العمل والبَصَر به، ولإشراف عمر عليهم وهيبتهم له، وقيل له: مالك لا تولّي الأكابر من أصحاب رسول الله ﷺ، فقال: أكره أن أدنّسهم بالعمل"[2].

وليس أدل على أمانة أبي هريرة في الإمارة وفي غيرها من استدعاء عمر بن الخطاب ﷺ له مرة أخرى للإمارة ولكنه أَبى.

قال عبد الرزاق: "أخبرنا مَعْمر عن أيوب، عن ابن سيرين، أن عمر استعمل أبا هريرة على البحرين، فقدم بعشرة آلاف، فقال له عمر: أستأثرت بهذه الأموال، فمن أين لك؟ قال: خيل نتجت، وأُعطية تتابعت، وخراج رقيق لي، فنظر فوجد كما قال، ثم دعاه ليستعمله فأبى، فقال: لقد طلب العمل من كان خيرًا منك، قال: ومَنْ؟ قال: يوسف، قال: إن يوسف نبي الله، ابن نبي الله، وأنا أبو هريرة ابن أميمة، وأخشى ثلاثًا؛ أن أقول بغير علم، أو أقضي بغير حكم، أو يُضرب ظَهْري أو يشتم عِرضي، ويُنزع مالي"[3].

وقد روى هذه القصة أيضًا الحافظ ابن كثير في "البداية والنهاية"[4]، وسوف نسوقها في الوجه القادم؛ فعمر بن الخطاب قد عرض الإمارة مرة أخرى على أبي هريرة لكنه أَبى، والسؤال: لو أن عمر ﷺ يتهم أبا هريرة - كما يزعم هؤلاء - أكان يعرض عليه الإمارة مرة أخرى، وسيرة الفاروق في تشدّده مع الولاة معروفة[5]؟!

لقد كان من سياسة عمر بن الخطاب ﷺ المتميزة في الحكم "متابعة الولاة والعمل، ومساءلتهم لأدنى ما يُرفع عنهم، أو يُقال ضدهم، مهما علت مراتبهم، وسمت منازلهم في السبق إلى الإسلام، والفضل فيه؛ لذا نراه يحاسب أبا هريرة ويحاسب مَنْ هو دونه، ومن هو أعلى منه في مراتب الصحبة والفضل، كسعد بن أبي وقاص ﷺ أحد السابقين الأولين للإسلام وأحد العشرة المبشرين بالجنة ومجابي الدعوة منهم"[6]، وكان

---

١. الطبقات الكبير، ابن سعد، مرجع سابق، (٥/ ٢٧٩).

٢. المرجع سابق، (٣/ ٢٦٣).

٣. الإصابة في تميز الصحابة، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، (٧/ ٤٤٢، ٤٤٣).

٤. انظر: البداية والنهاية، ابن كثير، مرجع سابق، (٤/ ٥٩٨).

٥. دفاع عن السنة وردُّ شبهات المستشرقين والكتاب المعاصرين، د. محمد أبو شهبة، مرجع سابق، ص١٦٩، ١٧٠ بتصرف.

٦. الإصابة، ابن حجر، مرجع سابق، (٢/ ٣٤).

عمر ﷺ قد عزله عن إمرة الكوفة، وقال بعد ذلك في وصيته لأهل الشورى: "إن أصابت الإمرة سعدًا فهو ذاك، وإلا فليستعن به أيُّكم ما أُمِّرَ، فإني لم أعزله عن عجز ولا خيانة..."[1].

فمُساءلة عمر بعض ولاته وعزلهم أحيانًا كانت سياسة منه، وليست بالضرورة إدانة لمن يعزلهم، ولعله أراد أن يسن بها سنة لمن بعده من الخلفاء والأمراء.

وعليه فإن عزل عمر بن الخطاب ﷺ لعمّاله من الصحابة ـ ومنهم أبو هريرة ﷺ ـ لم يكن عن خيانة لهم، وإنما هو احتياط يتخذه عمر بن الخطاب ﷺ، وتخوُّف على أصحابه من أن يكون الناس راعوهم في تجارتهم ومكاسبهم لأجل الإمارة، فكان يأخذ منهم ما يأخذ ويضعه في بيت المال؛ لتبرأ ذممهم، ثم يعطيهم بعد ذلك من بيت المال بحسب ما يرى من استحقاقهم، فيكون حِلًّا لهم بلا شبهة.

لقد كان عمر بن الخطاب ﷺ "بمنزلة الوالد يعطف ويشغف ويؤدِّب ويشدِّد، وكان الصحابة ﷺ قد عرفوا له ذلك، وقد تناول بدرَّته بعض أكابرهم كسعد بن أبي وقاص وأُبَيّ بن كعب، ولم يزده ذلك عندهم إلا حبًّا.

فأهل العلم والإيمان ينظرون على ما جرى من ذلك نظرة غبطة وإكبار لعمر ولمن أدَّبه عمر، وأهل الأهواء ينظرون نظرة طعن على أحد الفريقين"[2].

وفي النهاية نقول لهؤلاء: إن عمر لم يشك في أمانة أبي هريرة رضي الله عنهما عند عزله عن إمارة البحرين، وإلا لما طلب منه أن يتولى إمارتها ثانية، إنما الشك في القلوب المريضة.

ثانيًا. رواية مردودة لا يُحتجُّ بها:

إن الرواية التي تفيد أن الخليفة عمر بن الخطاب ضرب أبا هريرة رضي الله عنهما مردودة؛ لأنها ذُكرت بلا سند، بل تُخالف روايات أخرى صحيحة مسندة؛ فلقد توكأ هؤلاء المشككون على رواية ذكرها ابن عبد ربه بغير سند؛ ليتهموا أبا هريرة ويدَّعوا أن عمر بن الخطاب ﷺ ضربه؛ لخيانته الأمانة وسرقته أموال المسلمين، ويحسن بنا أن نذكر تلك الرواية التي اعتمدوا عليها، وفيها:

"ثم دعا ـ أي عمر ـ أبا هريرة، فقال له: علمت أني استعملتك على البحرين، وأنت بلا نعلين، ثم بلغني أنك ابتعت أفراسًا بألف دينار وستمائة دينار، قال: كانت لنا أفراس تناتجت وعطايا تلاحقت، قال: حسبت لك رزقك ومؤنتك، وهذا فضل فأده، قال: ليس لك ذلك، قال: بلى والله، وأوْجع ظهرك، ثم قام إليه بالدِّرة فضربه حتى أدماه، ثم قال: ائت بها، قال: أحتسبها عند الله، قال: ذلك لو أخذتَها من حلال وأديتَها طائعًا"[3].

فهذه الرواية التي استشهدوا بها خالية من السند، ولو كان لها سند لأمكننا أن نتعرف من خلاله على حالتها من الصحة أو الضعف.

---

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: فضائل الصحابة، باب: قصة البيعة والاتفاق على عثمان، (٧/ ٧٤: ٧٦)، رقم (٣٧٠٠). وانظر: شرح صحيح مسلم، النووي، (٣/ ١٠٢٩).

٢. الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة، عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، مرجع سابق، ص٢٠٩ بتصرف.

٣. العقد الفريد، ابن عبد ربه، تحقيق: أحمد أمين وأحمد الزين وإبراهيم الإبياري، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٤م، (١/ ٥٣).

على أن "الصحيح المسند الذي ورد في مصادر كثيرة جدًّا بأسانيد صحيحة، في حلية الأولياء، وطبقات ابن سعد، وتاريخ الإسلام، والإصابة، وفي عيون الأخبار"[1] وغيرها يؤكد خلاف هذه الرواية غير المسندة.

ومنها ما رواه ابن كثير، قال: "قال عبد الرزاق حدثنا مَعْمر عن أيوب عن ابن سيرين أن عمر استعمل أبا هريرة على البحرين فقدم بعشرة آلاف، فقال له عمر: أستأثرت بهذه الأموال أي عدو الله وعدو كتابه؟ فقال أبو هريرة: لست بعدو الله ولا عدو كتابه، ولكن عدو من عاداهما، فقال: فمن أين هي لك؟ قال: خيلٌ نتجت، وغلةٌ ورقيق لي، وأعطيةٌ تتابعت عليَّ، فنظروا، فوجدوه كما قال، فلما كان بعد ذلك دعاه عمر ليستعمله، فأبى أن يعمل له، فقال له: تكره العمل وقد طلبه من كان خيرًا منك، طلبه يوسف عليه السلام، فقال: إن يوسف نبي ابن نبي ابن نبي ابن نبي، وأنا أبو هريرة بن أميمة، وأخشى ثلاثًا واثنتين، قال عمر: فهلا قلت خمسة؟ قال: أخشى أن أقول بغير علم، وأقضي بغير حكمٍ، أو يُضرب ظهري، ويُنتزع مالي، ويُشتم عرضي"[2] والسند من أصح الأسانيد، وفي "فتوح البلدان" من طريق يزيد بن إبراهيم التستري عن ابن سيرين عن أبي هريرة أنه لما قدم من البحرين... فذكر أول القصة ونحوه، وفيه "فقبضها منه" والسند صحيح أيضًا، وأخرجه أيضًا من طريق أبي هلال الراسبي عن ابن سيرين عن أبي هريرة، فذكر نحوه إلا أنه وقع فيه "اثنا عشر ألفًا"، والصواب الأول؛ لأن أبا هلال في حفظه شيء، وفيه "فلما صليت الغداة قلت: اللهم اغفر لعمر، قال: فكان يأخذ منهم ويعطيهم أفضل من ذلك"[3].

وفي "تاريخ الإسلام" للذهبي، قال همام بن يحيى: "حدثنا إسحاق بن عبد الله بن أبي طليحة أن عمر قال لأبي هريرة: كيف وجدت الإمارة؟ قال: بعثتني وأنا كاره، ونزعتني وقد أحببتها، وأتاه بأربعمائة ألف من البحرين، فقال: أظلمت أحدًا؟ قال: لا، فما جئت به لنفسك؟ قال: عشرين ألفًا، قال: من أين أصبتها؟ قال: كنت أتَّجر، قال: انظر رأس مالك ورزقك فخذه، واجعل الآخر في بيت المال"[4].

فكأنه "قدم لنفسه بعشرين ألفًا فقاسمه عمر كما كان يقاسم سائر عُمَّاله، فذكر ابن سيرين العشرة الآف المأخوذة لبيت المال"[5].

وهكذا يتبين لنا أن هذه الروايات المسندة الصحيحة لم يرد فيها ضرب عمر بن الخطاب لأبي هريرة رضي الله عنهما، وأنَّى لعمر أن يضرب أبا هريرة وهو يعرف مكانته ومنزلته، وإلى جانب هذا لم يرد في الروايات الصحيحة المعتمدة شيء من ذلك.

هذا وجه الحق الذي أخفاه هؤلاء، فقد نقلوا رواية واحدة عن العقد الفريد لابن عبد ربه ـ مع أنها مردودة لعدم وجود سند لها؛ إذ وجدوا فيها ما يوافق أهواءهم،

1. أبو هريرة راوية الإسلام، د. محمد عجاج الخطيب، مرجع سابق، ص١٧٦.
2. البداية والنهاية، ابن كثير، مرجع سابق، (٤/ ٥٩٨).
3. فتوح البلدان، البلاذري، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، د. ت، (١/ ١٠٠).
4. تاريخ الإسلام، الذهبي، مرجع سابق، (٤/ ٣٥٦).
5. الأنوار الكاشفة، عبد الرحمن اليماني، مرجع سابق، ص٢١٠، ٢١١.

ولم يتعرَّضوا لبقية الروايات صحيحة السند التي تخالف ذلك وتبين الحقيقة، وبذلك نجزم بأن عمر لم يضرب أبا هريرة كما زعم هؤلاء، وأنَّى لعمر أن يضرب صحابيًّا مثل أبي هريرة رضي الله عنهما.

الخلاصة:

- لقد كانت سياسة عمر ﷺ أن لا يُبقي ولاته في حكم الولايات مُددًا طويلة، بل كان يعزلهم وخاصة إذا كانوا من الصحابة الكرماء الأطهار؛ حتى لا تُدنِّس السياسة قلوبهم، فإن طول العمل فيها يُقسِّي القلب، وحتى لا تشغلهم تجاراتهم وأموالهم، ولأنه كان لا بد أن يُبقي معه نفر غير قليل منهم، يستشيرهم في أمور المسلمين، ويفوِّضهم في افتاء الناس، فإنه لا يستطيع أن يستغني عنهم جملة ولا أن تكون بطانته من غيرهم، ولو أنه كان يعزلهم تخونًا لهم لما أبقاهم في بطانته، بل لعاقبهم وحاسبهم حسابًا عسيرًا.
- لم يكن أبو هريرة ﷺ أول والٍ يعزله عمرُ ويشاطره ماله؛ فقد عزل عمر من عماله أفضلهم وشاطرهم مالهم مثل سعد بن أبي وقاص ﷺ أحد العشرة المبشرين بالجنة، وأُبي بن كعب، وأبي موسى الأشعري ﷺ.
- لو كان عمر بن الخطاب يشك في أمانة أبي هريرة لما طلب منه توليته مرة أخرى بعد عزله، ولأخذ منه ماله كله ولم يُبْقِ له شيئًا، ولأوقع عليه عقوبة الإخلال بأمانة الوظيفة، ولكن أبا هريرة قد حصل على ماله من تجارته وكسبه الحلال، وقد ثبت ذلك عند عمر والصحابة وتحققوا منه.
- لقد كان عمر بن الخطاب ﷺ يحتاط ويتخوَّف على أصحابه من أن يكون الناس صانعوهم، فكان يأخذ من مالهم ويضع في بيت المال؛ لتبرأ ذممهم، ثم يعطيهم بعد ذلك مالًا بقدر استحقاقهم له، فيكون حِلًّا لهم بلا شبهة.
- الرواية التي استند إليها هؤلاء في دعواهم أن عمر بن الخطاب ضرب أبا هريرة جاءت عارية السند، ولو ذكروا سندها لاستطعنا من خلاله الحكم على مدى صحتها. ولعدم وجود سند لها، فهي مردودة لا يُحتج بها؛ طالما أن هناك من الصحيح ما ينفيها.
- إن الرواية الصحيحة التي وردت في مصادر كثيرة معتمدة بأسانيد صحيحة؛ مثل: عيون الأخبار، وحلية الأولياء، وتاريخ الإسلام، والإصابة في معرفة الصحابة، وطبقات ابن سعد، وفتوح البلدان وغيرها - لم يرد بها ضرب عمر أبا هريرة، وهذا فيه كفاية للدلالة على بطلان الرواية الأولى التي ذُكر فيها ضرب عمر أبا هريرة رضي الله عنهما.

الشبهة السادسة

دعوى خروج أبي هريرة ﷺ عن حدود اللياقة مع بعض أمهات المؤمنين(*)

مضمون الشبهة:

يدَّعي بعض المغرضين أن أبا هريرة كان لا يُراعي حدود الأدب مع بعض أمهات المؤمنين؛ في سبيل إثبات صحة مروياته التي لم نسمع بها، ويمثِّلون لذلك بموقف السيدة عائشة رضي الله عنها حين أنكرت

(*) الرد على الطاعن في أبي هريرة، الحسن بن علي الكتاني، مرجع سابق.

حديثًا سمعته منه، وقالت له: "إنك لتُحدِّث عن النبي ﷺ حديثًا ما سمعته منه، فقال أبو هريرة: يا أُمَّه طلبتُها، وشغلك عنها المرآة والمكحلة، وما كان يشغلني عنها شيء". رامين من وراء ذلك إلى الطعن في عدالته ﷺ؛ إيذانًا للطعن في عدالة الصحابة جملة.

وجوه إبطال الشبهة:

١) لقد كان لأهل بيت رسول الله ﷺ أجمعين عند أبي هريرة منزلة عظيمة، فمن المحال عقلًا أن يُقَدِّر أبو هريرة آل البيت ثم يخرج عن حدود اللياقة مع السيدة عائشة رضي الله عنها، وكيف ذلك وهو يناديها بأطيب لفظ وأحبه إليها: "يا أُمَّه" وهو قمة التوقير والتقدير الذي يليق بمثله ومثلها؟! وهل كان يتركه الصحابة دون أن ينكروا عليه ويردوه لو فعل ذلك؟!

٢) لقد كان المقصود من قول أبي هريرة التسويغ لا الانتقاص؛ إذ إنه كان يُدافع عن نفسه عندما استكثرت ما يُحدِّث به، فبين لها أنه كان يطلب الحديث وأنها شُغِلت بشئونها عنه، وهو شأن كل امرأة في بيت زوجها، وليس عيبًا أن تشغل المرأةَ المرآةُ والمكحلة ما دامت تتزين لزوجها، بل هو حقٌّ عليها لزوجها، وإن لم تكن السيدة عائشة - وهي أم المؤمنين والقدوة للمؤمنات - مؤديةً لحقوق زوجها، فمن تكون؟!

٣) لقد كان أبو هريرة يُحدِّث فتوافقه السيدة عائشة تارة، وتستدرك عليه تارة أخرى، وكان هذا دأبها مع غيره من الصحابة كأبي بكر وعمر وعثمان وعلي وابن عمر وغيرهم، ولم يشعر أحد من الصحابة بما فيهم أبو هريرة بأدنى غضاضة أمام سُمُو الهدف المتمثل في الحفاظ على روايته حديث رسول الله ﷺ وتبليغه.

التفصيل:

أولا. قدْر آل بيت رسول الله ﷺ ومكانتهم عند أبي هريرة ﷺ:

لقد كان أبو هريرة وجميع الصحابة ﷺ يُقدِّرون آل بيت رسول الله ﷺ حق قدرهم، لا سيما أمهات المؤمنين، وما كان يسع أبا هريرة أو غيره من الصحابة إلا توقيرهن وإعطاؤهن حقهن من المنزلة والمكانة إيمانًا بفضلهن وقدرهن، وكان أبو هريرة ﷺ أكثر الصحابة ملازمة لرسول الله ﷺ، ولذلك كان على جانب كبير من العرفان لأزواجه بالرفعة والمنزلة.

هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن أبا هريرة ﷺ كان على علم تامٍّ بفضل السيدة عائشة وسابقتها في الدين، ومكانتها في قلب النبي ﷺ، وهي التي حظيت بحبِّه ﷺ فكانت أحبَّ زوجاته إليه، فقد قال عمرو بن العاص لرسول الله ﷺ: "أيُّ الناس أحبُّ إليك؟ قال: عائشة، فقال: من الرجال؟ قال: أبوها..."[1].

وقد أثارت تلك المنزلة التي احتلتها عائشة رضي الله عنها من النبي ﷺ غَيْرَةَ زوجاته، فأرسلن ابنته فاطمة رضي الله عنها يطالبنه بأن تكون لهن مكانة عائشة، فقال لفاطمة: "يا بُنَيَّة ألا تُحبين ما أحب؟ قالت: بلى، فرجعت إليهن فأخبرتهن..."[2].

وقال ﷺ لأم سلمة: "لا تؤذيني في عائشة، فإن

---

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: فضائل الصحابة، باب: قول النبي ﷺ: "لو كنت متخذًا خليلا"، (٧/ ٢٢)، رقم (٣٦٦٢).

٢. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الهبة، باب: مَنْ أهدى إلى صاحبه وتحرَّى بعض نسائه دون بعض، (٥/ ٢٤٣)، رقم (٢٥٨١).

الوحي لم يأتني وأنا في ثوب امرأة إلا عائشة"[1].

ومن شدة حب النبي ﷺ لها اختياره أن يمرض في بيتها، ووفاته بين نحرها، ودفنه في بيتها. وقد عرف الصحابة ﷺ ذلك بعدما صار حبه إياها علمًا عليها فسميت "حبيبة حبيب الله"، و "خليلة رسول الله"، و "حبيبة رسول الله"[2].

وقد وقَّرها الصحابة جميعًا، يبتغون بذلك مرضاته ﷺ، وأبو هريرة ﷺ من جملة هؤلاء الصحابة في تقديره لأم المؤمنين عائشة رضي الله عنها قدرها وإنزالها منزلتها، ويكفي دلالة على ذلك أنه هو الذي صلَّى عليها بعدما توفيت رضي الله عنها، وكيف يخرج عن حدود اللياقة والأدب معها وهو يناديها بأحب الألقاب إليها وأطيبها إلى نفسها: "يا أمَّه" تلك المنزلة التي حباها الله ورسوله إياها، وهي أثمن عندها من أي شيء آخر؛ لذلك رفضت المتاع والأهل في سبيلها عندما خيَّرهن الله تعالى؟ وهل كان أبو هريرة ﷺ مع كثرة مروياته وسعة علمه يجهل معنى هذه اللفظة "يا أمَّه" وهو يناديها بها حتى ينطق بعدها بما يعتبر خروجًا عن حدود اللياقة والأدب معها؟! فلماذا إذن قدم كلامه بهذا الاستهلال الطيب الذي يدل على عظيم توقيره لها وإجلاله لمكانتها؟! ولماذا لم ينكر عليه واحد من الصحابة ذلك؟! إنه لو فعل ما يعتبر خروجًا عن اللياقة معها ما وسع أحد من الصحابة تركه دون إنكار أو رد عليه، ولكن لمَّا لم ينكر عليه أحد، بل شهدوا له بالفضل والصلاح والعلم والفقه، ولم يذكروا له منقصة أو مذمة - كان ذلك دالًا على سلامة موقفه وبراءته مما يريد أن يلصقه به الطاعنون من معايب.

ومما يدل على توقيره ﷺ لأم المؤمنين عائشة، وتقديره لعلمها ما رواه الإمام أحمد عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبيه أنه قال: "دخلت على عائشة، فقالت: كان رسول الله ﷺ يُصبح جنبًا ثم يغتسل، ثم يغدو إلى المسجد ورأسه يقطر، ثم يصوم ذلك اليوم، فأخبرت مروان بن الحكم بقولها، فقال لي: أخْبِر أبا هريرة بقول عائشة، فقلت: إنه لي صديق فأحب أن تعفيني، فقال: عزمت عليك لما انطلقت إليه، فانطلقت أنا وهو إلى أبي هريرة، فأخبرته بقولها، فقال: عائشة إذن أعلم برسول الله ﷺ"[3].

أليس في قوله: "عائشة إذن أعلم برسول الله" دليلٌ على اعترافه بعلمها وفضلها؟! أليس فيه ردٌّ كافٍ على مَنْ يزعم أنه كان يُنقص من قدرها ويخرج عن حدود اللياقة والأدب معها؟!

ثانيًا. المقصود من قول أبي هريرة ﷺ التسويغ وليس الانتقاص:

من المسلم به، ومما هو معلوم: أن الصحابة الأخيار لم يكن يُكذِّب بعضهم بعضًا، إلا ما اختلقه الأفَّاكون من أهل الأهواء الذين استغلوا ما دار بين الصحابة من نقاش علمي، أو تثبُّت في الحديث، وجعلوا منه مادة ينفُذون من خلالها لمآربهم، وما من حادثة لأبي هريرة

---

1. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الهبة، باب: مَنْ أهدى إلى صاحبه وتحرَّى بعض نسائه دون بعض، (٥/ ٢٤٣)، رقم (٢٥٨١).
2. انظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (٢/ ١٩٧).
3. صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، باقي مسند الأنصار، مسند عائشة رضي الله عنها، رقم (٢٤٧٥٢). وقال شعيب الأرنؤوط في تعليقه على المسند: حديث صحيح، رجاله ثقات رجال الصحيح.

مع أُمّنا عائشة رضي الله عنها إلا بيَّن العلماء وجه الحق فيها، ولم يروا في كلام عائشة رضي الله عنها موقف المكذِّب لأبي هريرة، ولم يفهم أحد مما دار بينهما أن أبا هريرة كذابٌ يتهمه الصحابة في صدقه وعلمه، إلا ما كان من اختلاق أعداء السنة، أهل البدع والأهواء[1].

إن القصة - التي يشير إليها المغرضون - رواها ابن سعد عن عمرو بن يحيى بن سعيد الأموي عن جده، قال: "قالت عائشة لأبي هريرة: إنك لتحدِّث عن النبي ﷺ حديثًا ما سمعته منه، فقال أبو هريرة: يا أمَّه طلبتها وشغلك عنها المرآة والمكحلة، وما كان يشغلني عنها شيء"[2].

وروى الذهبي القصة من طريق إسحاق بن سعيد عن أبيه، قال: "دخل أبو هريرة على عائشة، فقالت له: أكثرت يا أبا هريرة عن رسول الله! قال: إي والله يا أمَّاه، ما كانت تشغلني عنه المرآة، ولا المكحلة، ولا الدهن، قالت: لعله". وقال الذهبي: ورواه بشر بن الوليد عن إسحاق، وفيه: "ولكني أرى ذلك شغَلَكِ عما استكثرت من حديثي. قالت: لعلَّه"[3].

وفي رواية الحاكم "أن عائشة رضي الله عنها دعت أبا هريرة ﷺ، فقالت له: يا أبا هريرة، ما هذه الأحاديث التي تبلغنا أنك تُحدِّث بها عن النبي ﷺ، وهل سمعت إلا ما سمعنا؟ وهل رأيت إلا ما رأينا؟! قال: يا أماه، إيه كان يشغلك عن رسول الله ﷺ المرآة والمكحلة والتصنع لرسول الله ﷺ، وإني والله ما كان يشغلني عنه شيء"[4].

وفي ضوء السياق - السالف ذكره - نتساءل: هل خرج أبو هريرة عن حدود الأدب مع السيدة عائشة رضي الله عنها؟! لا والله، بل إنه فقط يدافع عن نفسه عندما استكثرت ما يُحدِّث به، فبين لها أنه كان يطلب الحديث، وأنها شُغلت عما استكثرته من أبي هريرة بحياتها المنزلية، وهو شأن كل امرأة في بيت الزوجية، عليها مسئوليات كثيرة لا تتيح لها أن تسير مع زوجها في كل مكان، أو ترافقه في جميع حالاته، ثم إن في جواب السيدة عائشة على أبي هريرة بقولها: "لعلَّه" ما يدل على أنها وافقت أبا هريرة على تبريره، ولم تعترض عليه أو تستنكر ما اعتبروه خروجًا عن حدود اللياقة معها.

غير أن المغرضين "شنَّعوا على أبي هريرة ورأوا تسويغه خروجًا على الأدب والوقار، مُزيدين في الرواية نفسها عبارة: "على أنه لم يلبث أن عاد وشهد بأنها أعلم منه" فهذا غير صحيح في هذه الواقعة ولا يقوله إلا مُغَرِّر؛ لأنه لا يوجد أي تعارض بين الروايتين، فهذه القصة تتناول حفظ أبي هريرة وكثرة حديثه، ولم يتراجع أبو هريرة عما رواه، بل سمعت منه عائشة دفاعه عن نفسه، واقتنعت بما قال"[5].

وهناك ما يثبت أن السيدة عائشة أم المؤمنين رضي

---

١. الرد على الطاعن في أبي هريرة، الحسن الكتاني، مرجع سابق، ص٢٧ بتصرف.
٢. الطبقات الكبير، ابن سعد، مرجع سابق، (٢/ ٣١٤).
٣. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (٢/ ٦٠٤، ٦٠٥).
٤. صحيح: أخرجه الحاكم في المستدرك، كتاب: معرفة الصحابة ﷺ، باب: ذكر أبي هريرة الدوسي، (٣/ ٥٨٢)، رقم (٦١٦٠). وصححه ووافقه الذهبي في التلخيص.
٥. أبو هريرة راوية الإسلام، د. محمد عجاج الخطيب، مرجع سابق، ص٢٢٧ بتصرف.

الله عنها لم تنكر على أبي هريرة ﷺ كثرة ما يروي بل صدقته، فقد روى الرامهرمزي بسنده عن أبي سلمة، قال: "قيل لعائشة إن أبا هريرة يكثر الحديث عن رسول الله ﷺ، فقالت: أدنوه مني، فأدنوه، فقالت: أذكرتني شيئًا سمعته من رسول الله ﷺ... وذكر الحديث"[1].

ونخلص من هذا، أن أبا هريرة لم يكن ليقلل من شأن السيدة عائشة رضي الله عنها وحاشاه أن يقصد ذلك، ولا فُهِمَ هذا من كلامه؛ إذ ليس في السياق خروج عن اللياقة، بل كان يبرر كثرة تحديثه بالحديث عن رسول الله ﷺ مما لم تسمعه عائشة رضي الله عنها، وقد وافقته عائشة رضي الله عنها واقتنعت بكلامه، ولم تنكر عليه كثرة حديثه ولا أسلوبه في الحوار معها، ولا ادَّعت أنه خرج عن حدود اللياقة معها، إنما ذلك شأن المفترين على عائشة وأبي هريرة وأصحاب محمد ﷺ ®.

ثالثًا. التثبُّت من صحة حديث رسول الله ﷺ كان هدف الصحابة جميعًا:

إن هدف الصحابة جميعًا كان التثبت من حديث رسول الله ﷺ، وأمام هذا الهدف السامي لم يكن أحدهم يجد في نفسه شيئًا حين تُراجعه أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها أو غيرها من أمهات المؤمنين أو الصحابة.

ولقد راجعت أبا بكر وعمر وعثمان وعلي وابن عمر وغيرهم، فما شعر أحدهم بحرج ولا غضاضة.

على أن أبا هريرة كان واحدًا من هذا الجيل الفريد، فيحدِّث بالحديث؛ فتوافقه السيدة عائشة تارة، وتستدرك عليه تارة أخرى، كما كان يَحْدُث مع غيره من الصحابة، فقد استدركت على أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وابن عمر وغيرهم، وكل ذلك كان من باب التفاهم والسؤال عن الحديث، وقد استدرك غيرها عليها، كما أنها كانت تُوجِّه من يسألها أحيانًا إلى مَنْ هو أعرف منها في تلك المسألة، وقد ثبت أنها وجَّهت مَنْ سألها عن مسح الخُفِّ إلى عليٍّ بن أبي طالب ﷺ، قال شريح بن هانئ: "سألت عائشة عن المسح على الخفين، فقالت: ائت عليًّا؛ فهو أعلم بذلك منِّي، فأتيت عليًّا فسألته..."[2].

وإتمامًا للفائدة - وتأكيدًا لما أسلفنا ذكره من أن الصحابة لم يكن يمنعهم مانع من التثبت في الرواية على حساب ذواتهم - يحسن أن نذكر نصًّا تراجع فيه أبو هريرة - المُفتَرَى عليه بأنه خرج عن اللياقة دفاعًا عن مروياته - وهذا النص هو حديث "من أصبح جنبًا فلا صيام له"[3].

وإليكم الحديث كما رواه الإمام مسلم رحمه الله في صحيحه قال: "حدثني محمد بن رافع - واللفظ له - حدثنا عبد الرزاق بن همام، أخبرنا ابن جريج، أخبرني عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي بكر، قال: سمعت أبا هريرة ﷺ يقصُّ، يقول في قصصه: من أدركه الفجر جنبًا فلا يَصُمْ، فذكرت ذلك لعبد

---

1. المحدث الفاصل، الرامهرمزي، مرجع سابق، ص٥٥.

® في **"أسباب كثرة مرويات أبي هريرة"** طالع: الوجه الثاني، من الشبهة الثالثة عشرة، من هذا الجزء. وفي **"إكثار أبي هريرة من رواية الحديث عن رسول الله وتفرده ببعض الروايات لا يطعن فيه"** طالع: الوجه الأول، من الشبهة الحادية عشرة، والوجه الثاني، من الشبهة التاسعة عشرة، من هذا الجزء.

2. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الطهارة، باب: التوقيت في المسح على الخفين، (٢/ ٨٠٩)، رقم (٦٢٩).

3. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الصوم، باب: الصائم يصبح جنبًا، (٤/ ١٧٠)، رقم (١٩٢٥).

الرحمن بن الحارث، فذكره لأبيه فأنكر ذلك، فانطلق عبد الرحمن وانطلقت معه حتى دخلنا على عائشة وأم سلمة رضي الله عنهما، فسألهما عبد الرحمن عن ذلك، قال: فكلتاهما قالت: كان النبي ﷺ يُصبح جُنبًا من غير حُلُم ثم يصوم، قال: فانطلقنا حتى دخلنا على مروان، فذكر ذلك له عبد الرحمن، فقال مروان: عزمت عليك إلا ما ذهبت إلى أبي هريرة فرددت عليه ما يقول، قال: فجئنا أبا هريرة، وأبو بكر حاضر ذلك كله. قال: فذكر له عبد الرحمن، فقال أبو هريرة: أهما قالتاه لك؟ قال: نعم، قال: هما أعلم، ثم ردَّ أبو هريرة ما كان يقول في ذلك إلى الفضل بن العباس، فقال أبو هريرة: سمعت ذلك من الفضل ولم أسمعه من النبي ﷺ، قال فرجع أبو هريرة عما كان يقول في ذلك. قلت لعبد الملك: أقالتا: في رمضان؟ قال: كذلك، كان يُصبح جنبًا من غير حُلُم ثم يصوم"[1].

إن أبا هريرة عندما بلغه قول عائشة وأم سلمة، تأكد منهم قائلًا: "أهما قالتاه لك"؟ وعندما قالوا له: "نعم"، لم يتأخر عن أن يقول: "هما أعلم"، وبيَّن لهم ممن سمع ذلك، فلو كان أبو هريرة - كما يدَّعي المفترون - يخرج عن اللياقة مع مَنْ يناقشه في الحديث - لما سمع لهما، وخاصة من السيدة عائشة التي أُفترِيَ عليه بأنه لم يلتزم الأدب معها، وفي هذا دليل على أن أبا هريرة رضي الله عنه صحابي جليل تربى في مدرسة النبوة المحمدية، وأنه ذو أدب عالٍ وخلق رفيع ليس مع السيدة عائشة فحسب، بل مع كل أمهات المؤمنين، وجميع الصحابة غير مبال إلا بالحق والتثبت من النصِّ موطن الدليل.

"كما أن رجوع أبي هريرة عن فتواه يُحمد له، ولا يُعاب عليه، وهو دليل على ورعه وتقواه وقوة فقهه؛ حيث أدرك أن أزواج النبي ﷺ وأمهات المؤمنين يمكن لهن معرفة ما استقر عليه الأمر آخرًا من أمره ﷺ، فيكون قول الفضل رضي الله عنه أول الأمر، ثم لحقه النسخ"[2].

هذا ولم تكن كل مرويات أبي هريرة لم تسمعها السيدة عائشة، وهذا سبب يفسر لنا موقف أبي هريرة حين سوغ فوات هذا الجانب اليسير منها حال انشغالها بشأنها، ولو كان هذا الجانب الذي رواه أبو هريرة ولم تسمع به السيدة عائشة - رضي الله عنها - كثيرًا؛ لكان السياق مظنة التقليل من شأنها، وأنها أنفقت وقتًا طويلًا في شئونها مهملة الحديث وسماعه، ولكن هذا لم يكن، بل إنها كانت تعلم ما لا يعلمه أكابر الصحابة، كأبي بكر وعمر وعثمان وعليّ وأبي هريرة الذي كان يعلم ذلك جيدًا، وإلا فلماذا رجع عن فتواه فيمن أصبح جنبًا وهو صائم إلى حديثها كما ذكرنا؟!

فإذا كانت السيدة عائشة رضي الله عنها استدركت على أبي هريرة بعض ما فاته كغيره من الصحابة، وخاصة في الأمور التي يكون العلم فيها بأحوال النبي ﷺ هي أولى به من غيرها، كالأمور التي كانت تراها من النبي ﷺ في بيته ولا يراها غيرها؛ لذلك رجع عن فتواه "فيمن أصبح جنبًا وهو صائم" إلى ما ذكرت من الحديث؛ لأنها في ذلك أعلم وأدرى كيف كان يصبح رسول الله ﷺ في صيامه؟ وماذا كان يفعل؟ ولم

1. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الصيام، باب: صحة صوم من طلع عليه الفجر وهو جنب، (٤/ ١٧٥٤)، رقم (٢٥٤٨).

2. الرد على القرآنيين دفاعًا عن سنة الحبيب محمد ﷺ، شافع توفيق محمود، الصفا والمروة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ط١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م، ص٨٢ بتصرف.

يكن عنده أي غضاضة في أن يرجع إلى الحق إذا تبين له.

فإذا كان ذلك كذلك فإن أبا هريرة ﷺ ذكر بعض الأحاديث التي لم تسمع بها عائشة فاستكثرتها عليه؛ فأخبرها أنها كانت مشغولة بأمور بيتها عنها؛ فوافقته واقتنعت بتبريره، خاصة وأنها لم تشهد كل مواطن ورود الأحاديث وأسبابها؛ لأنها لم تكن تلازم النبي ﷺ في كل أموره لا سيما خارج المنزل.

ومما تجدر الإشارة إليه أن هذه الاستدركات من الصحابة بعضهم على بعض ـ سواء كانت من عائشة أو أبي هريرة أو غيرهما من الصحابة ـ كانت قليلة ومحدودة إذا ما قورنت بالكم الهائل لمرويات كل واحد منهم والمتفق عليه من الجميع.

ومن هذا المنطلق نذكر مثالًا واحدًا مما صرَّحت فيه عائشة رضي الله عنها بصدق أبي هريرة فيما يروي ـ مع العلم أنها لم تكذِّبه في رواية واحدة، وإن ناقشته مرة فلا يدل ذلك على تكذيبه ـ والأمثلة على ذلك يستحيل حصرها؛ إذ إن كل مرويات أبي هريرة كانت على أعين الجميع ومسامعهم، ولم يُكذِّبه أحَد من الصحابة وإن استكثر عليه بعضهم إلا أنهم كانوا يدركون أسباب كثرة مروياته كما ذكرنا في أماكن متفرقة.

فثمة أحاديث رواها أبو هريرة، وحدَّث بها الناس، ثم عُرضت على السيدة عائشة فوافقته فيها، ومنها ما روي عن داود بن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه: "أنه كان قاعدًا عند عبد الله بن عمر، إذ طلع خَبَّاب صاحب المقصورة، فقال: يا عبد الله بن عمر، ألا تسمع ما يقول أبو هريرة؟ إنه سمع رسول الله ﷺ يقول: من خرج مع جنازة من بيتها وصلى عليها، ثم تَبِعها حتى تُدفن كان له قيراطان من أجر، كل قيراط مثل أُحد، ومن صلى عليها، ثم رجع كان له من الأجر مثل أحد؛ فأرسل ابن عمر خبابًا إلى عائشة يسألها عن قول أبي هريرة، ثم يرجع إليه فيخبره ما قالت، وأخذ ابن عمر قبضة من حَصْبَاء المسجد يُقلِّبها في يده، حتى رجع إليه الرسول، فقال: قالت عائشة: صدق أبو هريرة، فضرب ابن عمر بالحصى الذي كان في يده الأرض، ثم قال: لقد فرطنا في قراريط كثيرة"[1][2].

ومن جملة ما سلف يتبين لنا أن المغرضين الذين ناصبوا أبا هريرة العداء، يلتمسون في افتراءاتهم عليه أوجهًا لا حظَّ لها من السياق ولا شاهد يسندها من الواقع، بل هي محاسن حوَّلوها إلى معايب، وفي سبيل ذلك لا يتعرضون للروايات التي تُبيِّن صدقه وأمانته وثناء الصحابة عليه، وما أكثرها من روايات®.

---

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الجنائز، باب: فضل اتباع الجنائز، (٣/ ٢٢٩)، رقم (١٣٢٣، ١٣٢٤). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الجنائز، باب: فضل الصلاة على الجنازة واتباعها، (٤/ ١٥٤٧، ١٥٤٨)، رقم (٢١٦٠).

٢. انظر: الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة، ص١١٧، نقلا عن: أبو هريرة راوية الإسلام، د. محمد عجاج الخطيب، مرجع سابق، ص٢٢٨.

® في **"تثبت الصحابة في نقل الأحاديث والأخبار، وهذا لا يعني تكذيب بعضهم بعضًا"** طالع: الوجه الثاني، من الشبهة الثانية عشرة، من الجزء الأول (مصدر السنة وحجيتها)، والوجهين الأول والثاني، من الشبهة الرابعة، من الجزء الثاني (تدوين السنة والوضع فيها)، والوجه الثاني، من الشبهة الخامسة، من الجزء الرابع (عدالة الصحابة). وفي **"عدم علم أبي هريرة بنسخ حديث: من أصبح جنبًا فلا صوم له"** طالع: الوجه الثالث، من الشبهة الثامنة، من هذا الجزء. وفي **"رجوع أبي هريرة عن فتواه بفطر من أصبح جنبًا"** طالع: الوجه الرابع، من الشبهة الرابعة عشرة، من هذا الجزء. وفي **"الإجماع على نسخ حديث أبي هريرة في فطر من أصبح جنبًا"** طالع: الوجه الثاني، من الشبهة الثانية والثلاثين، من الجزء الحادي عشر (العبادات).

الخلاصة:

- لقد كان أبو هريرة متحليًا بأروع الأخلاق وأشرف السمات؛ فقد كان زاهدًا وَرعًا مجتهدًا في العبادة والفقه مع الخُلق الرفيع والأدب الجمِّ.
- إن أبا هريرة كان يُقدِّر جميع الصحابة، وكان يُقدِّر آل بيت النبي ﷺ تقديرًا يليق بمقامهم؛ لعلمه بفضلهم ومناقبهم، وما كان يسع أبا هريرة أو غيره من الصحابة إلا توقيرهم إيمانًا بمكانتهم ومنزلتهم وحاشا أصحاب محمد ﷺ أن يفعلوا غير ذلك.
- لقد كان أبو هريرة يُوقِّر أم المؤمنين ـ السيدة عائشة ـ ويبرُّها، إيمانًا بحقِّها في ذلك، ويكفي في الدلالة على ذلك أنه رجع عن فتواه إلى حديثها في مسألة "الصوم لمن أصبح جنبًا"، ويكفي أيضًا أنه هو الذي صلَّى عليها بعدما توفيت رضي الله عنها، فكيف يُفترى عليه بأنه لم يلتزم الأدب معها؟! وكيف لا يقدرها قدرها وهو القائل عنها: "عائشة أعلم".
- إن المقصود من مقولة أبي هريرة التسويغ لا الانتقاص؛ فقد تبين للسيدة عائشة أن أبا هريرة كان يطلب الحديث، وأنها شُغلت عما استكثرته منه بحياتها المنزلية، ولم تعارضه في ذلك، بل وافقته ولم تنكر عليه.
- لقد استغل أهل الأهواء ما دار بين الصحابة من نقاش علمي، وجعلوه مادة ينفذون من خلالها لمآربهم، ولكن أنَّى لهم هذا وما من حادثة وقعت لأبي هريرة مع أُمِّنا عائشة أو غيرها إلا بيَّن العلماء وجه الحق فيها.
- لقد التقى الصحابة على هدف واحد يتمثل في رغبتهم في الحفاظ على السنة والتثبت من نصوصها، وقد استدركت السيدة عائشة على كثير منهم، فلم يشعروا بأدنى غضاضة من ذلك، كما لم تشعر هي بأدنى انتقاص أو تحرُّج من كلام أبي هريرة رضي الله عنه لها.
- لقد كانت السيدة عائشة رضي الله عنها حين لا تجد من نفسها العلم الكافي بالنص موطن السؤال تُحيل السائل على مَنْ هو أعلم منها بسؤاله، كما فعلت مع شريح بن هانئ حين سألها عن المسح على الخفين فأحالته إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنهما.
- لقد وافقت السيدة عائشة أبا هريرة في كثير من الأحاديث وصدقته فيما ينقل عن النبي ﷺ كما فعلت عندما بعث عبد الله بن عمر مَن يسألها عن حديث أبي هريرة في اتِّباع الجنازة.

الشبهة السابعة

دعوى رد كبار الصحابة أحاديث أبي هريرة (*)

مضمون الشبهة:

يطعن بعض المغرضين في صحة ما رواه أبو

(*) حجية السنة ورد الشبهات التي أُثيرت حولها، الجامعة الدولية بأمريكا اللاتينية، برنامج البكالوريوس. السنة المطهرة بين أصول الأئمة وشبهات صاحب فجر الإسلام وضحاه، د. سيد أحمد رمضان المسيَّر، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، ط١، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨١م. ضحى الإسلام، أحمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٢م. دفاع عن سنة الرسول ﷺ، علاء الدين رجب، دار الصابوني، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م. قصة الهجوم على السنة، د. علي أحمد السالوس، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م. السنة قبل التدوين، د. محمد عجاج الخطيب، مكتبة وهبة، مصر، ط٤، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤. رياض الجنة في الرد على المدرسة العقلية ومنكري السنة، د. سيد حسين العفاني، مرجع سابق. الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي الحديث، محمد حمزة، مرجع سابق.

هريرة ﷺ، ويدعون أن كبار الصحابة قد جرّموه وشَكُّوا في مروياته؛ فعمر ﷺ قد ضربه وهدده بالنفي لكثرة روايته للحديث، وكذلك عثمان وعلي رضي الله عنهما قد كذباه، وعائشة رضي الله عنها قد أنكرت حديثه، ويستدلون على ذلك بأنه روى حديث: "من حمل جنازة فليتوضأ"، فلم يأخذ به ابن مسعود ﷺ ولا ابن عباس رضي الله عنهما الذي قال: لا يلزمنا الوضوء مِنْ حَمْل عيدان يابسة. وأنه روى حديث: "متى استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يده قبل أن يضعها في الإناء، فإن أحدكم لا يدري أين باتت يداه" فلم تأخذ به عائشة، وقالت: كيف نصنع بالمهراس[1]؟

ثم إنه روى الحديث الذي فيه "أمر رسول الله ﷺ بقتل الكلاب إلا كلب صيد أو ماشية" فقيل لابن عمر: إن أبا هريرة يقول: أو كلب زرع، فقال ابن عمر: إن لأبي هريرة زرعًا. رامين إلى الطعن في أبي هريرة، والتشكيك في عدالته مما يُضعف من حجية السنة.

وجوه إبطال الشبهة:

١) إن ما رُوِي عن عمر بن الخطاب ﷺ أنه اتخذ موقفًا عدائيًّا من أبي هريرة ﷺ أو أنه قد ضربه لكثرة حديثه - هي روايات ضعيفة لضعف رواتها، ولا يصح الاستدلال بها، وأما تهديده بالنفي بسبب كثرة رواياته، فإن ذلك من عمر لخشيته أن يضع الناس الأحاديث في غير مواضعها.

٢) لم يثبت أن أيًّا من عثمان بن عفان أو علي بن أبي طالب رضي الله عنهما قد كذَّب أبا هريرة ﷺ أو ردَّ أحاديثه، والروايات في ذلك ضعيفة لا يصح الاستدلال بها.

٣) إن حديث الوضوء من حمل الجنازة حديث حسن أخرجه غير واحد من أئمة الحديث، ولم ينفرد به أبو هريرة، ولم يذكر أحد من هؤلاء المخرجين إنكار أيٍّ من الصحابة له.

٤) إن حديث: "متى استيقظ أحدكم من نومه..." والذي يزعم المغرضون إنكار عائشة رضي الله عنها له، هي ذاتها من رُواته، لذا فمن غير المعقول أن تنكره على أبي هريرة، وإنما كان هذا القول استفسارًا من التابعي "قين الأشجعي"، وليس إنكارًا منه.

٥) إن ابن عمر رضي الله عنهما ما قصد أبدًا الإساءة إلى أبي هريرة ﷺ أو انتقاص قدره، وما كذَّبه في حديث أمر النبي ﷺ بقتل الكلاب، وإنما أراد أن حفظ أبي هريرة له كان لحاجته إليه؛ لأنه صاحب زرع، وصاحب الحاجة أشد حرصًا عليها من غيره.

التفصيل:

أولا. موقف عمر من روايات أبي هريرة:

إن هناك بعض الروايات التي تُنسب إلى عمر بن الخطاب ﷺ وتذكر أنه ضرب أبا هريرة ﷺ لكثرة تحديثه، ولكن هذه الروايات كلها ضعيفة لضعف رواتها.

فلم يثبت قط أن عمر ﷺ ضرب أبا هريرة ﷺ بدرَّته؛ لأنه أكثر الحديث عن رسول الله ﷺ، والرواية التي اعتمد عليها المغرضون نقلوها عن الإمام أبي جعفر الإسكافي المعتزلي، تقول: "وأبو هريرة مدخول عند شيوخنا غير مرضي الرواية، ضربه عمر بالدِّرة، وقال: قد أكثرت من الرواية فأحر بك أن تكون كاذبًا

١. المهراس: حجر مستطيل منقور يتوضأ منه.

على رسول الله ﷺ"[1]، وهي رواية ضعيفة؛ لأنها من طريق أبي جعفر الإسكافي، وهو غير ثقة[2].

وأما تهديد عمر رضي الله عنه لأبي هريرة رضي الله عنه بالنفي فهو ما روي عن السائب بن يزيد أنه: "سمع عمر يقول لأبي هريرة: لتتركنَّ الحديث عن رسول الله أو لأُلحقنَّك بأرض دوس، وقال لكعب: لتتركن الحديث أو لأُلحقنك بأرض القردة"[3].

ولا يوجد في أية رواية تكذيب عمر لأبي هريرة أو ضربه، وكل ما في الأمر أنه نهاه عن كثرة الرواية، وقد قال ابن كثير بعد أن أورد هذا الخبر: "وهذا محمول من عمر على أنه خشي من الأحاديث التي تضعها الناس على غير مواضعها، وأنهم يتَّكلون على ما فيها من أحاديث الرُّخص، وأن الرجل إذا أكثر من الحديث ربما وقع في أحاديثه بعض الغلط أو الخطأ، فيحملها الناس عنه أو نحو ذلك"[4].

وروي أن عمر رضي الله عنه أذن لأبي هريرة رضي الله عنه بعد ذلك في التحديث، بعد أن عرف ورعه وخشيته الخطأ، قال أبو هريرة: "بلغ عمر حديثي فأرسل إلي، فقال: كنت معنا يوم كنا مع الرسول ﷺ في بيت فلان؟ قلت: نعم، وقد علمتُ لأي شيء سألتني، قال: ولم سألتُكَ؟ قلت: إن رسول الله ﷺ قال يومئذ: "من كذب علي متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار"[5]، قال: أما لا، فاذهب فحدث"[6]؛ فعمر رضي الله عنه لم يطعن في أبي هريرة، وكل "ما صدر منه إنما كان تطبيقًا لمنهجه من التثبت في السنة والإقلال من الرواية، وأبو هريرة رضي الله عنه نفسه، كان يذكر لأصحابه شدة عمر رضي الله عنه في تطبيق منهجه"[7].

ومما يدل على أن عمر رضي الله عنه لم يكذبه ولم يطعن فيه، هذا الحديث الذي رواه الإمام أحمد عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: "أخذت الناس ريحٌ بطريق مكة، وعمر بن الخطاب حاجٌّ، فاشتدت عليهم، فقال عمر لمن حوله: مَنْ يحدثنا عن الريح؟ فلم يرجعوا إليه شيئًا، فبلغني الذي سأل عنه عمر من ذلك، فاستحثثت راحلتي حتى أدركته، فقلت: يا أمير المؤمنين، أخبرت أنك سألت عن الريح، وإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: الريح من روح الله تأتي بالرحمة، وتأتي بالعذاب، فإذا رأيتموها فلا تسُبُّوها، وسَلُوا الله خيرها، واستعيذوا به من شرِّها"[8]، وبذلك يتَّضح أن أحدًا لم يُجِب عمر رضي الله عنه سوى أبي هريرة رضي الله عنه، فهل يعقل بعد هذا أن يكذبه عمر، أو يهدده بالنفي وقد عرف حفظه وإتقانه[9]؟!

١. شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د. ت، (٤/ ٦٧).

٢. السنة قبل التدوين، د. محمد عجاج الخطيب، مرجع سابق، ص٤٥٧.

٣. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (٢/ ٦٠٠، ٦٠١).

٤. البداية والنهاية، إسماعيل بن كثير، مرجع سابق، (٤/ ٥٩١).

٥. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: العلم، باب: إثم من كذب على النبي ﷺ، (١/ ٢٤٤)، رقم (١١٠). صحيح مسلم (بشرح النووي)، المقدمة، باب: تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ، (١/ ١٦٩).

٦. سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، مرجع سابق، (٢/ ٦٠٣).

٧. انظر: البداية والنهاية، ابن كثير، مرجع سابق، (٤/ ٥٩٢).

٨. صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أبي هريرة، (١٤/ ٥٢)، رقم (٧٦١٩). وصححه أحمد شاكر في تعليقه على المسند.

٩. السنة قبل التدوين، د. محمد عجاج الخطيب، مرجع سابق، ص٤٥٧: ٤٥٩ بتصرف.

وهكذا نجد من عمر بن الخطاب رضي الله عنه كل تقدير وإجلال لأبي هريرة رضي الله عنه، ولا نجد منه ما يدل على رده لأحاديثه أو عدم قبوله إياها، مما يدحض زعمهم أن عمر كذَّب أبا هريرة رضي الله عنهما أو ضربه لكثرة تحديثه.

إن سياسة عمر رضي الله عنه هذه لم تكن خاصة بأبي هريرة وحده، بل كانت عامة، وهناك أدلة كثيرة تثبت أن عمر رضي الله عنه لم يكذبه ولم يطعن فيه، وفي ذلك تأتي رواية أبي هريرة الصحيحة السالف ذكرها في سؤال ابن الخطاب رضي الله عنه عن الريح، وإجابة أبي هريرة عن سؤاله هذا، لتنفي كل ما ادَّعاه المفترون من تكذيب عمر رضي الله عنه لأبي هريرة رضي الله عنه، أو الطعن في حديثه، أو تهديده بالنفي.. وذلك من وجهين:

١. هل يُعقل أن يستحث أبو هريرة رضي الله عنه السير إلى عمر رضي الله عنه؛ ليحدثه لو كان قد صدر من عمر رضي الله عنه شيء مما ذكر؟ فلو كان مثل هذا قد صدر، ما حدَّث أبو هريرة أمير المؤمنين؛ إذ يكون قد اقتنع بأنه لن يسمع منه بل سيكذبه، وهل يُعقل من مثل أبي هريرة أن يُضرب بالدِّرة ويُكَذَّب، ثم يرافق الفاروق في حجه؟!

٢. وأما بالنسبة لعمر رضي الله عنه فلا يمكن "أن يهدده أو يكذبه بعد ذلك؛ لأنه عرف حفظه حين نسي أصحابه، أو عرف سماعه حين لم يسمع أصحابه من الرسول ﷺ"[1].

وبذلك، يتضح أن ما ادَّعاه المغرضون من تكذيب عمر لأبي هريرة أو ضربه، أو تهديده بالنفي لكذبه ـ هو محض افتراء من أعداء السنة ما أرادوا به إلا ضلالًا وإضلالًا، والروايات التي جاءت في ذلك كلها روايات ضعيفة ولا يصح الاستدلال بها®.

ثانيًا. موقف علي وعثمان من روايات أبي هريرة:

لم يذكر أي مصدر معتبر من حيث الصحة أن أيًّا من عثمان بن عفان أو علي بن أبي طالب رضي الله عنهما قد كذَّب أبا هريرة رضي الله عنه، وكذلك لم يثبت أن أيًّا منهما قد طعن فيه أو منعه من التحديث، ولكن كل ما ورد في ذلك رواية ذكرها ابن خلَّاد، قال: حدثنا عبيد الله بن هارون بن عيسى ينزل جبل رامهرمز حدثنا إبراهيم بن بسطام، حدثنا أبو داود، عن عبد الرحمن بن أبي الزناد، عن محمد ـ قال أظنه ابن يوسف ـ قال: سمعت السائب بن يزيد يُحدِّث، قال: "أرسلني عثمان بن عفان إلى أبي هريرة، فقال: قل له يقول لك أمير المؤمنين: ما هذا الحديث عن رسول الله ﷺ، لقد أكثرت، لتنتهين أو لألحقنك بجبال دوس، وأتِ كعبًا، فقل له: يقول لك أمير المؤمنين عثمان: ما هذا الحديث قد ملأت الدنيا حديثًا، لتنتهين، أو لألقينك بجبال القردة"[2].

إلا أن الخبر رُوي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ولم نر هذه الرواية عن عثمان رضي الله عنهما ومما يدل على عدم صحتها ونسبتها لا إلى عمر ولا إلى عثمان رضي الله عنهما، وقد كانت صلة أبي هريرة قوية بأمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه مما لا يُتَصوَّر أن يهدده بالنفي، والمعقول أن

---

١. أبو هريرة راوية الإسلام، د. محمد عجاج الخطيب، مرجع سابق، ص٢١٥ بتصرف.

® في **"بطلان رواية حبس عمر لبعض الصحابة لكثرة التحديث"** طالع: الوجه الثالث، من الشبهة الرابعة والعشرين، من الجزء الأول (مصدر السنة وحجيتها). وفي **"موقف عمر من المكثرين من رواية الحديث"** طالع: الوجه الأول، من الشبهة العشرين، من الجزء الرابع (عدالة الصحابة).

٢. المحدث الفاصل، الرامهرمزي، مرجع سابق، ص٥٥٤.

ينصحه بالحسنى، ولو صحَّت هذه الرواية، فليس فيها طعن في أبي هريرة؛ لأنه ينهاه عن الإكثار من الرواية عندما لا تكون هناك حاجة إلى الإكثار منها، وأبو هريرة نفسه لم ير في هذا مطعنًا، ولم يترك كل هذا أثرًا في نفسه، فنراه يوم الدار يدافع عن الخليفة الراشد الثالث عثمان بن عفان ﷺ[1].

وكذلك بالنسبة لعلي بن أبي طالب ﷺ فلم يحمل أي مصدر موثوق ما يثبت أنه ﷺ كذَّب أبا هريرة ﷺ أو نهاه عن التحديث، إلا أن بعض أعداء أبي هريرة يستشهدون برواية عن أبي جعفر الإسكافي؛ وهي: "أن عليًّا لما بلغه حديث أبي هريرة قال: ألا إن أكذب الناس - أو قال أكذب الأحياء - على رسول الله أبو هريرة الدوسي"[2]، وهذه رواية ضعيفة مردودة؛ لأنها من طريق الإسكافي، وهو صاحب هوى داع إلى هواه غير ثقة.

ومنها ما أورده النظَّام عن أبي هريرة أن عليًّا ﷺ بلغه قول أبي هريرة ﷺ: "حدثني خليلي، وقال خليلي، ورأيت خليلي"، فقال له عليٌّ: "متى كان النبي خليلك يا أبا هريرة"[3]؟

قال المعلمي اليماني: وهذا من دعاوى النَّظَّام[4] على عليٍّ، وقد كان أبو ذر يقول هذه الكلمة - أي يقول عن النبي ﷺ: خليلي - والنبي ﷺ خليل كل مؤمن، وإن لم يكن أحد من الخلق خليلًا له ﷺ؛ لقوله: "لو كنت متخذًا خليلًا غير ربي لاتخذت أبا بكر"[5][6].

ومن "الغريب أن البعض ينقل هذا الكلام ويعزوه إلى ابن قتيبة"[7].

وقد تولى ابن قتيبة رحمه الله الرد على النَّظَّام (على فرض صحة كلام عليٍّ): "متى كان النبي خليلك يا أبا هريرة"، وبين بطلان دعواه وطعنه في أبي هريرة، فقال في كتابه القيم "تأويل مختلف الحديث": "فإن الخُلَّة بمعنى الصداقة والمصافاة، وهي درجتان، إحداهما ألطف من الأخرى، كما أن الصحبة درجتان، إحداهما ألطف من الأخرى.

ألا ترى أن القائل: أبو بكر صاحب رسول الله ﷺ، لا يريد بهذا القول معنى صحبة أصحابه له، لأنهم جميعًا صحابة، فأية فضيلة لأبي بكر ﷺ في هذا القول؟ وإنما يريد أنه أخص الناس به.

وكذلك الأُخوَّة التي جعلها رسول الله ﷺ بين أصحابه، هي ألطف من الأُخوَّة التي جعلها الله بين المؤمنين، فقال ﷻ: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ

---

1. المرجع السابق، هامش ص٥٥٥، وهذا كلام المحقق د. محمد عجاج الخطيب.
2. شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد، مرجع سابق، (١/ ٤٦٨).
3. تأويل مختلف الحديث، ابن قتيبة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، ص٢٨.
4. النَّظَّام: شيخ المعتزلة، وكانت له آراء عقدية ضالة وشاذة حتى كفَّره جماعة، ويقال: إنه كان على دين البراهمة المنكرين للنبوة والبعث، ويُخفي ذلك [انظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (١٠/ ٥٤١، ٥٤٢)].
5. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: فضائل الصحابة، باب: قول النبي ﷺ: سدوا الأبواب إلا باب أبي بكر، (٧/ ١٥)، رقم (٣٦٥٤).
6. الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة، عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، مرجع سابق، ص١٦٩.
7. أبو هريرة راوية الإسلام، د. محمد عجاج الخطيب، مرجع سابق، ص٢١٧.

أَخَوَيْكُمْ ﴾ (الحجرات: ١٠) وهكذا الخُلَّة.

فمن الخُلَّة التي هي أخص، قول الله ﷻ: ﴿ وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا ﴾ (النساء: ١٢٥)، وقول رسول الله ﷺ في حق أبي بكر: "لو كنت متخذًا من أمتي خليلًا لاتخذت أبا بكر"[١].

وأما الخُلَّة التي تعم، فهي الخُلَّة التي جعلها الله تعالى بين المؤمنين فقال: ﴿ ٱلْأَخِلَّآءُ يَوْمَئِذٍۭ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا ٱلْمُتَّقِينَ ﴿٦٧﴾ ﴾ (الزخرف).

فلما سمع عليٌّ أبا هريرة رضي الله عنهما يقول: "حدثني خليلي، وقال خليلي وكان سيء الرأي فيه[٢]، قال: متى كان خليلك"؟

يذهب إلى الخُلَّة التي لم يتخذ رسول الله ﷺ من جهتها خليلًا، وأنه لو فعل ذلك بأحد، لفعله بأبي بكر ﷺ.

وذهب أبو هريرة ﷺ إلى الخُلَّة التي جعلها الله تعالى بين المؤمنين، والولاية فإن رسول الله ﷺ ـ من هذه الجهة ـ خليل كل مؤمن، وولي كل مسلم.

وإلى مثل هذا، يُذْهَب في قول رسول الله ﷺ: "من كنت مولاه، فعلي مولاه"[٣] يريد أنَّ الولاية بين رسول الله ﷺ وبين المؤمنين، ألطف من الولاية التي بين المؤمنين بعضهم مع بعض، فجعلها لعليّ ﷺ، ولو لم يرد ذلك، ما كان لعلي في هذا القول فضل، ولا كان في القول دليل على شيء؛ لأن المؤمنين بعضهم أولياء بعض، ولأن رسول الله ﷺ ولي كل مسلم ولا فرق بين ولي ومولى"[٤].

إن عليًّا قصد في قولته هذه الخُلَّة التي لم يتخذ النبي ﷺ خليلًا من جهتها، وأنه لو فعل ذلك لفعله بأبي بكر ﷺ، وأبو هريرة قصد من الخلِةِ الخلةُ التي جعلها الله بين المؤمنين أجمعين، فالخلة التي قصدها عليٌّ هي الخاصة، والتي قصدها أبو هريرة خلة عامة، وبذلك لم يكذبه علي ﷺ، وليس فيه تكذيب لأبي هريرة.

وأيضًا من أعجب ما ورد في ذلك ما ادعاه النظَّام؛ إذ قال: "بلغ عليًّا أن أبا هريرة يبتدئ بميامنه في الوضوء، وفي اللباس، فدعا بماء فتوضأ فبدأ بمياسره، وقال: لأخالفن أبا هريرة"[٥]، وقد أورد ابن قتيبة هذا الخبر للرد على النظام، وليس لاعتقاده صحته.

وهل يقبل إنسان يحب عليًّا ﷺ ويرى فيه إمام أهل البيت وحامل راية الحق، وأمير المؤمنين، هل يقبل إنسان يؤمن بهذا أن يصدر عن إمامه مثل ذلك الخبر؟ بل هل يصدق مثل تلك الرواية؟ وأغرب من هذه

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: فضائل الصحابة، باب: قول النبي ﷺ: لوكنت متخذًا خليلًا، (٧/ ٢١)، رقم (٣٦٥٦).

٢. هذه الجملة "وكان سيء الرأي فيه" لا تصح في هذا السياق؛ لأن ابن قتيبة يدافع عن أبي هريرة ويرد على النظام، فكيف يقول ذلك، والراجح أنها مدسوسة عليه، أو أنها صُحِّفت وكان أصلها" وما كان سيء الرأي فيه"، وربما أوردها على أنها من كلام النظام ليرد عليها، وقد ذكر المعلمي اليماني أن هذه العبارة من دعاوى النظام ص١٦٩، وإن صحَّت نسبتها لابن قتيبة فلا تضر أبا هريرة؛ إذ لا سند لها إلى أحد من الصحابة، بل تُضير قائلها.

٣. صحيح: أخرجه الترمذي في سننه (بشرح تحفة الأحوذي)، كتاب: المناقب، باب: مناقب علي بن أبي طالب، (١٠/ ١٤٦)، رقم (٣٩٦١). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن الترمذي برقم (٣٧١٣).

٤. تأويل مختلف الحديث، ابن قتيبة، مرجع سابق، ص٤٣، ٤٤.

٥. المرجع السابق، ص٢٨.

وتلك أن تُورَد هذه القصة؛ ليستشهد بها على طعن أمير المؤمنين علي ﷺ في أبي هريرة وتكذيبه، وهي طعن صريح في السنة التي كان عليها عليٌّ ﷺ، وإن عليًّا ﷺ بريء من هذه الحادثة، فإنَّ هذه الرواية موضوعة قد صنعتها يد أعداء أمير المؤمنين، وقد ثبت عن عليٍّ ﷺ في الصحاح: "أنه دخل على ابن عباس رضي الله عنهما، فدعا بوضوء... فقال: يا ابن عباس، ألا أتوضأ لك وضوء رسول الله ﷺ؟ قال ابن عباس: قلت: بلى فداك أبي وأمي، قال: فوُضِع له إناء... ثم غسل يده اليمنى إلى المرفق ثلاثًا، ثم يده الأخرى مثل ذلك"[1]، وهذا "الخبر صحيح يعارض الخبر السابق الضعيف، وإن من الخطأ الذي لا يُغتفر أن ينساق المرء وراء ميوله وأهوائه، حتى ينتهي إلى ما يخالف به أصوله وسيرة قدوته، ويستشهد بما يطعن في مرشده ومعلمه، لقد ثبت تمسك علي ﷺ بسنة رسول الله ﷺ فهل يعقل أن يخالف سنة الرسول الكريم؛ لأنه يُسيء الظن بأبي هريرة كما يدَّعي المفترون؟ لا يقول هذا أحدٌ قط، وإن قاله فهو من أعداء علي ﷺ لا من شيعته"[2].

والاستشهاد بالحق أولى من الاستشهاد بما يخالف الحقيقة والتاريخ، فالنظَّام بذلك يعيب عليًّا ﷺ ولا يمدحه ولا يعيب أبا هريرة؛ لأنه يتبع السنة.

وهكذا نرى أن الزعم بأن كبار الصحابة وعلى رأسهم عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما قد اتخذوا موقفًا عدائيًّا من أبي هريرة ﷺ، وأنهم قد ردُّوا أحاديثه ـ هو زعم باطل وواهٍ لا يقوم عليه دليل، بل هو محض افتراء ما أُريد به إلا ضلال وإضلال.

ثالثًا. حديث الوضوء من حمل الجنازة:

إن ما رواه أبو هريرة عن النبي ﷺ من حديث الوضوء من حمل الجنازة هو حديث حسن، ولم يثبت صحة إنكار أيٍّ من الصحابة له؛ فإذا رجعنا إلى نص الحديث كما في منتقى الأخبار عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ: "من غسل ميتًا فليغتسل، ومن حمله فليتوضأ"، قال: رواه الخمسة، ولم يذكر ابن ماجه الوضوء[3]، ورواه الترمذي بسنده عن أبي هريرة مرفوعًا بلفظ: "مِنْ غُسْلِهِ الغُسْل ومن حمله الوضوء، يعني الميت"[4]، ثم قال: وفي الباب عن عليٍّ ﷺ وعائشة ـ رضي الله عنها، قال أبو عيسى: حديث حسن، فالحديث خرَّجه غير واحد من أئمة الحديث، كما أنه لم ينفرد به أبو هريرة، مما ينفي التهمة عنه، وقد صحح ابن أبي حاتم عن أبيه أن وقفه على أبي هريرة أصح، وسواء أكان الحديث مرفوعًا أو موقوفًا فلم يذكر أحد من المُخرِّجين له إنكار ابن مسعود ولا غيره من الصحابة عليه، نعم ذكر صاحب "مسلم الثبوت" الحديث بلفظ:

---

١. صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، مسند العشرة المبشرين بالجنة، مسند علي بن أبي طالب، (١/ ٥١)، رقم (٦٢٥). وصححه أحمد شاكر في تعليقه على المسند.

٢. أبو هريرة راوية الإسلام، د. محمد عجاج الخطيب، مرجع سابق، ص٢١٦: ٢١٩.

٣. صحيح: أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب: الجنائز، باب: ما جاء في غسل الميت، (١/ ٤٧٠)، رقم (١٤٦٣). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن ابن ماجه برقم (١٤٦٣).

٤. صحيح: أخرجه الترمذي في سننه (بشرح تحفة الأحوذي)، كتاب: الجنائز، باب: ما جاء في الغسل من غسل الميت، (٤/ ٦٠)، رقم (٩٩٨). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن الترمذي برقم (٩٩٣).

"من حمل جنازة فليتوضأ" وأن ابن عباس ـ رضي الله عنه ـ لم يأخذ به، وقال: "لا يلزمنا الوضوء من حمل عيدان يابسة" وكتب الأصول لا يُعتمد عليها في ثبوت الأحاديث والروايات[1].

وكذلك فإننا نجد أن الأدلة قد تعارضت في هذا الباب، فبينما نجد الترمذي وغيره من الأئمة روى هذا الحديث عن أبي هريرة وغيره من الصحابة نجد البخاري يخرج في صحيحه ـ تعليقًا ـ عن ابن عمر ما خالفه، فيقول: "وحنط ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ ابنا لسعيد بن زيد وحمله وصلَّى ولم يتوضأ"[2]، فمن ثم اختلف الصحابة ومن جاء بعدهم من العلماء في هذا.

قال الإمام أبو عيسى الترمذي: "وقد اختلف أهل العلم في الذي يُغَسِّل الميت، فقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم: إذا غسَّل ميتًا فعليه الغسل، وقال بعضهم عليه الوضوء، وقال مالك ابن أنس: أستحب الغسل من غسل الميت ولا أرى ذلك واجبًا، وكذا قال الشافعي، وقال أحمد بن حنبل: من غسل ميتًا أرجو ألا يجب عليه الغسل، وأما الوضوء فأقل ما قيل فيه، وقال إسحاق: لا بد من الوضوء، وقد رُوي عن عبد الله بن المبارك أنه قال: لا يغتسل ولا يتوضأ من غسل الميت[3]، وهكذا نجد أن المسألة محل اختلاف بين الأئمة، فمن قائل بالوجوب، ومن قائل بالندب، بل قال بعضهم: إن ما رواه أبو هريرة وغيره منسوخ، قال الحافظ في الفتح: وقال أبو داود بعد تخريجه: هذا منسوخ ولم يبين ناسخه"[4].

وفي مقابل هذه الروايات الموضوعة المختلقة عن أبي هريرة ﷺ التي يرويها أهل الأهواء للطعن في السنة، فإن الروايات الكثيرة الصحيحة التي تشهد بعدالة أبي هريرة ﷺ من قبل الصحابة، ثم إجماع الأمة على عدالته وفوق كل ذلك وقبله تعديل الله ورسوله، وشهادة الأحاديث النبوية بعدالة أبي هريرة، وهي كثيرة ومشهورة وصحيحة صريحة، ألا يكفي كل ذلك في دحض مزاعم المفترين على أبي هريرة؟!

وهكذا يتبين صدق أبي هريرة في رواية هذا الحديث الذي رواه غيره، وكذب المفترين على أبي هريرة، وصدق الله ﷻ إذ يقول: ﴿ إِنَّمَا يَفْتَرِي ٱلْكَذِبَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰذِبُونَ (١٠٥) ﴾ (النحل).

رابعًا. حديث غسل الأيدي بعد الاستيقاظ حديث صحيح رواه أبو هريرة وعائشة أيضًا:

لقد زعم خصوم السنة أن هذا الحديث لم تأخذ به عائشة رضي الله عنها إيهامًا لنا أنه لم يروه إلا أبو هريرة، وأن عائشة اعترضت عليه ولم تأخذ به؛ لعدم ثقتها في أبي هريرة، ثم اختلقوا كلامًا لم تنطق به عائشة ولا ورد عنها وهو: "فكيف نصنع بالمهراس"، فلا يوجد هذا القول لعائشة رضي الله عنها في كتب الحديث، والثابت

---

١. دفاع عن السنة، د. محمد محمد أبو شهبة، مرجع سابق، ص٢٠٤.

٢. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الجنائز، باب: غسل الميت، (٣/ ١٥٠) معلقًا.

٣. أخرجه الترمذي في سننه (بشرح تحفة الأحوذي)، كتاب: الجنائز، باب: ما جاء في الغسل من غسل الميت، (٤/ ٦١، ٦٢)، رقم (٩٩٨).

٤. دفاع عن السنة، د. محمد محمد أبو شهبة، مرجع سابق، ص٢٠٦. قصة الهجوم على السنة، د. علي أحمد السالوس، مرجع سابق، ص٧٤، ٧٥ بتصرف.

أيضًا أن هذا الحديث لم ينفرد بروايته أبـو هريـرة؛ فقـد رواه ابن عمر أيضًا بل ذكر الترمذي أنه نُقِل عن عائشة ذاتها.

قال المعلمـي الـيماني: "إن عائشة رضي الله عنهـا لم تتكلم في هذا الحديث بحرف، وإنما يُـروى عـن رجـل يقال له قين الأشـجعي، أنـه قـال لأبي هريـرة لمـا ذكـر الحديث: "فكيف تصنع إذا جئنا مهراسكم هذا؟ فقـال أبو هريرة: أعوذ بـالله مـن شَرِّك"، كـره أبـو هريـرة أن يقول مثلًا: إن المهراس ليس بإناء، والعادة أن يكون ماء الإناء قليلًا، وماء المهراس كثيرًا، أو يقـول: أرأيـت لـو كانت يدك ملطخة بالقذر! أو يقـول: إن وجـدت مـاء غيره، أو وجدت ما تغرف بـه فـذاك، وإلا رجـوت أن تعذر، أو نحو ذلك؛ لأن أبا هريرة ﷺ كان يتـورَّع عـن تشقيق المسائل، ويدع ذلك لمن هو أجرأ وأشـد غوصًـا على المعاني منه، وقد كان النبي ﷺ يلتزم في الوضـوء أن يغسل يديه ثلاثًا قبل إدخالهـا الإنـاء، ثبـت ذلـك مـن حديث عثمان وعبد الله بن زيد، ولا يخفـى مـا في ذلـك من رعاية النظافة والصحة"[1].

والحديث كما في مسند أبي يعلى وأحمد وغيرهمـا عـن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: "إذا قام أحدكم من نومه فليفرغ على يديه من إنائه فإنه لايدري أيـن باتـت يـده، فقـال قـين الأشـجعي: كيـف تـصنع إذا جئنـا مهراسكم هذا؟ قال: أعوذ بالله من شرِّك ياقين"[2].

والحديث مَرْوِيٌّ في كتب السنة كلها، ولكـن قـدمنا مسند أحمد وأبا يعلى؛ لذكرهما قصة قين الأشجعي، فقد ورد عند البخاري[3] ومسلم[4] من طرق متعـددة عـن أبي هريرة ﷺ.

ولو افترضنا صحة "اعتراض عائـشة عليـه فهـو في مجـال فهـم الحـديث، لا في مجـال الـشك والريبـة في الصحابي الجليل؛ فقد فُهِمَ من الحديث وجـوب غـسل الأيـدي، وفهمـت هـي عـدم الوجـوب، وهـو قـول الجمهور"[5].

ويوضح د. محمد أبو شـهبة أنـه رغـم تعـدد طـرق الحديث وكثرتها: "إلا أن هذا الكلام لم يرد عن عائـشة بتاتًا، يقول: إن هذا الحديث رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة من طـرق عـدة، ورواه أبـو داود والترمـذي والنسائي وابن ماجه.

قـال الترمـذي: وفي البـاب عـن ابـن عمـر وجـابر وعائشة، كما روي مِنْ فعله ﷺ عن علي وعـثمان وجُبـير بن نفير؛ فالحديث ثابت عن أبي هريرة وغيره من قـول الرسول وفعله، وغـير معقـول إنكـار عائـشة عـلى أبي هريرة وهي من رواته، ولكن الطـاعن حاطـب ليـل لا شأن له بالتحقيق. فمن ثم سقط ما هدف إليه الطاعنون من تجريح أبي هريرة واتهامه بالكذب.

وقد نبَّه شارح "مـسلم الثبـوت" الـشيخ اللكنـوي

١. الأنوار الكاشفة، المعلمي اليماني، مرجع سابق، ص١٧٠.

٢. صحيح: أخرجه أبو يعلى في مسنده، مسند أبي هريـرة، (١٠/ ٣٧٧)، رقـم (٥٩٧٣). وأخرجـه أحمـد في مـسنده، مـسند المكثرين، مسند أبي هريرة، (٢/ ٨٥)، رقم (٨٩٥٢). وصححه أحمد شاكر في تعليقه على مسند أحمد.

٣. صحيح البخاري (بـشرح فـتح البـاري)، كتـاب: الوضـوء، باب: الاستجمار وترًا، (١/ ٣١٦)، رقم (١٦٢).

٤. صحيح مـسلم (بـشرح النـووي)، كتـاب: الطهـارة، بـاب: كراهة غمس المتوضئ وغيره يده المشكوك في نجاستها في الإنـاء قبل غسلها ثلاثًا، (٢/ ٨١٢، ٨١٣)، رقم (٦٣١، ٦٣٥).

٥. الرد على القرآنيين دفاعًا عـن سـنة الحبيـب محمـد ﷺ، شـافع توفيق محمود، مرجع سابق، ص٨١.

إلى أن هذا الإنكار لم يثبت عن السيدة عائشة ولا عن عبد الله بن عباس، وإنما هو من رجل يقال له: قين الأشجعي، تابعي من أصحاب عبد الله بن مسعود، جرت بينه وبين أبي هريرة قصة، ثم ذكر رواية أبي هريرة وقول "قين" له: "فإذا جئنا مهراسكم هذا فكيف نصنع"؟

ثم ألا يجوز أن يكون "قين" يريد الاستفسار ولا يريد الاستشكال والإنكار، وهذا هو الذي ينبغي أن يحمل عليه حال الرجل المسلم، ولو سلَّمنا أنه يريد الإنكار، فإنكار التابعي على الصحابي لا يُعَّول عليه، ولا يقدح في عدالته"[1].

وبهذا يتأكد أن السيدة عائشة رضي الله عنها لم تنكر حديث غسل اليدين بعد الاستيقاظ على أبي هريرة، وكيف ذلك وهي أيضًا من رواة هذا الحديث؟! وإنما كان استفسارًا من تابعي وهو "قين الأشجعي"، وهذا لا يقدح في الصحابي ولا التابعي المستفهم عن أمور دينه®.

خامسًا. الاستثناء من تحريم اقتناء الكلاب:

إن تعليق ابن عمر على زيادة أبي هريرة "أو كلب زرع" هو تفسير لطيف، يريد به أن أبا هريرة حفظ هذا الحديث؛ لأن عنده زرعًا يذكره بذلك.

والحديث كما في صحيح مسلم عن ابن عمر: "إن رسول الله ﷺ أمر بقتل الكلاب، إلا كلب صيد، أو كلب غنم، أو ماشية، فقيل لابن عمر: إن أبا هريرة يقول: أو كلب زرع، فقال ابن عمر: إن لأبي هريرة زرعًا"[2].

فليس في كلام ابن عمر هذا تكذيب لأبي هريرة، وكل ما في الأمر أن أبا هريرة حفظ هذا الحديث؛ لأن عنده زرعًا يُذكِّره بالحكم الوارد في الحديث، قال النووي في شرحه للحديث:"قوله: "قال ابن عمر: إن لأبي هريرة زرعًا"، وقال سالم في الرواية الأخرى: وكان أبو هريرة يقول: "أو كلب حرث" وكان صاحب حرث، قال العلماء: ليس هذا توهينًا لرواية أبي هريرة، ولا شكًا فيها، بل معناه أنه لما كان صاحب زرع وحرث اعتنى بذلك وحفظه وأتقنه، والعادة أن المُبتلى بشيء يتقنه ما لا يتقنه غيره، ويتعرف من أحكامه ما لا يعرفه غيره، وقد ذكر مسلم هذه الزيادة وهي اتخاذه للزرع من رواية ابن المغفل، ومن رواية سفيان بن أبي زهير عن النبي ﷺ، وذكرها أيضًا مسلم من رواية ابن الحكم، واسمه عبد الرحمن بن أبي نعيم البجلي عن ابن عمر، فيحتمل أن ابن عمر لما سمعها من أبي هريرة، وتحققها عن النبي ﷺ رواها عنه بعد ذلك، وزادها في حديثه الذي كان يرويه بدونها، ويحتمل أنه تذكر في وقت أنه سمعها من النبي ﷺ فرواها، ونسيها في وقت فتركها.

والحاصل أن أبا هريرة ليس منفردًا بهذه الزيادة، بل وافقه جماعة من الصحابة في روايتها عن النبي ﷺ، ولو انفرد بها لكانت مقبولة مرضية مكرمة"[3].

وقد قال ابن عساكر: "قول ابن عمر هذا ـ إن لأبي

---

1. دفاع عن السنة، د. محمد محمد أبو شهبة، مرجع سابق، ص٢٠٢، ٢٠٣.

® في **"صحة حديث غسل اليدين بعد الاستيقاظ من النوم"** طالع: الشبهة الثالثة، من الجزء الحادي عشر (العبادات).

2. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: المساقاة، باب: الأمر بقتل الكلاب وبيان نسخه، وبيان تحريم اقتنائها إلا لصيد أو زرع أو ماشية ونحو ذلك، (٦/ ٢٤٤٨)، رقم (٣٩٤٣).

3. شرح صحيح مسلم، النووي، مرجع سابق، (٦/ ٢٤٥٢).

هريرة زرعًا - لم يُرد به التهمة لأبي هريرة، وإنما أراد أن أبا هريرة حفظ ذلك؛ لأنه كان صاحب زرع، وصاحب الحاجة أحفظ لها من غيره، وقد أخبرنا أبو سليمان أحمد بن إبراهيم، قال: قد زعم بعض من لم يُسدِّد في قوله - ولم يُوفَّق لحسن الظن بسلفه - أن ابن عمر إنما أخرج قوله هذا مخرج الطعن على أبي هريرة، وأنه ظن به التزيُّد في الرواية لحاجته إلى حراسة الزرع، قال: وكان ابن عمر يرويه لا يذكر فيه كلب الزرع، قال أبو سليمان: وإنما ذكر ابن عمر هذا تصديقًا لقول أبي هريرة، وتحقيقًا له، ودلَّ به على صحة روايته وثبوتها؛ إذ كان كل من صدقت حاجته إلى شيء كبرت عنايته به، وكثر سؤاله عنه، يقول: إن أبا هريرة جدير بأن يكون عنده العلم، وأن يكون قد سأل رسول الله ﷺ عنه، لحاجة كانت إليه؛ إذ كان صاحب زرع، يدل على صحة ذلك فُتيا ابن عمر بإباحة اقتناء كلب الزرع بعد ما بلغه خبر أبي هريرة"[1]، وإذا أبى الطاعنون هذا التفسير، فماذا يقولون في رواية ابن عمر نفسه التي ذكر فيها كلب الزرع؟! والتي رواها الإمام أحمد عن أبي الحكم البجلي عن عبد الله بن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: "من اتخذ كلبًا غير كلب زرعٍ أو ضرعٍ أو صيدٍ نقص من عمله كل يوم قيراط، فقلت لابن عمر: إن كان في دارٍ وأنا له كاره؟ قال: هو على رب الدار الذي يملكها"[2].

وذكر الشيخ أحمد شاكر في تحقيقه لمسند أحمد كل الروايات الواردة في الحديث وطرقها وأن فيها روايات صحيحة ليست عن أبي هريرة وطابقت روايته، ثم قال: "فهذه الروايات تدل على أن ابن عمر لم يكن ينكر على أبي هريرة روايته، وإنما كان يروي كل منهما ما سمع، بل إن ابن عمر روى عن أبي هريرة الزيادة التي جاءت في روايته، ولم يكن هؤلاء الرجال الصادقون المخلصون يُكذِّب بعضهم بعضًا، بل كانت أمارتهم الصدق والأمانة ﷺ"[3]. ولم تكن "هذه الزيادة نتيجة دافع نفسي أو عامل شخصي، وما كان أبو هريرة ليكذب على رسول الله ﷺ ولو كان في ذلك نجاته"[4].

ومن ثم فإنه يتأكد أن ابن عمر ﷺ ما قصد الإساءة إلى أبي هريرة إطلاقًا، وإنما أراد أن الذي جعل أبا هريرة يحفظه ويهتم به أنه في حاجة إليه؛ لأنه صاحب زرع.

ويكفي أبا هريرة شرفًا أن النبي ﷺ قال فيه: "اللهم حَبِّب عُبيدك هذا وأمَّه إلى عبادك المؤمنين، وحبب إليهم المؤمنين، قال أبو هريرة: فما خُلِق مؤمن يسمع بي ولا يراني إلا أحبني"[5]، فمن طعن في أبي هريرة فليراجع إيمانه فإنه حبيب كل مؤمن، وكل مؤمن حبيبه بنص هذا الحديث النبوي الشريف.

وهكذا تتأكد لنا مكانة الصحابي الجليل المُفتَرى عليه أبي هريرة ﷺ، وأنه لا يفتري عليه إلا حاقد أو منافق معلوم النفاق.

الخلاصة:

- إن ما نُسِبَ إلى عمر ﷺ من أنه ضرب أبا

١. تاريخ دمشق، ابن عساكر، مرجع سابق، (٦٧/ ٣٤٨).

٢. صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، مسند المكثرين من الصحابة، مسند عبد الله بن عمر بن الخطاب، (٧/ ٢٣)، رقم (٤٨١٣). وصححه أحمد شاكر في تعليقه على المسند.

٣. المسند، الإمام أحمد، مرجع سابق، هامش (٦/ ٢٢٢).

٤. أبو هريرة راوية الإسلام، د. محمد عجاج الخطيب، مرجع سابق، ص٢٢٨: ٢٣١ بتصرف.

٥. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: فضائل الصحابة، باب: فضائل أبي هريرة الدوسي، (٨/ ٣٦٣٠)، رقم (٦٢٧٩).

هريرة بدرَّته؛ لكثرة تحديثه عن الرسول ﷺ هي رواية ضعيفة ورواتها ضعاف؛ لذلك لا يحتج بها ولا يُعوَّل عليها.

- إن موقف عمر بن الخطاب ﷺ وسياسته العامة في رواية الحديث هي الإقلال، فكان ينهى عن كثرة الرواية؛ خشية من الأحاديث التي يضعها الناس على غير مواضعها، لا شَكًّا في حفظهم، وكان أبو هريرة من بين المُكثرين فنهاه كما نهى غيره.
- لقد أذن عمر لأبي هريرة في التحديث، وقال له: "فاذهب فحدِّث"، بعدما تيقَّن من قوة حفظه ودقَّته وبُعْدِه عن الخطأ، وهذا يدل على ثقته بأبي هريرة وجدارته بالرواية عن رسول الله ﷺ وإنْ أكثر منها.
- لم يثبت في أي من المصادر الموثوق بها أن أيًّا من عثمان بن عفان أو عليٍّ بن أبي طالب رضي الله عنهما كذَّب أبا هريرة ﷺ أو منعه من التحديث، أو طعن فيه، وما ورد في ذلك هي روايات ضعيفة، وإن صحت - جدلًا - فليس فيها طعن، ولكنه نهى عن الإكثار من الرواية خاصة ما لاتدركه عقول العامة.
- إن حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ في الوضوء من حمل الجنازة هو حديث حسن، ولم يثبت إنكار أيٍّ من الصحابة له، ولكنه محمول على الاستحباب لا الوجوب، بالإضافة إلى أن الحديث لم يُرو عن أبي هريرة وحده وإنما رُوي عن علي وعائشة.
- إن حديث أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ في غسل الأيدي بعد الاستيقاظ، حديث صحيح له رواة آخرون غير أبي هريرة، وعلى رأسهم السيدة عائشة رضي الله عنها ومن ثم، لا يُعقل إنكارها لهذا الحديث وهي من رواته، وإنما كان هذا القول الذي استدل به هؤلاء هو استفسار من التابعي "قين الأشجعي" لما أُشكل فهمه عليه.
- إن قول ابن عمر رضي الله عنهما: "إن لأبي هريرة زرعًا" في تعليقه على حديث أبي هريرة ﷺ "من اقتنى كلبًا إلا كلب صيد..."، ليس فيه انتقاص من قدر أبي هريرة ﷺ أو إنكار عليه، لكنه تفسير لطيف من ابن عمر رضي الله عنهما يريد به أن الذي جعل أبا هريرة ﷺ يحفظه ويهتم به هو حاجته إليه؛ لأن عنده زرعًا.
- ومما يزيد الأمر وضوحًا أن الحديث رُوي عن ابن عمر بعد ذلك بهذه الزيادة التي سمعها عن أبي هريرة فدل ذلك على ثقته في قول أبي هريرة لا تكذيبه؛ كما ادَّعى هؤلاء.

الشبهة الثامنة

الزعم أن أبا هريرة كان مجرد راوية لا شأن له بالفقه والاجتهاد(*)

مضمون الشبهة:

يزعم بعض المُتقوِّلين أن أبا هريرة كان راوية فقط، غير مُلِمٍّ بأدوات الاجتهاد، ولا مستوف لشرائطه،

(*) العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، محمد بن إبراهيم الوزير اليماني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، ط١، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م. حجية السنة ورد الشبهات التي أثيرت حولها، الجامعة الدولية بأمريكا اللاتينية، مرجع سابق. السنة المفترى عليها، سالم علي البهنساوي، دار الوفاء، مصر، ط٤، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

مستدلين على ذلك بما رُوي في الصِّحاح من أنه أفتى بفطر من أصبح جنبًا في رمضان قبل أن يغتسل مستندًا لخبر لم يسمعه من النبي ﷺ وإنما أعلمه به الفضل، معارضًا بذلك الحكم الأصوب الذي أفتت به عائشة وأم سلمة؛ مستندتين لما شاهدتاه من فعل النبي ﷺ مباشرة. ويتساءلون: كيف لنا أن نثق في روايات أبي هريرة وهو الذي يُحدِّث عن النبي دونما سماع منه؟! وإذا كان أبو هريرة مجتهدًا حقًّا لا مجرد راوية، فكيف لم يعلم حكم المسألة، ويفتي به بدلًا من خِلافه؟! ولماذا لم يصمت ورعًا طالما لا علم له به؟!

وجوه إبطال الشبهة:

١) لقد اجتمعت لأبي هريرة رضي الله عنه شروط الاجتهاد وأدواته؛ فكان رضي الله عنه عالمًا فقيهًا مجتهدًا حريصًا على العلم زاهدًا ورعًا ذا منهج علمي في التحمل والرواية والفُتيا، حافظًا محققًا مدقِّقًا، راسخًا في العلم، وسيرته خير شاهد عليه.

٢) كان أبو هريرة رضي الله عنه خامس خمسة يفتون بالمدينة ويُحدِّثون عن النبي ﷺ من لدن وفاة عثمان رضي الله عنه إلى أن تُوفُّوا، وإلى هؤلاء الخمسة صارت الفتوى، وقد عرف الصحابة فضله؛ فأنزلوه منزلته وقدروه حق قدره.

٣) إن إفتاء أبي هريرة بفطر من أصبح جنبًا كان استنادًا لحديث منسوخ، وحين علم أبو هريرة ناسخه أخذ به وأفتى بمقتضاه متراجعًا عن فتواه، على أنه حين لم يعلم الناسخ لا يعتبر جاهلًا أو مجرد راوية، وحين أسند الدليل للنبي - دون سماع منه - لم يكن كاذبًا أو متقوِّلًا؛ فالأولى واقعة شهدتها - عائشة وأم سلمة - ولم يشهدها هو، والثانية من مراسيل الصحابة، وإرسالهم مُحتج به، وجرى عليه العمل؛ لعدالتهم، وليس أبو هريرة رضي الله عنه بدعًا من الصحابة فيه.

التفصيل:

أولا. أبو هريرة فقيه مجتهد مُستوفٍ أدوات الاجتهاد وشرائطه:

لقد أرسى القرآن الكريم والسنة النبوية المنهج العلمي الكفيل بتخريج العلماء الجهابذة في كل علم وفن، ولقد كان أبو هريرة ثمرة من ثمار هذا المنهج، وعالمًا مُتَّبعًا لهذا المنهج، وقد كانت هناك عدة عوامل ساعدت أبا هريرة أن يكون عالمًا فقيهًا مجتهدًا، وهذه العوامل تتمثل فيما يأتي:

١. **حرصه على العلم بالكتاب والسنة:**

لقد كان أبو هريرة يعرف أن قيمة العلم تربو على المال، بل على الدنيا بأسرها؛ لأن العلم ميراث الأنبياء، ولقد جاءت نصوص القرآن والسنة مُعلية من شأن العلم والعلماء، ولما كان أبو هريرة رجلًا ذا حِسٍّ مرهف، فقد جذبته هذه النصوص، وجعلته يحرص على العلم حرصًا منقطع النظير.

ولقد شهد له رسول الله ﷺ بشدة الحرص على العلم، وأنه أحرص الصحابة عليه؛ فلقد سأل أبو هريرة رسول الله ﷺ ذات يوم قائلًا: "يا رسول الله من أسعد الناس بشفاعتك يوم القيامة؟ فأجابه ﷺ قائلًا: لقد ظننت يا أبا هريرة أن لا يسألني عن هذا الحديث أحد أوّل منك؛ لما رأيت من حرصك على الحديث، أسعد الناس بشفاعتي يوم القيامة من قال: لا إله إلا الله خالصًا من قلبه، أو نفسه"[1].

---

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: العلم، باب: الحرص على الحديث، (١/ ٢٣٣)، رقم (٩٩).

وهذه الشهادة من النبي ﷺ كافية للتدليل "على حرص أبي هريرة على العلم، وعلى كفاءته في تحمله وأدائه في الوقت ذاته، وكذا فقهه والعمل به، ولقد ساعده على ذلك تفرغه التام لتعلم العلم منه ﷺ، وفوق ذلك كله دعاء الرسول ﷺ له بعدم نسيان العلم"[1]، ولا شك أن تحمل العلم أول مراتب الاجتهاد.

ولقد كان أبو هريرة يشعر بدافع داخلي ذاتي، وإحساس فطري يجذبه نحو رسول الله ﷺ الذي تطيب نفسه برؤيته، وينشرح صدره لحديثه، لهذا كثيرًا ما نرى أبا هريرة يبذل جهده في خدمة رسول الله ﷺ حتى إنه كان يحمل له الماء لقضاء حاجته، وهو في هذا كله ينهل من المعين الصافي، والمنبع الطيب، يسأل الرسول تارة، ويسمع منه أخرى، ويُجالسه حينًا، ويراه أحيانًا فيتعلم دقيق أحكام الشريعة وعظيمها... لأجل ذلك نراه يقول: "الحمد لله الذي هدى أبا هريرة للإسلام، الحمد لله الذي علَّم أبا هريرة القرآن، الحمد لله الذي منَّ على أبي هريرة بمحمد ﷺ"[2].

ولقد كان "أبو هريرة يُحدِّث عن رسول الله ﷺ في المدينة المنورة، وفي مكة المكرمة، كما حدَّث في دمشق، وحفظ عن أهلها، وحدَّث في العراق والبحرين، وكان يُحدِّث حيثما حلَّ، ويفتي الناس بما سمع من الرسول الكريم ﷺ، ومن يتتبَّع حديثه يرى أنه قد جعل بيته معهدًا للمسلمين يترددون إليه؛ ليسمعوا حديث رسول الله ﷺ، كما كان يستقبل طلاب العلم في أرضه بالعقيق، وكانت أكثر مجالسه في المسجد النبوي إلى جانب الحجرة المشرَّفة"[3].

ولقد سمع أبو هريرة القرآن الكريم من الرسول ﷺ كما سمع منه الحديث، وكان ﷺ شيخ شيوخ نافع صاحب القراءة المشهورة، قال ابن حزم رحمه الله: "ولأهل المدينة، القراءة المعروفة بنافع بن أبي نُعيم، مات سنة تسع وستين ومائة، قرأ على يزيد بن القعقاع وعبد الرحمن بن هُرمز الأعرج و مسلم بن جندب الهذل، ويزيد بن رومان وشيبة بن نصاح، هؤلاء عن أبي هريرة، وابن عباس وعبد الله بن عباس بن أبي ربيعة المخزومي، وهؤلاء كلهم عن أُبي بن كعب"[4].

ولقد كان الإمام الذهبي رحمه الله عالمًا بمكانة أبي هريرة في العلم والاجتهاد؛ فهو يقول في ترجمته: "أبو هريرة الإمام الفقيه المجتهد الحافظ، صاحب رسول الله ﷺ"[5]، ويقول في موضع آخر: "وقد ذكرته في طبقات القراء... وذكرته في تذكرة الحفاظ، فهو رأس في القرآن، وفي السنة، وفي الفقه"[6].

٢. الاجتهاد في العبادة والورع:

إنه من المعلوم لمن فُقِّه في دين الله أنَّ اجتهاد الإنسان في العبادة أوسع أبواب نعم الله تعالى القائل: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّهُۥ مِنۡ أَمۡرِهِۦ يُسۡرٗا﴾ (الطلاق: ٤). وقال ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تَتَّقُواْ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّكُمۡ فُرۡقَانٗا وَيُكَفِّرۡ عَنكُمۡ سَيِّـَٔاتِكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡۗ وَٱللَّهُ ذُو ٱلۡفَضۡلِ ٱلۡعَظِيمِ ﴿٢٩﴾﴾ (الأنفال).

---

١. انظر: دفع الشبهات عن السنة النبوية، د. عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي، مرجع سابق، ص١٥٧: ١٦٤.

٢. تاريخ دمشق، ابن عساكر، مرجع سابق، (٦٧/ ٣٦٤).

٣. أبو هريرة راوية الإسلام، د. محمد عجاج الخطيب، مرجع سابق، ص١٠٧، ١٠٨.

٤. جوامع السيرة، ابن حزم، مرجع سابق، ص٢٦٩.

٥. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (٢/ ٥٧٨).

٦. المرجع السابق، (٢/ ٦٢٧).

والمعنى: إن المؤمن إذا اتَّقى الله فابتعد عن المعاصي، واجتهد في الطاعات فإن الله يجعل له نورًا في صدره يُفرِّق به بين الحق والباطل، والخطأ والصواب.

والدارس لسيرة أبي هريرة يجد الرجل يجتهد في العبادة، مع الزهد والورع، فهو القائل: "أوصاني خليلي ﷺ بثلاث، لا أَدعهنَّ حتى أموت: صوم ثلاثة أيام من كل شهر، وصلاة الضحى، ونومٍ على وتر"[1].

ولقد كان يسمع الآية من كتاب الله فيعمل بمقتضاها؛ لأنه يعلم أن الذين يخالفون أمر الله من الأشقياء الذين توعدهم الله، وعلى هذا النهج نفسه "صار مع حديث رسول الله ﷺ يلتزم ويقتدي و يُطبِّق، ويعمل، وبهذا النهج في العبادة تقدم أبو هريرة علميًّا؛ فإن العبادة سبيل التقدم في كل خير و سبيل التقدم في العلم خاصة.

إن المتعبد تصفو روحه، ويأنس بدنه، ويسمو فكره، فيتقدم في طلب العلم تقدمًا لا يمكن تحققه بغير العبادة"[2]، حتى إذا ما اجتهد أصاب في اجتهاده. وبهذا الأمر صار أبو هريرة فقيهًا عالمًا متحريًا مجتهدًا.

٣. سلامة منهجه العلمي:

لقد حافظ أبو هريرة على ما عنده من العلم والحديث الذي حفظه عن النبي ﷺ، وذلك ببركة دعاء النبي ﷺ له أن لا ينسى؛ لذا وجد الصحابة والتابعون فيه صحابيًّا، حافظًا، محققًا، مدققًا، إذا ناقشه أحد ثبت أنه الحافظ، وإذا رُوجع في مسألة ثبت أنه الراسخ، لم يُجرِّبوا عليه خطأً ولا كذبًا، كيف وقد روى قوله ﷺ: "ومَنْ كذب عليَّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار"[3]، ولقد كان ﷺ يعرف قيمة الفقه؛ فلقد سمع النبي ﷺ يقول: "من يُرد الله به خيرًا يفقهه في الدين"[4].

ولا شك أن سلامة منهجه العلمي جاءت نتيجة حرصه على العلم، وورعه وتقواه، وكذلك حرصه على تتبع حديثه ﷺ وأحكامه وفتاواه، وهذا كله كان له أكبر الأثر في أن يكون أبو هريرة عالمًا فقهيًا مجتهدًا.

ولا بد أن نعلم حقيقة مهمة "أنه لم يكن شرط الاجتهاد في زمن الصحابة إلا معرفة النصوص؛ لتوفر حظهم من الفهم للمعاني، وسلامة فطرهم الصحيحة من تعبيرات المبتدعة، ووضع القوانين الفاسدة"[5]، وما كان أبو هريرة إلا واحدًا من هؤلاء الصحابة®.

---

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: التهجد، باب: صلاة الضحى في الحضر، (٣/ ٦٨)، رقم (١١٧٨).

٢. انظر: دفع الشبهات عن السنة النبوية، د. عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي، مرجع سابق، ص١٦٥: ١٦٨.

٣. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: العلم، باب: إثم من كذب على النبي ﷺ، (١/ ٢٤٢)، رقم (١١٠). صحيح مسلم (بشرح النووي)، المقدمة، باب: تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ، (١/ ١٤٦).

٤. صحيح: أخرجه ابن ماجه في سننه، المقدمة، باب: فضل العلم والحث على طلب العلم، رقم (٢٢٠). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن ابن ماجه برقم (٢٢٠).

٥. العواصم والقواصم، محمد بن إبراهيم الوزير اليماني، مرجع سابق، (١/ ٣١٥) بتصرف.

® في **"ملازمة أبي هريرة للنبي كافية لحفظه أحاديث كثيرة وعبادته وتقواه وحفظه للعلم"** طالع: الوجه الأول، من الشبهة الثالثة، والوجه الثاني، من الشبهة الرابعة، والوجه الأول، من الشبهة الثالثة عشرة، من هذا الجزء. وفي **"كثرة عدد المجتهدين من الصحابة"** طالع: الوجه الثاني، من الشبهة السادسة، من الجزء الرابع (عدالة الصحابة). وفي **"إعمال الصحابة للعقل والفكر في المسائل العقلية"** طالع: الوجه الثالث، من الشبهة الحادية عشرة، من الجزء الرابع (عدالة الصحابة). وفي **"اجتهادات الصحابة كانت لضرورة يضطرون إليها"** طالع: الوجه الثاني، من الشبهة الثانية عشرة، من الجزء الرابع (عدالة الصحابة).

ثانيًا. إن أبا هريرة ﷺ ممن نُقلت عنهم الفتيا من الصحابة:

كان أبو هريرة ﷺ من علماء الصحابة وفضلائهم، يشهد بذلك رواية كثير منهم عنه، ورجوعهم إليه في الفتوى؛ فقد روى عنه من الصحابة: زيد بن ثابت، وأبو أيوب الأنصاري، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن الزبير، وأبي بن كعب، وجابر بن عبد الله، وعائشة، والمسور بن مخرمة، وأبو موسى الأشعري، وأنس بن مالك، وأبو رافع مولى رسول الله ﷺ وغيرهم من الصحابة.

وروى عنه من التابعين: قبيصة بن ذؤيب، وسعيد بن المسيب، وعروة بن الزبير، وسالم بن عبد الله بن عمر، وأبو سلمة بن عبد الرحمن، وأبو صالح السمان، وعطاء بن أبي رباح، وعطاء بن يسار، ومجاهد، والشعبي، وابن سيرين، وعكرمة، ونافع مولى ابن عمر، وأبو إدريس الخولاني، وغيرهم من التابعين ﷺ[1].

قال البخاري: روى عنه ـ أي: أبو هريرة ـ ثمانمائة نفس أو أكثر[2]، وكما رووا عنه، فقد رجعوا إليه في السؤال والفتوى، ومنهم من قدمه في ذلك ووافقه فيما قال، "قال الشافعي رحمه الله، أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد، عن بُكير بن الأشجّ، عن معاوية بن أبي عياش الأنصاري: أنه كان جالسًا مع ابن الزبير، فجاء محمد بن إياس بن البكير، فسأل عن رجل طلّق ثلاثًا قبل الدخول، فبعثه إلى أبي هريرة وابن عباس ـ وكانا عند عائشة ـ فذهب فسألهما، فقال ابن عباس لأبي هريرة: أَفتِهِ يا أبا هريرة؛ فقد جاءت معضلة، فقال: الواحدة تُبينها، والثلاث تُحرِّمها، وقال ابن عباس: مثل ذلك"[3].

قال الذهبي معلقًا على هذا الخبر بعد ذكره: "وناهيك أن مثل ابن عباس يتأدب معه، ويقول: أفت يا أبا هريرة".

ولذلك قال عنه الذهبي: "وكان من أوعية العلم مع الجلالة والعبادة والتواضع"[4]، ومن هذا فإن أبا هريرة ﷺ لم يكن "راوية للحديث فقط، كما ادعى المغرضون، بل كان من رءوس العلم في زمانه، في القرآن والسنة والاجتهاد، فإن صحبته وملازمته رسول الله ﷺ أتاحت له أن يتفقه في الدين، ويشاهد السنة العملية، عظيمها ودقيقها، ويحفظ عن رسول الله ﷺ الكثير الطيب، فتكونت عنده حصيلة كبيرة من الحديث الشريف، وقد اطلع على حلول أكثر المسائل الشرعية التي كانت تَعرِض للمسلمين في عهده ﷺ كل ذلك هيّأ أبا هريرة لأن يفتي المسلمين في دينهم نَيِّفًا وعشرين سنة، والصحابة كثيرون آنذاك"[5].

يقول زياد بن مينا: "كان ابن عباس، وابن عمر، وأبو سعيد، وأبو هريرة، وجابر، مع أشباه لهم، يفتون بالمدينة، ويُحدِّثون عن رسول الله ﷺ من لدن تُوفي عثمان إلى أن تُوُفُّوا، قال: وهؤلاء الخمسة إليهم صارت

1. المستدرك، الحاكم، مرجع سابق، (٣/ ٥١٣). سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (٢/ ٥٨٠: ٥٨٥).
2. تذكرة الحفاظ، الذهبي، مرجع سابق، (١/ ٣٦). الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر، مرجع سابق، (٤/ ٢٠٥).
3. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (٢/ ٦٠٧).
4. تذكرة الحفاظ، الذهبي، مرجع سابق، (١/ ٣٤).
5. أبو هريرة راوية الإسلام، د. محمد عجاج الخطيب، مرجع سابق، ص١٢٨ بتصرف.

الفتوى"[1].

وقد عمل الصحابة ومن بعدهم بحديث أبي هريرة في مسائل كثيرة تخالف القياس، كما عملوا كلهم بحديثه عن النبي ﷺ أنه قال: "لا يجمع بين المرأة وعمتها، ولا بين المرأة وخالتها"[2].

وقد عمل أبو حنيفة والشافعي وغيرهما بالحديث الذي رواه: "إذا نسى فأكل وشرب فليتم صومه، فإنما أطعمه الله وسقاه"[3].

مع أن القياس عند أبي حنيفة: أنه يفطر، فترك القياس لخبر أبي هريرة.

وهذا مالك قد عمل بحديث أبي هريرة في غسل الإناء سبعًا من ولوغ الكلب، مع أن القياس عنده: "أنه لا يغسل لطهارته عنده"[4].

"وقد ولي أبو هريرة البحرين لعمر، وأفتى بها في مسألة المطلقة طلقة واحدة ثم يتزوج بها آخر، ثم بعد الدخول فارقها، فتزوجها الأول، هل تبقى عنده على طلقتين ـ كما هو قول عمر وغيره من الصحابة، ومالك والشافعي، وأحمد في المشهور عنه ـ أو تُلغى تلك التطليقة، وتكون عنده على الثلاث، كما هو قول ابن عباس وابن عمر وأبي حنيفة، ورواية عن عمر، بناءً على أن إصابة الزوج تهدم ما دون الثلاث، كما هدمت إصابته لها الثلاث، فالأول مبني على أن إصابة الزوج الثاني، إنما هي غاية التحريم الثابت بالطلاق الثلاث؛ فهو الذي يرتفع، والمطلقة دون الثلاث لم تحرم، فلا ترفع الإصابة منها شيئًا.

وبهذا أفتى أبو هريرة، فقال له عمر: لو أفتيت بغيره، لأوجعتك ضربًا"[5].

ويحكي سالم أنه سمع أبا هريرة، يقول: "سألني قوم مُحْرِمون عن مُحِلِّين أهدوا لهم صيدًا، فأمرتهم بأكله، ثم لقيت عمر بن الخطاب، فأخبرته. فقال: لو أفتيتهم بغير هذا، لأوجعتك"[6].

وهكذا تَصَدَّر الصحابي أبو هريرة في ﷺ المدينة للفتوى والاجتهاد يسأله الناس فيجيبهم أويستفتونه فيُفتيهم، ويستشهدونه على حديث رسول الله ﷺ فيشهد لهم.

من هذا ما رواه البخاري بسنده عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف أنه "سمع حسان بن ثابت الأنصاري يستشهد أبا هريرة، فيقول: يا أبا هريرة، نشدتك بالله، هل سمعت رسول الله ﷺ يقول: يا حسان أجب عن رسول الله ﷺ، اللهم أيده بروح القدس، قال أبو هريرة: نعم"[7].

وقد عرف الصحابة والتابعون وأهل العلم من بعدهم منزلته ومكانته، فكانوا يحتجون بعلمه

---

1. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (٢/ ٦٠٦، ٦٠٧).
2. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: النكاح، باب: لا تنكح المرأة على عمتها، (٩/ ٦٤)، رقم (٥١٠٩). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: النكاح، باب: تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها في النكاح، (٥/ ٢١٧١)، رقم (٣٣٧٥).
3. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الصوم، باب: الصائم إذا أكل أو شرب ناسيًا، (٤/ ١٨٣)، رقم (١٩٣٣).
4. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (٢/ ٦١٩: ٦٢١).
5. المرجع السابق، (٢/ ٦٢٠).
6. السابق، (٢/ ٦٢٣).
7. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الأدب، باب: هجاء المشركين، (١٠/ ٥٦٢)، رقم (٦١٥٠). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: فضائل الصحابة، باب: فضائل حسان، (٨/ ٣٦٢٤)، رقم (٦٢٦٩).

واجتهاده، ومن هذا ما رواه الإمام مالك عن نافع، مولى عبد الله بن عمر أنه قال: "شهدت الأضحى والفطر مع أبي هريرة، فكبر في الركعة الأولى سبع تكبيرات قبل القراءة، وفي الأخيرة خمس تكبيرات قبل القراءة"[1].

ومن هذا أيضًا ما رواه الإمام مالك أنه بلغه أن: "عثمان بن عفان، وعبد الله بن عمر، وأبا هريرة كانوا يصلون على الجنائز بالمدينة، الرجال والنساء، فيجعلون الرجال مما يلي الإمام، والنساء مما يلي القبلة"[2].

من هذا يتبين لنا أن أبا هريرة "كان أحد أعلام الصحابة ﷺ في الفتوى والاجتهاد، وأنه لا يقل في ذلك عن عبد الله بن عمر، وعثمان بن عفان وغيرهما من كبار الصحابة، وأنه كثيرًا ما كانت تتلاقى فتاواه بفتاوى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب؛ لسعة علمه، وإتقانه وحفظه، وفضله ومكانته، وورعه وتقواه؛ لذا كثر عليه الناس في عصره ينهلون من علمه ويعملون به، وبقي علمًا لمن بعده يقتدي به ويهتدي بسيرته"[3].

وبعد... ففيما أسلفنا ذكره شاهد صدق على قدر هذا الصحابي الجليل الحافظ المجتهد، الورع الفقيه، الذي ملأ الدنيا بعلمه وفقهه، مما يدل على تهافت المفترين عليه، المدَّعين أنه لم يكن فقيهًا ولا مجتهدًا®.

١. أخرجه مالك في الموطأ، كتاب: العيدين، باب: ما جاء في التكبير والقراءة في صلاة العيدين، ص٦٠، رقم (٤٣٩).

٢. صحيح: أخرجه مالك في الموطأ، كتاب: الجنائز، باب: جامع الصلاة على الجنائز، ص٧٧، رقم (٥٤٦).

٣. أبو هريرة راوية الإسلام، د. محمد عجاج الخطيب، مرجع سابق، ص١٣٠، ١٣١.

® في **"فتاوى أبي هريرة"** طالع: الوجه الأول، من الشبهة الثالثة، من هذا الجزء

ثالثًا. عدم معرفة أبي هريرة بأن حديث "من أصبح جنبًا فلا صوم له"[4] قد نُسِخَ بحديث عائشة، لا يقدح في عدالته:

وليس في الحديث المذكور ما يُخِلُّ بعدالة أبي هريرة ﷺ ولا ما يطعن في أمانته؛ إذ كل ما فيه أنه كان يفتي بما علم، وهو ما رواه له الفضل عن النبي ﷺ، والظاهر أن هذا الحكم كان في مبدأ الإسلام؛ فقد كان الرجل في مبدأ الإسلام إذا صلى العشاء ونام حُرِّم عليه الأكل والشرب والجماع حتى يصبح، ثم اقتضت رحمة الله التخفيف على الأمة بتحليل الأكل والشرب والجماع إلى طلوع الفجر، وهو ما جاء في قوله ﷻ: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ ۚ هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ ۗ عَلِمَ ٱللَّهُ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَخْتَانُونَ أَنفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنكُمْ ۖ فَٱلْـَٰٔنَ بَٰشِرُوهُنَّ وَٱبْتَغُوا۟ مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَكُمْ ۚ وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ ۖ ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ ۚ وَلَا تُبَٰشِرُوهُنَّ وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِى ٱلْمَسَٰجِدِ ۗ تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴿١٨٧﴾﴾ (البقرة).

وإليك ما قاله العلماء الأثبات في هذا الحديث؛ فقد ذكر الحافظ في الفتح "أن أبا هريرة لم يغلط، بل أحال على رواية صادق إلا أن الخبر منسوخ؛ لأن الله تعالى عند ابتداء فرض الصيام منع في ليل الصوم من الأكل والشرب والجماع بعد النوم، قال: فيحتمل أن يكون خبر الفضل كان حينئذ، ثم أباح الله ذلك كله إلى طلوع

٤. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الصوم، باب: الصائم يصبح جنبًا، (٤/ ١٧٠)، رقم (١٩٢٥).

الفجر، فكان للمُجامِع أن يستمر إلى طلوعه،فيلزم أن يقع اغتساله بعد طلوع الفجر فدل على أن حديث عائشة ناسخ لحديث الفضل، ولم يبلغ الفضل ولا أبا هريرة الناسخ، فاستمر أبو هريرة على الفتيا به، ثم رجع بعد ذلك عنه لَمَّا بلغه... وإلى دعوى النسخ ذهب ابن المنذر والخطابي وغير واحد"[1].

فأبو هريرة كان يفتي حتى علم الناسخ فرجع عنه، وتلك كما قال الحافظ في الفتح: "فضيلة لأبي هريرة؛ لاعترافه بالحق ورجوعه إليه، وفيه استعمل السلف من الصحابة والتابعين الإرسال عن العدول من غير نكير بينهم؛ لأن أبا هريرة اعترف بأنه لم يسمع هذا الحديث من النبي ﷺ مع أنه كان يمكنه أن يرويه عنه بلا واسطة، وإنما بيّنها لَمَا وقع من الاختلاف"[2]، فانظر يا أخي كيف جعل الطاعنون الفضيلة رذيلة.

وإذا كان أبو هريرة ﷺ أسند إلى الرسول ما لم يسمعه، فإن هذا هو مُرسَل الصحابي الذي لم ينفرد به أبو هريرة، بل شاركه كثير من الصحابة كأنس والبراء وابن عباس وابن عمر، هؤلاء وأمثالهم أسندوا إلى الرسول ما سمعوه من صحابته عنه؛ وذلك لما ثبت عندهم من عدالة الصحابي وصدقه، فلم يكونوا يجدون حرجًا في صنيعهم هذا؛ فقد روى عبد الله بن عباس عن النبي ﷺ "إنما الربا في النسيئة"[3].

ولما رُوجع فيه، قال: أخبرني به أسامة بن زيد، والأمثلة على ذلك كثيرة.

وقد قال أنس بن مالك ﷺ: "والله ما كل ما نحدثكم عن رسول الله سمعناه منه، ولكن لم يكن يكذب بعضنا بعضًا"[4]، وقال البراء: "ما كل الحديث سمعناه من رسول الله ﷺ كان يُحدِّثنا أصحابه عنه، وكانت تشغلنا عنه رعية الإبل"[5].

هذا ما يسمى "عند العلماء بمُرسَل الصحابي، وقد أجمعوا على الاحتجاج به، وأن حكمه حكم المرفوع"[6]، ومن هذا نستطيع القول بأن أبا هريرة في إرساله هذا الحديث عن النبي ﷺ وعدم تصريحه في البداية بأنه سمعه من الفضل بن عباس لا يُعَدُّ بذلك كاذبًا على النبي ﷺ؛ لأن هذا الأمر كان مُتعارفًا عليه بين الصحابة الكرام؛ لذلك لم يرَ أبو هريرة غضاضة من التصريح بسماعه من الفضل لا من النبي عندما اقتضت الحاجة ذلك، كما في الحديث.

ثم إن كتب الصحيح لم تذكر إنكار عائشة عليه، ولكنها ذكرت المسألة على أن أبا هريرة استُفْتِي في صوم من أصبح جنبًا فأفتى بأنه لا صوم له، فاستُفْتِيَت عائشة وأم سلمة في المسألة نفسها فكلتاهما أفتت بصحة صومه، وأخبرتنا: "أن رسول الله ﷺ كان يدركه الفجر وهو جُنبٌ من أهله، ثم يغتسل ويصوم، فلما قيل ذلك

١. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، (٤/ ١٧٥).

٢. المرجع السابق، (٤/ ١٧٥، ١٧٦) بتصرف.

٣. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: المساقاة، باب: بيع الطعام مثلا بمثل، (٦/ ٢٤٧٣)، رقم (٤٠١٤).

٤. صحيح: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، كتاب: الألف، باب: أنس بن مالك الأنصاري، (١/ ٢٤٦)، رقم (٦٩٩). وصححه الألباني في ظلال الجنة برقم (٨١٦).

٥. صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، مسند الكوفيين، مسند البراء بن عازب ﷺ، رقم (١٨٥١٦). وصححه شعيب الأرنؤوط في تعليقه على المسند.

٦. السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، د. مصطفى السباعي، مرجع سابق، ص٢٨٢ بتصرف.

لأبي هريرة رجع عن فتواه، وقال: هن أعلم"[1]، فالواقعة واقعة فتوى، أفتى فيها كل بما عَلِمه وصحَّ عنده عن رسول الله ﷺ، وليس فيها إنكار عائشة ولا ردّها عليه[2].

ولو سلمنا بثبوت إنكار عائشة رضي الله عنها وهو لم يحدث كما بينَّا، فليس معناه تكذيب أبي هريرة فيما روى؛ بل معناه أنها لا تعرف هذا الحكم وإنما تعرف خلافه، فيكون من الاستدراكات التي استدركتها عائشة - أم المؤمنين - على كبار الصحابة كعمر وابنه عبد الله وأبي بكر وعلي وابن مسعود وابن عباس وزيد بن ثابت وأبي سعيد الخدري وغيرهم، وما زال الصحابة يستدرك بعضهم على بعض لا يرون ذلك تكذيبًا، بل تصحيحًا للعلم، وأداءً للأمانة على ما يعرفها الصحابي، وقد قال ﷺ: "من سُئل عن علمٍ فكتمه ألجمه الله بلجامٍ من نار يوم القيامة"[3][4].

وبهذا يتضح أنه لا غبار على أبي هريرة في إفتائه ببطلان صوم من أصبح جُنبًا في رمضان قبل أن يغتسل؛ وذلك لأنه أفتى بما علم، فلمَّا وصله الناسخ رجع إليه، وهذه ميزة وفضيلة تعد من مناقبه؛ ولذلك ذكرها رواة الحديث ضمن الكلام عن مناقب أبي هريرة، كما أنه لا غبار علي أبي هريرة في إرسال الحديث؛ لأنه لم يكن عند الصحابة غضاضة في إرسال الحديث لعدالتهم، ولذلك تلقت الأمة مراسيلهم بالقبول، وهذا لا يطعن في فقه أبي هريرة ولا في عدالته، إنما المطعون في إيمانهم وصدقهم ونزاهتهم هم أعداؤه رضي الله عنه.

ومن جملة ما سلف نَخْلُص بحقيقة مؤداها أن أبا هريرة رضي الله عنه كان نموذجًا للراوي الفقيه المتلك لأدوات الاجتهاد المستوفي لشروطه؛ ولذا احتل مكانه الأليق به في نفوس معاصريه وتابعيهم، فقدموه في الفُتيا، وقالوا: "هو أعلم" إلى آخر تلك الشهادات التي سِيقت على ألسنة أجلاء فقهاء من علماء الصحابة®.

الخلاصة:

- إن أبا هريرة رضي الله عنه لم يكن راوية للحديث فقط، كما ادَّعى مثيرو هذه الشبهة، بل كان من رءوس العلم في زمانه، في القرآن والسنة والاجتهاد، ولقد ساعده على ذلك عدة عوامل، منها:
  - حرصه على ملازمة رسول الله ﷺ، وهذا بلا شك أتاح له أن يتفقه في الدين ويشاهد السنة العملية، عظيمها ودقيقها، وقد اطلع على حلول أكثر المسائل الشرعية التي كانت تعرض للمسلمين في عهده ﷺ.

---

1. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الصوم، باب: الصائم يصبح جنبًا، (٤/ ١٧٠)، رقم (١٩٢٥).
2. انظر: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، د. مصطفى السباعي، مرجع سابق، ص٢٨٣.
3. صحيح: أخرجه أبو داود في سننه (بشرح عون المعبود)، كتاب: العلم، باب: كراهية منع العلم، (١٠/ ٦٦)، رقم (٣٦٥٣). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن أبي داود برقم (٣٦٥٨).
4. السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، د. مصطفى السباعي، مرجع سابق، ص٢٨٤.

® في **"تراجع أبي هريرة عن فتواه في فطر من أصبح جنبًا"** طالع: الوجه الثالث، من الشبهة السادسة، والوجه الرابع، من الشبهة الرابعة عشرة، من هذا الجزء. وفي **"الإجماع على نسخ حديث أبي هريرة في فطر من أصبح جنبًا"** طالع: الوجه الثاني، من الشبهة الثانية والثلاثين، من الجزء الحادي عشر (العبادات).

o اجتهاده في العبادة وزهده وورعه؛ فقد كان تقيًّا نقيًّا عابدًا لله يلتزم ويُطبِّق ويقتدي ويعمل على نهج رسول الله ﷺ، وبهذا النهج في الالتزام تقدم أبو هريرة علميًّا.

o سلامة منهجه العلمي؛ فلقد حافظ أبو هريرة على ما عنده من معلومات، لم يَشُبْها بشيء يجعل الصحابة والتابعين يشكُّون فيه، أو يُنفِّرهم منه، وذلك ببركة النبي ﷺ ومعجزته وبشارته له بعدم النسيان كما في حديث بسط الرداء.

- من المعروف أن أبا هريرة كان من فقهاء الصحابة؛ ولذلك نُقِلت عنه الفتوى، حتى إن ابن عباس ـ وهو حبر الأمة ـ كان يتأدب معه ويقدمه في الفتوى، قائلًا: "أفت يا أبا هريرة"، وقال الذهبي في ترجمته له: "الإمام الفقيه المجتهد"، ثم يتساءل ونحن معه: "أين مثل أبي هريرة في حفظه وسعة علمه"؟!

- كان أبو هريرة عالمًا فقهيًا ضابطًا مجتهدًا، يفتي في أدق المسائل في عهد الخلفاء الراشدين، ومعلوم أن هذا العصر لم يكن يفتي فيه إلا فقيه مشهود له بالفقه والاجتهاد.

- لقد أفتى أبو هريرة فيمن أصبح جُنُبًا وهو صائم ـ مناط الاستدلال ـ بما رواه عن الفضل عن النبي ﷺ وكان ذلك في أول الإسلام ثم نُسخ بعد ذلك بحديث عائشة، ويبدو أن أبا هريرة والفضل لم يكونا قد سمعا حينئذ بالنسخ، فحكم أبو هريرة بما علم.

- أما كون أبي هريرة لم يصرح بأنه سمع الحديث من الفضل ولم يسمعه من النبي ﷺ فإن هذا من مُرسَل الصحابة، وهو مُجمع على الاحتجاج به، وقد كان يفعله كل الصحابة دون أن يروا غضاضة في ذلك؛ لعدالتهم جميعًا.

- إن السيدة عائشة رضي الله عنها لم تنكر على أبي هريرة ذلك، وإنما هو من استدراكاتها التي كانت تستدركها على كبار الصحابة ﷺ؛ فليس أبو هريرة بدعًا في ذلك.

الشبهة التاسعة

دعوى أن كثرة مِزاح أبي هريرة مما يُسقط العدالة(*)

مضمون الشبهة:

يدَّعي بعض المغالطين أن أبا هريرة ﷺ كان مهذارًا، كثير المزاح كثرة تُسقط عدالته؛ لأن كثرة المزاح من خوارم المروءة، بل من خوارقها، كما أن كثرة المزاح تُميت القلب، ومن مات قلبه سقطت عدالته، ويستدلون على ذلك بما ادَّعوه من إجماع المؤرخين على أن أبا هريرة كان رجلًا مزَّاحًا مهذارًا يتودد إلى الناس ويسليهم بكثرة الحديث والإغراب في القول ليشتد ميلهم إليه. ويرمون من وراء ذلك إلى الطعن في عدالته ﷺ توصُّلًا إلى الطعن فيما جاء عنه من مرويات؛ إذ العدالة شرط لصحة الرواية.

(*) الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي الحديث، محمد حمزة، مرجع سابق. السنة المطهرة والتحديات، د. نور الدين عتر، دار المكتبي، سوريا، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م. دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتَّاب المعاصرين، د. محمد محمد أبو شهبة، مرجع سابق. السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، د. مصطفى السباعي، مرجع سابق.

وجوه إبطال الشبهة:

١) إن دعوى إجماع المؤرخين على أن أبا هريرة ﷺ كان مزَّاحًا مهذارًا ـ افتراء على التاريخ والمؤرخين؛ لأنه لم يقل بهذا أحد من العلماء الأثبات، ولم تأت رواية صحيحة في هذا الشأن؛ فهي إذن دعوى لا دليل عليها.

٢) إذا كان المزاح نوعين: نوع ساقط مبني على المجازفة، وعدم الاحتراز في اللفظ، وهذا النوع ترفع عنه أبو هريرة وأبته تقواه وعدالته التي عدَّله بها الله ورسوله. ونوع ثانٍ عالٍ طريف ليس فيه إسفاف ولا إيذاء لأحد، وأكثره من المعاريض التي تدعو إلى إعمال الفكر، فهو من قبيل الدعابة والروح المرحة الخفيفة التي لا تَسْقُط بها العدالة، وهذا النوع هو ما استخدمه أبو هريرة أحيانًا، فلماذا الطعن بسببه وقد كان النبي ﷺ يمزح ولا يقول إلا حقًّا؟!

٣) المزاح في الإسلام ليس مكروهًا بإطلاق، وإلا لكانت غلاظة الحس وفظاظة الطبع والقلب وثقل الروح أمرًا محبوبًا؛ ولذا لم يخلُ عصر من العصور من وجود علماء أجلاء فيهم روح الدعابة والمرح الذي لا يخلُّ بالمروءة، فلماذا يَنقمون على أبي هريرة؟! وما ينقمون منه شيئًا إلا شيئًا لا يُعاب به شخص أصلًا.

التفصيل:

أولا. الإجماع على عدالة أبي هريرة ﷺ ومروءته:

إن دعوى إجماع المؤرخين على أن أبا هريرة ﷺ كان مهذارًا مزّاحا بدرجة تُسقط العدالة ـ افتراء على أبي هريرة ﷺ وعلى التاريخ؛ "لأن أحدًا لم يصف أبا هريرة قط بأنه كان مهذارًا، ونحن نتحدَّى المدَّعين بأن يأتونا برواية صحيحة في هذا الشأن، ومازلنا ولا نزالُ نتحدَّى المدَّعين بأن يأتونا بصحابي أو تابعي أو مؤرخ موثوق به وصف أبا هريرة ﷺ بالهذر"[1].

إن هذه دعوى كاذبة لا تقوم على دليل أو تستند إليه، ولم نجد أحدًا من العلماء الأثبات قال شيئًا من هذا، فهذا ابن عبد البر في "الاستيعاب"[2] لم يذكر شيئًا منه، وهذا الحافظ ابن حجر في "الإصابة"[3] لم يذكر إلا ما أخرجه ابن أبي الدنيا في كتاب "المزاح" والزبير بن بكار فيه، من طريق ابن عجلان عن سعيد عن أبي هريرة أن رجلًا، قال له: "إني أصبحت صائمًا، فجئت أبي فوجدت عنده خبزًا ولحمًا، فأكلتُ حتى شبعت ونسيت أني صائم، فقال أبو هريرة: الله أطعمك، قال: فخرجت حتى أتيت فلانًا، فوجدت عنده لقحة تحلب فشربت من لبنها حتى رويت، قال: الله سقاك، قال: ثم رجعت إلى أهلي وثقلت، فلما استيقظت دعوت بماء فشربته، فقال يابن أخي: أنت لم تتعود على الصيام"[4]، وبعد أن أورد ابن حجر هذه الإجابة على طرفتها وحُسن صنيع أبي هريرة مع السائل لم يصفه ابن حجر بأنه مزَّاح مهذار، أو أن ذلك يقدح في شيء من مروءته وعدالته، حاشاه أن يفعل ذلك؛ إذ إنه من مناقب أبي هريرة، ولطائف أخلاقه في إجابة السائل، وهل في هذه الإجابة الصائبة شيء من المزاح الخارج أو الهذر الخارم للمروءة المسقط للعدالة؟!

١. السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، د. مصطفى السباعي، مرجع سابق، ص٣٩ بتصرف.

٢. انظر: الاستيعاب، ابن عبد البر، مرجع سابق، (٤/ ١٧٦٨: ١٧٧٢).

٣. انظر: الإصابة، ابن حجر، مرجع سابق، (٧/ ٤٢٥: ٤٤٥).

٤. المرجع السابق، (٧/ ٤٤٣).

وأما ابن كثير في "البداية والنهاية"[1] فقد ذكر ما جاء عن أبي هريرة من قصص، ولم يذكر قط أنه كان مزَّاحًا مهذارًا، وأنَّى لهؤلاء العلماء الأجلَّاء أن ينطقوا بمثل هذا القول في حق صحابي جليل؟[2].

إن أبا هريرة لم يكن إنسانًا عاطلًا أو يعيش بلا هدف وغاية حتى يكون مهذارًا مزَّاحًا - كما يود أعداء السنة أن يُوهموا الناس - بل كانت وظيفته التي ارتضاها لنفسه من أجلِّ الوظائف وأسمى الأعمال، وهذه الوظيفة لم تُبق له فراغًا في حياته حتى يحتاج إلى ملئه بالمزاح المذموم، وإن استخدم الطرفة - نادرًا - كأداة لتنشيط أذهان الناس من أجل توصيل العلم إليهم بلا سآمة، ولتقبلها النفوس بلا ملل، فلم تكن الدعابة لذاتها بل لغرض نبيل وراءها.

لقد كان أبو هريرة ﷺ واحدًا من علماء الصحابة الكرام الذين تحملوا أمانة الدعوة وتبليغ العلم عن رسول الله ﷺ، بل كان من أكثرهم نشاطًا في هذا المجال؛ ذلك لسعة علمه وتصدُّره لتبليغ العلم وتعليمه للناس؛ خوفًا من تبعات كتمان العلم؛ فقد روي عنه أنه قال: "وايم الله، لولا آية في كتاب الله ما حدثتكم بشيء أبدًا، ثم تلا قول الله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَٰبِ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ (١٥٩) ﴾ (البقرة)"[3].

ولهذا سلك أبو هريرة ﷺ كل السبل الممكنة للدعوة إلى الدين، وتبليغ ما تلقاه عن رسول الله ﷺ من علم ومعرفة، فتراه يعظ ويُحِّدث في كل مكان يتسنَّى له التحديث فيه، في البيت والمسجد، والسوق وغيره من الأماكن التي يستطيع التحديث والوعظ فيها.

فقد روى الإمام أحمد عن عكرمة، قال: "دخلت على أبي هريرة في بيته، فسألته عن صوم يوم عرفة بعرفاتٍ، فقال: نهى رسول الله ﷺ عن صوم يوم عرفة بعرفات"[4].

وروى الحاكم عن عاصم بن محمد عن أبيه، قال: "رأيت أبا هريرة ﷺ يخرج يوم الجمعة فيقبض على رمانتي المنبر قائمًا، ويقول: حدثنا أبو القاسم رسول الله ﷺ الصادق المصدوق، فلا يزال يحدث حتى إذا سمع فتح باب المقصورة لخروج الإمام للصلاة جلس"[5].

وروى البخاري في تاريخه الكبير عن محمد بن عمارة بن عمرو بن حزم: "أنه قعد في مجلس فيه أبو هريرة، وفيه مشيخة من أصحاب رسول الله ﷺ، فجعل أبو هريرة يحدثهم عن النبي ﷺ"[6].

وروى أحمد والبخاري عن سالم بن عبد الله بن عمر ﷺ قال: "ما أدري كم رأيت أبا هريرة قائمًا في السوق، يقول: يُقبض العلم، وتظهر الفتن، ويكثر

١. البداية والنهاية، ابن كثير، مرجع سابق، (٤/ ٥٨٧: ٥٩٩).

٢. دفاع عن السنة، د. محمد محمد أبو شهبة، مرجع سابق، ص١٨٥، ١٨٦ بتصرف.

٣. صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أبي هريرة، (١٤/ ١٢٢: ١٢٣)، رقم (٧٦٩١). وصححه أحمد شاكر في تعليقه على المسند.

٤. صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أبي هريرة، (١٥/ ١٨٠)، رقم (٨٠١٨). وصحح إسناده أحمد شاكر في تعليقه على المسند.

٥. صحيح: أخرجه الحاكم في المستدرك، كتاب: معرفة الصحابة ﷺ، باب: ذكر أبي هريرة الدوسي، (٣/ ٥٨٥)، رقم (٦١٧٣). وصحح إسناده الذهبي في التلخيص.

٦. التاريخ الكبير، البخاري، مرجع سابق، (١/ ١٨٦).

الهَرْج[1]، قال: قيل: يا رسول الله، وما الهَرْج؟ قال: بيده هكذا، وحرَّفها"[2].

وعن مكحول قال: "تواعد الناس ليلة إلى قُبَّة من قباب معاوية، فاجتمعوا فيها، فقام فيهم أبو هريرة يُحدِّثهم عن رسول الله ﷺ حتى أصبح"[3].

ولم يقتصر أبو هريرة ﷺ في التحديث والوعظ والإرشاد على الرجال، وإنما تعدَّاهم إلى النساء فحدَّثهن ووعظهن بما يحتجن إليه ويتعلق بهن من أمور.

فقد روى ابن ماجه عن عبيد مولى أبي رُهْم "أن أبا هريرة لقي امرأة مُتطيبة تريد المسجد، فقال: ياأمة الجبار، أين تريدين؟ قالت: المسجد، قال: وله تطيبت، قالت: نعم، قال: فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: أيما امرأة تطيَّبت، ثم خرجت إلى المسجد لم تُقبل لها صلاة حتى تغتسل"[4].

وروى الأوزاعي عن إسماعيل بن عبيد الله عن كريمة بنت الحسحاس، قالت: سمعت أبا هريرة في بيت أم الدرداء يقول: "ثلاثة هن كفرٌ: النياحة، وشَقُّ الجيب، والطعن في النسب"[5].

وهكذا بيَّن أبو هريرة ﷺ للمرأة المتطيبة عدم مشروعية خروجها من بيتها متطيبة ولو كان خروجها لأداء الصلاة في المسجد، وأمرها بالرجوع إلى بيتها والاغتسال من الطِّيب إن هي شاءت العودة إلى المسجد، وحَرِيٌّ بنسائنا المؤمنات اليوم أن يحرصن على هذا.

كما حذَّر النساء اللاتي وجدهن في بيت أم الدرداء التابعية الفاضلة زوج أبي الدرداء الصحابي الجليل ﷺ"من ثلاثة أمور تتعاطاهن النساء، وهن من عادات الجاهلية التي حرمها الإسلام وساواها بالكفر، لأنها توصل من يتفوه بها إلى النار، كما يوصل الكفر صاحبه إليها، وقد نهج في ذلك المنهج التربوي الدعوي الأول، الذي أرسى دعائمه الرسول ﷺ، وقد تفنن ﷺ في أساليب الدعوة"[6] كما ترى.

فهل بعد ذلك النشاط الدَّعوي والاجتهاد الفقهي - ومدارسة العلم وتدريسه وتبليغه للناس - يمكن أن ينطلي على أحد من المسلمين أن أبا هريرة كان لا عمل له إلا المزاح المخلّ بالمروءة أو غير ذلك من مزاعم أعداء السنة وافتراءاتهم الباطلة ؟!

هذه كلمة الحق في راوية الإسلام أبي هريرة ﷺ وهذا هو ما ذهب إليه أئمة الهدى وأعلام التُّقى، وكبار فقهاء الإسلام ومحدثيه، وهو الصحابي الذي ظل يُحدِّث الناس؛ فقد بلغ الآخذون عنه ثمانمائة من أهل العلم والمعرفة، وكلهم يُجمعون على جلالته والثقة به، ثم تأتي شرذمة لا حظَّ لها من العلم والمعرفة لتدَّعي أنه كان مهذارًا مزَّاحًا، لا لشيء إلا أنهم لم يجدوا ما يعيبونه به، بعد أن بطل كيدهم ورُدَّ عليهم في نحورهم،

١. الهرج: القتل.

٢. صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أبي هريرة، (١٤/ ٢٥٧)، رقم (٧٨٥٩). وصحح إسناده أحمد شاكر في تعليقه على المسند.

٣. انظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (٢/ ٥٩٩).

٤. صحيح: أخرجه ابن ماجه، في صحيحه، كتاب: الفتن، باب: فتنة النساء، رقم (٤٠٠٢). وصححه الألباني في صحيح الجامع برقم (٢٧٠٣).

٥. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (٢/ ٥٨٦).

٦. أبو هريرة صاحب رسول الله ﷺ وخادمه، د. حارث سليمان الضاري، ص٢٩.

فجعلوا من لطافة أخلاقه، وطيب معشره مدخلًا للنيل منه، فوصفوه بأنه كان مزَّاحًا مهذارًا مع أنه ذو خلق كريم أكرمه الله به، وحبَّبه به إلى المؤمنين، ومتى كان المزاح المباح، والتلطف إلى الناس والتودد إليهم خُلقًا معيبًا عند كرام الناس؟ وقد كان النبي ﷺ أحسن الناس خُلقًا، ومع هذا كان يُمازح أصحابه ولا يقول إلا حقًّا، وكذلك كان الصحابة ﷺ، فما هو الحرج في المزاح إذا كان مباحًا، لا بذاءة فيه، ولا تنابذ بالألقاب، أو انتقاص من أحد؛ وهو من الدعابة والفكاهة المشروعة، وكل الذي ثبت عن أبي هريرة ﷺ، إنما هو من هذا القبيل، وأما المزاح الساقط المشتمل على المجازفة ورديء القول والفعل فحاشا أن يكون ممَّن عُرِفَ به.

وَضَحَ إذن أن ما ادّعاه المغرضون إن هو إلا تَجَنٍّ وجدال بالباطل ليدحضوا به الحق، وليس له أساس من الصحة®.

ثانيًا. مزاح أبي هريرة إنما هو من المرح الخفيف الذي لا يُسقط العدالة:

لقد كان مزاح أبي هريرة مِزَاحًا عاليًا مفيدًا طريفًا لا إسفاف فيه ولا إيذاء لأحد، ومما ينبغي أن يُعلم أن المزاح نوعان: نوع ساقط مبني على المجازفة وعدم الاحتراز في اللفظ، وهو الذي يخلُّ بالصدق والأمانة، ولم يكن لأبي هريرة منه شيء، ونوع عالٍ طريف لا إسفاف فيه ولا إيذاء لأحد، وأكثره من المعاريض التي تدعو إلى إعمال الفكر والروية، وتبين مقدار الذكاء والفطنة وهذا مقبول، وهو ما أُثِر عن النبي ﷺ وبعض صحابته الكرام في الحديث الشريف حيث قالوا له: "إنك تداعبنا، قال: إني لا أقول إلا حقًّا"[1].

وقد قال الإمام النووي: "قال العلماء: المزاح المنهي عنه هو الذي فيه إفراط، ويداوم عليه، فإنه يُورث الضحك وقسوة القلب، ويشغلُ عن ذكر الله تعالى والفكر في مهمَّات الدين، ويئول في كثير من الأوقات إلى الإيذاء، ويورث الأحقاد ويُسقط المهابة والوقار.

فأما ما سلم من هذه الأمور فهو المباح الذي كان رسول الله ﷺ يفعله في نادر من الأحوال، لمصلحة وتطييب نفس المخاطب ومؤانسته، وهذا لا منع فيه قطعًا، بل هو سنة مستحبة إذا كانت بهذه الصفة، فاعتمد ما نقلناه عن العلماء، وحققناه في هذه الأحاديث وبيان أحكامها، فإنه مما يعظم الاحتياج إليه، وبالله التوفيق"[2].

إن المزاح الذي لا يخلُّ بمروءة ولا بدين ليس نقيصة تستوجب تضعيف الرواة أو جرحهم، وقد كان النبي ﷺ يمزح ولا يقول إلا حقًّا، وقد أَذِنَ ﷺ لعبد الله بن عمرو أن يكتب عنه الحديث في الرضا والغضب،

® في **"أمانة أبي هريرة في التحديث وأسباب كتمانه لبعض الأحاديث"** طالع: الوجه الأول، من الشبهة الثانية عشرة، والوجه الأول، من الشبهة السادسة عشرة، من هذا الجزء. وفي **"ثبوت عدالة أبي هريرة وضبطه وثقته"** طالع: الوجه الرابع، من الشبهة الحادية عشرة، والوجه الأول، من الشبهة الخامسة عشرة، من هذا الجزء. وفي **"أبو هريرة ونشر العلم بين الناس وتفقيه المسلمين في البحرين"** طالع: الوجه الأول، من الشبهة الرابعة، والوجه الثاني، من الشبهة الثانية عشرة، من هذا الجزء.

١. صحيح: أخرجه الترمذي في سننه (بشرح تحفة الأحوذي)، كتاب: البر والصلة، باب: ما جاء في المزاح، (٦/ ١٠٧، ١٠٨)، رقم (٢٠٥٨). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن الترمذي برقم (١٩٩٠).

٢. كتاب الأذكار، النووي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م، ص٣٢٦.

وقال: "فوالذي نفسي بيده ما يخرج منه إلا حق"[1][2].

وعلى هذا النهج الواضح سار أبو هريرة ﷺ فلم يكن جافًا قاسي الفؤاد، خشن الطباع، سيء المعشر، بل كان طيب النفس، حسن الخُلق، صافي السريرة، وربما كان الفقر والصبر عليه هما اللذان جعلا منه الإنسان المرح، يسرِّي عن نفسه أحيانًا همومها ومصابها، ومع هذا فقد كان يعطي لكل شيء حقَّه، لا يخاف في الله لومة لائم، سواء أكان أميرًا أم فردًا من الرعية فقيرًا؛ فقد نظر إلى الدنيا بعين الراحل عنها، فلم تدفعه الإمارة إلى الكبرياء، بل أظهرت تواضعه وحسن خلقه.

لقد كان ﷺ "يحب مداعبة أصحابه بلطف وأدب دعابة تقبلها النفوس الطيبة وترى فيها ما يُجدِّد النشاط، وما يدخل عليها السرور والحبور، فهو بذلك يروِّح عن نفسه وعن غيره، من غير أن يمس شعور الآخرين بما يسيء إليهم"[3]. وكما كان النبي ﷺ يُعلِّم أصحابه كثيرًا من أمور العلم خلال المداعبة والممازحة، فكذلك كان يفعل أبو هريرة ﷺ اقتداء به ﷺ.

وهذا مثال من مزاح أبي هريرة ﷺ لنرى أن مزاحه ما كان يخلو عن علم وحكمة، روى الإمام أحمد "أن أبا هريرة كان في سفر، فلما نزلوا أرسلوا إليه وهو يُصلِّي، فقال: إني صائم، فلما وضعوا الطعام وكاد أن يفرغوا، جاء، فقالوا: هلمَّ فكُلْ، فأكل، فنظر القوم إلى الرسول، فقال: ما تنظرون ؟! والله لقد قال إني صائم، فقال أبو هريرة: صدق، وإن رسول الله ﷺ قال: صوم شهر الصبر وصوم ثلاثة أيام من كل شهر صوم الدهر كله؛ فقد صمت ثلاثة أيام من أول الشهر، فأنا مفطر في تخفيف الله، صائم في تضعيف الله"[4] فانظر إلى هذا المزاح العالي، وقد وصل منه إلى غرضين شريفين:

الأول: أن يتركوه يُتِم ما يريد.

الثاني: إفادتهم هذا الحكم الشرعي، وتعليمهم هداية من هدايات رسول ربِّ العالمين ﷺ بهذا الأسلوب المشوِّق البارع، فأي هذْر فيه؟! وهل الدعابة التي اتخذها أداة لتوصيل المعلومة في جوٍّ من الأريحية تُعاب عليه، أم تُعدُّ من لطائفه ومحاسن مسالكه في التعليم والرواية؟!

ومثال آخر: عن ابن وهب، عن عمرو بن الحارث، عن يزيد بن زياد القُرظي: حدثني ثعلبة بن أبي مالك القرظي، قال: "أقبل أبو هريرة في السوق يحمل حزمة حطب، وهو - يومئذ - خليفة لمروان على المدينة، فقال: أوْسِعِ الطريق للأمير يابن أبي مالك، فقلت: يكفي هذا، فقال: أوسع الطريق للأمير والحزمة عليه"[5].

فهل يقتضي هذا أن يكون مزَّاحًا مهذارًا؟! وهل قال الرجل إلا الصدق؟! أليس نائب الأمير أميرًا؟ ألم يكن

١. صحيح: أخرجه أبو داود في سننه (بشرح عون المعبود)، كتاب: العلم، باب: كتابة العلم، (٦/ ٥٧)، رقم (٣٦٤١). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن أبي داود برقم (٣٦٤٦).

٢. كيف ولماذا التشكيك في السنة، د. أحمد عبد الرحمن، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م، ص٢١ بتصرف.

٣. أبو هريرة راوية الإسلام، د. محمد عجاج الخطيب، مرجع سابق، ص٩٥، ٩٦.

٤. صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أبي هريرة، رقم (١٠٦٧٣). وقال شعيب الأرنؤوط في تعليقه على المسند: إسناده صحيح على شرط مسلم.

٥. حلية الأولياء، أبو نعيم الأصفهاني، مرجع سابق، (١/ ٣٨٤، ٣٨٥).

يحمل حزمة الحطب؟ ثم أليس حمله حزمة الحطب من التواضع الجمّ[1]؟!

لقد كان النبي ﷺ أكثر الناس تبسمًا وضحكًا في وجوه أصحابه، فكان ﷺ يُداعبهم في بعض الأحيان ويمازحهم، ولكنه ما كان يقول إلا حقًّا، وما أعذب الدعابة المعلِّمة، والإحماضة الهادية المبصِّرة، فإن الجد الدائم يورث رَهَق الذهن، وكَلَل الفكر، فالمزاح اللطيف الهادي بين الحين والحين، يعيد إلى الإنسان نشاطه وانتباهه.

وقد قال ابن قتيبة: "إنما كان رسول الله ﷺ يمزح؛ لأن الناس مأمورون بالتأسي به والاقتداء بهديه، فلو ترك الطلاقة والبشاشة، ولزم العبوس والقطوب، لأخذ الناس أنفسهم على ما في مخالفة الغريزة من المشقة والعناء؛ فمزح ليمزحوا، وكان لا يقول إلا حقًّا"[2].

فهل فعل أبو هريرة ﷺ إلا الاقتداء بالنبي ﷺ والتأسي به، والمؤمنون مأمورون بذلك، قال ﷻ: ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْءَاخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا ﴿٢١﴾ ﴾ (الأحزاب).

لقد تناسى المدَّعون ـ بل تعمدوا إغفال ـ ثناء العلماء الأجلاء الذين شهدوا لأبي هريرة ﷺ بالفضل والدين والعلم، قال الذهبي: "هو رأس في القرآن الكريم، وفي السنة، وفي الفقه، وقال: أين مثل أبي هريرة في حفظه وسعة علمه"[3]؟!

يقول الحافظ ابن كثير: "وقد كان أبو هريرة من الصدق والحفظ والديانة والعبادة والزهادة والعمل الصالح على جانب عظيم"[4].

وقال يحيى بن أبي بكر العامري (ت: ٨٩٣هـ) عنه: "وكان حافظًا متثبتًا ذكيًّا مفتيًا، صاحب صيام وقيام"[5].

وقال المؤرخ عبد الحي بن أحمد ابن العماد الحنبلي (ت: ١٠٨٩هـ) عنه أيضًا: "كان كثير العبادة والذكر، حسن الأخلاق"[6].

أندع إذن ثناء هؤلاء العلماء الأجلاء وكلام هؤلاء الأثبات، ونأخذ بكلامٍ لا دليل عليه؛ إنما هو مرض في القلوب وهوى في النفوس، ولكن يأبى الله إلا أن يفضحهم، قال الله ﷻ: ﴿ أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَن لَّن يُخْرِجَ ٱللَّهُ أَضْغَـٰنَهُمْ ﴿٢٩﴾ وَلَوْ نَشَآءُ لَأَرَيْنَـٰكَهُمْ فَلَعَرَفْتَهُم بِسِيمَـٰهُمْ ۚ وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِى لَحْنِ ٱلْقَوْلِ ۚ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ أَعْمَـٰلَكُمْ ﴿٣٠﴾ ﴾ (محمد)®.

ثالثًا. المزاح في الشريعة الإسلامية:

إن الدعابة اللطيفة "تروِّح عن الإنسان وتلطِّف من

---

١. دفاع عن السنة، د. محمد محمد أبو شهبة، مرجع سابق، ص١٨٨، ١٨٩.

٢. الفتوحات الربانية على الأذكار النووية، ابن علاّن، (٦/ ٢٩٧)، نقلًا عن: الرسول المعلم ﷺ وأساليبه في التعليم، عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، القاهرة، ط٣، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م، ص١٦٢.

٣. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (٢/ ٦٠٩).

٤. البداية والنهاية، ابن كثير، تحقيق: علي شيري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٩٨م، (٨/ ١١٠).

٥. الرياض المستطابة في جملة من روى في الصحيحين من الصحابة، يحيى العامري اليمني، ص٧٠.

٦. شذرات الذهب، ابن العماد، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت، (١/ ٥٧).

® في **"اجتهاد أبي هريرة في العبادة وتقواه وورعه"** طالع: الوجه الثاني، من الشبهة الرابعة، والوجه الأول، من الشبهة الثامنة، من هذا الجزء.

ثقل المتاعب التي تنتابه أو تصاحبه، فإن الحياة لا تخلو من المرارة والمكاره؛ فالدعابة تخفِّف من وطأة ذلك على النفس، والمرء يتعلَّم بالابتسام والبِشر أكثر مما يُتَعلَّم بالعبوس والقطوب"[1].

إن الإسلام دين واقعي لا يحلِّق في أجواء الخيال المثالية الواهمة، ولكنه يقف مع الإنسان على أرض الحقيقة والواقع، ولا يُعامل الناس كأنهم ملائكة، لا يخطئون ولا يعصون الله ما أمرهم؛ لذلك لم يفرض على الناس أن يكون كل كلامهم ذكرًا، وكل صمتهم فكرًا، وكل فراغهم في المسجد، وإنما اعترف بهم وبفطرهم وغرائزهم التي خلقهم الله عليها.

والـمِزاح: مصدر للفعل "مازح" بمعنى: داعب في مباسطة وتلطُّف، والمُزاح: مصدر للفعل "مزح"بمعنى: داعب أيضًا، كما يُطلق المزاح على وسيلة المُداعبة والمباسطة[2]، فالمزاح يدور معناه حول المباسطة والملاعبة والتلطف، ووسائله متنوعة، فقد يكون بابتسامة، أو نادرة، أو مُلْحة[3] أو بإشارة أو حركة يُراد بها المباسطة وإدخال السرور على قلب المسلم. قال ﷺ: "وتبسُّمُك في وجه أخيك لك صدقة"[4].

فالمزاح أمر مشروع في الإسلام، يُعد صدقة من الصدقات يُؤجر عليها المسلم، ولكن لذلك شروط وضوابط، والحكمة من مشروعيته؛ أن فيه إدخالًا للسرور على قلب المسلم ويُستعان به على التخلص من السأم والملل، وطرد الوحشة، ودفع الهمِّ والخوف والقلق ونحوه عن قلب المسلم، وفيه تأليف القلوب، فتنشط النفوس، وتتهيأ الأجساد لأداء الأعمال الصالحة.

الهدي النبوي في المزاح:

وتستمد مشروعية المزاح أولًا من أفعال الرسول ﷺ وأقواله، فعن عبد الله بن الحارث ﷺ قال: "ما رأيت أحدًا أكثر تبسُّمًا من رسول الله ﷺ"[5]، وروى البخاري أن الرسول ﷺ مازح صحابيًّا فقال: "يا أبا عُمير، ما فعل النُّغَيْرُ"[6]، كما روى الترمذي من حديث أنس ﷺ "أن رجلًا أتى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، احملني، فقال: إني حاملك على ولد ناقة، قال: وما أصنع بولد الناقة؟ فقال النبي ﷺ: وهل تلدُ الإبل إلا النوق"[7].

وكان النبي ﷺ يرى مزاح صحابته، ولم ينكر عليهم ذلك، وربما شاركهم مزاحهم؛ فقد روى أبو داود عن أسيد بن حُضير، قال: "بينما رجل من الأنصار يُحدِّث

---

١. الرسول المعلم ﷺ وأساليبه في التعليم، عبد الفتاح أبو غدة، مرجع سابق،ص١٦١.

٢. انظر: تاج العروس، الزبيدي، مادة "مزح".

٣. المُلْحة: الطُّرْفة.

٤. صحيح: أخرجه الترمذي في سننه (بشرح تحفة الأحوذي)، كتاب: البر والصلة، باب: صنائع المعروف، (٦/ ٧٥)، رقم (٢٠٢٢). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن الترمذي برقم (١٩٥٦).

٥. صحيح: أخرجه الترمذي في سننه (بشرح تحفة الأحوذي)، كتاب: المناقب، باب: في بشاشة النبي ﷺ، (١٠/ ٨٦)، رقم (٣٨٨٥). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن الترمذي برقم (٣٦٤١).

٦. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الأدب، باب: الانبساط إلى الناس، (١٠/ ٥٤٣)، رقم (٦١٢٩). والنُّغَيْرُ: تصغير نغر، وهو طائر يشبه العصفور أحمر المنقار.

٧. صحيح: أخرجه الترمذي (بشرح تحفة الأحوذي)، كتاب: البر والصلة، باب: المزاح، (٦/ ١٠٨، ١٠٩)، رقم (١٩٩١). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن الترمذي برقم (١٩٩١).

القوم، وكان فيه مزاح بيِّنا يُضحكهم، فطعنه النبي ﷺ في خاصرته بعود، فقال: أصبرني[1]! فقال: اصطبر[2]، قال: إن عليك قميصًا وليس عليَّ قميص؛ فرفع النبي ﷺ عن قميصه، فاحتضنه وجعل يقبِّل كشحه، قال: إنما أردتُ هذا يا رسول الله"[3].

عن عائشة قالت: "رجع إليَّ رسول الله ﷺ ذات يوم من جنازة بالبقيع وأنا أجد صداعًا في رأسي، وأنا أقول وارأساه، قال: بل أنا وارأساه، قال: ما ضرك لو متِّ قبلي، فغسلتك وكفنتك ثم صليت عليك ودفنتك، قلت: لكني أو لكأني بك والله لو فعلت ذلك لقد رجعت إلى بيتي فأعرست فيه ببعض نسائك. قالت: فتبسم رسول الله ﷺ ثم بُدئ بوجعه الذي مات فيه"[4].

وعن أنس ﷺ: "أن رجلًا من أهل البادية كان اسمه زاهرًا، كان يهدي للنبي ﷺ الهدية من البادية فيجهزه ﷺ إذا أراد أن يخرج، فقال النبي ﷺ: إن زاهرًا باديتنا[5]، ونحن حاضروه[6]، وكان النبي ﷺ يحبه، وكان رجلًا دميمًا، فأتاه النبي ﷺ يومًا، وهو يبيع متاعه فاحتضنه من خلفه وهو لا يبصره، فقال الرجل: أرسلني، مَنْ هذا؟ فالتفت فعرف النبي ﷺ، فجعل لا يألو ما ألصق ظهره بصدر النبي ﷺ حين عرفه، وجعل النبي ﷺ يقول: من يشتري العبد ؟ فقال: يا رسول الله إذًا والله تجدني كاسدًا، فقال النبي ﷺ: لكن عند الله لست بكاسد، أو قال: أنت عند الله غال"[7].

وعن الحسن ﷺ قال: "أتت عجوز إلى النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله ادع الله لي أن يدخلني الجنة، فقال: يا أم فلان إن الجنة لا تدخلها عجوز، قال: فَوَلَّتْ تبكي، فقال: أخبروها أنها لا تدخلها وهي عجوز، إن الله ﷻ يقول: ﴿ إِنَّآ أَنشَأۡنَٰهُنَّ إِنشَآءٗ ﴿٣٥﴾ فَجَعَلۡنَٰهُنَّ أَبۡكَارًا ﴿٣٦﴾ عُرُبًا أَتۡرَابٗا ﴿٣٧﴾ ﴾ (الواقعة)"[8].

ومن هنا كان أصحاب النبي ﷺ يمزحون ويضحكون ويلعبون ويتندَّرون؛ معرفة بحظ النفس، وتلبية لنداء الفطرة، وتمكينًا للقلوب في حقها في الراحة واللهو البريء المباح؛ لتكون أقدر علي مواصلة السير في طريق الجد، وإنه لطريق طويل.

قال علي بن أبي طالب ﷺ: "روِّحوا القلوب وابتغوا لها طرف الحكمة فإنها تَمَلُّ كما تَمَلُّ الأبدان، فإنها إذا أكرهت عميت"[9]، وقال أيضًا: "روِّحوا عن القلوب

١. أصبرني: قدني من نفسك أو أقدرني ومكنِّي من استيفاء القصاص حتى أطعن في خاصرتك كما طعنت في خاصرتي.

٢. اصْطبر: استقد أو استوف القصاص.

٣. صحيح: أخرجه أبو داود في سننه (بشرح عون المعبود)، كتاب: الأدب، باب: القبلة في الجسد، (١٤/ ٩٠)، رقم (٥٢٢٤). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن أبي داود برقم (٥٢٢٤).

٤. حسن: أخرجه أحمد في مسنده، مسند المكثرين من الصحابة، مسند عائشة رضي الله عنها، رقم (٢٥٩٥٠). وحسنه الأرنؤوط في تعليقه على المسند.

٥. أي: يستفيد معه ما يستفيد الرجل من باديته.

٦. أي: حاضرو المدينة له وهذا من حسن المعاملة.

٧. صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أنس بن مالك، رقم (١٢٦٦٩). وقال عنه شعيب الأرنؤوط في تعليقه على المسند: إسناده صحيح على شرط الشيخين.

٨. حسن: أخرجه الترمذي في الشمائل المحمدية، باب: ما جاء في صفة مزاح النبي ﷺ، ص١٢٨، رقم (٢٠٥). وحسنه الألباني في مختصر الشمائل المحمدية برقم (٢٠٥).

٩. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الخطيب البغدادي، مرجع سابق، (٢/ ١٨٣).

ساعة فإنها إذا كرهت عميت"[1]. وقال أبو الدرداء: "إني لأستجم نفسي بالشيء من الباطل - يقصد بالباطل: ما لا فائدة فيه إلا مجرد اللهو - ليكون أعون لها على الحق"[2].

وقد عُرف المزاح عن صحابته ﷺ، حتى اشتهر بعضهم بكثرة قصص ودُعاباته مثل: نُعيمان بن عمرو بن رفاعة الذي قال عنه ابن عبدالبر: "شهد بدرًا، وكان من كبار الصحابة، وممن آمنوا في أول ظهور الإسلام، وكانت فيه دعابة زائدة، وله أخبار طريفة في دُعاباته"[3].

وكان الصحابة يمتدحون المزاح مع الأهل، ويكثرون منه معهم دون أن يروا في ذلك ما ينقص المروءة، أو يتنافى مع كمال الرجولة والوقار، أو حُسن التديُّن والالتزام كما يظن بعض المتنطعين في زماننا هذا، فها هو عمر ﷺ يقول: "إنه ليُعجبني أن يكون الرجل في أهله مثل الصبي، ثمَّ إذا ابتغى منه وجد رجلًا"[4].

وقد ترسم السلف خُطى الصحابة في الاسترواح بالمزاح؛ فقد اشتهر الإمام الشعبي بمُلحه وطرائفه، وقيل لسفيان بن عُيينة: "المزاح هُجْنة، قال: بل سنة، ولكن الشأن فيمن يُحسنه ويضعه مواضعه"[5].

١. إحياء علوم الدين، الغزالي، دار المعرفة، بيروت، د. ت، (٢/ ٣٠).

٢. تاريخ دمشق، ابن عساكر، مرجع سابق، (٤٦/ ٥٠١).

٣. الاستيعاب، ابن عبد البر، مرجع سابق، (١/ ٤٨٢).

٤. شعب الإيمان، البيهقي، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، مرجع سابق، (٦/ ٢٩٢).

٥. شرح السنة، الإمام البغوي، تحقيق: زهير الشاويش وشعيب الأرنؤوط، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م، (١٣/ ١٨٤).

شروط المزاح:

يقصد سفيان بالسنة - هنا - طريقة النبي ﷺ وإلا فالمزاح يكون واجبًا أحيانًا؛ إذا استعين به على دفع الملل ومواصلة العبادة وأداء الواجبات، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

ولنا وقفة مع قوله: "ولكن الشأن فيمن يحسنه ويضعه مواضعه"؛ حيث يشير سفيان إلى أن للمزاح شروطًا ينبغي الالتزام بها، وإلا كان محذورًا منهيًّا عنه، ومن هذه الشروط:

١. ألا يقترن بمعصية أو يؤدي إلى مخالفة شرعية، كالكذب؛ فقد يلجأ بعض المازحين إلى المبالغات والكذب، فيدخل على النكتة أو النادرة زيادات من عنده وصياغات خاصة كأنه يعيد إخراجها، كل ذلك ليعطي لمزاحه نكهة ومذاقًا خاصًا، فيشتد الناس في الضحك، ويتعجبون لمزاحه، وقد توعد الرسول ﷺ أولئك الصنف من الناس، فقال: "ويل للذي يُحدِّث فيكذب ليضحك به القوم، ويل له"[6].

٢. أن يخلو من الغيبة؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا ۚ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۚ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ (١٢)﴾ (الحجرات).

٣. ألا يكون فيه استهزاء بالآخرين أو سخرية منهم، فإن ذلك حرام؛ لقوله ﷻ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰ أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِّن نِّسَاءٍ عَسَىٰ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ ۖ وَلَا تَلْمِزُوا أَنفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ

٦. حسن: أخرجه أحمد في مسنده، مسند الكوفيين، حديث معاوية بن حيدة، رقم (٢٠٠٦٧). وحسنه الأرنؤوط في تعليقه على المسند.

﴿ بِئْسَ الِاسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ (١١) ﴾ (الحجرات).

وقال الرسول ﷺ: "المسلم أخو المسلم، لا يظلمه ولا يخذله ولا يحقِّره... بحسب امرئ من الشر أن يحقِّر أخاه"[١].

٤. ألا يُلهي عن أداء الفروض والواجبات أو يشغل عن ذكر الله، وإلا كان محرمًا شرعًا.

آداب المزاح:

من آداب المزاح الاقتصاد فيه، إلا في السفر فيُستحب الإكثار من المزاح دون معصية؛ لقول ربيعة الرأي[٢] وقد عدَّ المزاح المشروع في السفر مروءة، فقال: "إن المروءة من خصال: ثلاث في الحضر، وثلاث في السفر، والتي في السفر: فبذل الزاد، وحسن الخلق، وكثرة المزاح من غير معصية"[٣]، وكان الصحابة ينهون عن الإفراط في المزاح، قال سعد بن أبي وقاص لابنه ناصحًا: "اقتصد في مزاحك؛ فإن الإفراط فيه يُذهب البهاء، ويجرِّئ عليك السفهاء"، وروى أبو هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: "لا تُكثر الضحك؛ فإن كثرة الضحك تميت القلب"[٤].

ومن آدابه كذلك ألا يكون في المزاح ترويع لأحد من المسلمين؛ لما رواه أبوداود عن ابن أبي ليلى، قال: "حدثنا أصحاب محمد ﷺ أنهم كانوا يسيرون مع النبي ﷺ فنام رجل منهم، فانطلق بعضهم إلى حبل معه فأخذه، ففزع، فقال رسول الله ﷺ: لا يحلُّ لمسلم أن يُروِّع مسلمًا"[٥].

ويُحرَّم المزاح إذا كان فيه شيء من الاستهزاء بالدين أو بشعائره؛ لقوله ﷻ: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ (٦٥) لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴾ (التوبة) فقد يروق لبعض المسلمين الغافلين أن يطلق نكتة أو نادرة فيها استهزاء ببعض شعائر الإسلام وفرائضه، أو يتمازح وهو في معصية دون أن يعلم أن ذلك جرمٌ عظيمٌ قد يؤدي به إلى الكفر والعياذ بالله، قال ابن عباس رضي الله عنهما: "من أذنب ذنبًا وهو يضحك، دخل النار وهو يبكي"[٦].

ولكل مقام عنده مقال، وما أحسن الجد في موعظة، وما أجمل المزاح الذي لا تقع به إلا الأُلفة، ولا يحصل به إلا الإيناس.

فالمزاح المباح بلسم لحياة الإنسان المسلم وتخفيف لمصاعب الحياة ولو بطلاقة الوجه أو حسن الكلام.

قال الله ﷻ لنبيه ﷺ: ﴿ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ ﴾ (آل عمران: ١٥٩) أي: لو كان النبي ﷺ شديدًا جافًا مع أصحابه، آمرًا لهم ناهيًا على الدوام

---

١. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: البر والصلة والآداب، باب: تحريم ظلم المسلم وخذله واحتقاره، (٩/ ٣٦٩٤)، رقم (٦٤٢١).

٢. ربيعة الرأي: هو ربيعة بن أبي عبد الرحمن، فروخ القرشي التَّيمي، وهو من صغار التابعين، ويُصنَّف في الطبقة الخامسة.

٣. شرح السنة، البغوي، مرجع سابق، (١٣/ ١٨٤).

٤. صحيح لغيره: أخرجه أحمد في مسنده، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أبي هريرة، رقم (٨٠٨١). وصححه أحمد شاكر في تعليقه على المسند.

٥. صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، مسند الأنصار، أحاديث: رجال من أصحاب النبي ﷺ، رقم (٢٣١١٤). وصححه شعيب الأرنؤوط في تعليقه على المسند.

٦. حيلة الأولياء، أبو نعيم، مرجع سابق، (٤/ ٦٩).

لكان حالهم الابتعاد عنه، ولكنه كان مثالًا يُحتذى بـه في كل أحواله ومعاملاته وسلوكه ﷺ.

وما القصد بمزاحه ﷺ إلا أن يُقرِّب أصحابه إليه، ويستميل قلوبهم فيحفظوا عنه ما يقول، ويفهموا كل ما يريد.

نخلص مما سبق أن المزاح أمر مشروع ومباح في الإسلام إذا كان الغرض منه الاسترواح عن النفس، ودفع الملل والسأم والكرب عن النفوس، ويُثاب عليه صاحبه إذا ابتغى من ورائه وجه الله، ويصل إلى مرتبة الواجب؛ إذا كان للاستعانة به على أداء الواجبات، كل ذلك شرط خُلوِّه من أية مخالفات شرعية، وإلا فهو حرام منهي عنه، وعلى المسلم أن يكون مقتصدًا فيه فيوازن بين الجد والمزاح؛ إذ التوازن أمر مطلوب في الإسلام، وهو ناموس كوني، قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه: "خير الناس هذا النمط الأوسط: يلحق بهم التالي، ويرجع إليهم الغالي"[1]. وبذا تستمر الحياة، وتتحقق الغاية من خلق الإنسان، ويفوز المسلم بالسعادة في الدارين.

فلا بأس على المسلم أن يمزح ويتفكَّه بما يشرح صدره، ولا حرج عليه أن يروِّح عن نفسه ونفوس رفقائه بلهو مباح، على ألا يجعل ذلك ديدنه وخُلقه في كل أوقاته، ويملأ بها صباحه ومساءه؛ فينشغل به عن الواجبات ويهزل في موضع الجد؛ ولذا قيل أعط الكلام من المزح بقدر ما يعطى الطعام من الملح، ولا يجعل أيضًا من أقدار الناس وأعراضهم محل مزاحه وتندره، ولا يجره المزاح أيضًا إلى الكذب[2].

وإن الناظر فيما جاء عنه ﷺ في مزاحه، يجد أنه لم يخرج عن هذا المزاح المباح الذي لا يخرج عن حدود الدين والأخلاق، والذي لا يخرق مروءة ولا يعيب دينًا، ولم نجد ذلك المزاح - رغم مشروعيته وبراءته - إلا في روايات قليلة تُعد على أصابع اليد الواحدة، فهو مزاح ليس بالمُخلِّ فضلًا عن أن يكون خارمًا للمروءة.

فلماذا ينقمون على أبي هريرة أنه كان رجلًا فيه دعابة وفكاهة ومزاح لا يخلّ بدين ولا مروءة؟

ونخلص مما سبق ذكره من آداب المزاح وشروطه وهدي النبي فيه إلى أن المزاح في الشريعة الإسلامية ليس مكروهًا - ما دام بضوابط شرعية - وإلا لكانت غلاظة الحس، وفظاظة الطبع والقلب، وثقل الروح أمورًا محببة ومحبوبة، وهذا ما لا يقول به عاقل، إلا إذا كان الله قد نزع من قلبه الرأفة والرحمة فاستعاض عنهما بتجهمه وعبوسه، وقطوب وجهه في تعامله مع الناس، وماذا نفعل لمن نزع الله من قلبه الرحمة فصار قلبه أقسى من الحجر؟!

إننا "لا نعلم أحدًا عاب هذا الأمر أو طعن فيه على أحد من أهل الدين والمروءة، فأي شيء يجرح أبا هريرة رضي الله عنه وعدالته وكرامته؟ لعل كل جريمة الصحابي أبي هريرة رضي الله عنه في نظر الطاعنين أنه كان خفيف الروح مما لم ينسجم مع روحهم"[3] الكئيبة، وطباعهم

---

١. أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب: الزهد، باب: كلام علي بن أبي طالب، (٧/ ١٠٠)، رقم (٣٤٤٩٨).

٢. انظر: الحلال والحرام في الإسلام، د. يوسف القرضاوي، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١٦، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، ص٢٧٨: ٢٨١.

٣. السنة المطهرة والتحديات، د. نور الدين عتر، مرجع سابق، ص٢٦.

الفظة الغليظة[®].

الخلاصة:

- إن ما ادَّعاه المغرضون من إجماع المؤرخين على أن أبا هريرة رضي الله عنه كان مهذارًا مزَّاحًا - دعوى لا دليل عليها؛ لعدم وجود رواية صحيحة تثبت ذلك، فلم يقل بذلك أحد من العلماء الأثبات، فَعَمَّن حكى المدَّعون هذا الإجماع؟!

- العلماء الذين ذكروا مرح أبي هريرة وقصصه كابن كثير وابن حجر، لم يصفوه بأنه كان مهذارًا مزَّاحًا، وإنما ذكروا طُرفٍ خفيفات من المزاح المحمود الذي لا يطعن في صاحبه أبدًا، وكيف يكون أبو هريرة كثير المزاح مهزارًا، وقد كان كثير العبادة وتعليم الناس الحديث فلا يجد فراغًا لذلك أبدًا؟!

- إن عدالة أبي هريرة رضي الله عنه التي عدَّله بها الله ورسوله تأبى أن يكون مازحًا مهذارًا بشكلٍ يُسقط عدالته ومرءوته.

- أثنى كثير من العلماء الأجلَّاء على الصحابي الجليل أبي هريرة رضي الله عنه، وأشادوا بعبادته وورعه وزهده وتواضعه، فهل نترك كلام هؤلاء الأثبات ونأخذ بكلام أصحاب هذه الدعاوى الكاذبة التي لا تمتّ إلى الحقيقة بصلة؟!

- المزاح في الشريعة الإسلامية ليس مكروهًا - ما دام بضوابطٍ شرعيةٍ - وإلا لكانت فظاظة الطبع وغلاظة الحس أمورًا محبوبة، وإنما يُبيح الإسلام الدعابة اللطيفة التي تروِّح عن الإنسان، وتُلطِّف من ثِقَل المتاعب التي تنتابه؛ لأن الإسلام دين واقعي يُراعي فطرة الإنسان وغريزته، ولذا كان الصحابة يمزحون ويتندرون في غير معصية الله؛ تلبية لنداء الفطرة، وتمكينًا للنفس على مواصلة السير في طريق الجد، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: "قالوا: يا رسول الله إنك تداعبنا، قال: نعم، إني لا أقول إلا حقًّا".

- لا يخلو عصر من العصور من علماء فيهم دُعابة ولهم روح خفيفة لا تخرم مروءة ولا تطعن في عدالة ولا تمس دينًا، فلماذا ينكرون على أبي هريرة رضي الله عنه أمرًا لا يُعاب به شخص أصلًا؟! بل العيب فيمن نُزِعت الرأفة والرحمة من قلبه؛ فصار عبوسًا متجهمًا لا تتفق طبيعته والدعابة والمرح.

- المازحة والمداعبة بين الأصدقاء والزملاء أمر لا حرج فيه، بل قد يكون سببًا لتقريب النفوس وائتلاف القلوب، وزيادة الترابط والمعرفة، وربما رفع الكُلفة وإزالة الحواجز الجليدية بين الأصدقاء.

- المازحة والملاطفة والترويح عن النفس بالطرف والمسامرة بالحديث أمر يحقق للنفس الاسترخاء، ويجلو عنها الكآبة، ويزيل الجمود والكسل، وربما أدخل عليها السرور والنشاط الداعي إلى العمل والإنتاج واستغلال الأوقات، وإنجاز المهام بروح عالية وهمم مُتَّقدة؛ فقد روي عن علي رضي الله عنه قوله: "اجمعوا هذه القلوب وابتغوا لها طرائف الحكمة فإنها تملُّ كما تملُّ الأبدان".

- إن ما يُخشَى منه على الخيرين والمُصلحين المغالاة في المازحة والإفراط، فيذكر الطُّرَف حتى تتحول مجالسهم إلى نوادر للفكاهة يقضي المرء جُلَّ وقته

® في **"حقيقة مزاح النبي وضوابط المزاح الشرعي"** طالع: الوجه الثاني، من الشبهة الثامنة عشرة، من الجزء التاسع (النبوات).

مستمعًا لطرفة دونها فائدة مرجُوَّة، فيذهب بذلك وقار الصالحين وسمت المصلحين.

ويؤلم أيضًا أن تكون مدارات الحديث حول سفاسف الأمور ومحقراتها من متاع الدنيا وزينتها، فيظن الرائي أن لا هَمَّ لهؤلاء إلا هذه القضايا، ولا غاية لهم إلا تحقيقها، وليس ذلك فحسب، بل يتجاوز الأمر - أحيانًا - حدًّا يُخشى على المتحدثين أن يقعوا في الويل الذي توعَّد به رسول الله ﷺ من يُحدِّث بالحديث؛ ليضحك به القوم، فقال: "ويل له... ويل له".

الشبهة العاشرة

دعوى تسمية أبي هريرة رضي الله عنه بشيخ المَضيرة(*)

مضمون الشبهة:

يدعي بعض المشككين أن أبا هريرة رضي الله عنه كان يحب طعامًا اسمه المضيرة[1] ولذا عُرف به فسمِّيَ "شيخ المضيرة". ويستدلون على ذلك بأن أبا هريرة كان يأكلها مع معاوية رضي الله عنه، فإذا حضرت الصلاة صلَّى خلف عليٍّ رضي الله عنه فإذا قيل له في ذلك، قال: "مضيرة معاوية أدسم وأطيب، والصلاة خلف عليٍّ أفضل".

رامين من وراء ذلك التقليل من شأن أبي هريرة رضي الله عنه وتشويه صورته.

وجها إبطال الشبهة:

١) إن هذه الرواية لم تصح نقلًا ولا توافق عقلًا؛ فالثابت أن عليًّا رضي الله عنه كان بالعراق، ومعاوية رضي الله عنه بالشام، وأبا هريرة رضي الله عنه كان مقيمًا بالحجاز لم يغادره بعد عزله عن إمارة البحرين في عهد عمر رضي الله عنه، فكيف يأكل مع معاوية في الشام، ويصلي خلف علي بالعراق، وهو مقيم أصلًا بالحجاز؟!

٢) إذا افترضنا جدلًا صحة هذه الرواية فإن حب أبي هريرة للمضيرة لا يطعن في عدالته، وما المانع شرعًا أو عقلًا أن يحب الإنسان لونًا معينًا من أنواع الطعام؟!

التفصيل:

أولا. رواية موضوعة يكذبها التاريخ والواقع:

إن المتأمل في أحداث التاريخ يجدها تكذِّب تلك الرواية التي يعتمد عليها المفترون؛ إذ كيف تصح هذه الرواية في العقول، وعلي رضي الله عنه كان في العراق، ومعاوية رضي الله عنه كان بالشام، وأبو هريرة رضي الله عنه كان بالحجاز؟! إذ الثابت أنه بعد أن تولى إمارة البحرين في عهد عمر رضي الله عنه لم يُفارق الحجاز، فقد "استعمله عمر على البحرين، ثم عزله، ثم أراده على العمل فأبى عليه، ولم يزل يسكن المدينة، وبها كانت وفاته"[2].

فكيف يأكل أبو هريرة المضيرة مع معاوية في الشام، ثم يقوم ليُصلِّي خلف علي في العراق، اللهم إلا إذا كان أصحاب هذه الشبهة يرون أن أبا هريرة أُعطي بساط

(*) دفاع عن السنة، د. محمد محمد أبو شهبة، مرجع سابق.

١. المضيرة: مريقة تُطبخ بلبن وأشياء، وقيل: هي طبيخ يُتَّخذ من اللبن الحامض. قال أبو منصور: المضيرة عند العرب أن تُطبخ اللحم باللبن البحت الصريح الذي قد حذى اللسان حتى ينضج اللحم وتخثر المضيرة. [انظر: لسان العرب، ابن منظور، مادة: مضر].

٢. سبل الهدى والرشاد، الصالحي، مرجع سابق، (١١/ ٤٣٦٨).

سليمان، أو كانت تُطوى لـه الأرض طيًّا، أو أنـه كـان يركب البراق فيحمله إلى الشام ليأكل مع معاوية، فـإذا حانت الصلاة حمله إلى العراق ليصلي وراء علي، ثم بعد ذلك يحمله إلى الحجاز حيث مكانه واستقراره! وهذا ما لا يعقل. يضاف إلى ذلك أن هذه الروايـة لم تـرد في أي كتاب من كتب السنة.

ولعلنا نتساءل: هل يؤخذ العلم مـن الحكايـات، لا سيما في موضـوع فيـه اتهـام وتجـريح كهـذا؟! ولمـن؟! لصحابي جليل من صحابة رسول الله ﷺ[1].

وإن قيـل إن هـذه الروايـة وردت في كتـب الأدب والتاريخ، قلنا: "إن من شأن كتب الأدب والتاريخ قتل الوقت، وشغل الفراغ، والتفكه والتندر، وكان الأليـق بها الإهمال في معرض البحث العلمـي، أمـا أن يؤخـذ منهـا معلومـات وأخبـار لكـي توضـع في كتـاب في تـاريخ الـسنة؟ ويُعتمَـد عليهـا في تجـريح رجـل مـن أهـل العلـم، فـضلًا عـن كونـه صـحابيًّا جليـلًا زكّـاه الرسـول ﷺ والرعيـل الأول مـن خيـار المـسلمين، فهـذا مـا لم نعهـده في أسـلوب البحـث في القـديم ولا الحديث"[2].

لقد خفي على هؤلاء ما قرره الأئمة المحـدثون مـن "أن المرويات لا يُعتمَد في الوثوق بها وقبولها على كتـب الأدب والتاريخ؛ إذ إن فيها زيفًا كثيرًا وغثًّا غير قليـل، وأن الحديث لا يؤخـذ إلا مـن كتـب الأئمـة الثقـات، الذين يُرجع إليهم في معرفة الـصحيح مـن الـضعيف، والمقبول من المردود، ومن قواعـدهم التـي وضـعوها: من روى حديثًا فعليه أن يُـبْرز سـنده أو ينـسبه إلى مـن خَرَّجه، وإلا فليس لـه أن ينـسبه إلى رسـول الله ﷺ إلا بصيغة تفيد التضعيف كقيـل ورُوي ويُـذكر ونحوهـا، وليس له أن ينسبه إلى رسول الله ﷺ بصيغة الجزم إلا إذا تحقق من صحته، أما وقد اعتمد هؤلاء في كثير مما نقلوا على كتاب "الشعر والشعراء"، وكتاب "ثمار القلوب في المـضاف والمنـسوب"، و "مقامـات بـديع الزمـان الهمذاني"، و "المثـل الـسائر"، و"شرح نهـج البلاغـة"، و"حياة الحيوان للدميري"، و "نهاية الأرب" ونحوهـا، مما لا تقوم به حجة في علم السنة وتاريخها فـلا يُلتَفَـت إلى كلامهم إلا على سبيل توضيح تهافته.

ولـسنا بهـذا نقـصد الازدراء بهـذه الكتـب ولا بأصحابها، ولكن نود أن نقول: إن كثـيرين مـن العلـماء ثقـات في فنـونهم، ولكـن لا يُعتمـد علـيهم في روايـة الحديث، ومعرفة صحيحه من سقيمه؛ لأنهم ليسوا مـن رجاله وصيارفته، وإذا كان ابن إسحاق ـ وهو إمام أهـل المغازي ـ قد ضعَّفه بعض المحدِّثين في روايـة الحـديث ـ على ما بَيْنَ التـأليف في الحـديث والـسِّيَر في القـديم مـن سبب وثيق ـ فـما بالـك بغـيره مـن أهـل الأدب واللغـة والمباحث العامة"[3]؟

وعليه فإن القول بأن أبا هريرة رضي الله عنه كـان يأكـل مـن مضيرة معاوية رضي الله عنه، ويصلي خلف علي رضي الله عنه، قول قد بلغ من الخيال مبلغًا، وارتقى بقائله مرتقًى صعبًا.

إذ هل يصحُّ في العقـول أن يتنقـل أبـو هريـرة بـين الجماعتين، ويصانع الفئتين ولا ينكشف أمره؟!

---

١. دفاع عن السنة، د. محمـد محمـد أبـو شـهبة، مرجـع سـابق، ص٦٢ بتصرف.

٢. أبو هريرة الصحابي المفترى عليه، أبو طلحة المصري، مكتبـة سلسبيل، القاهرة، ٢٠٠٧م، ص٦٢، ٦٣.

٣. دفاع عن السنة، د. محمد أبو شهبة، مرجع سـابق، ص١٧١، ١٧٢ بتصرف.

أدركونا يا أصحاب العقول صدق القائل:

هـــذا كـــلامٌ لـــه خَبـــيءٌ

مـعـنـاه لـيـس لـنـا عُـقُـول

إن هذه الحكايات وأمثالها -وما أكثرها في كتب الأدب- لا تصحُّ نقلًا ولا توافق عقلًا[1]؛ ذاك لأنها انبنت على عكس الحقائق التاريخية المعروفة.

وإيضاحًا للأمر نُشير إلى أن أبا هريرة ﷺ بقي مقيمًا في المدينة بعد أن عزله عمر عن ولاية البحرين، "ولم يشترك في الفتن التي حدثت بعد استشهاد الخليفة عثمان بن عفان ﷺ بين علي بن أبي طالب ﷺ وبين معاوية بن أبي سفيان ﷺ بل اعتزلها، ولم يزل يسكن المدينة، وبها كانت وفاته"[2].

ولعله قد اتضح لدينا الآن فساد هذه الشبهة عقلًا ونقلًا®.

ثانيًا. ليس من الممنوع شرعًا ولا عقلا أن يحب الإنسان نوعًا معينًا من أنواع الطعام:

ليس هناك أي عيب على أبي هريرة ﷺ لا في دينه، ولا في كرامته، ولا حتى في عدالته حبه للمضيرة -على فرض صحة هذا الخبر- لأن الله ﷻ "لم يحظر في كتابه، ولا في سنة رسوله، ولا في قواعد شريعته أن يحب الإنسان لونًا معينًا من أطايب الطعام وحلاله، وقد كان رسول الله ﷺ يحب الدُّبَّاء، ويحب من اللحم ذراع الشاة، ويحب الثَّريد، وهو سيد الرسل وأكرم الزهَّاد، وأفضل من يُقتدَى به، ولم يعرف الإسلام رهبانية البطون، كما لم يعرف رهبانية الفروج، فأي طعن في أبي هريرة، وأي حرج يناله في دينه أو كرامته أو عدالته إذا أحب لونًا دسمًا من أنواع الطعام؟

وأيا ما كان فإن تجريح صحابي جليل كأبي هريرة بمجرد أخبار تُروى للنكتة والتظرُّف في مجالس الأدب ليس من شأن أهل العلم والإنصاف"[3].

ومما سبق ذكره يتبين بطلان استدلالهم، ومن ثم بطلان هذا الزعم، بالإضافة إلى أن صحة هذا الاستدلال لا تطعن في عدالة أبي هريرة في شيء؛ إذ إنه طعام أحلَّه الله له.

الخلاصة:

- إن حقائق التاريخ الصحيحة تُكذِّب هذه الرواية التي استند إليها الطاعنون؛ إذ الثابت أن معاوية كان بالشام، وعليًّا ﷺ كان بالعراق، وأبا هريرة كان بالحجاز، فكيف يأكل أبو هريرة مع معاوية في الشام، ويُصلِّي وراء علي بالعراق، وهو مقيم أصلًا بالحجاز؟!
- لا يمكن الاعتماد على كتب الأدب والتاريخ في الوثوق بالمرويات وقبولها؛ إذ فيها زيف كثير، ولكن يؤخذ الحديث من كتب الأئمة الثقات الذين يُرجع إليهم في معرفة الصحيح من الضعيف والمقبول من المردود.

١. أبو هريرة الصحابي المفترى عليه، أبو طلحة المصري، مرجع سابق، ص٦٢.

٢. عدالة الصحابة في ضوء القرآن الكريم والسنة النبوية ودفع الشبهات، د. عماد السيد الشربيني، مكتبة الإيمان، القاهرة، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م، ص٧٢ بتصرف.

® في **"حقيقة حديث أبي هريرة: على ملء بطني"** طالع: الوجه الثاني، من الشبهة الثانية، من هذا الجزء.

٣. السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، د. مصطفى السباعي، مرجع سابق، ص٣٠٧ بتصرف.

- إذا افترضنا جدلًا صحة قولهم بأن أبا هريرة كان يحب المضيرة فهذا لا يقدح في عدالته، ولا ينال من دينه وكرامته، ولا يُقلِّل من شأنه؛ إذ إن الله لم يحظر في كتاب ولا في سنة رسوله ﷺ أن يحب الإنسان لونًا من ألوان الطعام الحلال الطيب.

الشبهة الحادية عشرة

دعوى مشايعة أبي هريرة ﷺ للأمويين (*)

مضمون الشبهة:

يدعي بعض المغرضين أن أبا هريرة ﷺ تشيَّع للأمويين، ووضع لهم أحاديث تُعلي من شأنهم؛ مقابل أموال أخذها، وولاية من قِبَلهم وَلِيَها؛ وذلك ليُكسب دولتهم صفة الشرعية، ويسوِّغ ما أحدثه أمراؤهم في الدين، ومن ثم لم يجد أبو هريرة تحرُّجًا أو تورُّعًا أن يضع حديث: "أوصاني خليلي بثلاث لا أدعهن حتى أموت، صوم ثلاثة من كل شهر، وصلاة الضحى، والنوم على وتر"؛ تزلفًا إلي معاوية، وذلك حين صلَّى معاوية - يوم بَلَغَه نعي عليٍّ - ست ركعات في الضحى، ثم بلغ القمة في التزلف إلى معاوية؛ وذلك حين وضع حديث: "إن الأمناء عند الله ثلاثة: أنا وجبريل ومعاوية"، كما وضع أحاديث مثل حديث: "ستكون فتنة القاعد فيها خير..."؛ ليثني الناس عن معارضة الأمويين، وحثِّهم على الاستكانة وعدم مجابهتهم، ولم يكتف بهذا، بل غالى في مشايعة بني أمية متبعًا ومتخذًا الموقف المضاد من أهل البيت، فانتقص عليًّا ﷺ واتهمه بأنه أحدث في المدينة، وأن لعنة الله عليه والملائكة والناس أجمعين.

رامين من وراء ذلك إلي الطعن في مرويات أبي هريرة ﷺ مما يزعزع الثقة في جزء كبير من السنة النبوية.

وجوه إبطال الشبهة:

١) إن من الثابت تاريخيًّا أن أبا هريرة ﷺ لم يكن متشيعًا للأمويين، ومما يدل على ذلك مواقفه مع مروان بن الحكم، كموقفه معه يوم دُفن الحسن بن عليٍّ رضي الله عنهما، وكذلك ما رواه في ذم السفهاء من أمرائهم، كما أُثر عنه أنه كان يستعيذ على الملأ من رأس الستين[1]، وإمارة الصبيان، قاصدًا بذلك يزيد بن معاوية.

٢) إن الأحاديث التي استدل بها المغرضون وادعوا أن أبا هريرة ﷺ وضعها؛ إرضاءً للأمويين هي إما حديث لا يصح بحال في ميزان النقد الحديثي، وإما حديث صحيح أوّلوه حسب مقاصدهم، وحمّلوه ما لا يحتمل.

٣) إن الكذب على رسول الله ﷺ فيما يخص عليًّا ﷺ من فضائل لا يفعله عاقل، فضلًا عن صحابي كأبي

(*) الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي الحديث، محمد حمزة، مرجع سابق. السنة بين الأصول والتاريخ، حمادي ذويب، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠٥م. دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتّاب المعاصرين، د. محمد محمد أبو شهبة، مرجع سابق. العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، محمد بن إبراهيم الوزير اليماني، مرجع سابق.

١. رأس الستين: يشير بذلك إلى خلافة يزيد بن معاوية؛ لأنها كانت سنة ستين من الهجرة.

هريرة؛ فمحبة النبي ﷺ لعليٍّ ﷺ ومعرفة فضائله كانت معلومة لأهل ذلك العصر، ذلك فضلًا عن أن أبا هريرة كان من رواة أحاديث فضائل عليٍّ، مع العلم بعدم صحة الحديث الذي استدلوا به لا سندًا ولا متنًا.

٤) إن قواعد العلم لا تسوِّغ اجتماع الشيء ونقيضه، فكيف يُحكم بعدالة أبي هريرة وجرحه في آن واحد؟! تلك العدالة الثابتة بكتاب الله وصحيح سنة رسوله، وإجماع أئمة المسلمين المعتَبَرين، أما الجرح فجاء عمن لا يُعتبر جرحه ولا تعديله، فضلًا عمن يُعتبر، فهل يعقل أن يُقدَّم كلام على كلام الله والرسول حتى لو كان ممن يُعتبر كلامه في ميزان النقد الحديثي؟! فكيف إذن بمن كان لا يعتبر أصلًا؟!

التفصيل:

أولا. لا دليل على مشايعة أبي هريرة ﷺ للأمويين، واتخاذه موقف المضاد منهم:

إن الثابت تاريخيًّا أن أبا هريرة ﷺ لم يكن مشايعًا للأمويين، وكان ثراؤه قبل الأمويين بزمن طويل، وأكبر دليل على ذلك قصة محاسبة عمر ﷺ له على أمواله بعد أن استدعاه من البحرين[1].

والروايات الصحيحة تدل على أن أبا هريرة ﷺ كان معارضًا لبني أمية، ويعيب على بعض وُلاتهم ما وقعوا فيه من أخطاء؛ فقد روى الإمام البخاري في صحيحه عن عمرو بن يحيى بن سعيد بن عمرو بن سعيد، قال: أخبرني جَدِّي، قال: "كنت جالسًا مع أبي هريرة في مسجد النبي ﷺ بالمدينة ومعنا مروان، فقال أبو هريرة: سمعت الصادق المصدوق ﷺ يقول: هلكة أمتي على يدي غِلْمَة من قريش، فقال مروان: لعنة الله عليهم غِلمة، فقال أبو هريرة: لو شئت أن أقول بني فلان بني فلان لفعلت"[2] وكان ذلك في زمن معاوية ﷺ، وكان يعرف أسماءهم، فهل يصح عقلًا أن من يقول هذا يكون مشايعًا لبني أمية؟!

وأصحُّ من ذلك في الدلالة على شجاعته في الحق وتنديده ببني أمية ما رُوي عنه مرفوعًا: "ويل للعرب من شرٍّ قد اقترب: إمارة الصبيان إن أطاعوهم أدخلوهم النار، وإن عصوهم ضربوا أعناقهم"[3]، وروي عنه أيضًا أنه كان يمشي في السوق، ويقول: "اللهم لا تُدْرِكني سنة ستين، ولا إمارة الصبيان"[4] يريد يزيد بن معاوية، فهل يُعقل أنَّ من يقول مثل هذا القول يكون مشايعًا لبني أمية ولا سيما معاوية ﷺ ؟!

وإذا كان مروان أو غيره يُنيبونه في غيبتهم؛ فليس ذلك لتملُّقه أو لمشايعته لهم، وإنما كان ذلك لفضله ومنزلته، وليس أدل على هذا من القصة التي رواها ابن حجر في الإصابة عن الوليد بن رباح، قال: "سمعت أبا هريرة يقول لمروان حين أرادوا أن يدفنوا الحسن عند جده: تدخل فيما لا يعنيك - وكان الأمير يومئذٍ غيره - ولكنك تزيد رضا الغائب؛ فغضب مروان، وقال: إن

---

١. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (٢/ ٦١٧). الطبقات الكبير، ابن سعد، مرجع سابق، (٥/ ٢٥٢).

٢. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الفتن، باب: في قوله: "هلاك أمتي على يد أغيلمة سفهاء"، (١٣/ ١١)، رقم (٧٠٥٨).

٣. صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب: الفتن، باب: ما ذكر في عثمان، (٧/ ٥٣١)، رقم (٣٧٧٥١). وصححه الألباني في صحيح الأدب المفرد برقم (٦٦).

٤. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر، مرجع سابق، (١٣/ ١٢).

الناس يقولون: أكثر أبو هريرة على حديث رسول الله ﷺ وإنما قدِمَ قبل وفاة رسول الله ﷺ بيسير؛ فقال أبو هريرة: قدمت ورسول الله ﷺ بخيبر، وأنا - يومئذ - قد زدت على الثلاثين، فأقمت معه حتى مات، أدور معه في بيوت نسائه، وأخدمه، وأغزو معه، وأحج، فكنت أعلم الناس بحديثه، وقد - والله - سبقني قوم بصحبته، فكانوا يعرفون لزومي له، فيسألوني عن حديثه؛ منهم: عمر وعثمان وعليٌّ وطلحة والزبير، ولا - والله - يخفى عليَّ كل حديث كان بالمدينة، وكل من كانت له من رسول الله ﷺ منزلة، ومن أخرجه من المدينة أن يساكنه"[1]، وهو يُعرِّض بأبي مروان الذي طرده النبي ﷺ إلي الطائف، ثم قال أبو هريرة: "ليسألني أبو عبد الملك عن هذا وأشباهه، فإنه يجد عندي منه علمًا جمًّا ومقالًا، قال: فوالله ما زال مروان يقصر عن أبي هريرة ويتقيه بعد ذلك، ويخاف جوابه"، وفي رواية أن أبا هريرة قال لمروان: "إني أسلمت وهاجرت اختيارًا وطوعًا، وأحببت رسول الله ﷺ حبًّا شديدًا، وأنتم أهل الدار وموضع الدعوة، أخرجتم الدَّاعي من أرضه، وآذيتموه وأصحابه، وتأخر إسلامكم عن إسلامي إلى الوقت المكروه إليكم، فندم مروان على كلامه له واتقاه"[2].

فلو كان أبو هريرة مشايعًا لبني أمية ومتزلفًا إلي معاوية رضي الله عنه كما يزعم المغرضون، فهل يُعقل أن يرد على مروان - وهو من بيت الحَكَم - هذا الرد؟ ولو كان ما ذكره أبو هريرة عن نفسه ليس بصحيح، فهل كان مروان يسكت عنه ويتقيه بعد أن عرَّض بأبيه؟

ويُروى أنه رضي الله عنه أنكر على مروان ما رآه في داره من تصاوير، فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "ومن أظلم ممن ذهب يخلُق كخلقي؛ فليخلقوا حبَّة، وليخلقوا ذرة..."[3].

ثم إن ولاية أبي هريرة رضي الله عنه لمعاوية رضي الله عنه بالتكليف أو لمروان بالنيابة لا تطعن في أبي هريرة بحال، ولا تقدح في روايته؛ لأن ولاية القضاء لهم جائزة، فإذا كانت جائز لأئمة الجور فكيف لا تكون جائزة لهم؟! وقد ثبت أن يوسف عليه السلام تولَّى لعزيز مصر وهو كافر، وثبت أن شرع من قبلنا حجة في ديننا إذا حكاه الله في كتابنا ولم يرد ما يخالفه، وفي الصحيح أنه ﷺ احتج بالقصاص بقوله عز وجل: ﴿ وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ ﴾ (المائدة)[4]، وليس في كتاب الله إلا حكاية عن شرع مَنْ قبلنا، واحتج بقوله عز وجل: ﴿ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكۡرِيٓ ﴾ (طه)[5]، وهي في خطاب موسى عليه السلام.

فإن ثبت ذلك، فمن الجائز أن يتولى أبو هريرة القضاء والمصالح من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتفقُّد أمر العامة، ولم يُنقل بطريق متواترة ولا آحادية أن أبا هريرة فعل سائر المحرمات في تلك الولاية. ثم إنه قد نقل عن ابن عباس وعقيل بن أبي طالب ما هو قريب من ذلك - وقد تولَّى الولاية

١. الإصابة في معرفة الصحابة، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، (٧/ ٤٤١).
٢. البداية والنهاية، ابن كثير، مرجع سابق، (٣/ ٥٥٩).
٣. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: اللباس، باب: نقض الصور، (١٠/ ٣٩٨)، رقم (٥٩٥٣).
٤. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الديات، باب: السن بالسن، (١٢/ ٢٣٣)، رقم (٦٨٩٤).
٥. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: مواقيت الصلاة، باب: من نسي صلاة، (٢/ ٨٤)، رقم (٥٩٧).

للأمويين - مما هو معروف في كتب التاريخ، ولم يُنقل عن أحد أنه تكلم فيهما إلا بما هو أهله من التعظيم والترحُّم والترضية.

ولكن الشأن مع أبي هريرة خلاف ذلك؛ فقد اتخذ المغرضون من أمر ولايته هذه سهمًا يُصوِّبونه إلي روايته للحديث لأهداف خبيثة؛ لأنه لو صح طعنهم فيه لفُقِدت الثقة في جزء كبير من السُّنة، ولو كُذِّب أكثر الصحابة رواية، كان تكذيب الآخرين أيسر على المغرضين؛ فيتم لهم بذلك ما يريدون من إطفاء لنور السنة النبوية: ﴿وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ (٣٢)﴾ (التوبة)[®].

ثانيًا. أحاديث موضوعة لم تصح عن أبي هريرة رضي الله عنه، وفهم خاطئ لأحاديث صحيحة:

إن الأحاديث التي استدلوا بها إما حديث لا يصح بحال في ميزان النقد الحديثي، وقد بيَّن العلماء علة وضعه، كحديث: "الأمناء عند الله ثلاثة أنا وجبريل ومعاوية"؛ إذ قال النسائي وابن حبان والخطيب: "إنه باطل، والواضع له: علي بن عبد الله بن الفرج البرواني"[(١)]، وذكره ابن الجوزي في الموضوعات[(٢)].

® في **"عدم إنكار السيدة عائشة كثرة ما رُوي عن أبي هريرة"** طالع: الوجه الثاني، من الشبهة السادسة، من هذا الجزء. وفي **"أسباب كثرة مرويات أبي هريرة"** طالع: الوجه الثاني، من الشبهة الثالثة عشرة، من هذا الجزء. وفي **"إكثار أبي هريرة من الرواية وتفرده ببعضها لا يطعن فيه"** طالع: الوجه الثاني، من الشبهة التاسعة عشرة، من هذا الجزء.

١. الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، محمد بن علي الشوكاني، مرجع سابق، ص٤٠٤.

٢. الموضوعات، ابن الجوزي، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م، (٢/ ١٧).

ورُوي من وجه آخر، قال فيه النسائي وابن حبان: "باطل موضوع؛ لأن من رواته أحمد بن عيسى الخشَّاب، وأحمد هذا يَرْوي عن المجاهيل المناكير، وعن المشاهير المقلوبات، وقال ابن عدي: هو باطل من كل وجه، وله طريق آخر قال فيه أبو هارون الجبريني - إسماعيل بن محمد بن يوسف - عن عبد الله بن يوسف، وأبي هارون: ضعيف جدًّا"[(٣)].

وكذلك حديث "إن الله ائتمن على وحيه ثلاثة: أنا وجبريل ومعاوية"، وجاءت الرواية من طرق مظلمة الإسناد لا يصحُّ منها شيء، ومعظم رواتها مجهولون[(٤)].

ومن العجب العُجاب أن المغرضين يزعمون أن أبا هريرة هو الذي وضع هذا الحديث أو غيره، وجهلوا أو تجاهلوا أن اللائمة في الوضع ممن جاء بعد الصحابة من الرواة المعروفين لدى النقاد بذلك، ولو أن الأمر كما توهم المغرضون لعاد ذلك بالتجريح على أكثر الصحابة[(٥)]، ولسَهُل لمن أراد الطعن أن يطعن، ولمن أراد أن يهدم الدين من أساسه أن يصل إلي بُغْيته.

والأعجب من ذلك أنهم يأتون أحيانًا بحديث صحيح لا خلاف على صحته، ولكنهم يُؤَوِّلُونه تأويلًا عجيبًا على طريقة ليّ أعناق النصوص؛ ليتناسب وما رموا إليه من خبيث الأغراض؛ فجاءوا بحديث: "أوصاني خليلي بثلاث لا أدعهن حتى أموت: صوم

٣. اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، الإمام جلال الدين السيوطي، دار المعرفة، بيروت، ط٣، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م، (١/ ٤١٦، ٤١٧) بتصرف.

٤. المرجع السابق، (١/ ٤١٩، ٤٢٠).

٥. دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتَّاب المعاصرين، د. محمد محمد أبو شهبة، مرجع سابق، ص٢٧٣ بتصرف.

ثلاثة أيام من كل شهر، وصلاة الضحى، ونوم على وتر"[1] وهو حديث صحيح أخرجه البخاري وغيره من طريق أبي هريرة ﷺ، ولا يستطيع أبو هريرة أن يكتم علمًا أطلعه النبي ﷺ عليه، وفيه فائدة للناس يترتب على مجازاتهم من الله ﷻ، ولا يُتصور ذلك من أبي هريرة وهو القائل (فيما رواه البخاري ومسلم وغيرهما): "إن الناس يقولون أكثر أبو هريرة، ولولا آيتان في كتاب الله ما حدثت حديثًا، ثم يتلو قوله ﷻ: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَٰبِ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ﴿١٥٩﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ وَأَصْلَحُوا۟ وَبَيَّنُوا۟ فَأُو۟لَٰٓئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ ۚ وَأَنَا ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٦٠﴾ ﴾(البقرة)"[2]، فهل يخالف أبو هريرة كتاب الله ليرضى عنه المغرضون، وهل معنى أن معاوية ﷺ صلَّى ست ركعات في الضحى، وأن أبا هريرة روى هذا الحديث ـ أنه وضعه ليُسوِّغ فعل معاوية؟! وكيف يكون ذلك وهذا الحديث في أصح كتب السنة؟! وهل من مصلحة معاوية ـ وهو مَنْ هو في ذكائه وحسن سياسته ناهيك عن تمسكه بالسنة وعظم الصحبة ـ أن يبتدع في الدين مما يُثير الناس ويؤلبهم عليه؟! ثم إن صلاة معاوية ست ركعات في الضحى ـ يوم دفن الحسن ـ لم يصح في ذلك شيء.

وما قيل في هذا الحديث يقال في حديث: "ستكون فتنٌ، القاعد فيها خير من القائم، والقائم فيها خير من الماشي، والماشي فيها خير من الساعي، من تشرَّف لها تستشرفه، فمن وجد منها ملجأً أو معاذًا فليعذ به"[3]، وقد فسَّر المغرضون الحديث على أنه من وضع أبي هريرة؛ ليثني الناس عن معارضة الأمويين، والحديث ثابت في البخاري من طريق أبي هريرة، وفي مسلم من طريق آخر وهو طريق أبي بكرة ﷺ، وما زاد أبو هريرة إلا أن بلَّغ ما سمعه من النبي ﷺ، كما بلغ أبو بكرة ما سمعه من النبي ﷺ، والفتنة المقصودة في الحديث إنما هي فتنة قتل عثمان ﷺ وما تَبِعها من أحداث بين عليٍّ ومعاوية رضي الله عنهما، وقد تجنَّب كثير من الصحابة هذه الفتنة؛ عملًا بهذا الحديث، ومنهم: أبو هريرة نفسه وابن عمر، وسعد بن أبي وقاص، ومحمد بن مسلمة، والأحنف بن قيس، وأسامة بن يزيد، وأبو بكرة الثقفي، وجُلُّ الصحابة[4].

ومعظم الصحابة لم يشاركوا في هذه الفتنة؛ فقد روى الإمام الطبري عن الشعبي قال:"بالله الذي لا إله إلا هو ما نهض في تلك الفتنة إلا ستة بدريُّون ما لهم سابع، أو سبعة ما لهم ثامن"[5].

الشاهد أن جمعًا كبيرًا من الصحابة اجتنبوا هذه

---

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: التهجد، باب: صلاة الضحى في الحضر، (٣/ ٦٨)، رقم (١١٧٨).

٢. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: العلم، باب: حفظ العلم، (١/ ٢٥٨)، رقم (١١٨). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: فضائل الصحابة، باب: من فضائل أبي هريرة، (٨/ ٣٦٣١)، رقم (٢٤٩٢).

٣. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الفتن، باب: تكون فتنة القاعد فيها خير من القائم، (١٣/ ٣٣)، رقم (٧٠٨١). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الفتن وأشراط الساعة، باب: نزول الفتن كمواقع القطر، (٩/ ٣٩٨٦)، رقم (٧٠٠٧).

٤. حقبة من التاريخ، عثمان بن محمد الخميسي، مكتبة الإمام البخاري، مصر، ط٣، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦، ص٢٠١.

٥. تاريخ الرسل والملوك، الطبري، مرجع سابق، (٣/ ٦).

الفتنة وكانوا على علم بهذا الحديث، وما أبو هريرة إلا أحد هؤلاء الأفاضل، الذين اجتنبوا الوقوع في الفتنة، وعليه فالحديث صحيح، ونحن لا نشك في هذا.

وأخيرًا لجأ المغرضون إلي الأحاديث التي وردت في فضل عثمان رضي الله عنه وادعوا أن أبا هريرة وضعها؛ تملقًا للأمويين باعتبار أن عثمان رضي الله عنه أموي.

ومن هذه الأحاديث قوله ﷺ: "إنكم تلقون بعدي فتنة واختلافًا، قال قائل: من لنا يا رسول الله؟ قال: عليكم بالأمين وأصحابه"[1] وهو يشير إلي عثمان، فلا أدري أي غرابة في هذا، وأي تهمة وعثمان صِهْر النبي ﷺ ذو النورين، وصاحب السوابق في الإسلام[2] المبشر بالجنة، الذي قال عنه النبي ﷺ: "ما ضرَّ ابن عفان ما عمل بعد اليوم"[3] وذلك بعد تجهيزه للجزء الأكبر من جيش العسرة، والعجيب أنهم يطعنون في هذا الحديث ـ الأخير ـ مع أن راويه عن النبي ﷺ هو عبد الرحمن بن سمرة رضي الله عنهما وليس أبا هريرة®.

ثالثًا. فضائل عليٍّ رضي الله عنه كانت معلومة للصحابة جميعًا، فمن الذي يستطيع الكذب على رسول الله ﷺ ناقضًا هذه الفضائل؟!

"إن تعمُّد الكذب على رسول الله ﷺ في مثالب عليٍّ رضي الله عنه ما لا يفعله عاقل، ولذلك لم يصدر مثل هذا من أعداء عليٍّ رضي الله عنه؛ فإن حبَّ النبي ﷺ لعليٍّ وتكريمه له وتشهير مناقبه، وإظهار فضائله كان معلومًا بالضرورة خصوصًا لأهل ذلك العصر، فالمعارض لذلك لا يزيد عن حمل السامعين على خساسة نفسه، ونقصان عقله وسقوط منزلته، وهذا ما يتنزه عنه أبو هريرة رضي الله عنه. ولا فرق بين أن يَقدح في فضل عليٍّ رضي الله عنه وحب النبي ﷺ له، وبين أن يَقْدح في نسب عليٍّ، وأنه ليس من بني هاشم، وأنه لم يسبق إلي الإسلام، وأنه نَصَبَ الحرب والعداوة لرسول الله ﷺ إلي عام الفتح، وأنه لم يشهد بدرًا ولا أُحدًا، ولا أبلى في المشاهد، فهل ترى يَصِحُّ في عقل عاقل أن أحدًا في ذلك العصر يستطيع أن يَكْذِب في مثل هذه الأشياء على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، ولو كان أكفر الكافرين، وأبغض البغضاء والمنافقين، ومن جَوَّز وقع مثل هذا في ذلك العصر من أعداء عليٍّ رضي الله عنه لم يزد على أن يُبيِّن للعقلاء أنه ناقصُ العقل، عديم المعرفة، فإذا تقرر هذا، فلا فرق بين هذه الأشياء، وبين رواية مثالب فاحشة في أمير المؤمنين عليٍّ رضي الله عنه للمهاجرين والأنصار أصحاب العقول الراجحة، والبصائر النافذة، والأفهام الثاقبة؛ ولذلك اعترف أبو سفيان أنه لم يتمكن من الكذب على رسول الله ﷺ إلي هرقل، وعَرَفَ ـ بعقله مع كفره وعداوته ـ أن الكذب لا يمضي له... فكيف يمكن ظهور كذَّاب على رسول الله ﷺ مستور بين هؤلاء الأفاضل ثم لا يهتكون ستره،

---

1. صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أبي هريرة، (١٦/ ٢٢٤)، رقم (٨٥٢٢). وصحح إسناده أحمد شاكر في تعليقه على المسند.
2. دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتَّاب المعاصرين، د. محمد أبو شهبة، مرجع سابق، ص٢٧٣، ٢٧٤.
3. حسن: أخرجه أحمد في مسنده، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أبي هريرة، رقم (٢٠٦٤٩). وحسن إسناده الأرنؤوط في تعليقه على المسند.

® في **"أمانة أبي هريرة في التحديث ونفي رد المحدثين لرواياته"** طالع: الوجه الأول، من الشبهة السادسة عشرة، والوجه الأول، من الشبهة التاسعة عشرة، من هذا الجزء. وفي **"صحة ما انفرد به البخاري ومسلم عن أبي هريرة"** طالع: الوجه الأول، من الشبهة الحادية والعشرين، من هذا الجزء.

ويُشهرون فضائحه؛ حتى يتواتر ذلك إلينا؟! والعادات جارية مستمرة بمثل هذا في كل زمان، ولو جوَّزنا أن أحدًا يُظهِر مثل هذه الأكاذيب على الله وعلى رسوله، ولا يتواتر عنهم مقابلته بما يستحقه من التنكيل والتكذيب ـ لجوزنا أنه قد كان من غير أبي هريرة مثل ذلك من المستورين المقبولين، وهذا ما ينفيه العقل السليم"[1].

"فإن قيل: إن أبا هريرة لم يكن مشهورًا بالكذب وتعمده على عصرهم، وإنما بان هذا بعد مدة، قلنا: إن هذا من خيالات قليلي العقول؛ فإن تعمُّد كذب الكاذبين إنما يظهر في أعصارهم؛ لما يصحبه من معرفة من جاورهم وخالطهم وسامرهم من قرائن أحوالهم، ومخايل كذبهم، وتلونهم، وحكاياتهم، ومناقضاتهم، ونسيانهم لما قالوا كما قالت العرب:

ومهما تكن عند امرئٍ من خليقةٍ

وإن خالها تخفى عن الناس تُعلمِ[2]

بل كما قال الله عز وجل: ﴿ وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ ﴾ (محمد: ٣٠)، وكما شاهدنا هذا في معرفتنا للكاذبين المعاصرين لنا في عصرنا، فأما لو استتر حاله حتى مات ومات المعاصرون له، فإن أبواب المعرفة لحاله تَنْسدُّ على المستأخرين عن معاصريه إلا بعلم الغيب"[3].

"إن جريمة كتعمد الكذب على رسول الله ﷺ من المعاصي الحامل عليها الجرأة على الله ورسوله، ومضرَّتها دائمة للإسلام والمسلمين، فيكون سكوت الصحابة على فاعلها مما يرفضه العقل، فلو كان أبو هريرة ـ حاشاه الله ـ مرتكبًا للخبائث، أو مجمعًا للفساد وأهله، لما سكت عنه الصحابة، مع أن هذا الفعل يعود ضرره عليه وحده، ويكون الحامل عليه ـ عندئذ ـ الشهوة والشَّبق والخسة، لا عداوة الله ورسوله، فكيف يتصور سكوتهم عنه لو فعل ذلك؟ كما أن تعمد الكذب على رسول الله ﷺ كذب على الله، وهو كفر كما قال الإمام الجويني مستدلًا بقوله عز وجل: ﴿ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَبَ عَلَى اللَّهِ ﴾ (الزمر: ٣٢)، مع قوله عز وجل: ﴿ وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ (البقرة: ٢٥٤)، وقوله: ﴿ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ (١٣) ﴾ (لقمان)"[4].

أما الخبر الذي جاءوا به وفحواه أنه "لما قدم أبو هريرة العراق مع معاوية عام الجماعة، جاء إلي مسجد الكوفة، فلما رأى كثرة ما استقبله من الناس جثا على ركبتيه، ثم ضرب صلعته مرارًا! وقال: يا أهل العراق أتزعمون أني أكذب على الله ورسوله، وأحرق نفسي بالنار؟! والله لقد سمعت رسول الله ﷺ يقول: إن لكل نبي حرمًا، وإن المدينة حرمي، فمن أحدث فيها حدثًا فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين. قال: وأشهد بالله أن عليًّا أحدث فيها، فلما بلغ معاوية قوله أجازه وأكرمه وولَّاه إمارة المدينة"، وهذا الحديث لا يصح سندًا ولا متنًا.

أما من حيث السند: فإن ابن أبي الحديد صاحب "شرح نهج البلاغة" نقل هذه الأخبار عن شيخه محمد بن عبد الله أبي جعفر الإسكافي (ت: ٢٤٠هـ)، وهو من أئمة المعتزلة المتشيعين، والعداء مستحكم بين

---

١. العواصم والقواصم في الذَّب عن سنة أبي القاسم، محمد بن إبراهيم الوزير اليماني، مرجع سابق، (١/ ٣٢٠).

٢. البيت لزهير بن أبي سلمى.

٣. المرجع السابق، (١/ ٣٢٢).

٤. السابق، (١/ ٣٢١، ٣٢٢) بتصرف.

المعتزلة وأهل الحديث من أواخر القرن الأول الهجري، ثم أصبح متوارثًا بعد هذا القرن، والإسكافي مردود الرواية لسببين:

الأول: ضعف الإسكافي لعاملين:

- لأنه معتزلي يُناصب أهل الحديث العداء.
- لأنه شيعي محترق، وبذلك قد اجتمع فيه عاملان يكفي أحدهما لرد روايته.

الثاني: لم تُذكر هذه الرواية في مصدر موثوق به بسند صحيح علمًا بأن الإسكافي لم يَذْكر لها سندًا، وهذا يُرجِّح أنها موضوعة، أو هي على الأقل ضعيفة لا يحتج بها:

وأما من حيث المتن: فلم يثبت أن معاوية رضي الله عنه حمل أحدًا على الطعن في أمير المؤمنين عليٍّ رضي الله عنه، ولم يثبت عن أحد من الصحابة أنه تطوع بذلك، أو أخذ أجرًا مقابل وضع الحديث، والصحابة جميعًا أسمى وأرفع من أن ينحطوا إلي هذا الحضيض، ومعاذ الله أن يفعل هذا إنسان صحب رسول الله وسمع حديثه، وزجره عن الكذب، بل إنك تجدهم يبدأون التحديث بقول النبي ﷺ: "من كذب عليَّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار"[1]، وإن جميع ما جاءنا من هذه الأخبار الباطلة إنما كان عن طريق أهل الأهواء، الداعين إلي أهوائهم، المتعصبين لمذهبهم؛ فتجرءوا على الحق، ولم يعرفوا للصحبة حرمتها[2].

أما فضائل عليٍّ رضي الله عنه فهي كثيرة ومشهورة، وقد روى أبو هريرة في فضائله أحاديث كثيرة مما يبعد كل البعد معاداته عليًّا رضي الله عنه تقربًا لمعاوية رضي الله عنه، ومن أشهر هذه الروايات روايته لحديث خيبر، والذي رواه الإمام مسلم في صحيحه عن قتيبة بن سعيد، حدثنا يعقوب عن سُهيل عن أبيه، عن أبي هريرة؛ أن رسول الله ﷺ قال يوم خيبر: "لأعطين هذه الراية رجلًا يحب الله ورسوله، يفتح الله على يديه، قال عمر بن الخطاب: ما أحببت الإمارة إلا يومئذ، قال: فتساورت لها رجاء أن أُدعى لها، قال: فدعا رسول الله ﷺ علي بن أبي طالب فأعطاه إياها..."[3].

وروى مسلم أيضًا عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال لحسنٍ: "اللهم إني أحبه، فأحبه وأحبب من يُحِبُّه"[4]، وغير ذلك من الأحاديث الصحيحة التي رواها أبو هريرة في فضائل عليٍّ وآل البيت جميعًا، فهل من يروي مثل هذه الأحاديث يتهم بوضعه أحاديث للانتقاص من قدر عليٍّ تزلفًا لمعاوية رضي الله عنهما؟!

وبناء على ما سبق، فإن أبا هريرة مُحب لآل البيت؛ لروايته أحاديث فضل عليٍّ رضي الله عنه كما يتبين عدم صحة ما استدل به المغرضون - من أحاديث - لا سندًا ولا متنًا. ولا يتصور عاقل عالم بسيرة أبي هريرة رضي الله عنه عارف

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: العلم، باب: إثم من كذب على النبي ﷺ، (١/ ٢٤١)، رقم (١٠٦). صحيح مسلم (بشرح النووي)، المقدمة، باب: تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ، (١/ ١٦٩).

٢. السنة قبل التدوين، د. محمد عجاج الخطيب، مرجع سابق، ص٤٤١: ٤٤٣.

٣. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: فضائل الصحابة، باب: من فضائل علي بن أبي طالب، (٨/ ٣٥٤٠)، رقم (٦١٠٥).

٤. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: فضائل الصحابة، باب: من فضائل الحسن والحسين، (٨/ ٣٥٥٥)، رقم (٦١٣٩).

بورعه وتقواه، مطلع على سيرة معاوية رضي الله عنه وما كان عليه من حنكة وذكاء حتى أُثر عنه قوله: "لو كان بيني وبين الناس شعرة ما انقطعت، إذا جذبوها أرخيتها وإذا أرخوها جذبتها"[1]، لا يتصور عاقل يعلم ذلك أن يضع أبو هريرة أحاديث في ذم عليٍّ رضي الله عنه، أو أن يحمله معاوية على ذلك لا سيما وقد ذكر المغرضون أن هذا الحديث المستدل به كان بعد عام الجماعة؛ أي بعد الصلح وبيعة معاوية فما الدافع إذن®؟!

رابعًا. أيهما نقبل: تعديل الله عز وجل ورسوله، أم تجريح غيرهما؟

"إن قواعد العلم المتفق عليها تنص على أن لا يُقبل المتعارضان معًا، ولا يصح ذلك في العقل السليم، وقد تعارض الثناء على أبي هريرة وإقرار عدالته، والذم له والقول بجرحه، أما الثناء عليه فإنه قد دخل في الثناء من الله عز وجل على الصحابة أجمعين، وكذلك فيما ورد في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم من الثناء على الصحابة عامَّة، أو على بعضهم خاصة، ومن هؤلاء أبي هريرة الذي وردت في فضله ومناقبه أحاديث كثيرة صحيحة صريحة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد أثنى عليه السلف والخلف كما يتبين من ترجمته في كتب الرجال بالأسانيد المعروفة، حتى أثنى عليه أئمة على خلاف مع أهل السنة في المذهب أو في المنهج، وصححوا أحاديثه ودوَّنوها في كتبهم، وكذلك من احتج بحديثه من آل البيت والفقهاء، ويعرف ذلك من طالع فقههم، فهذا إجماع من الأمة على فضل أبي هريرة ومكانته السامقة في الإسلام وصحبته الدائمة لرسول الله صلى الله عليه وسلم.

وأما المعارض لهذا فجاء مقطوعًا ـ كولد الزنا لا يعرف له أب ـ من طريق غير وافية بشروط الصحة عن الإسكافي، وكان بغداديًّا لا يقول بأخبار الثقات، فلا بد ـ على الإنصاف ـ من معرفة رواة جرح أبي هريرة رضي الله عنه والموازنة بين كل واحد منهم وبين أبي هريرة، فإن كان فيهم واحد دون أبي هريرة في فضله ونبله لم يُصَدَّق على ما هو خير منه وإلا لزم فيه ترجيح المرجوح على الراجح، وهو خلاف المعقول والمنقول"[2].

فَقِسْ القدح في الأكابر على هذا، فكيف يجرح الخسيسُ النبيلَ والوضيعُ الرفيعَ، ومن ليس بصحابي الصحابيَّ، وهل يصح كلام بعد كلام الله ورسوله،

---

1. التاريخ الإسلامي، محمود شاكر، (١٧/ ٢٨)، نقلًا عن: معاوية بن أبي سفيان شخصيته وعصره، د. علي محمد الصلابي، دار الإيمان، الإسكندرية، ٢٠٠٦م، ص٢٣٤.

® في **"براءة الصحابة من الكذب على رسول الله"** طالع: الوجه الأول، من الشبهة الثانية عشرة، من الجزء الأول (مصدر السنة وحجيتها). وفي **"تثبُّت الصحابة في قبول الحديث لا يعني تكذيب بعضهم بعضًا"** طالع: الوجه الثاني، من الشبهة الرابعة، من الجزء الثاني (تدوين السنة والوضع فيها). وفي **"سبب قول النبي: من كذب عليَّ متعمدًا"** طالع: الوجه الثاني، من الشبهة العاشرة، من الجزء الثاني (تدوين السنة والوضع فيها). وفي **"كثرة الأحاديث الصحيحة في فضل علي بن أبي طالب"** طالع: الوجه الثاني، من الشبهة الرابعة والعشرين، من الجزء الثاني (تدوين السنة والوضع فيها). وفي **"مكانة آل البيت عند أبي هريرة والصحابة"** طالع: الوجه الأول، من الشبهة السادسة، من هذا الجزء، والوجه الثاني، من الشبهة الرابعة عشرة، من الجزء الرابع (عدالة الصحابة). وفي **"نفي الكذب عن عبد الله بن سلام"** طالع: الوجه الرابع، من الشبهة السادسة عشرة، من هذا الجزء. وفي **"أسباب رد بعض الصحابة روايات بعضهم الآخر"** طالع: الوجه الثالث، من الشبهة الخامسة، من الجزء الرابع (عدالة الصحابة).

2. العواصم والقواصم، محمد بن إبراهيم الوزير اليماني، مرجع سابق، (١/ ٣٢٣).

وعلماء الأمة المجمع على علمهم وتقواهم، الذين قرروا أن أبا هريرة راوية الإسلام رغم أنوف الحاقدين®؟!

الخلاصة:

- إن حقائق التاريخ والروايات الصحيحة تنفي مشايعة أبي هريرة ﷺ للأمويين، ودليل ذلك مواقفه المتعددة مع مروان بن الحكم، وروايته لأحاديث صحيحة في ذم من وقع في خطأ من أمرائهم.
- إن ثراء أبي هريرة ﷺ كان قبل الأمويين بكثير، يظهر ذلك من قصة محاسبة عمر بن الخطاب ﷺ له بعد أن استدعاه من البحرين، وأما إمارته على المدينة لمعاوية أو لمروان فقد كانت لعلو شأنه كصحابي من صحابة رسول الله ﷺ، لا لتملقه للأمويين.
- ليس معنى أن الحديث الموضوع رُوي عن الصحابي أنه هو الواضع، بل الآفة في الوضع في مَنْ جاء بعد الصحابة من أصحاب الأهواء؛ فالصحابة كلهم عدول بتعديل الله ورسوله لهم وإجماع الأمة على ذلك، وقد كانوا يتورعون ويترفعون عن الصغائر فما بالنا بالكذب على رسول الله ﷺ.
- إن تعمُّد الكذب على رسول الله ﷺ من الكبائر التي أوصل بعض العلماء مرتكبها للكفر، ولا يجوِّز العقل سكوت الصحابة عمن يفعل ذلك في عصرهم، وإلا لكان الطعن شاملًا لجميعهم، وهو ما لم يقل به عاقل، فضلًا عن أن أبا هريرة ﷺ كان ممن روى حديث جزاء الكاذب على النبي ﷺ.
- إن الانتقاص من قدر عليٍّ ﷺ في عصر الصحابة أمر لا يصدقه عاقل؛ لأن حب النبي ﷺ له كان معلومًا لأهل هذا العصر بالضرورة، فَلَنْ يزد من يفعل ذلك على أن يُزدرى، ويُحكم بجهله وافترائه.
- إن الأحاديث التي استدل بها الطاعنون على تشيُّع أبي هريرة للأمويين إما موضوعة لا تصلح للاحتجاج، وهي ليست من وضع أبي هريرة، وإنما نسبوها إليه ليتوهم صحتها، وإما صحيحة فُهمت على غير معناها على طريق ليِّ أعناق النصوص.كما أنه مما يثبت عدم وضع أبي هريرة أحاديث تنقص من قدر عليٍّ محاباة لمعاوية أنه روى كثيرًا من الأحاديث في فضله وفضل آل البيت جميعًا، فهل يعقل أن يجتمع الضدان؟!
- إن العقل لا يُجوِّز أن يُحكم على الإنسان بالشيء ونقيضه، فكيف يُحكم بعدالة أبي هريرة وجرحه في آن واحد، وإن كانت العدالة ثابتة بالكتاب والسنة وإجماع الأمة، فأي كلام يصح بعد هذا؟!

® في **"ثبوت عدالة أبي هريرة وضبطه ومروءته"** طالع: الوجه الأول، من الشبهة التاسعة، والوجه الأول، من الشبهة الخامسة عشرة، من هذا الجزء.

الشبهة الثانية عشرة

دعوى أن أبا هريرة كان يكتم العلم(*)

مضمون الشبهة:

يزعم بعض منكري السنة أن أبا هريرة ﷺ كان يكتم العلم، ودليل ذلك: اعترافه في حديث له قال فيه: "حفظت من رسول الله ﷺ وعاءين: فأما أحدهما فبثثته،

(*) الرد على الطاعن في أبي هريرة ﷺ، الحسن بن علي الكتاني، مرجع سابق.

وأما الآخر فلو بثثته قُطِعَ هذا البلعوم"، وهذا دليل واضح على كتمانه العلم؛ وذلك خوفًا على نفسه من القتل. ويتساءلون: هل يخشى أبو هريرة اللهَ أم الناس؟! ويرمون من وراء هذا إلى القول بالطعن في عدالة أبي هريرة ﷺ بدعوى كتمانه جزءًا كبيرًا من السنة النبوية.

وجها إبطال الشبهة:

١) إن أبا هريرة معروف بتمسكه بالحق، وما كان يخشى الناس في الله ﷻ ومواقفه من مروان بن الحكم معروفة، ولكنه عمل بقاعدة "دفع الضرر مُقدَّم على جلب النفع" وقول علي: "حدِّثوا الناس بما يعرفون"، فلم يتكلم بأحاديث قد لا تدركها كل العقول خاصة أخبار الفتن والملاحم مما قد يُحدث الفتنة، ويهيِّج مَنْ لا يفهمها مِنْ الناس، لا سيما أنها لم تضم أحكامًا تشريعية يحتاج إليها المسلمون.

٢) لا يسع أبا هريرة أن يكتم علمًا ينتفع به الناس، وهو الراوي عن النبي ﷺ قوله: "من سُئل عن علم فكتمه أُلجم بلجام من نار يوم القيامة".

التفصيل:

أولا. أبو هريرة وقاعدة دفع الضرر:

يتحتم علينا بداية أن نذكر أن حديث أبي هريرة: "حَفِظت من رسول الله ﷺ وعاءين: فأما أحدهما فبثثته، وأما الآخر فلو بثثته قُطِعَ هذا البلعوم"[1]، حديث صحيح رواه الإمام البخاري في صحيحه، وهو كما يقول د. أبو شهبة: "في غاية الصحة رواية ودراية، والمراد بالوعاءين: نوعان من الأحاديث التي تلقاها عن النبي ﷺ، **فأحد الوعاءين وهو الأول**: فيه ما يتعلق بأحاديث الأحكام والآداب والمواعظ، وقد بلَّغه حتى لا يكون كاتمًا للعلم، **وأما الآخر**: وهو ما يتعلق بالفتن والملاحم، وأشراط الساعة، والإشارة إلى ولاة السوء، فقد آثر أن لا يذكر الكثير منه حتى لا يكون فتنة لسامعه"[2].

قال العلامة ابن كثير في البداية والنهاية: "وهذا الوعاء الذي كان لا يتظاهر به هو الفتن والملاحم، وما وقع بين الناس من الحروب والقتال، وما سيقع مع معرفة أبي هريرة لها، التي لو أخبر بها قبل كونها لبادر كثير من الناس إلى تكذيبه، وردوا ما أخبر به من الحق، كما قال: لو أخبرتكم أنكم تقتلون إمامكم، وتقتتلون فيما بينكم بالسيوف لما صدقتموني"[3].

وينبغي علينا أيضًا أن نذكر أن أبا هريرة ﷺ ما كان ليخشى الناس في الله ﷻ وهو المعروف بصرامته في الحق ومواجهته للحكام بما يكرهون، ولقد قال الحافظ الذهبي رحمه الله في تأويل الحديث: "هذا دال على جواز كتمان بعض الأحاديث التي تحرك فتنة في الأصول، أو الفروع، أو المدح والذم، أما حديث يتعلق بحلٍّ أو حرام فلا يَحِلُّ كتمانه، فإنه من البينات والهدى"[4].

ويؤيد ذلك "أن الأحاديث المكتومة لو كانت من الأحكام الشرعية ما وسعه كتمانها؛ لما ذكره في الحديث

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: العلم، باب: حفظ العلم، (١/ ٢٦١)، رقم (١٢٠).

٢. دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين، د. محمد محمد أبو شهبة، مرجع سابق، ص٢٦٢.

٣. البداية والنهاية، ابن كثير، مرجع سابق، (٤/ ٥٩٠).

٤. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (٢/ ٥٩٧).

الأول من الآية الدالة على ذم كتم العلم"[1]، يقصد قول أبي هريرة ﷺ: "إن الناس يقولون: أكثر أبو هريرة، ولولا آيتان في كتاب الله ما حدثت حديثًا، ثم يتلو: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡتُمُونَ مَآ أَنزَلۡنَا مِنَ ٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلۡهُدَىٰ مِنۢ بَعۡدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِي ٱلۡكِتَٰبِ أُوْلَٰٓئِكَ يَلۡعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلۡعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ﴿١٥٩﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ وَأَصۡلَحُواْ وَبَيَّنُواْ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَتُوبُ عَلَيۡهِمۡ وَأَنَا ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٦٠﴾ ﴾ (البقرة)"[2].

وعليه فلم يكن كتمان أبي هريرة ﷺ لهذا الوعاء من العلم بسبب خشية الناس كما يزعم بعض المغرضين، وكيف هذا وهو المعروف بصرامته في الحق ومواجهته للحكام بما يكرهون، ونُدلّل على ذلك بما ذكره ابن كثير في "البداية والنهاية" عن الوليد بن رباح، قال: "سمعت أبا هريرة يقول لمروان: والله ما أنت والٍ، وإن الوالي لغيرك فدعه - يعني حين أرادوا أن يدفنوا الحسن مع رسول الله ﷺ - ولكنك تدخل فيما لا يعنيك، إنما تريد بهذا إرضاء مَنْ هو غائب عنك، يعني معاوية... قال - أي أبي الوليد بن رباح - فوالله ما زال مروان يقصر عن أبي هريرة ويتقيه بعد ذلك، ويخافه ويخاف جوابه"[3]، وفي رواية أن أبا هريرة قال لمروان: "إني أسلمت وهاجرت اختيارًا وطوعًا، وأحببت رسول الله ﷺ حبًّا شديدًا، وأنتم أهل الدار وموضع الدعوة، أخرجتم الداعي من أرضه، وآذيتموه وأصحابه، وتأخر إسلامكم عن إسلامي إلى الوقت المكروه إليكم، فندم مروان على كلامه له واتقاه"[4].

فها هو أبو هريرة ﷺ يُسمع مروان ما يكرهه، ومروان هو والي المدينة وأحد أقارب الخليفة معاوية بن أبي سفيان ﷺ ترى لو كان تركه الحديث خشية الناس - كما يزعمون - هل كان يقول ما قاله لمروان؟

إذن السبب الحقيقي الذي منع أبا هريرة ﷺ من بث بعض الأحاديث، هو - كما ذكرنا - أن هذه الأحاديث تذكر الفتن التي يتعرض لها المسلمون، وما يقع بينهم من حروب وقتال، ولا شك أن التحدث بها يزيد هذه الفتن اشتعالًا، وهذا لا يجوز بحال من الأحوال.

وقد ذكر "بعض العلماء سببًا آخر لكتم أبي هريرة ﷺ هذه الأحاديث، وهو أن يكون أراد ما يتعلق بأشراط الساعة وتغير الأحوال في آخر الزمان، فينكر ذلك ما لم يألفه، ويعترض عليه من لا شعور له به"[5]، وذلك عملًا بحديث ابن مسعود موقوفًا عليه: "ما أنت بمحدِّثٍ قومًا حديثًا لا تبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة"[6].

يؤكد ذلك أيضًا حديثه - أي: أبو هريرة - الذي قال فيه: "لو حدثتكم بكل ما في جوفي لرميتموني بالبعر"، قال الحسن راوي الحديث عن أبي هريرة: "صدق، والله لو أخبرنا أن بيت الله يُهدم أو يُحرق ما صدقه الناس"[7].

---

١. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، (١/ ٢٦٢).

٢. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: العلم، باب: حفظ العلم، (١/ ٢٥٨)، رقم (١١٨).

٣. البداية والنهاية، ابن كثير، مرجع سابق، (٤/ ٥٩٣).

٤. المرجع السابق، (٤/ ٥٩٣).

٥. فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، (١/ ٢٦٢) بتصرف.

٦. صحيح مسلم (بشرح النووي)، المقدمة، باب: النهي عن الحديث بكل ما سمع، (١/ ١٧٠، ١٧١).

٧. الطبقات الكبير، ابن سعد، مرجع سابق، (٥/ ٢٣٧).

ثم إن كتمان أبي هريرة لهذا الوعاء لم يكن لخوفه ألا يسمع الناس له لمهانته وضعفه فيرمونه بالبعر وبالمزابل؛ بل لأنه أراد أن يحدِّث الناس على قدر عقولهم، وأن يخاطبهم بما يفهمون ويعرفون[1].

وفي صحيح البخاري عن علي بن أبي طالب ﷺ قال: "حَدِّثوا الناس بما يعرفون، أتحبون أن يُكذَّب اللهَ ورسوله"[2]؟! وقد ذكر البخاري هذا الأثر في باب "من خص بالعلم قومًا دون قوم كراهية ألا يفهموا"، قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: "ممن كره التحديث ببعض دون بعض أحمد في الأحاديث التي ظاهرها الخروج على السلطان، ومالك في أحاديث الصفات، وأبو يوسف في الغرائب... ونحوه عن حذيفة وعن الحسن أنه أنكر تحديث أنس للحجَّاج بقصة العرنيين[3]؛ لأنه اتخذها وسيلة إلى ما كان يعتمده من المبالغة في سفك الدماء بتأويله الواهي، وضابط ذلك أن يكون ظاهر الحديث يقوِّي البدعة وظاهره في الأصل غير مراد، فالإمساك عنه عند من يخشى عليه الأخذ بظاهره مطلوب"[4].

وقد يعتقد بعض الناس أن الحديث دال على أن رسول الله ﷺ قد كتم شيئًا من الوحي عن جميع الصحابة سوى أبي هريرة، فإذا نظرنا في هذا الاعتقاد لوجدنا أنه جهل منهم؛ وذلك لأن الحديث ليس فيه ما يفيد أن رسول الله ﷺ قد اختصه بهذا الوعاء دون غيره من الصحابة، فليس فيه شيء من كتمان الوحي الذي أمر الله رسوله ﷺ أن يبلغه الناس[5]، إذ إن هذا غير معقول؛ لأنه ينافي أيضًا تبليغ الرسالة، وأمر الله ﷻ في قوله: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٦٧﴾ ﴾ (المائدة).

وأما أن يكون ما اختصه به من الآداب فبعيد جدًّا؛ لأن الرسول ﷺ إنما بُعث ليتمم مكارم الأخلاق، ومنعه ذلك عن الأمة ينافي تبليغ الرسالة ـ أيضًا، فليس من المتصور أن يلقن الرسول الكريم بعض ما يتعلق بالأخلاق والآداب أبا هريرة، ويترك الأمة من غير أن يفيدها بشيء من هذا[6].

وبالرغم من هذا فإن أبا هريرة ليس بدعًا في قوله أو

---

١. السنة قبل التدوين، د. محمد عجاج الخطيب، مرجع سابق، ص٤٥٣.

٢. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: العلم، باب: من خص بالعلم قومًا دون قوم كراهية أن يفهموا، (١/ ٢٧٢) معلقًا.

٣. قصة العرنيين: رواها البخاري عن قتادة: "أن أنسًا ﷺ حدَّثهم: أن ناسًا من عُكل وعُرَينة قَدِموا المدينة على النبي ﷺ وتكلموا بالإسلام، فقالوا: يانبي الله إنا كنا أهل ضرع ولم نكن أهل ريف، واستوخموا المدينة، فأمر لهم رسول الله ﷺ بذودٍ وراعٍ، وأمرهم أن يخرجوا فيه فيشربوا من ألبانها وأبوالها، فانطلقوا، حتى إذا كانوا ناحية الحرَّة كفروا بعد إسلامهم، وقتلوا راعي النبي ﷺ واستاقوا الذَّود، فبلغ النبي ﷺ فبعث الطلب في آثارهم، فأمر بهم فسمَروا أعينهم وقطعوا أيديهم، وتُرِكوا في ناحية الحرَّة حتى ماتوا على حالهم، قال قتادة: بلغنا أن النبي ﷺ بعد ذلك كان يحثُّ على الصدقة وينهى عن المُثْلة" {صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: المغازي، باب: قصة عُكل وعُرَينة، (٧/ ٥٢٤)، رقم (٤١٩٢)}.

٤. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، (١/ ٢٧٢).

٥. الحديث والمحدثون، د. محمد محمد أبو زهو، مطبعة مصر، القاهرة، ط١، ١٣٧٨هـ/ ١٩٥٨م، ص١٥٤ بتصرف.

٦. أبو هريرة راوية الإسلام، د. محمد عجاج الخطيب، مرجع سابق، ص١٢٣.

فعله؛ فقد كان رسول الله ﷺ يختص بعض أصحابه بأشياء دون الآخرين، من هذا حديثه لمعاذ بن جبل رضي الله عنه: "ما من أحد يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله صدقًا من قلبه إلا حرَّمه الله على النار، قال يا رسول الله: أفلا أخبر به الناس فيستبشروا؟ قال: إذًا يتكلوا، وأخبر بها معاذ عند موته تأثمًا"[1]؛ أي: "خوفًا من أن يكون قد كتم العلم"[2]، وأَعْلَم النبيُّ ﷺ حذيفةَ بن اليمان أسماء المنافقين، فكان لا يعرفهم سواه رضي الله عنه ولا مشاحة في ذلك.

ومن هنا يتأكد لنا أن الوعاء الثاني الذي لم يبثه أبو هريرة لم يكن فيه ما يتعلق بالأحكام ولا بالآداب والأخلاق، إنما بعض ما يتعلق بأشراط الساعة، أو بعض ما يقع للأمة من فتن، وكتمان مثل هذه الأمور جائز، وعليه فليس هذا الكتمان مطعنٌ على صحابي جليل مثل أبي هريرة رضي الله عنه®.

ثانيًا. أبو هريرة ينشر العلم بين الناس:

كان أبو هريرة من أوعية العلم، ومن كبار أئمة الصحابة في الحديث، مع الجلالة والعبادة، والتواضع والورع، وكان يقول: "وايم الله... لولا آيتان في كتاب الله ﷺ ما حدثت حديثًا، ثم يتلو: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَٰبِ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ (159) إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ وَأَصْلَحُوا۟ وَبَيَّنُوا۟ فَأُو۟لَٰٓئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ ۚ وَأَنَا ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ (160) ﴾ (البقرة)"[3].

وكان يدعو الناس إلى نشر العلم، وعدم الكذب على رسول الله ﷺ، ومن ذلك ما يرويه عن النبي ﷺ أنه قال: "من سُئل عن علم فكتمه أُلجم بلجامٍ من نار يوم القيامة"[4]، وعنه أيضًا: "من كذب عليَّ متعمّدًا فليتبوأ مقعده من النار"[5].

هكذا كان يشعر أبو هريرة أن من واجبه أن يفقِّه الناس ويعلمهم ما سمعه من الصادق المصدوق ﷺ، ويرى هذا لزامًا عليه، لذلك لم يتوان في هذا المضمار، ولم يُقصِّر فيه، بل كان في طليعة المعلمين، سعى لنشر العلم، وأفتى الناس أكثر من عشرين سنة، وكان طلاب العلم وأصحاب المسائل لا ينقطعون عنه؛ لعلمه الجم، وحفظه الجيد، فقد كان من أعلم الصحابة بسنة رسول الله ﷺ، ويظهر لنا ذلك فيما حدث له مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه، قال أبو هريرة رضي الله عنه: "أخذت الناس ريحٌ بطريق مكة، وعمر بن الخطاب حاجٌّ، فاشتدَّت عليهم، فقال عمر لمن حوله: مَنْ يحدِّثنا عن

---

1. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: العلم، باب: من خص بالعلم قومًا دون قوم كراهية أن لا يفقهوا، (1/ 272)، رقم (128).
2. أبو هريرة راوية الإسلام، د. محمد عجاج الخطيب، مرجع سابق، ص123 بتصرف.

® في **"أمانة أبي هريرة في التحديث وعدم كتمه للعلم"** طالع: الوجه الأول، من الشبهة التاسعة، والوجه الأول، من الشبهة السادسة عشرة، من هذا الجزء.

3. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: العلم، باب: حفظ العلم، (1/ 258)، رقم (118).
4. صحيح: أخرجه الإمام أحمد في مسنده، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أبي هريرة، (15/ 194)، رقم (8035). وصحح إسناده أحمد شاكر في تعليقه على المسند.
5. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: العلم، باب: إثم من كذب على النبي، (1/ 242)، رقم (107). صحيح مسلم (بشرح النووي)، المقدمة، باب: تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ، (1/ 169).

الريح؟ فلم يرجعوا إليه شيئًا، فبلغني الذي سأل عنه عمر من ذلك، فاستحثثت راحلتي حتى أدركتُه، فقلت: يا أمير المؤمنين، أُخبرتُ أنك سألت عن الريح، وإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: لـريح مـن رَوْح الله، تأتي بالرحمة، وتأتي بالعذاب، فإذا رأيتموها فلا تسبُّوها، وسلوا الله خيرها، واستعيذوا به من شرِّها"[1].

انظر إلى حرصه ﷺ في تبليغ ما عرفه من علم، فلم ينتظر عودة عمر بن الخطاب ﷺ حتى يحدِّثه عن الريح، بل استحثَّ راحلته، وسعى خلفه عندما عَلِمَ، وأخبره بما قال الرسول ﷺ في ذلك.

ومما يثبت حرصه ﷺ على نشر العلم وعدم كتمانه أن من عاصره من التابعين لاحظوا كثرة تحديثه، فجعلوا يسألون الصحابة عن السبب؛ فقد جاء رجلٌ إلى طلحة بن عبيد الله، فقال: "يا أبا محمد، أرأيت هذا اليماني - يعني أبا هريرة - أهو أعلم بحديث رسول الله ﷺ منكم؟ نسمع منه أشياء لا نسمعها منكم، أم هو يقول عن رسول الله ما لم يقل؟ قال: أما أن يكون سمع ما لم نسمع، فلا أشك، وسأحدثك عن ذلك! إنا كنا أهل بيوتات وغنم وعمل، كنا نأتي رسول الله ﷺ طرفي النهار، وكان مسكينًا ضيفًا على باب رسول الله يده مع يده، فلا نشك أنه سمع ما لم نسمع، ولا تجد أحدًا فيه خير يقول عن رسول الله ﷺ ما لم يقل"[2].

فهل بعد شهادة معاصريه له بكثرة الحديث حتى لفت أنظارهم هذا منه، يُتَّهم بأنه كان يكتم العلم؟! إنه لو كان كتومًا للعلم ما اشتُهِر عنه ذلك.

ونراه بعد وفاة رسول الله ﷺ يجالس أصحابه يسألهم ويسألونه حتى إنه كان يأتي إلى كل من يظن عنده بعض العلم[3]؛ فقد "جاء إلى كعب الأحبار يسأل عنه، وكعب في القوم، فقال كعب: ما تريد منه؟ فقال: أما إني لا أعرف أحدًا من أصحاب رسول الله ﷺ أحفظ لحديث رسول الله ﷺ مني، فقال كعب: أما إنك لم تجد طالب شيء إلا شبع منه يومًا من الدهر إلا طالب علم أو طالب دنيا، فقال: أنت كعب؟ فقال: نعم، فقال: لمثل هذا جئتك"[4].

ولقي أبو هريرة كعب الأحبار فجعل يحدِّثه ويسأله، فقال كعب: "ما رأيت أحدًا لم يقرأ التوراة أعلم بما فيها من أبي هريرة"[5].

نشر أبي هريرة العلم في سائر الأمصار:

كان أبو هريرة يحدِّث عن رسول الله ﷺ في المدينة المنورة وفي مكة المكرمة، كما حدَّث في دمشق، وحفظ عنه أهلها، وحدَّث في البحرين، وكان يحدِّث حيثما حلَّ، ويفتي الناس بما سمع من الرسول ﷺ، ومن يتَّبع حديثه يرى أنه قد جعل بيته معهدًا للمسلمين يترددون عليه، ليسمعوا حديث رسول الله ﷺ، كما كان يستقبل طلاب العلم في أرضه بالعقيق ويحدِّثهم ويكرمهم، ويُدخل السرور عليهم بما أنعم الله عليه من حسن المعشر ولطيف الخُلُق، وكثرة العلم والخير.

---

١. صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أبي هريرة، (١٤/ ٥٢)، رقم (٧٦١٩). وقال أحمد شاكر: إسناده صحيح.

٢. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (٢/ ٦٠٥، ٦٠٦).

٣. أبو هريرة راوية الإسلام، د. محمد عجاج الخطيب، مرجع سابق، ص١١٨: ١٢١ بتصرف.

٤. الطبقات الكبير، ابن سعد، مرجع سابق، (٥/ ٢٣٧).

٥. المرجع السابق، (٥/ ٢٣٧).

أبو هريرة يفتي بحضرة الصحابة:

وكانت أكثر مجالسه في المسجد النبوي إلى جانب الحجرة المشرَّفة، وقد عرف الناس فضله ومكانته، فكانوا يرجعون إليه في كثير من أمورهم، وكان يفتي بوجود علماء الصحابة، وكان بعض الصحابة كزيد بن ثابت وعبد الله بن عباس يُحيلون السائلين عليه؛ لأنهم عرفوا علمه وإتقانه.

فعن معاوية بن أبي عياش الأنصاري:"أنه كان جالسًا مع ابن الزبير، فجاء محمد بن إياس بن البكير، فسأل عن رجلٍ طلَّق ثلاثًا قبل الدخول، فبعثه إلى أبي هريرة وابن عباس ـ وكانا عند عائشة ـ فذهب فسألهما، فقال ابن عباس لأبي هريرة: أَفْتِه يا أبا هريرة، فقد جاءتك معضلة، فقال الواحدة تُبينها والثلاث تُحرِّمها"[1].

ويصف لنا محمد بن عمارة بن عمرو بن حزم مجلسًا لأبي هريرة، فيقول: "إنه قعد في مجلس فيه أبو هريرة، وفيه مشيخة من أصحاب رسول الله ﷺ بضعة عشر رجلًا، فجعل أبو هريرة يُحدِّثهم عن النبي ﷺ بالحديث فلا يعرفه بعضهم، ثم يتراجعون فيه فيعرفه بعضهم، ثم يُحدِّثهم بالحديث فلا يعرفه بعضهم، ثم يعرفه، حتى فعل ذلك مرارًا، قال: فعرفت ـ يومئذ ـ أنه أحفظ الناس عن رسول الله ﷺ"[2].

وقد وثق الناس بأبي هريرة وعرفوا مكانته، فكانوا يتواعدون لينطلقوا إليه، فيسمعوا حديثه عن رسول الله ﷺ، من ذلك ما رواه مكحول، قال: "تواعد الناس ليلة من الليالي إلى قبة من قباب معاوية، فاجتمعوا فيها، فقام أبو هريرة: فحدثهم عن رسول الله ﷺ حتى أصبح"[3].

وعن محمد بن سيرين أن أبا هريرة كان يقوم كل خميس فيحدِّثهم[4]، وقد عرف الصحابة والتابعون سعة علمه، ومكانته من الرسول ﷺ، فكانوا لا يرونه في مكان إلا اجتمعوا حوله ينهلون من علمه.

وكان أبو هريرة حريصًا كل الحرص على تبليغ العلم ونشره، وبيان السنة في أية فرصة تسنح له، من هذا ما رواه مسلم بسنده عن أبي الشعثاء، قال: "كنا قعودًا في المسجد مع أبي هريرة، فأذَّن المؤذن، فقام رجل من المسجد يمشي، فأتبعه أبو هريرة بصره حتى خرج من المسجد، فقال أبو هريرة: أما هذا فقد عصى أبا القاسم ﷺ"[5]؛ وذلك لأن النبي ﷺ نهى عن الخروج من المسجد إذا أذَّن المؤذن.

وكان أبو هريرة يدعو الناس إلى طلب العلم بالحكمة والموعظة الحسنة، ويُضْفي إلى ذلك شيئًا من مرحه فتقبله النفوس وتطمئن له القلوب، من هذا ما رُوي عن أبي هريرة أنه مرَّ ذات يوم بسوق المدينة ـ وقد هاله انشغال الناس في الدنيا ـ فوقف عليها، فقال: "يا أهل السوق ما أعجزكم! قالوا: وما ذاك يا أبا هريرة؟ قال: ذاك ميراث رسول الله ﷺ يُقسَّم وأنتم ههنا،

---

١. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (٢/ ٦٠٧).

٢. المرجع السابق، (٢/ ٦١٧).

٣. السابق، (٢/ ٥٩٩).

٤. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الخطيب البغدادي، مرجع سابق، (٢/ ٦٤).

٥. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: المساجد ومواضع الصلاة، باب: النهي عن الخروج من المسجد إذا أذَّن المؤذن، (٣/ ١٢٣٦)، رقم (١٤٦٢).

تذهبون فتأخذون نصيبكم منه، قالوا: وأين هو؟ قال: في المسجد، فخرجوا سراعًا إلى المسجد، ووقف أبو هريرة لهم حتى رجعوا، فقال لهم: ما لكم؟ قالوا: يا أبا هريرة فقد أتينا فدخلنا فلم نرَ فيه شيئًا يُقسَّم، فقال لهم أبو هريرة: أما رأيتم في المسجد أحدًا؟ قالوا: بلى، رأينا قومًا يصلُّون، وقومًا يقرءون القرآن، وقومًا يتذاكرون الحلال والحرام، فقال لهم أبو هريرة: ويحكم، فذاك ميراث محمد ﷺ"[1].

وكان أبو هريرة حين يعقد حلقات الحديث، يسمح لبعض طلابه بالكتابة عنه، ويمكننا أن نعتبر هذه الحلقات التي يكتب فيها طلاب أبي هريرة عنه مجالس إملاء الحديث[2].

فممَّا سبق يتبين لنا أن أبا هريرة رضي الله عنه لم يكتم علمًا ينتفع الناس به، وقد نشر الحديث في كافة ربوع الأرض وتلقَّى الصحابة على يديه الحديث، وكان يحدِّث بحضرتهم، ويفتي بحضرتهم، وما سُئل من علم من فتيا أو حديث إلا أجاب عنه، وأفتى فيه، واعترف له الصحابة بكثرة حديثه عن رسول الله ﷺ، وعليه فلا مسوِّغ لشبهة أو افتراء يَصِمُ أبا هريرة بكتمان العلم والحديث®.

الخلاصة:

- إن مما عُرف به أبو هريرة رضي الله عنه من الشدة في الحق، وعدم هيبته من الحكام، مثل قوله لمروان بن الحكم يومًا: "والله ما أنت بوالٍ، وإن الوالي لغيرك؛ فَدَعْه، ولكنك تدخل فيما لا يعنيك، إنما تريد بهذا إرضاء من هو غائب عنك، يعني معاوية"، وأنكر عليه عندما رأى في داره تصاوير، فلو كان أبو هريرة يخشى الناس ما أمر الحكام وما نهاهم، أما وقد عُرِفَت جرأته فلا تُقبل دعوى أن أبا هريرة كتم شيئًا من العلم خشية الناس.
- ما كان لمثل أبي هريرة أن يكتم حديث رسول الله ﷺ، أو يستنكف عن نشر علم علمه منه ﷺ أو فتيا سُئل عنها، وهو الراوي لحديث: "من سُئل عن علم فكتمه أُلجِم بلجام من نار يوم القيامة".
- إذا كان لا يَحل لعالم أن يُسأل عن علم فيكتمه، فمن باب أولى ألا يكتمه أبو هريرة لمقام الصحبة من رسول الله ﷺ وقُربه الشديد من مصدر النور المحمدي، ولكن العلم نوعان:
  - علم يُحتاج إليه لصلاح الدنيا والآخرة، وهذا العلم يأثم كاتمه، وهو المقصود بالذم في الحديث والمتوعد عليه بالعقاب.
  - وعلم لا يتوقف عليه حكم شرعي، ولا يُتوصَّل به إلى غيره، ومعرفته فضلة، وهذا بالخيار حدَّثت به أو لم تُحدِّث، وهو يدور أيضًا تحت قاعدة المصالح والمفاسد؛ أي إذا رأى العالم به أن التحدُّث به لا نفع فيه بل يجلب مَضرَّة وجب كتمانه، ولا يحل التحدث به، وهذا المَعْنِي بحديث النبي ﷺ: "ما أنت بمُحدِّث قومًا بحديث لا تبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة".
- الوعاء الذي لم يبثه أبو هريرة رضي الله عنه كان من قِبَل

---

١. حسن: أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، (٢/ ١١٤)، رقم (١٤٢٩). وحسنه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب برقم (٨٣).

٢. انظر: أبو هريرة راوية الإسلام، د. محمد عجاج الخطيب، مرجع سابق، ص١١٠: ١١٥.

® في **"فتاوى أبي هريرة ونقلها عنه"** طالع: الوجه الأول، من الشبهة الثالثة، والوجه الثاني، من الشبهة الثامنة، من هذا الجزء.

العلم الذي معرفته فضلة، وهو ما يتعلق بالفتن والملاحم وشرائط الساعة، ويجوز كتمان ما يتعلق بذلك إذا أدى إلى مفاسد، وهذا يتضح من قول أبي هريرة: "لو أخبرتكم أنكم تقتلون إمامكم، وتقتتلون فيما بينكم بالسيوف لما صدقتموني"، والقاعدة الشرعية تقول: دفع الضرر مُقدَّم على جلب المنفعة، وقد كان أبو هريرة ﷺ في ذلك مثل سائر الصحابة لا يُحدِّث الناس إلا بما ينفعهم.

- ليس صحيحًا أن أبا هريرة ﷺ كان يكتم العلم، بل المعروف عنه أنه كان أكثر الصحابة نشرًا لسنة النبي ﷺ، فقد حدَّث في المدينة ومكة كما حدَّث في دمشق، كما كان يفد إليه طلاب العلم من كل مكان، وقد حدَّث عنه ﷺ خَلَفٌ كثير من الصحابة والتابعين، فقيل: بلغ عدد أصحابه ثمانمائة كلهم روى عنه الحديث، فكيف يُتَّهم مثله بكتمان العلم؟!

الشبهة الثالثة عشرة

الزعم أن كثرة مرويات أبي هريرة تطعن في عدالته(*)

مضمون الشبهة:

يطعن بعض أعداء السنة في مرويات الصحابي الجليل أبي هريرة ﷺ بسبب كثرتها، والتي وصلت إلى (٥٣٧٤) خمسة آلاف وثلاثمائة وأربعة وسبعين حديثًا، وهذا أضعاف ما رواه الخلفاء الأربعة ﷺ على الرغم من أن صحبة أبي هريرة ﷺ لم تتعد سنة وأربعة أشهر، كما أن هذا العدد أضعاف ما رواه عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما الذي شهد له أبو هريرة نفسه بأنه أكثر حديثًا منه عندما قال: "ليس أحد من أصحاب رسول الله ﷺ أكثر حديثًا منِّي إلا عبد الله بن عمرو، فإنه كان يكتب ولا أكتب"؛ ولذلك أنكر عليه عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما إكثاره هذا قائلًا: "لقد أكثر علينا أبو هريرة". رامين من وراء ذلك إلى الطعن في مرويّات أبي هريرة التي تمثل جزءًا كبيرًا من السنة النبوية.

وجوه إبطال الشبهة:

١) من المعلوم أن صحبة أبي هريرة ﷺ تعدَّت ثلاث سنوات، فقد قدم على النبي ﷺ عام خيبر، أي في جمادى الأولى سنة سبعٍ، ولازمه حتى وفاته، وبين خيبر ووفاة النبي ﷺ أربعة أعوام إلا شهرين، وهذه المدة ليست قليلة لحفظ هذه الأحاديث، لا سيما لمن لازم النبي ﷺ وأوقف حياته على تلقي الحديث وحفظه فقط، خصوصًا وقد دعا له النبي ﷺ بعدم النسيان.

٢) إن من الخطأ الفاحش أن نقارن بين الخلفاء الراشدين وأبي هريرة في كثرة المرويات عن النبي ﷺ؛ وذلك لانشغالهم بشئون السياسة وأمور الدولة، بينما تفرَّغ أبو هريرة ﷺ للحديث، وابتعد عن الفتن وغيرها من المشاغل.

٣) لا تصح مقارنة عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما بأبي هريرة في رواية الحديث؛ لأن عبد الله سكن مصر والشام بعيدًا عن طُلاب الحديث فقلت مروياته،

(*) الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي الحديث، محمد حمزة، مرجع سابق. الرد على القرآنيين، شافع توفيق محمود، مرجع سابق. السنة المطهرة والتحديات، د. نور الدين عتر، مرجع سابق.

وشهادة أبي هريرة له كانت بأنه أكثر تحملًا لا أداءً، وكذلك لم يقصد ابن عمر رضي الله عنهما اتهام أبي هريرة بمقولته: "لقد أكثر علينا أبو هريرة"، لأنه يعني أن روايته زادت على روايتهم.

التفصيل:

أولا. ملازمة أبي هريرة للنبي ﷺ كافية لحفظ هذه الأحاديث:

من المعلوم أن أبا هريرة ﷺ قَدِم مهاجرًا من اليمن إلى المدينة ليالي فتح خيبر سنة سبعٍ من الهجرة، وكان قد أسلم على يد الطفيل بن عمرو في اليمن، وشهد هذه الغزوة مع رسول الله ﷺ ولازمه إلى آخر حياته يخدمه، ويتلقى العلم عنه، ويتحدث هو عن ذلك لما سأله مروان بن الحكم قائلًا له: "إن الناس قد قالوا إنك أكثرت على رسول الله ﷺ الحديث، وإنما قدمت قبل وفاة النبي ﷺ بيسير، فقال أبو هريرة: نعم، قدمت ورسول الله ﷺ بخيبر سنة سبعٍ، وأنا ـ يومئذٍ ـ قد زدت على الثلاثين سنةً سنوات، وأقمت معه حتى توفي، أدور معه في بيوت نسائه وأخدمه، وأنا والله ـ يومئذٍ ـ مقلٌّ (فقير)، وأُصلِّي خلفه، وأحج وأغزو معه، فكنت ـ والله ـ أعلم الناس بحديثه، قد ـ والله ـ سبقني قوم بصحبته والهجرة إليه من قريش والأنصار، وكانوا يعرفون لزومي له؛ فيسألوني عن حديثه، منهم: عمر وعثمان وعلي وطلحة والزبير، فلا ـ والله ـ ما يخفى عليَّ كلُّ حدث كان بالمدينة، وكل من أحب الله ورسوله ﷺ، وكل من كانت له عند رسول الله ﷺ منزلة، وكل صاحب لرسول الله ﷺ، فكان أبو بكر صاحبه في الغار، وغيره قد أخرجه رسول الله ﷺ من المدينة أن يساكنه، فليسألني أبو عبد الملك عن هذا وأشباهه، فإنه يجد عندي منه علمًا كثيرًا جمًّا... فو الله ما زال مروان يقصر عن أبي هريرة، ويتقيه ـ بعد ذلك ـ ويخافه ويخاف جوابه"[1].

وفي هذا رد صريح على من ادَّعوا أن صحبة أبي هريرة للنبي ﷺ لم تتعد السنة وتسعة أشهر؛ لأن أبا هريرة أسلم عام خيبر، وخيبر كانت في جمادى الأولى سنة سبع، وتوفي النبي ﷺ في ربيع الأول سنة ١١هـ، وبين خيبر ووفاة النبي ﷺ أربع سنوات إلا شهرين تقريبًا[2].

ولكثرة مرويات أبي هريرة ﷺ عدة أسباب هي:

١. شدة ملازمته النبي ﷺ ومواظبته على حضور مجالسه؛ فقد روى الشيخان وغيرهما أن أبا هريرة قال: "إنكم تزعمون أن أبا هريرة يُكثر الحديث على رسول الله ﷺ، والله الموعد، إني كنتُ امرأً مسكينًا، ألزم رسول الله ﷺ على ملء بطني، وكان المهاجرون يشغلهم الصفق بالأسواق، وكانت الأنصار يشغلهم القيام على أموالهم، فشهدت من رسول الله ﷺ ذات يوم وقال: مَنْ يبسط رداءه حتى أقضي مقالتي ثم يقبضه فلم ينس شيئًا سمعه منِّي، فبسطت بُردة كانت عليَّ، فوالذي بعثه بالحق ما نسيت شيئًا سمعته منه"[3].

٢. رغبته الشديدة في تحصيل العلم؛ حتى نالته

---

١. تاريخ دمشق، ابن عساكر، مرجع سابق، (٦٧/ ٣٥٥) بتصرف.

٢. السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام "مناقشتها والرد عليها"، د. عماد السيد الشربيني، دار اليقين، مصر، ط١، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م، (٢/ ١٠٥، ١٠٦).

٣. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الاعتصام بالكتاب والسنة، باب: الحجة على من قال: إن أحكام النبي ﷺ كانت ظاهرة، (١٣/ ٣٣٣)، رقم (٧٣٥٤).

دعوة النبي ﷺ ألا ينسى شيئًا من العلم، فبزَّ أقرانه في كثرة الحديث عن النبي ﷺ مع قصر صحبته قياسًا عليهم، فقد روى البخاري في باب الحرص على الحديث عن أبي هريرة أنه قال: "يا رسول الله مَنْ أسعد الناس بشفاعتك يوم القيامة، قال رسول الله ﷺ: لقد ظننت يا أبا هريرة أن لا يسألني عن هذا الحديث أحد أَوَّلَ منك لما رأيت من حرصك على الحديث، أسعد الناس بشفاعتي يوم القيامة من قال لا إله إلا الله خالصًا من قلبه أو نفسه"(١).

٣. أدرك أبو هريرة كبار الصحابة وأخذ عنهم شيئًا كثيرًا من الحديث، فتكامل علمه به واتسع أفقه فيه(٢).

ولا يفوتنا هنا أن نذكر أن "ما رواه - أبو هريرة - لم يكن جميعه عن النبي ﷺ بل روى عن الصحابة ﷺ، ورواية بعض الصحابة عن بعض مشهورة مقبولة لا مأخذ عليها "(٣).

٤. قوة ذاكرته وحفظه وحُسن ضبطه، خاصة بعد حادثة بسط الثوب، وتبشير الرسول له بالحفظ وعدم النسيان - كما سبق - فكان حافظًا متقنًا ضابطًا لما يرويه.

ويدل على ذلك قصة امتحان مروان له فيما رواه الحاكم عن أبي الزُّعَيْزِعَة كاتب مروان بن الحكم: "أن مروان بن الحكم دعا أبا هريرة فأقعدني خلف السرير، وجعل يسأله وجعلت أكتب، حتى إذا كان عند رأس الحول، دعا به فأقعده وراء الحجاب، فجعل يسأله عن ذلك، فما زاد ولا نقص، ولا قدم ولا أخر"(٤)، وهذه القصة "تدل على قوة حفظه وإتقانه، كما شهد له بذلك الصحابة والتابعون فمن بعدهم من أئمة الحديث إلى يومنا هذا"(٥).

٥. امتداد عمره ﷺ بعد وفاة رسول الله ﷺ؛ حيث عاش بعده نحو سبعة وأربعين عامًا ينشر الحديث ويبثه بين الناس بعيدًا عن المناصب والمشاغل والفتن.

ومن هذه الأمور مجتمعة كان أبو هريرة أحفظ الصحابة للحديث، متفوقًا عليهم في باب التحمل والرواية معًا، وكان كل ما رواه أبو هريرة مجتمعًا يثبت متفرقًا لدى جميع الصحابة أو كثير منهم، لهذا كانوا يرجعون إليه، ويعتمدون في الرواية عليه، حتى إن ابن عمر كان يترحم عليه في جنازته ويقول: "كان يحفظ على المسلمين حديث النبي ﷺ"(٦)، قال البخاري: "روى عن أبي هريرة نحوٌ من ثمانمائة رجل من أهل العلم من الصحابة والتابعين وغيرهم"(٧).

ومعلوم لدى علماء الحديث "أن أبا هريرة روى خمسة آلاف وثلاثمائة وأربعة وسبعين حديثًا (٥٣٧٤)، اتفق الشيخان منها على ثلاثمائة وخمسة وعشرين (٣٢٥)، وانفرد البخاري بثلاثة وتسعين (٩٣)،

---

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: العلم، باب: الحرص على الحديث، (١/ ٢٣٣)، رقم (٩٩).

٢. الحديث والمحدثون، د. محمد محمد أبو زهو، مرجع سابق، ص١٣٣، ١٣٤ بتصرف.

٣. السنة قبل التدوين، د. محمد عجاج الخطيب، مرجع سابق، ص٤٥٠.

٤. أخرجه الحاكم في المستدرك، كتاب: معرفة الصحابة، باب: ذكر أبي هريرة، (٣/ ٥٨٣)، رقم (٦١٦٤).

٥. السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام "مناقشتها والرد عليها"، عماد السيد الشربيني، مرجع سابق، (٢/ ١١٠).

٦. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، ص١٣٤.

٧. أسد الغابة في معرفة الصحابة، ابن الأثير، مرجع سابق، (٥/ ٣٢١).

ومسلم بمائة وتسعة وثمانين (١٨٩)"[١].

ومن ثم، نتساءل ما وجه الغرابة في كثرة مرويات أبي هريرة رضي الله عنه مع حداثة صحبته بالنسبة لغيره، طالما أن المدة التي صحب النبي ﷺ فيها ليست بالزمن القصير في عمر الصحبة؟ وليس ذلك ببدع لا في العقل ولا في العادة، فكم من شخص قد يجمع في الزمن القليل مالا يجمعه غيره في أضعافه، والذكاء والإقبال على العلم والتفرغ من الشواغل الدنيوية - كل ذلك يساعد على الإكثار مع الجمع والتحصيل.

وإنا "لنجد في عصورنا المتأخرة بعض التلاميذ والمريدين الذين لازموا أساتذتهم وشيوخهم مدة وجيزة، يقيدون عنهم الكتب والمجلدات ويحفظون عن ظهر قلب من كلامهم ما يربو على ما حفظه الصحابي أبو هريرة عن رسول الله ﷺ، وذلك على الفرق الذي بين عصرنا وعصر النبوة، وبين أبي هريرة رضي الله عنه وهؤلاء التلاميذ من جهة التفرغ والاستعداد وتكاليف الحياة، وكذلك التقوى والورع وغير ذلك من متطلبات حصول العلم.

ولا يغيب عنا أن هذه الخمسة آلاف والثلاثمائة والأربعة والسبعين حديثًا الكثير منها لا يبلغ السطرين أو الثلاثة، ولو جمعت كلها لما زادت عن جزء، فأي غرابة في هذا"[٢]؟

إنه من الغريب حقًّا أن يَعْجَب هؤلاء من كثرة حديث أبي هريرة، فهل يعجبون من قوة ذاكرة أبي هريرة أن تجمع (٥٣٧٤) حديثًا؟ أم يعجبون أن يحمل هذه الكثرة عن الرسول ﷺ خلال ثلاث سنوات؟

إذا كانوا "يعجبون من قوة حافظة أبي هريرة، فليس هذا مجالًا للدهشة والطعن؛ لأن كثيرًا من العرب قد حفظوا أضعاف أضعاف ما حفظه أبو هريرة، فكثير من الصحابة حفظوا القرآن الكريم والحديث الشريف والأشعار، فماذا يقولون في هؤلاء؟ وماذا يقولون في حفظ أبي بكر أنساب العرب؟ وعائشة رضي الله عنها شعرهم؟ وماذا يقولون في حفظ حَبر الأمة عبد الله بن عباس؟ وحفظ الإمام الزُّهري والشعبي وقتادة؟ فحفظ أبي هريرة إذن ليس بدعًا وليس غريبًا.

وإذا كانوا يعجبون من تحمل أبي هريرة هذه الأحاديث الكثيرة عن الرسول ﷺ خلال ثلاث سنوات، فقد غاب عن ذهنهم أن أبا هريرة صحب الرسول ﷺ في سنوات ذات شأن عظيم - هذا فضلًا عما ذكرناه من أسباب قوة حفظه - جرت فيها أحداث اجتماعية وسياسية وتشريعية هامة، وفي الواقع أن الرسول قد تفرغ في تلك السنوات للدعوة والتوجيه بعد أن هادنته قريش، ففي السنة السابعة وما بعدها انتشرت رسله في الآفاق، ووفدت إليه القبائل من جميع أطراف جزيرة العرب، وأبو هريرة في هذا كله يرافق الرسول ﷺ ويرى بعينيه، ويسمع بأذنيه، ويعي بقلبه"[٣].

ومن ثم، فإنه لا غرابة أن يحفظ أبو هريرة هذه الأحاديث في مدة تزيد على ثلاث سنوات؛ لتوفر كل متطلبات الحفظ لديه، وهذه المدة ليست سنة وأربعة

١. الحديث والمحدثون، د. محمد محمد أبو زهو، مرجع سابق، ص١٣٤.

٢. دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين، د. محمد محمد أبو شهبة، مرجع سابق، ص١٨١، ١٨٢.

٣. السنة قبل التدوين، د. محمد عجاج، مرجع سابق، ص٤٤٩، ٤٥٠.

أشهر كما زعموا، وإنما هي أكثر من ثلاث سنوات®.

ثانيًا. حيثيات المفارقة بين مرويات أبي هريرة رضي الله عنه والخلفاء الراشدين:

لا وجه للمقارنة بين الخلفاء الراشدين وأبي هريرة في مجال الحفظ وكثرة الرواية لأسباب عدة، أهمها:

1. أن هؤلاء الخلفاء الأربعة اهتموا بشئون الدولة، وسياسة الحكم، فأنفذوا العلماء والقراء والقضاة إلى البلدان، فأدوا الأمانة التي حملوها، كما أدى هؤلاء الأمانة في توجيه شئون الدولة، فكان ذلك الذي شغلهم عن رواية الحديث مما أدى إلى قلة حديثهم، فكما لا نلوم خالد بن الوليد مثلًا على قلة حديثه عن النبي ﷺ لانشغاله بالفتوحات لا نلوم كذلك أبا هريرة على كثرة حديثه لانشغاله بالعلم، وهل لأحد أن يلوم عثمان بن عفان أو ابن عباس رضي الله عنهما؛ لأنهما لم يحملا لواء الفتوحات شرقًا وغربًا؛ لأن كل امرئ ميسر لما خلق له.

2. إن في انصرافه رضي الله عنه إلى العلم والتعليم، واعتزاله الفتن والسياسة، واحتياج الناس إليه لامتداد عمره، ما يجعل الموازنة بينه وبين غيره من الصحابة أو الخلفاء الراشدين غير صحيحة، بل هي خطأ كبير[1].

3. تقليل الخلفاء الراشدين من الرواية؛ خشية أن يتخذها المنافقون مطية لأغراضهم الخبيثة؛ فقد نظر الخلفاء الراشدون، وتابعهم سائر الصحابة إلى السنة فألفوها كنوزًا ثمينة في صدور الذين أُوتوا العلم، فلم يشاءوا أن يعرضوها في سوق الرواية؛ لئلا يتخذ المنافقون من شيوع الحديث عنه ﷺ ذريعة للتزيد فيه وسلَّمًا لتزييف الحديث على النبي، ولئلا تزل بالمكثرين أقدامهم فيسقطوا في هوة الخطأ والنسيان، فيكذبوا على رسول الله من حيث لا يشعرون، كما كرهوا أن يشتغل الناس برواية الحديث، وينصرفوا عن تلاوة القرآن ولمَّا يتيسر حفظه لكثير منهم؛ لذلك نجدهم قد أتقنوا من السنة بقدر ما يَعنُّ لهم من مسائل الفتوى والقضاء.

فهذا أبو بكر الصديق رضي الله عنه على كثرة سماعه من رسول الله ﷺ يُقلِّل من رواية الحديث، وكان عمر بن الخطاب يأمر الناس بتقليل الرواية، وكان مهيبًا عند جميع الصحابة؛ فقد روى ابن ماجه في سننه عن الشعبي عن قرظة بن كعب، قال: "بعثنا عمر بن الخطاب إلى الكوفة وشيَّعنا، فمشى معنا إلى موضع يقال له "صرار"، فقال: أتدرون لِمَ مشيت معكم، قال: قلنا: لحق صحبة رسول الله ﷺ، ولحق الأنصار، قال: لكني مشيت معكم لحديث أردت أن أحدثكم به، فأردت أن تحفظوه لممشاي معكم، إنكم تقدمون على قوم للقرآن في صدورهم هزيز كهَزِيز[2] المِرْجَل[3]، فإذا رأوكم مَدُّوا إليكم أعناقهم، وقالوا: أصحاب محمد، فأقلوا الرواية عن رسول الله ﷺ ثم أنا شريككم"[4]. فلما قدم قرظة، قالوا: "حدِّثْنَا، قال: نهانا عمر بن الخطاب"[5].

® في **"حرص أبي هريرة على العلم بالقرآن والسنة وحفظه لهما"** طالع: الوجه الأول، من الشبهة الثالثة، والوجه الأول، من الشبهة الثامنة، من هذا الجزء.

1. المرجع السابق، ص٤٥٠، ٤٥١.

2. هزيز: صوت.

3. المِرْجَل: إناء يغلي فيه الماء، وله صوت عند غليان الماء فيه.

4. صحيح: أخرجه ابن ماجه في سننه، المقدمة، باب: التوقي في الحديث عن رسول الله ﷺ، (١/ ١٢)، رقم (٢٨). وصححه الألباني في صحيح سنن ابن ماجه برقم (٢٦).

5. جامع بيان العلم وفضله، ابن عبد البر، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، مكتبة التوعية الإسلامية، مصر، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م، (٢/ ٩٩٩، ١٠٠٠).

وهذا أبو هريرة - الذي يحتجون به - يمسك عن التحديث في زمن عمر بن الخطاب مع أنه معدود في المكثرين من الصحابة لرواية الحديث، ولكنه اتباعًا لسنة الشيخين رضي الله عنهما في التقليل من الرواية يكفُّ عنها، ثم لما طالت به الأيام، واحتيج إلى ما عنده من العلم حدَّث به وأظهره للناس؛ فقد روى البخاري عن أبي هريرة أنه قال: "إن الناس يقولون أكثر أبو هريرة ولولا آيتان في كتاب الله ما حدثت حديثًا، ثم يتلو قوله ﷻ: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡتُمُونَ مَآ أَنزَلۡنَا مِنَ ٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلۡهُدَىٰ مِنۢ بَعۡدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِي ٱلۡكِتَٰبِ أُوْلَٰٓئِكَ يَلۡعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلۡعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ (١٥٩) إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ وَأَصۡلَحُواْ وَبَيَّنُواْ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَتُوبُ عَلَيۡهِمۡ وَأَنَا ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ (١٦٠) ﴾ (البقرة)"[1].

ومن ثم، فإن الخلفاء الراشدين وقفوا على حذر في شأن الحديث، فأقلوا من الرواية خشية أن يتخذها المنافقون مطية لأغراضهم الخبيثة، وهم مع ذلك واقفون عند قوله ﷺ: "إياكم وكثرة الحديث عنِّي، من قال عليَّ فلا يقولن إلا حقًّا أو صدقًا..."[2][3]®.

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: العلم، باب: حفظ العلم، (٢/ ٢٥٨)، رقم (١١٨).

٢. حسن: أخرجه أحمد في مسنده، مسند الأنصار، حديث أبي قتادة الأنصاري، (٢٢٥٩١). وحسنه شعيب الأرنؤوط في تعليقه على المسند.

٣. الحديث والمحدثون، د. محمد محمد أبو زهو، مرجع سابق، ص٦٦: ٦٩ بتصرف.

® في **"إكثار أبي هريرة من الرواية وتفرده ببعضها لا يطعن فيه"** طالع: الوجه الثاني، من الشبهة التاسعة عشرة، من هذا الجزء. وفي **"كثرة مرويات الخلفاء الراشدين في كتب السنة"** طالع: الوجه الثاني، من الشبهة الثامنة عشرة، من الجزء الرابع (عدالة الصحابة).

ثالثًا. أسباب كثرة ما رُوي عن أبي هريرة وقلة ما رُوي عن عبد الله بن عمرو:

إن طعنهم في أبي هريرة بسبب كثرة أحاديثه (٥٣٧٤ حديثًا) قياسًا بأحاديث عبد الله بن عمرو بن العاص (٧٠٠ حديثًا)، قائلين: كيف يشهد أبو هريرة بأن عبد الله بن عمرو أكثر منه حديثًا، فقد رُوي عن أبي هريرة ﷺ أنه قال: "ما من أصحاب رسول الله ﷺ أحد أكثر حديثًا عنه مني، إلا ما كان من عبد الله بن عمرو، فإنه كان يكتب ولا أكتب"[4]، ومع كل هذا تروي لنا كتب السنة أحاديث لأبي هريرة تربو على مرويات عبد الله بن عمرو بن العاص بالآلاف؟

نقول: قد يكون أبو هريرة قال هذا قبل دعاء النبي ﷺ له بعدم النسيان، أو أن عبد الله بن عمرو كان - فعلًا - أكثر تحملًا من أبي هريرة، ولكن قلَّت مروياته، ويرجح ذلك عدة أسباب منها:

١. أنه كان مشتغلًا بالعبادة أكثر من اشتغاله بالتعليم، فقلَّت الرواية عنه، بخلاف أبي هريرة فقد كان متصدرًا للتحديث.

٢. إن عبد الله كان أكثر مُقامه بعد الفتوحات بمصر أو بالطائف، ولم تكن الرحلة إليهما من طلاب الحديث كالرحلة إلى المدينة، وكان أبو هريرة مقيمًا بالمدينة متصديًا للفتوى والتحديث إلى أن مات، ويظهر هذا في كثرة من أخذ عن أبي هريرة الحديث، فقد بلغ عددهم ثمانمائة نفس، ولم يقع ذلك لغيره من الصحابة.

٣. إن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما كان قد وقع له بالشام كتب من كتب أهل الكتاب، فكان ينظر

٤. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: العلم، باب: كتابة العلم، (١/ ٢٤٩)، رقم (١١٣).

فيها ويحفظ منها جملًا، ويحدث بها؛ فربما تجنب التحمل عنه لذلك الكثير من أئمة التابعين.

لهذه الأسباب "نجد أن ما رُوي عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما لا يتناسب مع غزارة علمه وكثرة ما حفظه وكتبه عن رسول الله ﷺ، فلم يصل إلينا عنه سوى سبعمائة حديث اتفق الشيخان منها على سبعة عشر حديثًا، وانفرد البخاري بثمانية، ومسلم بعشرين"[1].

أما عن زعم الطاعنين أن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما اتَّهم أبا هريرة ﷺ بقوله: "لقد أكثر علينا أبو هريرة"، فهذا زعم باطل؛ إذ ليس في قول ابن عمر ﷺ هذا اتهام لأبي هريرة، غاية ما في الأمر أنه أراد أن أبا هريرة أكثر عليهم، أي زادت روايته عن رواياتهم.

إن ما رُوي عن ابن عمر ﷺ من شهادته لأبي هريرة بأنه أكثر سماعًا من النبي ﷺ لأنه كان أكثرهم جرأة - يدحض هذا الزعم، فلقد "مرَّ عبد الله بن عمر بأبي هريرة وهو يحدث عن النبي ﷺ: مَن تَبع جنازة فصلَّى عليها فله قيراط، فإن شهد دفنها فله قيراطان، القيراط أعظم من أُحد، فقال له ابن عمر رضي الله عنهما: أبا هرٍّ، انظر ما تُحدِّث عن رسول الله ﷺ، فقام إليه أبو هريرة حتى انطلق به إلى عائشة رضي الله عنها فقال لها: يا أم المؤمنين، أنشدك الله، أسمعت رسول الله ﷺ يقول: من تَبع جنازة فصلى عليها فله قيراط، فإن شهد دفنها فله قيراطان، فقالت: اللهم نعم. فقال أبو هريرة: إنه لم يكن يشغلني عن رسول الله ﷺ غرس ولا صفق بالأسواق، إنما كنت أطلب من رسول الله ﷺ كلمة يعلمنيها، أو أكلة يطعمنيها، فقال ابن عمر: يا أبا هريرة، كنت ألزمنا لرسول الله ﷺ وأعلمنا بحديثه"[2].

وهذا اعتراف صريح من ابن عمر بأن أبا هريرة كان ألزمهم للنبي ﷺ وأعلمهم بحديثه، وعن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: "إذا صلى أحدكم الركعتين قبل الصبح فليضطجع على يمينه، فقال له مروان بن الحكم: أما يُجزئ أحدنا ممشاه إلى المسجد حتى يضطجع على يمينه، قال عبيد الله في حديثه: قال: لا، قال: فبلغ ذلك ابن عمر، فقال: أكثر أبو هريرة على نفسه، قال: فقيل لابن عمر: هل تنكر شيئًا مما يقول، قال: لا، ولكنه اجترأ وَجَبُنَّا، قال: فبلغ ذلك أبا هريرة، قال: فما ذنبي إن كنت حفظت ونسوا"[3] ومعنى "اجترأ"، أي: اجترأ على سؤال النبي ﷺ في حين أن الصحابة كانوا يهابون سؤاله، فعن أُبي بن كعب قال: كان أبو هريرة جريئًا على النبي ﷺ يسأله عن أشياء لا نسأله عنها[4].

وكيف يتَّهم ابنُ عمر أبا هريرة وهو يعيذ سائله من

---

1. الحديث والمحدثون، د. محمد محمد أبو زهو، مرجع سابق، ص١٤٣، ١٤٤.

٢. صحيح: أخرجه الحاكم في المستدرك، كتاب: معرفة الصحابة، باب: ذكر أبي هريرة، (٣/ ٥٨٤)، رقم (٦١٦٧). وصححه الذهبي في التلخيص، والحديث أخرجه البخاري في صحيحه (بشرح فتح الباري)، كتاب: الجنائز، باب: فضل اتباع الجنائز، (٣/ ٢٢٩)، رقم (١٣٣، ١٣٤). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الجنائز، باب: فضل الصلاة على الجنازة، (٤/ ١٤٦)، رقم (٢١٥٤).

٣. صحيح: أخرجه أبو داود في سننه (بشرح عون المعبود)، كتاب: الصلاة، باب: الاضطجاع بعدها، (٤/ ٩٨)، رقم (١٢٥٧). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن أبي داود برقم (١٢٦١).

٤. أخرجه الحاكم في المستدرك، كتاب: معرفة الصحابة، باب: ذكر أبي هريرة الدوسي، (٣/ ٥٨٣)، رقم (٦١٦٦).

أن يرد أو يشك مجرد الشك فيما رواه أبو هريرة ؟!

من خلال ما سبق يتبين بجلاء أن المقارنة بين أبي هريرة وعبد الله عمرو بن العاص في كثرة المرويات عن النبي ﷺ لا تصح؛ لاختلاف ظروف كل منهما، وأما قول ابن عمر: "لقد أكثر علينا أبو هريرة"، أي زادت روايته على روايتهم، ولم يقصد منها اتهام أبي هريرة أو ذمه، بل يقصد مدحه والثناء عليه لشدة حرصه، والدليل على ذلك قوله: "لكنه اجترأ وجَبُنَّا"، وقوله: "كنت ألزمنا لرسول الله ﷺ وأعلمنا بحديثه"، وتَرَحُّمُه عليه بقوله في جنازته: "رحم الله أبا هريرة كان يحفظ على الناس سنة رسول الله ﷺ".

الخلاصة:

- لقد أسلم أبو هريرة عام خيبر، وخيبر كانت في جمادى الأولى سنة سبع، وبين خيبر ووفاة النبي ﷺ أربع سنوات إلا شهرين، وفي هذا ردٌّ على من قال: إن أبا هريرة لم يصحب النبي ﷺ إلا سنة وأربعة أشهر.
- كان دعاء النبي ﷺ لأبي هريرة ﷺ بعدم النسيان ـ مع تفرُّغه لطلب العلم، وشدة ملازمته النبي ﷺ، وحرصه على أداء ما حمله ـ وراء كثرة مرويّاته ﷺ.
- من الخطأ الفاحش أن يُقارن الخلفاء الأربعة ﷺ بأبي هريرة ﷺ في كثرة الرواية عن النبي ﷺ؛ لانشغالهم بأمور السياسة، وشئون الدولة المترامية الأطراف، على عكس تفرُّغ أبي هريرة للحديث، وابتعاده عن الفتن وغيرها من المشاغل، واحتياج الناس إليه لامتداد عمره، وإذ ما أضفنا إلى ذلك إقلال الخلفاء الراشدين من الرواية خشية أن يتخذها المنافقون مطيَّة لأغراضهم الخبيثة ـ علمنا لماذا زادت مرويات أبي هريرة عن الخلفاء الراشدين.
- إن شهادة أبي هريرة لعبد الله بن عمرو بن العاص ﷺ بأنه أكثر حديثًا منه، تعني أنه كان أكثر تحملًا لا أداء، ولم يتيسر لعبد الله أداء كل ما عنده؛ لِسَكَنِه بمصر والشام بعيدًا عن طلاب الحديث، على عكس أبي هريرة الذي قطن المدينة ملجأ طلاب الحديث.
- لم يقصد ابن عمر رضي الله عنهما بمقولته: "لقد أكثر علينا أبو هريرة" الطعن في أبي هريرة، بدليل تصديقه له، وتحذيره من الشك فيما رواه، وترحُّمه عليه بقوله: "رحم الله أبا هريرة كان يحفظ على الناس سنة رسول الله ﷺ" ولكنه قصد أن روايته زادت على روايتهم؛ لاهتمامه بالحديث والعمل على حفظه ونشره بين الناس، وهذا ثناء ومدح وليس ذمًّا.

الشبهة الرابعة عشرة

دعوى أن أبا هريرة ﷺ كان مُدلِّسًا (*)

مضمون الشبهة:

يدعي بعض المغرضين أن أبا هريرة ﷺ كان يُدلِّس[1] الحديث على النبي ﷺ، ويستدلون على ذلك

(*) الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة، عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، مرجع سابق. الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي الحديث، محمد حمزة، مرجع سابق. الرد على الطاعن في أبي هريرة ﷺ، الحسن بن علي الكتاني، مرجع سابق. العواصم والقواصم، محمد بن إبراهيم الوزير اليماني ، مرجع سابق. حجية السنة ورد الشبهات التي أثيرت حولها، مرجع سابق. السنة المفترى عليها، سالم البهنساوي، مرجع سابق.

١. التدليس: هو أن يروي الراوي عمن لقيه، ما لم يسمعه منه، وعمن عاصره ولم يَلْقَه ما لم يسمعه منه موهمًا أنه سمعه منه.

بأنه كان يتحدث في معظم رواياته بقوله: "قال رسول الله ﷺ، أو سمعت، أو حدثني" دون أن يكون سمع من النبي ﷺ أو تحدث معه، كما أنه روى مشاهد كثيرة لم يحضرها، منها حديثه عن فتح "خيبر"، وحديث دخوله على رُقيَّة بنت رسول الله ﷺ وزوجة عثمان، التي توفيت في السنة الثانية من الهجرة، رغم أنه أسلم بعد فتح خيبر سنة سبع من الهجرة، وأنه أفتى بفطر من أصبح جنبًا في رمضان قبل الغسل، ولمَّا بلغه عن عائشة وأم سلمة رضي الله عنهما خلاف ذلك، قال: إنه لم يسمعه من النبي ﷺ، وإنما أخبره به الفضل بن عباس.

ويتساءلون: كيف نثق في أحاديث أبي هريرة ونقبلها، وهو يروي أحاديث لم يسمعها من النبي ﷺ؟! رامين من وراء ذلك إلى الطعن في عدالة أبي هريرة رضي الله عنه وصولًا إلى الطعن في السنة النبوية.

وجوه إبطال الشبهة:

١) إن قول أبي هريرة: سمعت، أو حدثني وغيرها، لا يُعد تدليسًا على النبي ﷺ، وإنما هو من مُرْسَل الصحابة الذي أجازه العلماء ولم يروا فيه بأسًا؛ لأن الصحابة كلهم عدول بتعديل الله ورسوله ﷺ لهم.

٢) لقد أسلم أبو هريرة قبل الهجرة؛ وذلك عندما دعا الطفيل بن عمرو الدوسي قومه للإسلام؛ وهاجر إلى المدينة والنبي ﷺ في غزوة خيبر، فلحق به بعد انتهاء المعركة، عند تقسيم الغنائم وأخذ منها، وقد روى ما شاهده فقط منها، فلماذا يُعدُّ مدلسًا عندما يروي ما شاهده؟!

٣) إن حديث دخول أبي هريرة رضي الله عنه على رقية بنت النبي ﷺ زوجة عثمان بن عفان وسماعه منها، حديث مردود لشدة ضعفه، فهو حديث منكر واهي المتن، لا يُحتج به، ولذلك لم يثبت عن أبي هريرة أنه دخل على رقية وسمع منها، وإنما هو كذب وافتراء عليه.

٤) إن أبا هريرة أفتى بفطر من أصبح جنبًا في رمضان قبل أن يغتسل بما كان عليه النبي ﷺ في أول الإسلام، ولم يعلم بنسخه حتى أخبرته عائشة بذلك، كما أن أبا هريرة لم يذكر ذلك بصيغة التحديث، ولكن بصيغة الناقل للفتوى التي علمها، ولم يصرح أنه سمعها من النبي ﷺ مباشرة، وإنما أخبر بأنه سمعها من الفضل بن عباس.

التفصيل:

أولا. عدالة الصحابة تُحتِّم قبول مراسيلهم:

إن قول أبي هريرة رضي الله عنه: "سمعت، أو حدثني، أو قال فلان، أو قال رسول الله ﷺ" هو من مرسل الصحابة - الذي أجازه العلماء؛ لكون الصحابة عدولًا بتعديل الله لهم، كما أنه سمع أحاديث كثيرة من الصحابة؛ لتأخر ملازمته النبي ﷺ فرواها بالسماع عنهم، وهذا معتبر.

ومما لا شك فيه أن ما ادعاه المغرضون هو دليل على جهلهم بعلم الحديث؛ لذا ذهبوا إلى هذا الادعاء؛ وذلك لأن الحديث النبوي هو ما نقله الصحابة رضي الله عنهم عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير؛ فالحديث النبوي: مروي بالسماع والتحديث، وقد حثَّ النبي ﷺ أصحابه على التحديث، فعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "نضَّر الله امرأً سمع منَّا حديثًا، فحفظه حتى يبلغه، فَرُبَّ مُبَلَّغ أحفظ له من سامع"[(١)].

---

١. صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، مسند المكثرين من الصحابة، مسند عبد الله بن مسعود، (٦/ ٩٦)، رقم (٤١٥٧). وصحح إسناده أحمد شاكر في تعليقه على المسند.

ففي هذا الحديث يَحُثُّ النبي ﷺ أصحابه على تبليغ ما يسمعونه منه، فرُبَّ مبلَّغ أوعى وأفقه ممن سَمِعَ منه؟ وهذا ما حدث مع أبي هريرة رضي الله عنه.

أما ما ادعاه المغرضون من أن أكثر روايات أبي هريرة يغلب عليها قوله: "حدثني" أو "سمعت"، أو "قال النبي ﷺ" وقد سمعه صحابي آخر غيره، فهذا من مرسل الصحابة رضي الله عنهم؛ فالصحابة لم يعتنوا بالإسناد إلا بعد الفتنة، وفي مقدمة صحيح مسلم عن ابن سيرين قال: "لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سمُّوا لنا رجالكم..."[١]، فمن حينئذ التزم أهل العلم الإسناد، فأصبح هو الغالب حتى استقر في النفوس، وصار المتبادر من قول من قد ثبت لقاؤه لحذيفة، قال حذيفة: "سمعت النبي ﷺ يقول..." أو نحو ذلك أنه أسند، ومعنى الإسناد أنه ذكر من سمع منه، فيفهم من ذلك القول أنه سمع من حذيفة، فلو قال قائل مثل ذلك مع أنه لم يسمع ذاك الخبر من حذيفة، وإنما سمعه ممن أخبر به عن حذيفة كان موهمًا خلاف الواقع. وهذا العرف لم يكن مستقرًّا في حق الصحابة لا قبل الفتنة ولا بعدها، بل عُرفهم المعروف عنهم أنهم كانوا يأخذون من النبي ﷺ بلا واسطة، ويأخذ بعضهم بواسطة بعض، فإذا قال أحدهم: "قال النبي ﷺ" كان محتملًا أن يكون سمع ذلك منه ﷺ، أو أن يكون سمعه من صحابي آخر عن النبي ﷺ فلم يكن في ذلك إيهام[٢].

وبالإضافة إلى ما سبق فإنه بحكم تأخر ملازمة أبي هريرة رضي الله عنه النبي ﷺ إلى سنة سبع من الهجرة قد فاته أحاديث كثيرة لرسول الله ﷺ فكان عليه أن يستكمل علمه بالحديث بأن يأخذه عن الصحابة الذين سمعوه من النبي ﷺ شأنه في ذلك شأن سائر الصحابة الذين لم يحضروا مجالسته ﷺ، إما لانشغالهم ببعض أمور الدنيا، وإما لحداثة سنهم، وإما لتأخر إسلامهم، أو لغير ذلك، ويؤيد ذلك ما ثبت عن حُميد قال: "كنا مع أنس بن مالك، فقال: والله ما كل ما نُحدِّثكم سمعناه من رسول الله، ولكن كان يحدث بعضنا بعضًا ولا يتَّهم بعضنا بعضا"[٣].

وعن البراء، قال: "ما كل الحديث سمعناه من رسول الله ﷺ كان يحدثنا أصحابنا عنه، كانت تشغلنا عنه رَعِيَّةُ الإبل"[٤].

وقال أيضًا: "ليس كلنا كان يسمع حديث رسول الله ﷺ؛ إذ كانت لنا ضيعة وأشغال، ولكن الناس لم يكونوا يكذبون - يومئذ - فيحدث الشاهد الغائب"[٥].

ولا ينبغي أن يُعدَّ حذف الصحابي الذي سمع الحديث ولقَّنهم إياه من قبيل التدليس؛ إذ الصحابة كلهم عدول بإجماع أهل الحق، وخلاف العلماء في

١. صحيح مسلم (بشرح النووي)، المقدمة، باب: النهي عن الرواية عن الضعفاء، (١/ ١٧٣).

٢. الأنوار الكاشفة، عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، مرجع سابق، ص١٦٠.

٣. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الخطيب البغدادي، مرجع سابق، (١/ ١٧٤، ١٧٥).

٤. صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، مسند الكوفيين، حديث البراء بن عازب رضي الله عنه، رقم (١٨٥١٦). وصححه شعيب الأرنؤوط في تعليقه على المسند.

٥. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الخطيب البغدادي، مرجع سابق، (١/ ١٧٤).

الاحتجاج بالمرسل إنما كان للجهل بحال المحذوف وذلك لا يتأتى ها هنا[1].

يقول ابن الصلاح: "ثم إنا لم نُعِد في أنواع المرسل ونحوه ما يسمى في أصول الفقه مرسل الصحابي، مثل ما يرويه ابن عباس وغيره من أحداث الصحابة عن رسول الله ﷺ ولم يسمعوه منه؛ لأن ذلك في حكم الموصول المسند؛ لأن روايتهم عن الصحابة، والجهالة بالصحابي غير قادحة؛ لأن الصحابة كلهم عدول"[2]؛ فالصحابة جميعًا عدول مَرْضِيِّين، فإن الجهل بأسمائهم في السند لا يضر، وعليه فإن العلم بهم والجهل سواء، وأن السند متصل غير منقطع، ويكون - حينئذ - حجة يلزم العمل به[3].

ويؤكد ذلك ما قاله السيوطي في التدريب: "أما مُرسل الصحابي كإخباره عن شيء فعله النبي ﷺ أو نحوه، مما يُعلم أنه لم يحضره لصغر سنه أو تأخر إسلامه، فمحكوم بصحته على المذهب الصحيح الذي قطع به الجمهور من أصحابنا وغيرهم، وأطبق عليه المحدثون المشترطون للصحيح القائلون بضعف المرسل، وفي الصحيحين من ذلك ما لا يُحصى؛ لأن أكثر رواياتهم عن الصحابة وكلهم عدول، ورواياتهم عن غيرهم نادرة، وإذا رووها وبينوها، بل أكثر ما رواه الصحابة عن التابعين ليست أحاديث مرفوعة، بل إسرائيليات أو حكايات أو موقوفات"[4].

وقد أكد القرآن والسنة المطهرة على قبول مراسيل الصحابة ﷺ، فمن القرآن قول الله ﷻ: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ (١٢٢)﴾ (التوبة).

ووجه الدلالة: أن الآية دلت على أن الطائفة إذا رجعت إلى قومها، وأنذرته بما قال النبي ﷺ لزم قبول خبرها، دون فرق بين خبر مسند أو مرسل، ولا بين صحابي أو تابعي، ويدخل ضمن الدليل الآيات الآمرة بالدعوة والبلاغ.

ومن السنة قوله ﷺ: "بلغوا عني ولو آية، وحدِّثوا عن بني إسرائيل ولا حرج..."[5].

وقوله: "فليبلغ الشاهد الغائب"[6][7].

ومما سبق يتضح أن مُرسل الصحابة ﷺ لا يُعدُّ تدليسًا وإنما يُعَدُّ من المرفوعات وقد أجازه العلماء؛ وذلك لأن الصحابة كلهم عدول بتعديل الله لهم®.

ثانيًا. إسلام أبي هريرة وهجرته:

لقد أسلم أبو هريرة قبل الهجرة، ولحق بالنبي ﷺ في

١. الحديث والمحدِّثون، د. محمد محمد أبو زهو، مرجع سابق، ص١٥٧، ١٥٨ بتصرف.

٢. علوم الحديث، ابن الصلاح، تحقيق: د. نور الدين عتر، المكتبة العلمية، بيروت، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م، ص٥٠، ٥١.

٣. التأصيل الشرعي لقواعد المحدثين، د. عبد الله شعبان، دار السلام، مصر، ط١، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م، ص٤٧٠.

٤. تدريب الراوي، الحافظ جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط٢، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م، (١/ ٢٠٧).

٥. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: ما ذكر عن بني إسرائيل، (٦/ ٥٧٢)، رقم (٣٤٦١).

٦. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الحج، باب: الخطبة أيام منى، (٣/ ٦٧٠)، رقم (١٧٣٩).

٧. قواعد المحدثين، د. عبد الله شعبان، مرجع سابق، ص٤٩١، ٤٩٢.

® في "**شروط العلماء لقبول الحديث المرسل**" طالع: الشبهة الثامنة، من الجزء السابع (الإسناد والمتن).

فتح خيبر عند انتهاء المعركة، وشاهد تقسيم الغنائم، فمن الثابت تاريخيًّا أن أبا هريرة ﷺ قد هاجر إلى النبي ﷺ في المدينة سنة سبع من الهجرة في غزوة خيبر، ومن الثابت تاريخيًّا أيضًا أنه أسلم قبل ذلك بزمن طويل، يدل على ذلك ما ذكره ابن حجر في الإصابة في ترجمة الطفيل، أنه أسلم قبل الهجرة، فدعا قومه دوسًا، فأسلم أبو هريرة، وكان ذلك قبل الهجرة بكثير.

وما رواه البخاري ومسلم من أمر المشادَّة بينه وبين أبان بن سعيد بن العاص، حين أشار أبو هريرة على النبي ﷺ ألا يقسم لأبان بن سعيد هذا من الغنائم؛ لأنه قاتلُ ابنِ قَوْقل[1] في غزوة أُحد، وهذا يدل على معرفته بغزوات النبي ﷺ ومتابعته لأحداثه ومعاركه.

وهكذا أسلم أبو هريرة قديمًا وهو بأرض قومه على يد الطفيل بن عمرو، وكان ذلك قبل الهجرة النبوية، وأما هجرته من اليمن إلى المدينة، فقد كانت في ليالي فتح خيبر. ومن ثمَّ، وهو الثابت تاريخيًّا من ترجمة أبي هريرة في كتب الطبقات، أنه ﷺ حضر خيبر في آخرها عند تقسيم الغنائم.

ومما يؤكد أن أبا هريرة حضر خيبر ما ذكره ابن سعد في طبقاته، قال: "أخبرنا محمد بن عمر قال: حدَّثنا عبد الحميد بن جعفر عن أبيه، قال: قدم أبو هريرة سنة سبع والنبيُّ ﷺ بخيبر، فسار إلى خيبر حتى قدم مع النبي ﷺ إلى المدينة"[2].

وبالفعل قد وصل أبو هريرة إلى خيبر وقد افتُتِحت، وأخذ من الغنائم، فعن أحمد بن إسحاق الحضرمي قال: حدثنا وُهَيب قال: حدثنا خُثَيم بن عراك بن مالك عن أبيه عن نفر من قومه "أن أبا هريرة قدم المدينة في نفر من قومه وافدين، وقد خرج ﷺ إلى خيبر واستخلف على المدينة رجلًا من بني غِفَار يقال له سِباع بن عُرْفُطَة، فأتيناه وهو في صلاة الصبح فقرأ في الركعة الأولى ﴿ كٓهيعٓصٓ ﴿١﴾ ﴾ (مريم)، وقرأ في الركعة الثانية ﴿ وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ﴿١﴾ ﴾ (المطففين)، قال أبو هريرة: ويل لأبي فلان له مكيالان، إذا اكتال اكتال بالوافي، وإذا كال كال بالناقص، فَلَمّا فرغنا من صلاتنا أتينْا سِباعًا فزوَّدنا شيئًا حتى قدمنا على رسول الله ﷺ، وقد افتتح خيبر، فكلَّم المسلمين فأشركونا في سُهْمانهم"[3].

وبناء على ما سبق فإن الروايات التاريخية تؤكد أن أبا هريرة أسلم قبل الهجرة بمدة، وأنه قدم المدينة مهاجرًا عند فتح خيبر وأدرك المسلمين فيها، وأنه وصل بعدما انتهت المعركة، وسمح له الصحابة، فأخذ من غنائمها.

وإن كان أبو هريرة ﷺ لم يحضر فتح "خيبر" فما الإشكالية إذن، وهو لم يرو أحداث خيبر وما دار بالمعركة، ولكنه روى ما حدث في توزيع الغنائم؟! إنه جاء بعد غزوة خيبر ولكنه حضر توزيع الغنائم، وأسهم النبي ﷺ له ولقومه، ويعلق ابن حجر على ذلك قائلًا: فقوله "أتيت النبي ﷺ بعد ما افتتحوها"، قال: ولكن لا يشك أحد أن أبا هريرة حضر قسمة الغنائم[4].

---

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: المغازي، باب: غزوة خيبر، (٧/ ٥٦١)، رقم (٤٢٣٧، ٤٢٣٩).

٢. الطبقات الكبير، ابن سعد، مرجع سابق، (٥/ ٢٣٢).

٣. المرجع السابق، (٥/ ٢٣٢، ٢٣٣).

٤. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، (٧/ ٥٥٨).

وبهذا يتضح أن أبا هريرة ﷺ لم يكن مدلسًا ﷺ فيما رواه عن فتح خيبر؛ لأنه روى ما شاهده من تقسيم الغنائم فقط بعد انتهاء المعركة، وما حضره بالفعل كما بيَّنت الروايات التاريخية، وأن إسلامه لم يكن سنة سبع كما زعموا، وإنما كان قديمًا قبل الهجرة عندما دعاه الطفيل بن عمرو إلى الإسلام®.

ثالثًا. حديث دخول أبي هريرة على رقيَّة بنت رسول الله ﷺ وسماعه منها حديث مردود لشدة ضعفه:

إن ما رُوي عن أبي هريرة من أنه قال: "دخلت على رقية بنت رسول الله ﷺ امرأة عثمان، وبيدها مشط، فقالت: خرج رسول الله ﷺ من عندي آنفًا، رجَّلت رأسه، فقال لي: كيف تجدين أبا عبد الله؟ قلت: بخير، قال: أكرميه، فإنه من أشبه أصحابي بي خُلُقًا"[1] ـ إن هذا الكلام لم يصح عن أبي هريرة، وإليكم تخريج هذا الحديث حتى نبين أنه ليس من حديث أبي هريرة:

فقد أخرج الحاكم هذا الحديث في المستدرك، لكن ماذا قال بعده؟

لقد أخرجه من طريقين قال فيهما: هذا حديث صحيح الإسناد واهي المتن. وقال الذهبي: صحيح منكر المتن.

وهكذا لم يورده الحاكم إيراد المُصحح، ولكن إيراد من يخرجه من دائرة القبول، فمعنى "واهي المتن" أي: أنه خارج دائرة القبول، وإنما هو مردود؛ لشدة ضعفه، وإذا كان الحاكم قد ضعَّف الحديث من جهة المتن ولم يظهر له علَّة تقدح في سنده، فإن غيره من جهابذة هذا العلم قد أبان عن علل تقدح في سنده أيضًا مما يؤكد شدة ضعفه.

فهذا الحديث قد أخرجه أيضًا الطبراني، قال: حدثنا علي بن سعيد العسكري الرازي حدثنا الخليل بن عمرو محمد بن سلمة عن أبي عبد الرحيم عن زيد بن أبي أنيسة عن محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان عن المطلب بن عبد الله عن أبي هريرة ﷺ قال... فذكره[2]، وقال الهيثمي: "رواه الطبراني، وفيه محمد بن عبد الله يروي عن المطلب، ولم أعرفه، وبقية رجاله ثقات"[3].

وواضح من كلام الهيثمي أن الحديث عند الطبراني أيضًا ليس صحيحًا؛ لعلل في المتن والسند معًا.

والحديث عند الحاكم بالإسناد الأول، وعند الطبراني، من رواية المطلب بن حنطب عن أبي هريرة، والمطلب لم يلقَ أبا هريرة، قال البخاري: "لا أعرف للمطلب بن حنطب عن أحد من الصحابة سماعًا"[4]؛ فالإسناد منقطع، ومثل هذا لا يحتج به.

وقال الحافظ المزي: "قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: المطلب بن عبد الله بن حنطب، عامة حديثه مراسيل، لم يدرك أحدًا من أصحاب النبي ﷺ إلا سهل بن سعد، وأنسًا، وسلمة الأكوع، ومن كان

® في **"نزاهة إسلام أبي هريرة"** طالع: الوجه الأول، من الشبهة الثانية، من هذا الجزء.

١. ضعيف: أخرجه الحاكم في المستدرك، كتاب: معرفة الصحابة، باب: ذكر وفاة رقية ودفنها، (٤/ ٥٢)، رقم (٦٨٥٤). وضعفه الألباني في السلسلة الضعيفة برقم (٦٣٦٤).

٢. أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، كتاب: العشرة المبشرين بالجنة، باب: نسبة عثمان بن عفان، (١/ ٧٦)، رقم (٩٩).

٣. مجمع الزوائد، الهيثمي، مرجع سابق، (٩/ ٨٩).

٤. جامع التحصيل في أحكام المراسيل، أبو سعيد العلائي، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م، ص٢٨١.

قريبًا منهم"[1].

وقال البخاري: "ولا يُعرف للمطلب سماع من أبي هريرة، ولا لمحمد عن المطلب، ولا تقوم به الحجة"[2].

وقال ابن سعد في طبقاته: "كان كثير الحديث، وليس يُحتج بحديثه؛ لأنه يُرسل عن النبي ﷺ كثيرًا وليس له لَقْيٌ، وعامة أصحابه يدلسون"[3]، وبهذا يتضح لنا أن إسناد الطبراني لا يصح.

وأما الإسناد الثاني عند الحاكم، فقال: أخبرنا الحسن بن محمد بن إسحاق حدثنا محمد بن أحمد بن البراء عن عبد المنعم بن إدريس حدثني أبي عن وهب بن منبه عن أبي هريرة... فذكره[4]، وهذا الإسناد فيه إدريس بن سنان اليماني، ضعَّفه كثير من الأئمة، وقال الدارقطني: "متروك، وقال ابن حبان: يتقى حديثه من رواية ابنه عبد المنعم عنه"[5].

وعليه فهذا الحديث لم يصح عن أبي هريرة، ولم يثبت، كما حكم بذلك أئمة الحديث ونقاده كالبخاري، والطبراني، والبيهقي وغيرهم.

وبذلك يتضح أن أصحاب هذا الادعاء يعتمدون على حديث غير صحيح، بل شديد الضعف، إلا أنهم يتحدثون به، ويُوهمون الناس بصحته؛ هادفين من وراء ذلك تجريح الصحابي الجليل أبي هريرة واتهامه بالكذب والتدليس، وإذا كان الدليل الذي يعتمدون عليه ضعيف بل باطل مردود، فإن شبهتهم باطلة مردودة لا دليل عليها.

رابعًا. رجوع أبي هريرة عن فتواه لما بلغه النسخ:

لقد أفتى أبو هريرة بفطر من أصبح جنبًا؛ إذ لم يبلغه النسخ، فلما بلغه النسخ أقر ورجع عن فتواه، وحديث: "من أصبح جنبًا فلا صوم له"[6]، ليس فيه ما يخلُّ بعدالة أبي هريرة ﷺ ولا ما يطعن في أمانته؛ إذ كل ما فيه أنه كان يفتي بما علم، وهو ما رواه له الفضل عن النبي ﷺ، والظاهر أن هذا الحكم كان في مبدأ الإسلام؛ فقد كان الرجل في مبدأ الإسلام إذا صلى العشاء أو نام حُرِّم عليه الأكل والشرب والجماع حتى يصبح، ثم قضت رحمة الله التخفيف على الأمة بإحلال الأكل والشرب والجماع إلى طلوع الفجر بقول الله ﷻ: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَائِكُمْ ۚ هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ ۗ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنتُمْ تَخْتَانُونَ أَنفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنكُمْ ۖ فَالْآنَ بَاشِرُوهُنَّ وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ ۚ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ۖ ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ۚ وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ ۗ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ (١٨٧)﴾ (البقرة).

وإليك ما قاله العلماء والمحققون الراسخون في

١. تهذيب الكمال، الحافظ المزي، مرجع سابق، هامش (٢٨/ ٨٣).

٢. التاريخ الصغير، البخاري، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م، (١/ ٤٢).

٣. الطبقات الكبير، ابن سعد، مرجع سابق، (٧/ ٤١٠).

٤. أخرجه الحاكم في مستدركه، كتاب: معرفة الصحابة، باب: ذكر رقية بنت رسول الله، (٤/ ٥٢)، رقم (٦٨٥٥).

٥. تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، (١/ ١٧٠).

٦. فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، (٤/ ١٧٠).

العلم عن هذا الحديث، قال الحافظ في الفتح: "وذكر ابن خزيمة أن بعض العلماء توهَّم أن أبا هريرة غلط في هذا الحديث، ثم رد عليه بأنه لم يغلط بل أحال على رواية صادق إلا أن الخبر منسوخ؛ لأن الله تعالى عند ابتداء فرض الصيام منع في ليل الصوم من الأكل والشرب والجماع بعد النوم، قال: فيحتمل أن يكون خبر الفضل كان حينئذ، ثم أباح الله ذلك كله إلى طلوع الفجر، فكان للمجامع أن يستمر إلى طلوعه، فيلزم أن يقع اغتساله بعد طلوع الفجر، فدل على أن حديث عائشة ناسخ لحديث الفضل، ولم يبلغ الفضل ولا أبا هريرة النسخ، فاستمر أبو هريرة على الفتيا به، ثم رجع بعد ذلك لما بلغه... وإلى النسخ ذهب ابن المنذر والخطابي وغير واحد"[1].

فأبو هريرة كان يفتي بما علمه قبل النسخ حتى علم الناسخ فرجع عنه، وتلك فضيلة، قال الحافظ في الفتح: "وفيه منقبة لأبي هريرة لاعترافه بالحق ورجوعه إليه، وفيه استعمال السلف من الصحابة والتابعين الإرسال عن العدول من غير نكير بينهم؛ لأن أبا هريرة اعترف بأنه لم يسمع هذا الحديث من النبي ﷺ، مع أنه كان يمكنه أن يرويه عنه بلا واسطة"[2]، وإنما بيَّنها لَمَّا وقع الاختلاف، فانظر ياأخي كيف جعل الطاعنون الفضيلة رذيلة!

وإذا كان أبو هريرة رضي الله عنه أسند إلى الرسول ما لم يسمعه، فإن هذا لم ينفرد به أبو هريرة، بل شاركه فيه صغار الصحابة ومن تأخر إسلامه، فعائشة وأنس والبراء وابن عباس وابن عمر، هؤلاء وأمثالهم أسندوا إلى الرسول ﷺ ما سمعوه من صحابته عنه؛ وذلك لِمَا ثبت عندهم من عدالة الصحابي وصدقه، فلم يكونوا يجدون حرجًا في صنيعهم هذا، فقد روى ابن عباس عن النبي ﷺ أنه قال: "إنما الربا في النسيئة"[3] ولما رُوْجِع فيه قال: "أخبرني به أسامة بن زيد"، والأمثلة على ذلك كثيرة.

فقد قال أنس بن مالك رضي الله عنه: "والله ما كل ما نحدثكم به عن رسول الله ﷺ سمعناه منه، ولكن لم يكن يُكَذِّب بعضنا بعضًا"[4]، وقال البراء: "ما كل الحديث سمعناه من رسول الله ﷺ كان يُحَدِّثنا أصحابنا عنه، كانت تشغلنا عنه رعيَّة الإبل"[5].

هذا مايسمى عند العلماء بمرسل الصحابي، وقد أجمعوا على الاحتجاج به، وإن حكمه حكم المرفوع كما سبق أن بيَّنَّا[6]، ومن هنا نستطيع القول إن أبا هريرة في إرساله هذا الحديث عن النبي ﷺ وعدم تصريحه في البداية بأنه سمعه من الفضل بن عباس لايعد ذلك كذبًا منه على النبي ﷺ؛ لأن هذا الأمر كان متعارفًا عليه بين الصحابة الكرام، لذلك لم يرَ أبو هريرة غضاضة من التصريح بسماعه من الفضل لا من النبي ﷺ عندما

١. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، (٤/ ١٧٥) بتصرف.
٢. المرجع السابق، (٤/ ١٧٥، ١٧٦) بتصرف.
٣. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: المساقاة، باب: بيع الطعام مثلًا بمثل، (٦/ ٢٤٧٣)، رقم (٤٠١٢).
٤. صحيح: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير، كتاب: الألف، باب: أنس بن مالك رضي الله عنه، (١/ ٢٤٦)، رقم (٦٩٩). وصححه الألباني في ظلال الجنة برقم (٨١٦).
٥. صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، مسند الكوفيين، حديث البراء بن عازب رضي الله عنه، رقم (١٨٥١٦). وصححه الأرنؤوط في تعليقه على المسند.
٦. السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، د. مصطفى السباعي، مرجع سابق، ص٢٨٢.

اقتضت الحاجة ذلك كما في الحديث.

ثم إن كتب الصحيح لم تذكر إنكار عائشة عليه، ولكنها ذكرت المسألة على أن أبا هريرة استُفْتِي في صوم من أصبح جنبًا فأفتى بأنه لا صوم له، فاستُفْتِيَت عائشة وأم سلمة في المسألة نفسها، فكلتاهما أفتت بصحة صومه، وقالت كان رسول الله ﷺ يصبح جنبًا ثم يصوم، فلما قيل ذلك لأبي هريرة رجع عن فتواه، وقال: هما أعلم مني، فالواقعة واقعة فتوى، أفتى فيها كل بما علمه، وصحَّ عنده عن رسول الله ﷺ، وليس فيها إنكار عائشة ولا ردها عليه[1].

ولو سلمنا بثبوت إنكار عائشة رضي الله عنها على أبي هريرة فليس معناه تكذيب أبي هريرة فيما روى، بل معناه أنها لاتعرف هذا الحكم وإنما تعرف خلافه، فيكون من الاستدراكات التي استدركتها عائشة أم المؤمنين على كبار الصحابة كعمر، وابنه عبد الله، وأبي بكر، وعلي، وابن مسعود، وابن عباس، وزيد بن ثابت، وأبي سعيد الخدري، وغيرهم، وما زال الصحابة يستدرك بعضهم على بعض ولا يرون ذلك تكذيبًا، بل تصحيحًا للعلم، وأداء للأمانة على ما يعرفها الصحابي، وقد قال ﷺ: "من سُئِل عن علم فكتمه ألجمه الله بلجام من نار يوم القيامة"[2].

ومما سبق يتضح أن أبا هريرة لم يكذب على النبي ﷺ وأن فتواه هذه كانت بناء على ما كان عليه المسلمون في أول الإسلام إلى أن نُسخ بحديث عائشة الذي جَوَّز صيام من أصبح جنبًا، فلما علم بذلك لم يتردد في العمل بالناسخ وترك المنسوخ، ولم تنكر عائشة رضي الله عنها عليه ذلك، وإنما هو من استدراكاتها على كبار الصحابة.

بالإضافة إلى أن عدم تصريحه بأنه رواه عن الفضل وإرساله للنبي ﷺ هو ما عُرِف بمرسل الصحابي، وقد أجمع العلماء على الاحتجاج به، ولا غضاضة في ذلك، ولا حرج فيه؛ ولذلك صرح به عندما اقتضت الحاجة ذلك، كما بيَّنَّا[®].

الخلاصة:

- إن قول أبي هريرة: "سمعت" أو "حدثني" وغيرها مما سمعه من الصحابة ولم يسمعه من النبي ﷺ هو ما يُسمى عند المحدثين بمرسل الصحابة الذي لا يُعدُّ تدليسًا بل أجازه العلماء؛ لكون الصحابة كلهم عُدول بتعديل الله تعالى وتعديل الرسول ﷺ لهم؛ إذ إن الجهل بأسمائهم في السند لا يضر.

ويؤيد صحة ذلك ما رُوي عن أنس أنه قال: "والله ما كل ما نُحدِّثكم عن رسول الله ﷺ سمعناه منه، ولكن لم يكن يكذب بعضنا بعضًا"، فلماذا نطعن في أبي هريرة لهذا الفعل إذن؟!

- لقد أكد القرآن الكريم على قبول مراسيل الصحابة فقال ﷻ: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ

---

1. المرجع السابق، ص٢٨٣.
2. حسن صحيح: أخرجه أبو داود في سننه (بشرح عون المعبود)، كتاب: العلم، باب: كراهية منع العلم، (١٠/ ٦٦)، رقم (٣٦٥٣). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن أبي داود برقم (٣٦٥٨).

® في **"تراجع أبي هريرة عن فتواه في فطر من أصبح جنبًا"** طالع: الوجه الثالث، من الشبهة السادسة، من هذا الجزء. وفي **"عدم علم أبي هريرة بنسخ حديث "من أصبح جنبًا فلا صوم له" وإجماع العلماء على نسخه"** طالع: الوجه الثالث، من الشبهة الثامنة، من هذا الجزء، والوجه الثاني، من الشبهة الثانية والثلاثين، من الجزء الحادي عشر (العبادات).

﴿لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴿١٢٢﴾﴾ (التوبة)، وأكده الرسول ﷺ في قوله: "بلغوا عني ولو آية..." دون تفريق بين خبر مرسل أو مسند.

- إن أبا هريرة أسلم قبل الهجرة عندما دعا الطفيل بن عمرو الدوسي قومه إلى الإسلام، فأجابه أبو هريرة وحده، وأبطأ عليه قومه في الإجابة، ثم هاجر إلى المدينة في ليالي فتح خيبر، ولحق بالنبي في خيبر فوجدها قد فُتِحت، وحضر مع رسول الله ﷺ تقسيم الغنائم، وفُرِض له ومن معه سهمُ منها، وقد روى خبر تقسيم الغنائم ولم يرو أحداث المعركة؛ لأنه لم يحضرها فما الضير إذن؟! ولو رواها عن غيره من الصحابة مرسلًا فلا حرج عليه أيضًا.

- إن حديث دخول أبي هريرة على رُقيَّة بنت رسول الله ﷺ وسماعه منها حديث مردود؛ لشدة ضعفه، فهو منكر واهي المتن، كما قال الحاكم والذهبي والهيثمي وغيرهم؛ ولذلك فالحديث لم يصح عن أبي هريرة، ولم يثبت أن أبا هريرة قال هذا الحديث.

- إن أبا هريرة أفتى بفطر مَنْ أصبح جنبًا في رمضان قبل الغسل بما رواه عن الفضل عن رسول الله ﷺ، وكان ذلك في أول الإسلام، ثم نُسخ بعد ذلك بحديث السيدة عائشة، ويبدو أن أبا هريرة والفضل لم يكونا قد سمعا ـ حينئذ ـ بالنسخ، فحَكَم أبو هريرة بما علم.

- أما كون أبي هريرة أنه سمع الحديث من الفضل ولم يسمعه من النبي ﷺ ولم يصرح بذلك، فإن هذا من مرسل الصحابة، وهو مُجمع على الاحتجاج به، وقد كان يفعله كل الصحابة دون أن يروا غضاضة في ذلك لعدالتهم جميعًا، ولو كان هذا مما يشكك فيه لما اعترف أبو هريرة به، وكان في استطاعته أن لا يفعل.

- إن السيدة عائشة رضي الله عنها لم تنكر على أبي هريرة ذلك، وإنما هو من استدراكاتها التي كانت تستدركها على كبار الصحابة كعمر وابنه وأبي بكر وغيرهم، فهذا ليس تكذيبًا، وإنما هو لعدم معرفتها هذا الحكم.

الشبهة الخامسة عشرة

الطعن في ضبط أبي هريرة لرواية الحديث (*)

مضمون الشبهة:

يدعي بعض المشككين أبا هريرة رضي الله عنه لم يكن ضابطًا للأحاديث النبوية التي رواها، بل ويرمونه بضعف ذاكرته، وكثرة نسيانه، وسوء ضبطه. ويستدلون على ذلك بأنه كان أميًّا لا يقرأ ولا يكتب، وأنه كان مريضًا بالصَّرْع، خفيف العقل؛ إذ كان يقول عن نفسه: "لقد رأيتني أصرع بين منبر رسول الله ﷺ وحجرة عائشة". ويرمون من وراء ذلك إلى الطعن فيما جاء عنه من مرويات، وإنكارها بالكلية.

وجوه إبطال الشبهة:

١) إذا كانت شروط الراوي الذي تُقبل روايته

(*) الشبهات الثلاثون المثارة لإنكار السنة النبوية، د. عبد العظيم المطعني، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م. دفاع عن السنة النبوية ورد شبه المستشرقين والكتَّاب المعاصرين، د. محمد محمد أبو شهبة، مرجع سابق.

العدل والضبط، فإن عدالة أبي هريرة معلومة بتعديل الله له ضمن الصحابة وتعديل رسوله ﷺ، وأما ضبطه فقد شهدت به مواقفه، وشهد له به الصحابة.

٢) لقد اعتمد العرب على الذاكرة، فبلغوا في الحفظ الذهني مبلغًا لم تبلغه أمة سواهم، ولو كان العرب يعتمدون على القراءة والكتابة لضعفت عندهم هذه الملكة - ملكة الحفظ - فما ذكروه من أُميَّة أبي هريرة ليس نقصًا في الرجل، فقد كانت الأمية هي طابع العرب قبل الإسلام.

٣) قول أبي هريرة: "لقد رأيتني أصرع بين منبر رسول الله ﷺ وحجرة عائشة رضي الله عنها، فيقال: مجنون وما بي من جنون، وما بي إلا الجوع"، قد فسَّره هو نفسه بأنه صرعُ جوع وفاقة، لا صرع جنون ومرض، فمن الثابت أنه لم يُذْكَر لنا أي شيء عن إصابته بهذا المرض، وإنما اقتطع المشككون النصف الأول من الرواية وتركوا النصف الآخر الذي فيه الإجابة عليهم.

التفصيل:

أولا. أبو هريرة ؓ في أعلى درجات العدالة والضبط:

لقد اعتنى الأئمة ببيان صفات الراوي عناية حازوا فيها الأسبقية المطلقة، حتى إنك لتجد الأمر أشبه بدراسات تفصيلية لكل راوٍ على حدة، من ولادته إلي وفاته. ولِمَ لا والمحدِّث صُلب العملية التي يقوم عليها الحديث؛ فهو المبلِّغ عن الله ﷻ وعن رسوله ﷺ، فقد جعل نفسه بين الله ﷻ ورسوله ﷺ فهو مُوَقِّع عنهما، وبين الناس، فهم له تُبَّع، وقد ربطوا أعنتهم به[1].

١. التأصيل الشرعي لقواعد المحدثين، د. عبد الله شعبان، مرجع سابق، ص١٨١ بتصرف.

وإذا كان العلماء المسلمون من أهل الحديث والفقه والأصول قد أجمعوا على أن الراوي لا تُقبل روايته إلا إذا اجتمعت فيه صفتان، وهما العدالة والضبط، فإذا كان ذلك كذلك، فمعلوم أن الصحابة عدول كلهم، فلا يُقْدَح في عدالة أحد منهم؛ إذ هم عدول بتعديل الله ورسوله لهم، فهل بعد ذلك من تعديل؟!

وإذا عُلِمَ أن ليس في الصحابة مجروح واحد، ضربنا صفحًا عن أن نتحدث عن عدالة أبي هريرة ؓ؛ إذ هو من الصحابة المشهورين بدوام الصحْبة؛ فقد لازم النبي ﷺ منذ هجرته حتى لحق النبي ﷺ بالرفيق الأعلى[2]، قال شيخ الإسلام أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني رحمه الله: "قال داود بن عبد الله عن حميد الحميري: صحبت رجلًا صحب النبي ﷺ أربع سنين كما صحبه أبو هريرة"[3].

وقال ابن عيينة عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم: "نزل علينا أبو هريرة بالكوفة، واجتمعت أحمس فجاءوا ليسلموا عليه، فقال: مرحبًا، صحبت رسولِ الله ﷺ ثلاث سنين، لم أكن أحرص على أن أَعِيَ الحديث مني فيهن"[4].

فماذا إذًا عن ضبط أبي هريرة ؓ؟

الضبط هو الشرط الثاني الذي لا بد من توفره في الراوي، وهو "إتقان ما يرويه الراوي، بأن يكون متيقظًا لما يروي، غير مُغْفل، وذلك بأن يكثر صوابه على خطئه

٢. من شهر محرم سنة ٧هـ (تاريخ غزوة خيبر) إلى شهر ربيع الأول سنة ١١هـ (تاريخ التحاق رسول الله ﷺ بالرفيق الأعلى).
٣. الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر، مرجع سابق، (٧/ ٤٣٤).
٤. المرجع السابق، (٧/ ٤٣٥).

وغفلته، حافظًا لروايته إن حدَّث من حِفْظِه، ضابطًا لكتابه إن حدَّث من كتابه، عالمًا بما يُحيل المعنى عن المراد إذا روى بالمعنى؛ حتى يثق المطَّلع على روايته، والمتتبع لأحواله بأنه أدى الأمانة كما تحملها لم يغير منها شيئًا"[1].

ونقرر بادئ ذي بدء أن أبا هريرة رضي الله عنه من خيرة أصحاب النبي ﷺ أسلم قديمًا في بلاده دوس على يد الطفيل بن عمر الدوسي وله من العمر ست وعشرون سنة، ثم قدم المدينة على النبي ﷺ سنة سبع بعد انتصاره في غزوة خيبر على اليهود بيوم، ثم لزم النبي ﷺ ملازمة تامة، فحمل عنه علمًا كثيرًا، وصار من أحفظ الصحابة، وأحد فقهائهم الذين تدور عليهم الفتيا مع الورع التام والعبادة والزهد في الدنيا[2]؛ إذ كان رضي الله عنه رجلًا لا أرب له في الدنيا، وكان راضيًا بالشيء اليسير، ولم يكن لديه من الأهل والولد - آنذاك - ولا من التجارة أو الزراعة ما يشغله، فكان همُّه ملازمة النبي على ما يُقيم صُلبه.

وقد امتاز بذاكرة قوية وقَّادة بسبب دعاء النبي ﷺ له؛ ذلك لأنه شكا إلى النبي ﷺ نسيانه، فقال له ﷺ: "ابسُطْ رداءك - قال: فبسطته، فغرف بيديه، ثم قال: ضمَّه، فضممته فما نسيت شيئًا بعده"[3]، وقد "عدَّ العلماء هذا من معجزاته ﷺ، فقد كان أبو هريرة أحفظ الصحابة للحديث في عهده"[4].

وقد أخرج الإمام البخاري رحمه الله في كتابه "التاريخ الكبير" من حديث محمد بن عمارة بن حزم، أنه "قعد في مجلس فيه مشيخة من الصحابة، بضعة عشر رجلًا، فجعل أبو هريرة يُحدِّثهم عن رسول الله ﷺ بالحديث فلا يعرفه بعضهم، فيراجعون فيه حتى يعرفوه، فعل ذلك مرارًا، فعرفت - يومئذ - أن أبا هريرة أحفظ الناس عن النبي ﷺ"[5].

ومما يدل على حفظه أيضًا وقوة ضبطه ما ذكره الحافظ ابن حجر في الإصابة، قال أبو الزعيزعة (كاتب مروان): أرسل مروان إلى أبي هريرة فجعل يحدِّثه، وكان أجلسني خلف السرير أكتب ما يحدِّث به، حتى إذا كان رأس الحول أرسل إليه، فسأله وأمرني أن أنظر، فما غيَّر حرفًا عن حرف[6].

وإذا كان من يضبط الكلام حرفًا حرفًا كما هو، وكما رواه وحدَّث به قبل حولٍ - إذا كان هذا ليس ضابطًا، فمن يكون ضابطًا إذن؟!

وقد عرف أصحاب رسول الله ﷺ ومن جاء بعدهم هذه الخصيصة لأبي هريرة، واعترف له بها؛ فهذا ابن عمر رضي الله عنهما يقول: "أنت يا أبا هريرة كنتَ

---

1. الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، د. محمد محمد أبو شهبة، مكتبة السنة، القاهرة، ط1، 1427هـ/ 2006م، ص96.
2. انظر: حلية الأولياء، أبو نعيم الأصفهاني، مرجع سابق، (1/ 376: 385). الاستيعاب، ابن عبد البر، مرجع سابق، (4/ 1771).
3. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: العلم، باب: حفظ العلم، (1/ 259)، رقم (119). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: فضائل الصحابة، باب: من فضائل أبي هريرة، (8/ 363)، رقم (6280).
4. دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتَّاب المعاصرين، د. محمد محمد أبو شهبة، مرجع سابق، ص183.
5. التاريخ الكبير، الإمام البخاري، مرجع سابق، (1/ 186، 187).
6. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (2/ 598). تاريخ دمشق، ابن عساكر، مرجع سابق، (20/ 89). الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر، مرجع سابق، (7/ 433).

ألزمنا لرسول الله وأعرفنا بحديثه"[1].

وقال ابن عمر رضي الله عنهما: "أبو هريرة خير مني وأعلم بما يحدِّث"[2].

وقال الشافعي رحمه الله (وهو إمام الأئمة في المنقول والمعقول): "أبو هريرة أحفظ من روى الحديث في دهره"[3]، وقال البخاري عن أبي صالح: "كان أبو هريرة من أحفظ أصحاب محمد ﷺ"[4]، وقال أبو نعيم: "وكان أحفظَ الصحابة لأخبار رسول الله ﷺ"[5]، وقال ابن حجر العسقلاني: "فإن أبا هريرة كان أحفظ الناس للأحاديث النبوية في عصره"[6].

ووصفه الإمام الذهبي بقوله: "الإمام الفقيه المجتهد الحافظ، صاحب رسول الله ﷺ، سيد الحفاظ الأثبات"[7].

وقال عنه أيضًا: "أبو هريرة إليه المنتهى في حفظ ما سمعه من الرسول ﷺ وأدائه بحروفه"[8]، ثم قال: "وقد كان أبو هريرة وثيق الحفظ ما علمنا أنه أخطأ في حديث"[9].

والحافظ الذهبي موصوف بأنه صاحب استقراء تام في معرفة الرجال والخبرة بهم.

ومعلوم أن المحدثين كانوا يقارنون حديث الرجل بحديث أقرانه، فيعلمون مستواه في الحفظ، وكذلك كان هدي الحافظ الذهبي رحمه الله.

فهل من البحث الصحيح والمنطق السليم أن ندع كلام هؤلاء الأصحاب الكِرام وكلام هؤلاء الأئمة الأعلام، ونأخذ بكلام المستشرقين وتابعيهم ممن يهرفون بما لا يعرفون®.

ثانيًا. الأميَّةُ هي سمة العرب قبل الإسلام:

إن ما ذكروه من أميَّة أبي هريرة ليس نقصًا في الرجل؛ فقد كانت الأميَّة طابع العرب قبل الإسلام، واستمر وجودها بعد الإسلام إلي مدة ما.

ولقد اعتمد العرب على الذاكرة، فبلغوا في الحفظ الذهني لبعض المعارف - كالأنساب والشعر وأيام العرب - مبلغًا لم تبلغه أُمَّةٌ سواهم؛ لأن الحفظ الذهني كانت وسيلتهم الغالبة على ضبط ما يحتاجون إليه واستحضاره في حياتهم، والملكات النفسية تنمو بالممارسة. فلو كان العرب يعتمدون على القراءة والكتابة - فقط - لضعفت عندهم هذه الملكة، والشواهد على ذلك كثيرة:

فمن يتعود القراءة بالنظارة يعجز عن قراءة كلمة واحدة بدونها، والذي يتعاطى مهدئًا لينام ويصبح له هذا التعاطي عادة،لا يذوق النوم بدونه مهما طال السهر، والذي لا ينتقل أبدًا إلا بركوب السيارة يعجز عن السير على قدميه، أو يعاني من المشي مهما كان

---

1. صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، مسند المكثرين من الصحابة، مسند عبد الله بن عمر، (٦/ ٢١٣)، رقم (٤٤٥٣). وصحح إسناده أحمد شاكر في تعليقه على المسند.
2. تاريخ دمشق، ابن عساكر، مرجع سابق، (٦٧/ ٣٥٠).
3. تذكرة الحفاظ، الذهبي، مرجع سابق، (١/ ٣٦).
4. التاريخ الكبير، الإمام البخاري، مرجع سابق، (٦/ ١٣٣).
5. تاريخ دمشق، ابن عساكر، مرجع سابق، (٦٧/ ٣١٢).
6. الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر، مرجع سابق، (٧/ ٤٣٨).
7. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (٢/ ٥٧٨).
8. المرجع السابق، (٢/ ٦١٩).
9. السابق، (٢/ ٦٢١).

® في "الإجماع على عدالة أبي هريرة ومروءته" طالع: الوجه الأول، من الشبهة التاسعة، والوجه الرابع، من الشبهة الحادية عشرة، من هذا الجزء.

جسمه قويًا. وعليه، فإن العرب كانت موهبتهم المعروفة قوة الذاكرة والحفظ، فكانوا خزائن معرفة تتحرك على الأرض[1].

وانسجامًا مع ما سبق نرى أن الحفظ ـ في الغالب ـ لا يكون إلا مع الفهم وإدراك المعنى والتحقيق منه؛ حتى يستعين المرء بذلك على عدم نسيان اللفظ، ثم إنه يحمل المرء على مراجعة ما حفظه واستذكاره آنًا بعد آن حتى يأمن من زواله، ثم إن محفوظه يكون معه في صدره في أي وقت وفي أي مكان؛ حتى يرجع إليه في جميع الأحوال عند الحاجة ولا يُكلِّفه ذلك الحمل مئونة ولا مشقة. وهذا خلاف الكتابة، فإنها كثيرًا ما تكون بدون فهم المعنى عاجلًا وآجلًا، أو سببًا في عدم الفهم في الحال، اعتمادًا على ما سوف يفهم بعد ذلك، وقد تضيع عليه الفرصة في المستقبل لضياع المكتوب، أو عدم وجوده معه عند الحاجة إليه، أو عدم وجود مَن يُفهمه المكتوب ويشرحه له، ثم إن الكاتب لا يجد في الغالب باعثًا يدعوه إلي مراجعة ما كتبه، ثم إنه يجد مشقة في حمل المكتوب معه في كل وقت ومكان، وبذلك كله يكون نقلة العلم جُهَّالًا، مثلهم كمثل الحمار يحمل أسفارًا، وأعظم به سببًا في ضياع العلم وانتشار الجهل.

وليس أدل على هذا من قول إبراهيم النخعي: "لا تكتبوا فتتكلوا"[2]، وقوله: "إنه قلما طلب إنسان علمًا إلا آتاه الله منه ما يكفيه، وقلما كتب رجل كتابًا إلا اتَّكل عليه"[3].

وقول الأوزاعي: "كان هذا العلم شيئًا شريفًا؛ إذ كان من أفواه الرجال يتلاقونه ويتذاكرونه، فلما صار في الكتب ذهب نوره وصار إلي غير أهله"[4]. وقول بعض الأعراب: "حرف في تامورك[5]، خير من عشرة في كتبك"[6]. وقول الخليل بن أحمد:

ليس بعلمٍ ما حوى القِمَطْرُ[7]

ما العِلْم إلا ما حواه الصَّدرُ[8][9]

وبهذا يتبين أن أبا هريرة في أميَّته أعلم من حملة الدرجات العلمية الحديثة، وإن بلغوا الذروة في عُرْف العصر، وما الذي يعيب أبا هريرة وقد وهبه الله ذاكرة واعية حافظة استوعبت خمسة آلاف وثلاثمائة وأربعة وسبعين حديثًا، وقد رزقه الله روحًا فقهية مع هذا الكم الهائل من مصابيح الهدي النبوي؟ فهل تكون أمية أبي هريرة عيبًا فيه؟!

ثالثًا. صَرْع أبي هريرة ﷺ صَرْع جوع وفاقة، لا صَرْع جنون ومرض:

لقد كان أبو هريرة كثيرًا ما يتحمل آلام الجوع؛

---

١. الشبهات الثلاثون، د. عبد العظيم المطعني، مرجع سابق، ص١٠١ بتصرف.

٢. جامع بيان العلم وفضله، ابن عبد البر، مرجع سابق، (١/ ٢٩١).

٣. المرجع السابق، (١/ ٣٩٢).

٤. تقييد العلم، الخطيب البغدادي، تحقيق: يوسف العش، دار إحياء السنة النبوية، القاهرة، ط٢، ١٩٧٤م، ص٦٤.

٥. التامور: علقة القلب.

٦. جامع بيان العلم وفضله، ابن عبد البر، مرجع سابق، (١/ ٢٩٤).

٧. القِمَطْرُ: ما تصان فيه الكتب.

٨. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الخطيب البغدادي، مرجع سابق، (٢/ ٣٧٤).

٩. انظر: الرد على شبهات منكري حجية السنة،د. عبد الغني عبد الخالق، مكتبة السنة، القاهرة، ط٢، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م، ص٤٣٩، ٤٤٠.

حرصًا منه على ألا يفوته شيء من حديث رسول الله ﷺ.

فقد أخرج البخاري عن أبي هريرة ﷺ أنه قال: "ألله الذي لا إله إلا هو، إني كنت لأعتمد بكبدي على الأرض من الجوع، وإن كنت لأشد الحجر على بطني من الجوع"[1]، ويقول: "لقد رأيتني وإني لأخِرُّ فيما بين منبر رسول الله ﷺ إلى حجرة عائشة مغشيًّا علي، فيجيء الجائي فيضع رجله على عنقي، ويَرَى أني مجنون وما بي من جنون، وما بي إلا الجوع"[2].

ولقد افترى من زعم أن أبا هريرة كان مصابًا بالصَّرع استنادًا إلى هذا الأثر، فقد فسر أبو هريرة نفسه هذا الصرع بأنه صرع جوع وفاقة، لا صرع جنون ومرض.

في حين أننا نجد الذين تكلموا عن حياة أبي هريرة من المؤرخين المسلمين "لم يذكروا لنا أي شيء عن إصابته بهذا المرض، فمن أين جاء المشككون بهذه الفريَّة، وليس لهم ما يرجعون إليه في تاريخ حياته إلا ما كتبه المؤرخون المسلمون"[3]؟!

وعلى هذا الأساس، فإن اتهام أبي هريرة بالصرع والجنون اتهام باطل ليس له من الواقع سند، فهل عاصر المشككون هذا الرجل، فرأوه يُصْرع ويهذي؟! أم هل حملوه في نوبات الصرع وذهبوا به إلي مصحة، وأوقعوا عليه الكشف الطبي وفحصوه، فوجدوه مصابًا بالصرع؟!

فإن من المعروف ـ كما ذكرنا ـ أن أبا هريرة كان كثيرًا ما يتلوى من الجوع، ويُصيبه دوار طارئ ـ كما تحدَّث هو عن نفسه ـ فإذا طَعِمَ عاد إليه وعيه وشدة توقده الذهني.

ولقد استسمن المشككون ورم هذه الرواية فكبروها وهوَّلوا من شأنها، وجعلوها صَرعًا قاتلًا.

ولا عجب، فقد رمى المشككون من هو أعلى مقامًا وأجل شأنًا من أبي هريرة بهذه العيوب؛ فقد رموا بها النبي الكريم ﷺ حين كان يأتيه الوحي من السماء، فيُقبل عليه بكل مشاعره وحواسه؛ ليتلقى القرآن من لدن حكيم حميد، فإذا انقضى الوحي عاد فأملى مَنْ حوله مِنْ كَتَبَةَ الوحي ما أنزله عليه ربه.

فبم فسر أعداء الإسلام هذه الحالة؟ "فسروها بالصَّرع أو المرض العضوي الذي يصيب بعض الناس فيفقدهم الوعي الظاهر والباطن، أو الوعي الخارجي والداخلي"[4].

هذا ما قالوه في شأن صاحب الرسالة العظمى؟ فما بالك فيما قالوه في حق أصحابه؟!

وتأكيدًا لما سبق، فإن أبا هريرة ﷺ كان أكثر أصحاب رسول الله ﷺ رواية للحديث النبوي، وكان أكثرهم سماعًا مباشرًا من فم النبي الصادق المصدوق، ومنكرو السنة يكرهون حديث رسول الله ﷺ؛ لذلك كان الصحابي الجليل أبو هريرة ﷺ أكثر الرواة كراهية عندهم؛ لأنه نقل من الحديث الذي يود الطاعنون

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الرقاق، باب: كيف كان عيش النبي ﷺ، (١١/ ٢٨٦)، رقم (٦٤٥٢).

٢. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الاعتصام بالكتاب والسنة، باب: ما ذكر النبي ﷺ وحض على اتفاق أهل العلم، (١٣/ ٣١٦)، رقم (٧٣٢٤).

٣. السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، د. مصطفى السباعي، مرجع سابق، ص٢٧١ بتصرف.

٤. الشبهات الثلاثون، د. عبد العظيم المطعني، مرجع سابق، ص١٠٥، ١٠٦ بتصرف.

التَّفلُّت من الالتزام بتعاليمه الراقية اتباعًا للأهواء - أكثر من خمسة آلاف حديث، فأخذوا يُصوِّبون سهامهم نحو هذا الرجل العظيم؛ كي يصيبوه في مقتل، ويبطلون كل مروياته في السنة ويطعنون في حجيتها.

وبهذا يتضح أن الهدف من هذه الانتقاصات - عندهم - إسقاط أكثر الرواة سماعًا عن النبي ﷺ ليسري هذا الإسقاط من الراوي إلي المروي.

وليس أدلُّ على بطلان هذه الانتقاصات التي ألصقوها بأبي هريرة من دعاء النبي ﷺ بحبِّ المؤمنين له، فكان حبُّ هذا الصحابي الجليل علامة على الإيمان وبغضه علامة على النفاق؛ فقد سأل أبو هريرة النبي ﷺ أن يدعو الله له بأن يُحببه هو وأمه إلي عباده المؤمنين، ويحببهم إليهما، فقال رسول الله ﷺ: "اللهم حبب عبيدك هذا - يعني أبا هريرة - وأمه إلي عبادك المؤمنين، وحبِّب إليهما المؤمنين، يقول أبو هريرة: فما خلق الله مؤمنًا يسمع بي ولا يراني إلا أحبني"[1].

ويقول د. علي أحمد السالوس: "هذا هو أبو هريرة وعاء العلم، فكيف نجد في عصرنا من ينسب نفسه للإسلام ويَعْرِض عن قول رسول الله ﷺ والصحابة والتابعين، والأئمة الأعلام الهداة المهديين، ويأخذ بقول الضالين المضلين"[2]؟!

رحم الله ﷻ أبا هريرة جزاء ما قدَّم للإسلام وأهله، وجعلنا من مُحبيه، وجمعنا معه في واسع جنته.

1. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: فضائل الصحابة، باب: فضل أبي هريرة الدوسي، (٨/ ٣٦٢٩، ٣٦٣٠)، رقم (٦٢٧٩).
2. قصة الهجوم علي السنة، د. علي أحمد السالوس، مرجع سابق، ص٨٨.

الخلاصة:

- لقد اشترط علماء الحديث أن يكون الراوي عدلًا يتحلَّى بالمروءة، ضابطًا لكل كلمة تخرج من فمه، ومَنْ افتقد صفة من هاتين الصفتين رُدَّ حديثه.
- إن أبا هريرة عدلٌ لتعديل الله ورسوله جميع الصحابة الكرام، وقد كان حافظًا متقنًا، ضابطًا لما يروي، دقيقًا في أخباره، وقد شَهِدت بذلك مواقفه، وشهادة الصحابة والأئمة الأعلام.
- لقد كانت الأمية هي طابع العرب قبل الإسلام، فما ذكروه من أمية أبي هريرة ليس نقصًا فيه؛ فالأمية هنا أدعى لقوة الحفظ وتوقُّد الذاكرة.
- لقد اعتمد العرب على الذاكرة؛ فكان الحفظ وسيلتهم الغالبة على ضبط ما يحتاجون إليه في حياتهم واستحضاره، فلو كان العرب يقرءون ويكتبون لضَعُفت عندهم هذه الملكة؛ ولذا قال الأوزاعي: "كان هذا العلم شيئًا شريفًا؛ إذ كان من أفواه الرجال يتلاقونه ويتذاكرونه، فلما صار في الكتب ذهب نوره، وصار إلي غير أهله".
- هل تكون أمية أبي هريرة عيبًا فيه، وقد وهبه الله ذاكرة واعية حافظة، استوعبت خمسة آلاف حديث وثلاثمائة وأربعة وسبعين حديثًا؟!
- لقد فسر أبو هريرة هذا الصَّرْع - الذي يَدَّعيه المشككون - بأنه صَرْع جوع وفاقة لا صَرْع جنون ومرض، فمن أين أتى المدَّعون بتفسير الصَّرْع بأنه الصَّرع العصبي، وليس لهم ما يرجعون إليه في تاريخ حياته إلا ما كتبه المؤرخون المسلمون، وهم لم يذكروا شيئًا عن إصابته ﷺ بهذا المرض.
- لقد نقل أبو هريرة من الحديث النبوي خمسة

آلاف حديث وأكثر، فأخذ المغرضون يصوبون سهامهم نحو هذا الرجل؛ كي يصيبوه في مقتل، ويبطلوا بإصابته حجية هذه الأحاديث التي يحملها؛ تفلتًا من الالتزام بتعاليمه الراقية، واتباعًا لأهوائهم.

- لقد كان الهدف من الانتقاصات التي وجهها المشككون إلي أبي هريرة هو إسقاط أكثر الرواة سماعًا عن النبي ﷺ ليسري هذا الإسقاط إلي ما رواه.

الشبهة السادسة عشرة

ادعاء أن أحاديث أبي هريرة كلها إسرائيليات(*)

مضمون الشبهة:

يدعي بعض المغرضين أن أحاديث أبي هريرة رضي الله عنه كلها إسرائيليات[1]، ويستدلون على ذلك بما يأتي:

- أن أبا هريرة كان يروي الإسرائيليات عن كعب الأحبار وغيره على أنها أحاديث نبوية.
- أنه كان يعرض الأحاديث على كعب الأحبار ليعرضها على التوارة.
- أن كعب الأحبار كان يخدعه ويكذب عليه.
- أنه روى عن عبد الله بن سلام وهو إسرائيلي لم يسلم. رامين من وراء ذلك إلى الطعن في مرويات أبي هريرة رضي الله عنه أكثر الصحابة رواية؛ مما يشكك في السنة النبوية وحجيتها.

وجوه إبطال الشبهة:

1) لم يثبت قط عن أبي هريرة أنه جعل روايةً إسرائيلية حديثًا نبويًّا؛ بل كان ينسب كل ما يسمعه إلى قائله، ولا يعقل بحال أن يُحَذِّرَ من الكذب على رسول الله، وفي الوقت ذاته يكذب عليه!

2) إن الصحابة ـ وعلى رأسهم أبو هريرة ـ مجمعون على الحذر من روايات أهل الكتاب، فكانوا يردُّون بعض أخبارهم التي لا تتفق مع ما سمعوه من رسول الله ﷺ، فكيف يدَّعي المغرضون أن أحدهم كان يعرض الحديث على التوراة؟! والقاعدة في ذلك: تصديق ما صدَّقه الإسلام، وتكذيب ما كذبه، والتوقف فيما لا يُعلم تصديقه أو تكذيبه.

3) إن جمهور المحدثين مجمعون على أن كعب الأحبار رضي الله عنه من الرواة الثقات الذين تُقبل روايتهم، فلم يُعلَم عليه كذب قط؛ وهذا ما جعل كبار الصحابة غير أبي هريرة يروون عنه.

4) إن عبد الله بن سلام أحد الصحابة العلماء الثقات الذين بشَّرهم الرسول ﷺ بالجنة بعد أن أعلن إسلامه وحسنت سيرته، فكيف يكون مخادعًا ولا يعلم رسول الله ﷺ بحاله كما علم بحال المنافقين؟!

(*) أضواء على السنة المحمدية، محمود أبو رية، مطبعة صور الحديثة، لبنان، ط٢، ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٤م. الرد على الطاعن في أبي هريرة، الحسن بن علي الكتاني، مرجع سابق. أبو هريرة راوية الإسلام، د. محمد عجاج الخطيب، مرجع سابق. الإسرائيليات في التفسير والحديث، د. محمد حسين الذهبي، مكتبة وهبة، القاهرة، ط ٣، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٥م. السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، د. مصطفى السباعي، مرجع سابق.

١. الإسرائيليات: جمع إسرائيلية، وهي قصة أو حادثة تُروى عن مصدر إسرائيلي، وفي اصطلاح علماء التفسير والحديث تدل على كل ما تطرق إلى التفسير والحديث من أساطير قديمة منسوبة في أصل روايتها إلى مصدر يهودي أو نصراني أو غيرهما. [انظر: الإسرائيليات في التفسير والحديث، د. محمد حسين الذهبي، مرجع سابق، ص١٣].

التفصيل:

أولا. تفريق أبي هريرة ﷺ بين الرواية الإسرائيلية والحديث النبوي:

لم يثبت قط عن أبي هريرة الزاهد الورع أنه روى رواية إسرائيلية ونسبها إلى النبي ﷺ على أنها حديث نبوي، ولقد وجد الصحابة والتابعون في أبي هريرة ﷺ صحابيًّا، حافظًا، محققًا، مدققًا، إذا ناقشه أحد ثبت أنه الحافظ، وإذا رُوجع في مسألة ثبت أنه الراسخ، ولم يجربوا عليه خطأ ولا كذبًا، وإنما وجدوا فيه عكس ذلك، يتحرى ويحتاط، يُعظِّم حديث رسول الله ﷺ كل الإعظام[1].

إنه أحد رواة حديث تحريم الكذب على رسول الله ﷺ؛ فقد أخرج الشيخان عنه عن النبي ﷺ أنه قال: "ومن كذب على متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار"[2].

ولا يمكن لإنسان أن يتصور أبا هريرة الذي عرفناه في أمانته وصدقه وإخلاصه يروي هذا الحديث عن رسول الله ﷺ ثم يكذب على لسان النبي ﷺ، وينسب ما يقوله كعب أو غيره إلى النبي ﷺ، ولا سيما أن كعب الأحبار لم يلق النبي ﷺ، فإن كان أبو هريرة وابن عباس قد سمعا من كعب ورويا عنه، فإنما رويا أخبار الأمم الماضية وعزواها إليه[3].

ولقد كان أبو هريرة مُستحضِرًا هذا الحديث عند كل كلمة ينقلها عن رسول الله ﷺ، يُذَكِّر نفسه به، ويُذكِّر غيره به حتى إنه كان يذكره في أول أحاديثه[4]، فدائمًا ما كان يقول: قال رسول الله ﷺ أبو القاسم الصادق المصدوق: "من كذب علي متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار".

والمشهور عن أبي هريرة ﷺ أنه كان يعزو كل ما يحدث به عن غير النبي ﷺ إلى قائله، فبالأحرى أن يبين حديث كعب وينص على أنه من قوله.

يقول ابن حجر العسقلاني عندما تعرض لحديث أبي هريرة عن كعب في ساعة الجمعة: "رواه يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: قال: خير يوم طلعت فيه الشمس..." الحديث. وفيه: قالها، وقلنا: "أمِنْ رسول الله سمعت هذا: قال: بل حدثنيه كعب الأحبار"[5].

فهذا أبو هريرة ينسب كل رواية رواها إلى قائلها، فهل بعد ذلك نُصدق مَنْ يدَّعي أنه كان يكذب على رسول الله ﷺ ويروي الإسرائيليات وينسبها إلى الرسول ؟!

وربما يخلط بعض السامعين بين ما يرويه أبو هريرة عن النبي ﷺ وما يرويه من القصص عن كعب الأحبار، وفي هذا قال بسر بن سعيد: "اتقوا الله، وتحفظوا من الحديث، فوالله لقد رأيتنا نجالس أبا

١. دفع الشبهات عن السنة النبوية، د. عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي، مرجع سابق، ص١٧٣.

٢. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: العلم، باب: إثم من كذب على النبي ﷺ، (١/ ٢٤٢)، رقم (١٠٧). صحيح مسلم (بشرح النووي)، المقدمة، باب: تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ، (١/ ١٦٩).

٣. أبو هريرة راوية الإسلام، د. محمد عجاج الخطيب، مرجع سابق، ص٢٤٦، ٢٤٧ بتصرف.

٤. دفع الشبهات عن السنة النبوية، د. عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي، مرجع سابق، ص١٧٣، ١٧٤.

٥. نزهة السامعين في رواية الصحابة عن التابعين، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: طارق محمد العمودي، دار الهجرة، السعودية، ط ١، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م، ص٨٤.

هريرة، فيُحدِّث عن رسول الله ﷺ ويحدثنا عن كعب، ثم يقوم فأسمع بعض من كان معنا يجعل حديث رسول الله عن كعب، أو يجعل حديث كعب عن رسول الله ﷺ"[1].

فإذا كان بعض السامعين يخطئ في نسبة ما سمع من أبي هريرة إلى رسول الله ﷺ، فما ذنب أبي هريرة في ذلك ؟!

وليس في تحديث أبي هريرة عن كعب أيَّ حرج أو مانع طالما أنه لم ينسبه إلى النبي ﷺ، وقد سمح رسول الله ﷺ بذلك فقال: "حدِّثوا عن بني إسرائيل ولا حرج"[2].

ولكن ليس لأحد أن يزعم أنه كان ينسب ما يُحدِّثُ به عن كعب إلى الرسول ﷺ[3].

ومما ينبغي الإشارة إليه أن ذلك الخلط بين الإسرائيليات وبعض الأحاديث من المُتلقِّين عن أبي هريرة ـ على ندرته ـ لم يكن إلا من واحد أو اثنين، ولم يكن في كل ما سمعوه، فربما اختلط عليهم الحديث والحديثان، وكان جمهور السامعين يُصحِّحون لمن اختلط عليه حديث أو حديثان ولايتركونه؛ لأنهم كانوا يتذاكرون المرويات فيما بينهم فيُخطِّئ بعضهم بعضًا، ويُصوِّب بعضهم بعضًا، وكان ذلك يحدث مرارًا، بل كانوا يراجعون أبا هريرة ويتثبَّتون منه مرارًا؛ حتى لا يظن ظان أن ما اختلط على راوٍ في حديث أو حديثين قد أُخذ هكذا وتناقله الرواة دون الانتباه إليه!

وبهذا يتضح أن الطعن في أبي هريرة مقصود لذاته؛ لأنه أكثر الصحابة رواية للسنة، والطعن فيه هو طعن في السنة كلها، وهذا لا يستقيم في منهج البحث، كما يظهر بجلاء براءة أبي هريرة من افتراءات الأفَّاكين®.

ثانيًا. موقف الصحابة ومنهم أبو هريرة من روايات أهل الكتاب:

قبل أن نبدأ في بيان موقف الصحابة مما نُسب إليهم كذبًا أنهم كانوا يستعينون بأحاديث أهل الكتاب، لا بد أن نذكر آراء العلماء في هذه الأحاديث:

يقول ابن حجر في قوله ﷺ: "وحدِّثوا عن بني إسرائيل ولا حرج": "أي لا ضيق عليكم في الحديث عنهم، وقيل: معنى "لا حرج"، أي: لا تضيق صدوركم بما تسمعونه عنهم من الأعاصيب فإن ذلك وقع لهم كثير، وقيل: لا حرج في أن لا تحدثوا عنهم؛ لأن قوله أولًا "حدثوا" صيغة أمر تقتضي الوجوب، فأشار إلى عدم الوجوب، وأن الأمر فيه للإباحة بقوله: "لا حرج" أي في ترك التحديث عنهم، وقيل: المراد رفع الحرج عن حاكي ذلك؛ لما في أخبارهم من الألفاظ الشنيعة، نحو قولهم كما حكى القرآن: ﴿ فَٱذْهَبْ أَنتَ

---

1. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (٢/ ٦٠٦).
2. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: أحاديث الأنبياء، باب: ما ذُكر عن بني إسرائيل، (٦/ ٥٧٢)، رقم (٣٤٦١).
3. أبو هريرة راوية الإسلام، د. محمد عجاج الخطيب، مرجع سابق، ص٢٤٧.

® في **"براءة أبي هريرة من نسبة الأحاديث الموضوعة له ونفي رد المحدثين لرواياته"** طالع: الوجه الثاني، من الشبهة الحادية عشرة، والوجه الأول، من الشبهة التاسعة عشرة، من هذا الجزء. وفي **"صحة ما انفرد به البخاري ومسلم عن أبي هريرة"** طالع: الوجه الأول، من الشبهة الحادية والعشرين، من هذا الجزء.

وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ ﴾ (المائدة: ٢٤)، وقولهم: ﴿ ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا ﴾ (الأعراف: ١٣٨)، وقال مالك: المعنى: جواز التحدث عنهم بما كان من أمر حسن، أما ما عُلِمَ كذبه فلا، وقيل: المعنى: حدثوا عنهم بمثل ما ورد في القرآن والحديث الصحيح.

وقال الشافعي: من المعلوم أن النبي ﷺ لا يجيز التحدث بالكذب، فالمعنى: حدثوا عن بني إسرائيل بما لا تعلمون كذبه، وأما ما تجوزونه فلا حرج عليكم في التحدث به عنهم"[1].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: "ولكن هذه الأحاديث الإسرائيلية التي تُذكر للاستشهاد هي على ثلاثة أقسام:

أحدها: ما علمنا صحته بما بأيدينا مما يشهد له بالصدق فذاك صحيح.

والثاني: ما علمنا كذبه بما عندنا مما يخالفه.

والثالث: ما هو مسكوت عنه لا من هذا القبيل ولا من هذا القبيل فلا نؤمن به ولا نُكذِّبه، وتجوز حكايته لما تقدم"[2].

وقال ابن كثير الدمشقي: "ولسنا نذكر من الإسرائيليات إلا ما أَذِنَ الشارع في نقله مما لا يخالف كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وهو القسم الذي لا يصدق ولا يكذب بما فيه بسط لمختصر عندنا، أو تسمية لمبهم ورد في شرعنا مما لا فائدة في تعيينه لنا، فنذكره على سبيل التحلي به لا على سبيل الاحتياج إليه والاعتماد عليه، وإنما الاعتماد والاستناد على كتاب الله وسنة رسوله ﷺ مما صحَّ نقله، أو حَسُن، وما كان فيه ضعف نُبيِّنه"[3]، هذه أقوال السلف في بعض الإسرائيليات الموجودة عندنا، أما الصحابة فمما لا شك فيه أن صحابة رسول الله ﷺ كانوا أحرص الناس على امتثال أوامر رسول الله ﷺ وتوجيهاته، وبخاصة ما كان يرجع من ذلك إلى أمر دينهم.

ولا شك أن نفرًا منهم كانوا يرجعون إلى بعض من أسلم من أهل الكتاب، يأخذون عنهم بعض ما عندهم من جزيئات الحوادث التي عرضت لها كتبهم بتفصيل، وعرض لها القرآن الكريم بإيجاز وإجمال.

غير أن الصحابة ﷺ كانوا في رجوعهم إلى أهل الكتاب يسيرون على المنهج القويم الذي رسمه لهم رسول الله ﷺ، ذلك الميزان الشرعي الدقيق الذي استخلصوه من أحاديث رسول الله ﷺ في شأن الرجوع إلى أهل الكتاب، فلم يكن سؤالهم لأهل الكتاب عن كل شيء، ولم يكونوا يصدقونهم في كل شيء - كما يقول منكرو السنة ومن جرى في ركابهم - بل كانوا يسألون عن أشياء لا تعدو أن تكون توضيحًا لقصة من قصص القرآن، وبيانًا لما أُجمِل منها.

فإن ألقوا إليهم بشيء من ذلك تلقوه في حرص وحذق، وتفرسوه في دقة ورويَّة، فما كان منه على وفق شرعنا صدَّقوه، وما كان على خلافه كذبوه ورفضوه، وما كان مسكوتًا عنه في شرعنا ومترددًا بين احتمال الصدق والكذب توقفوا فيه، فلا يحكمون عليه بصدق ولا بكذب ما دام يحتمل كلا الأمرين؛ امتثالًا لقول رسول الله ﷺ: "لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم،

١. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر، مرجع سابق، (٦/ ٥٧٥).

٢. مجموع الفتاوى، ابن تيمية، مرجع سابق، (١٣/ ٣٦٦).

٣. البداية والنهاية، ابن كثير، مرجع سابق، (٨/ ٢١).

﴿ وَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَأُنزِلَ إِلَيۡكُمۡ ﴾ (العنكبوت: ٤٦)"[١].

وتعلمًا من هذا الموقف الذي علَّم فيه النبي ﷺ عمر بن الخطاب والأمة من بعده، والذي رواه جابر بن عبد الله: "أن عمر بن الخطاب أتى النبي ﷺ بكتاب أصابه من بعض أهل الكتاب، فقرأه النبي ﷺ فغضب، فقال: أمتهوكون فيها يا ابن الخطاب؟! والذي نفسي بيده، لقد جئتكم بها بيضاء نقية، لا تسألوهم عن شيء فيخبروكم بحق فتكذبوا به، أو بباطل فتصدقوا به، والذي نفسي بيده لو أن موسى ﷺ كان حيًّا ما وسعه إلا أن يتبعني"[٢].

كذلك لم يسأل الصحابة ﷺ أهل الكتاب عن شيءٍ مما يتعلق بالعقيدة، أو يتصل بالأحكام التي لهم، اكتفاءً بما عندهم في ذلك، اللهم إلا ما كان من سؤالهم لغرض الاستشهاد والتأكيد لما جاء به القرآن الكريم، وإلزام المعاندين الحجة بشهادة ما في أيديهم من الكتاب. وكانوا لا يعدلون عما ثبت عنه ﷺ من ذلك إلى سؤال أهل الكتاب؛ لأنه إذا ثبت الشيء عنه ﷺ فليس لهم أن يعدلوا عنه إلى غيره، كما كانوا لا يسألون عن الأشياء التي يشبه أن يكون السؤال عنها نوعًا من اللهو والعبث، ولقد بلغ الأمر بالصحابة أنهم كانوا إذا سألوا أهل الكتاب عن شيء فأجابوا عنه خطأ ردُّوا عليهم خطأهم، وبيَّنوا لهم وجه الصواب فيه[٣].

فمن ذلك ما رواه البخاري عن أبي هريرة ﷺ "أن رسول الله ﷺ ذكر يوم الجمعة فقال: وفيه ساعة لا يُوافقها عبد مسلم وهو قائم يُصلِّي يسأل الله تعالى شيئًا إلا أعطاه إياه"[٤].

فنجد أبا هريرة ﷺ يسأل كعب الأحبار عن هذه الساعة، فيجيبه كعب بأنها في جمعة واحدة من السنة، فيرد عليه أبو هريرة قوله هذا، ويُبيِّن له أنها في كل جمعة، فيرجع كعب إلى التوارة، فيرى الصواب مع أبي هريرة ﷺ فيرجع إليه[٥]. وفي هذا رد على زعم المفترين أن أبا هريرة كان يأخذ الإسرائيليات عن كعب ويرويها على أنها أحاديث، بل هو الذي استدرك على كعب الأحبار وصحَّح له، ويظهر أيضًا منه صحة قول أبي هريرة وقوة حفظه.

كما نجد أبا هريرة أيضًا يسأل عبد الله بن سلام عن تحديد هذه الساعة ويقول له أخبرني ولا تضن عليَّ، فيجيبه عبد الله بن سلام بأنها آخر ساعة في يوم الجمعة، فيرد عليه أبو هريرة ﷺ بقوله: "كيف تكون آخر ساعة في يوم الجمعة، وقد قال رسول الله ﷺ: لا يُوافقها عبد مسلم وهو قائمٌ يُصلِّي يسأل الله تعالى شيئًا إلا أعطاه إياه" وتلك الساعة لا يُصلَّى فيها؛ فيجيبه عبد الله بن سلام: ألم يقل رسول الله ﷺ: "من جلس مجلسًا ينتظر

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الاعتصام بالكتاب والسنة، باب: قول النبي ﷺ: "لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء"، (١٣/ ٣٤٥)، رقم (٧٣٦٢).

٢. حسن: أخرجه أحمد في مسنده، مسند المكثرين من الصحابة، مسند جابر بن عبد الله، رقم (١٥١٩٥). وحسنه الألباني في مشكاة المصابيح برقم (١٧٧).

٣. الإسرائيليات في التفسير والحديث، د. محمد حسين الذهبي، مرجع سابق، ص٥٥، ٥٦ بتصرف.

٤. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الجمعة، باب: الساعة التي في يوم الجمعة، (٢/ ٤٨٢)، رقم (٩٣٥).

٥. انظر: فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر، مرجع سابق، (٢/ ٤٨٢،٤٨٣).

الصلاة، فهو في صلاة حتى يُصلي"[1][2].

فمثل هذه المراجعة التي كانت بين أبي هريرة وكعب تارة، وبينه وبين ابن سلام تارة أخرى، تدلنا على أن الصحابة عامة، وأبا هريرة خاصة كانوا لا يقبلون كل ما يُقال لهم، بل كانوا يتحرون الصواب ما استطاعوا، ويردون على أهل الكتاب أقوالهم إن كانت لا توافق وجه الصواب.

ومهما يكن من شيء فإن الصحابة ﷺ لم يخرجوا عن دائرة الجواز التي حددها لهم رسول الله ﷺ، ولا عما فهموه من الإباحة في قوله ﷺ: "بلِّغوا عنِّي ولو آية، وحدِّثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، ومن كذب علي متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار"[3].

وهذا كله يدحض افتراء الطاعنين على أبي هريرة ورميه بغفلة وسذاجة استغلها كعب فيه، فاتخذ منه داعية لأفكار يهودية مسمومة يبثها بين المسلمين.

فمعاذ الله أن يكون أبو هريرة ساذجًا حتى يُجعل منه معولًا هدامًا للإسلام ومقدساته.

وكيف يكون ساذجًا مغفلًا من كان يتصدى للفتوى، ويجلس له مشاهير الصحابة يأخذون عنه حديث رسول الله ﷺ كابن عباس، وابن عمر، وجابر بن عبد الله، وأنس بن مالك؟!

أم كيف يكون ساذجًا مغفلًا من جَعَلَه رسول الله ﷺ حارسًا على أموال الزكاة، ومن ولَّاه عمر ﷺ إمارة البحرين مرة، وعرضها عليه أخرى فأبى؟ وعمر هو ذاك الرجل العبقري المُلْهَم كما شهد له رسول الله ﷺ[4].

ويكفينا هذا شاهدًا على أن أبا هريرة ﷺ لم يكن مغفلًا ولا ساذجًا، ولم يكن يقبل من روايات أهل الكتاب إلا ما يوافق الكتاب والسنة، بل تدل من بعض مراجعاته لكعب الأحبار وعبد الله بن سلام أنها - بحق - أمارة حذقه ودقته، ودليل خبرته وفطنته، إنما السذاجة من المفترين حينما يفترون الكذب على أصحاب رسول الله ﷺ، ويظنون أن ذلك ينطلي على أحد من الناس ®.

ثالثًا. كعب الأحبار من الرواة الثقات:

إذا ما تتبعنا حياة كعب الأحبار في الإسلام، ورجعنا إلى مقالات بعض أعلام الصحابة فيه، وأحصينا من تحمَّل منهم عنه وروى له، ومن أخرج له من شيوخ الحديث في مصنفاتهم لوجدنا فيه ما يدحض هذه الفرية، ويشهد للرجل بقوة دينه وصدق يقينه، وأنه طوى نفسه على الإسلام المحض والدين الخالص[5].

---

١. صحيح: أخرجه أبو داود في سننه (بشرح عون المعبود)، كتاب: الصلاة، باب: فضل ليلة الجمعة، (٣/ ٢٥٨، ٢٥٩)، رقم (١٠٤٢). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن أبي داود برقم (١٠٤٦).

٢. انظر: فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، (٢/ ٤٨٣).

٣. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الأنبياء، باب: ما ذكر عن بني إسرائيل، (٦/ ٥٧٢)، رقم (٣٤٦١).

٤. الإسرائيليات في التفسير والحديث، د. محمد حسين الذهبي، مرجع سابق، ص٥٧: ٥٩ بتصرف.

® في **"موقف العلماء من الإسرائيليات"** طالع: الوجه الثالث، من الشبهة التاسعة عشرة، من الجزء الثاني (تدوين السنة والوضع فيها). وفي **"حكم رواية الإسرائيليات في الشريعة الإسلامية وحكمته"** طالع: الوجه الأول، من الشبهة الرابعة عشرة، من الجزء السادس (دواوين السنة)، والوجه الثاني، من الشبهة الثامنة، من الجزء العاشر (السمعيات).

٥. المرجع سابق، ص٧٥ بتصرف.

يقول عنه الإمام الذهبي في السير: "هو كعب بن مانع الحميري اليماني العلامة الحبر، كان حسن الإسلام متين الديانة، من نبلاء العلماء"[1].

وروى خالد بن معداء، عن كعب الأحبار، قال: "لأن أبكي من خشيته أحب إلي من أن أتصدق وزني ذهبًا"[2].

وقال عنه ابن حجر في تقريب التهذيب: "كعب بن مانع الحميري، أبو إسحاق المعروف بكعب الأحبار ثقة، مخضرم"[3].

وعن توضيح قول معاوية بن أبي سفيان عن كعب الأحبار: "إن كان من أصدق هؤلاء المحدثين الذين يُحدِّثون عن أهل الكتاب، وإن كنا - مع ذلك - لنبلو عليه الكذب"[4] يقول عياض: "الضمير في "نبلو عليه" يعود على الكتاب، ويصح عوده على كعب وعلى حديثه، وإن لم يقصد الكذب ويتعمده، إذ لا يُشترط في مسمى الكذب التعمد، بل هو الإخبار عن الشيء بخلاف ما هو عليه، وليس فيه تجريح لكعب بالكذب، وقال ابن الجوزي: إن بعض الذي يُخبر به كعب عن أهل الكتاب يكون كذبًا لا أنه يتعمد الكذب، وإلا فقد كان كعب من أخيار الأحبار"[5].

ولقد أسلم كعب - على المشهور - في خلافة عمر رضي الله عنه وسكن المدينة، وصحب عمر، وروى عنه، وشارك في غزو الروم في خلافة عمر رضي الله عنه، وعمر رضي الله عنه كان عبقريًّا مُلهَمًا، فلا يعقل أن يساكن كعبًا في المدينة، ويصاحبه ويكتبه في جيش المسلمين لغزو الروم وهو مخدوع فيه وفي إسلامه[6].

ولقد كان كعب على مبلغ عظيم من العلم، وكان له بالثقافة اليهودية والثقافة الإسلامية معرفة واسعة، ولغزارة علمه وكثرة معارفه لهج بعض أعلام الصحابة بالثناء عليه، فهذا أبو الدرداء يقول عنه: "إن عند ابن الحميرية لعلمًا كثيرًا"[7].

وهذا معاوية بن أبي سفيان يثني عليه فيقول: "ألا إن كعب الأحبار أحد العلماء، إن كان عنده لَعِلم كالثمار، وإن كنا فيه لمفرِّطين"[8].

إن جمهور العلماء على توثيق كعب، ولذا لا نجد له ذكرًا في كتب الضعفاء والمتروكين، وما كان لمنصف أن يخدش عدالته أو يشكك في كونه ثقة بعد ما ثبت من رواية أعلام الصحابة عنه كأبي هريرة وعبد الله بن عمر وعبد الله بن الزبير، ولم يكن هؤلاء ولا كل من روى عنه سُذَّاجًا ولا مخدوعين فيه، وإنما أيقنوا أنه صدوق فيما يروي فَرَوَوا عنه.

وإذا كان مسلم بن الحجاج قد أخرج له في صحيحه، وكذا أخرج أبو داود والترمذي والنسائي،

1. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (٣/ ٤٨٩،٤٩٠).
2. المرجع السابق، (٣/ ٤٩٠،٤٩١).
3. تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: صغير أحمد شاغف، دار العاصمة، السعودية، ط١، ١٤١٦هـ، ص٨١٢.
4. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الاعتصام بالكتاب والسنة، باب: قول النبي ﷺ: "لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء"، (١٣/ ٣٤٥)، (٧٣٦١).
5. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، (١٣/ ٣٤٦).
6. الإسرائيليات في التفسير والحديث، د. محمد حسين الذهبي، مرجع سابق، ص٧٥.
7. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، الحافظ المزي، مرجع سابق، (٢٤/ ١٩١).
8. المرجع السابق، (٢٤/ ١٩٢).

فهذا دليل على أن كعبًا كان ثقة غير متهم عند هؤلاء جميعًا؛ وتلك شهادة كافية لرد كل تهمة تُلصق بهذا الحبر الجليل[1]®.

رابعًا. عبد الله بن سلام أحد الصحابة العلماء المشهود لهم بالجنة:

إن هذا الصحابي الجليل من أفراد بني إسرائيل الذين أسلموا لما قدم النبي ﷺ المدينة، وله فضائل جمّة عقد لها أئمة الحديث أبوابًا في مصنفاتهم.

من ذلك ما رواه الإمام مسلم في صحيحه من حديث عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه قال: "ما سمعت رسول الله ﷺ يقول لحيٍّ يمشي إنه في الجنة إلا لعبد الله بن سلام"[2].

وروى من حديث قيس بن عباد أن النبي ﷺ قال عنه: "يموت عبد الله وهو آخذٌ بالعروة الوثقى"[3]، وترجمته وفضائله مبسوطة عند علمائنا:

يقول عنه الإمام الذهبي أنه: "ابن الحارث الإمام الحبر، المشهود له بالجنة، أبو الحارث الإسرائيلي حليف الأنصار، من خواص أصحاب النبي ﷺ"[4].

ومعاذ الله أن يكون عبد الله بن سلام دسيسة على المسلمين، وأن يكون قد أسلم خداعًا؛ لينفث سمومه بينهم، لأنه لو كان كذلك لكان رسول الله ﷺ أول المخدوعين فيه يوم أن جاءه مسلمًا.

ثم معاذ الله ـ لو خُدع رسول الله ﷺ أول الأمر ـ أن يظل مخدوعًا، وأن يتخلّى الله عن نبيه فلا ينبهه إلى هذه الخديعة وخطرها في الوقت الذي لا يزال القرآن الكريم يُنزَّل عليه، ويكشف له أحوال المنافقين وخباياهم، كما قال ﷻ: ﴿ يَحْذَرُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ أَن تُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُنَبِّئُهُم بِمَا فِى قُلُوبِهِمْ ۚ قُلِ ٱسْتَهْزِءُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ مُخْرِجٌ مَّا تَحْذَرُونَ ﴿٦٤﴾ ﴾ (التوبة).

ومحال أن يكون عبد الله بن سلام قد أسلم ولا يزال به حنين إلى يهوديته وما فيها من أباطيل، فهو لهذا يُروِّجها ويُحدِّث بها؛ ليفسد على المسلمين عقائدهم ويُشوِّش بها على أفكارهم، وهل مَنْ هذا شأنه يشهد له رسول الله ﷺ بالجنة؟!

روى البخاري في تاريخه بسند جيد عن يزيد بن عميرة الزبيدي، قال: "لما حضر معاذ بن جبل الموت، قيل له: يا أبا عبد الرحمن أوصنا، قال: التمسوا العلم عند أبي الدرداء، وسلمان الفارسي، وعبد الله بن مسعود، وعند عبد الله بن سلام الذي كان يهوديًّا فأسلم؛ فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: إنه عاشر عشرة في الجنة"[5].

وكل هذا يدل على مبلغ علمه، وسلامة دينه؛ ولهذا

---

1. الإسرائيليات في التفسير والحديث، د. محمد حسين الذهبي، مرجع سابق، ص٧٥،٧٦.

® في **"توثيق العلماء لكعب الأحبار"** طالع: الوجه الأول، من الشبهة السادسة، من الجزء الخامس (الأئمة والرواة).

2. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: فضائل الصحابة، باب: من فضائل عبد الله بن سلام، (٨/ ٣٦٢٠)، رقم (٦٢٦٣).

3. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: فضائل الصحابة، باب: من فضائل عبد الله بن سلام، (٨/ ٣٦٢١)، رقم (٦٢٦٥).

4. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق،(٢/ ٤١٣).

5. صحيح: أخرجه البخاري في التاريخ الصغير، ص٩٨. وأخرجه أحمد في مسنده، مسند الأنصار، مسند معاذ بن جبل ﷺ، رقم (٢٢١٥٧). وصححه الأرنؤوط وقال: إسناده صحيح.

لم نجد بين علماء الحديث الذين نقدوا الرجال، من ناله بتهمة، أو مسَّه بتجريح، وإنما وجدناهم يعدلونه ويوثقونه؛ ولهذا اعتمده البخاري وغيره من أهل الحديث.

ولا يغض من شأن عبد الله بن سلام ما صحَّ عنه من روايات إسرائيلية فهي على قِلتها لا تعدو أن تكون من قبيل ما أذن رسول الله ﷺ في روايته، ولا يمكن أن تخدش عدالته أو تضعف الثقة فيه، وإلا ما اعتمده الإمام البخاري رحمه الله وغيره من أهل الحديث كما قلنا[1].

وروى إمام المحدثين البخاري في صحيحه قال: حدثنا عبد الله بن محمد، حدثنا أزهر السمان، عن ابن عونٍ عن محمد عن قيس بن عُباد، قال: "كنت جالسًا في مسجد المدينة، فدخل رجل على وجهه أثر الخشوع، فقالوا: هذا رجل من أهل الجنة، فصلى ركعتين تجوَّز فيهما، ثم خرج وتبعته، فقلت: إنك حين دخلت المسجد قالوا: هذا رجل من أهل الجنة، قال: والله ما ينبغي لأحد أن يقول ما لا يعلم، وسأُحدِّثك لم ذاك: رأيت رؤيا على عهد النبي ﷺ فقصصتها عليه، ورأيت كأني في روضة ـ ذكر من سعتها وخُضرتها ـ وسطها عمودٌ من حديد أسفله في الأرض وأعلاه في السماء، في أعلاه عروة، فقيل لي: ارقَه، قلت: لا أستطيع، فأتاني مِنْصَفٌ[2] فرفع ثيابي من خلفي، فرقيت حتى كنت في أعلاها، فأخذت في العُروة، فقيل له استمسك، فاستقيظت وإنها لفي يدي، فقصصتها على النبي ﷺ فقال: تلك الروضة الإسلام، وذلك العمود عمود الإسلام، وتلك العروة عُروة الوثقى، فأنت على الإسلام حتى تموت، وذلك الرجل عبد الله بن سلام"[3].

وقد أخرج الحاكم بسنده عن عوف بن مالك الأشجعي، قال: "انطلق النبي ﷺ وأنا معه حتى دخلنا كنيسة اليهود، فقال: يا معشر اليهود، أروني اثني عشر رجلًا يشهدون أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله يحطُّ الله عن كل يهودي تحت أديم السماء الغضب الذي غضب عليهم، قال: فأُسكتوا ما أجابه منهم أحد، ثم رد عليهم، فلم يجبه منهم أحد، فقال: أبيتم فوالله لأنا الحاشر، وأنا العاقب، وأنا النبي المصطفى، آمنتم أو كذَّبتم، ثم انصرف وأنا معه حتى كدنا أن نخرج، فإذا رجل من خلفنا يقول: كما أنت يا محمد، فقال ذلك الرجل لليهود: أي رجل تعلموني فيكم يا معشر اليهود؟ قالوا: والله ما نعلم أنه كان فينا رجل أعلم بكتاب الله منك، ولا أفقه منك، ولا من أبيك قبلك، ولا من جدك قبل أبيك، قال: فإني أشهد له بالله أنه نبي الله الذي تجدونه في التوراة، فقالوا: كذبت، ثم ردوا عليه قوله، وقالوا فيه شرًّا، فقال رسول الله ﷺ: كذبتم لن يقبل قولكم، أما آنفًا فتثنون عليه من الخير ما أثنيتم، وأما إذا آمن فكذبتموه، وقلتم فيه ما قلتم، فلن يُقبل قولكم، قال: فخرجنا ونحن ثلاثة: رسول الله ﷺ وأنا وعبد الله بن سلام، وأنزل الله

---

1. الإسرائيليات في التفسير والحديث، الذهبي، مرجع سابق، ص٦٩، ٧٠.
2. المِنْصَفُ: الخادم.
3. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: مناقب الأنصار، باب: مناقب عبد الله بن سلام ﷺ، (٧/ ١٦٠)، رقم (٣٨١٣).

فيه: ﴿ قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن كَانَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ وَكَفَرْتُم بِهِۦ ﴾ (الأحقاف: ١٠)"[1].

وبعد فهذه مكانة عبد الله بن سلام وفضله كما أخبر النبي ﷺ، فكيف يدَّعون أنه كان ينفث سمومه عن طريق أبي هريرة رضي الله عنهما بما كان يحدثه من الإسرائيليات الموجودة في التوارة؟!

وبهذا يتبين لمن كان في غفلة أو جهل من أمره ولم يكن يعلم شيئًا عن سيرة هؤلاء الأعلام - أبي هريرة وعبد الله بن سلام ثم كعب الأحبار - أن أبا هريرة لم يكن يروي الإسرائيليات على أنها أحاديث، وهو مَن هو في الصحبة لرسول الله ﷺ والتقوى والورع، فحاشاه أن يكذب على رسول الله ﷺ، وهو أحد حُرَّاس السنة الراوين لها الذَّابين عنها، وقد كان من علماء الصحابة وفقائهم، ومن المُتصدِّين للفتوى بينهم، وقبل ذلك كله تكفيه تزكية الله ورسول ﷺ له.

وما كان عبد الله بن سلام ليكذب على رسول الله ﷺ أو يدسَّ أفكارًا يهودية في الإسلام عن طريق أبي هريرة أو غيره، وهو الذي شهد بنبوة محمد ﷺ في جمع اليهود، وكان جزاؤه أن غضب اليهود عليه، وقالوا فيه شرًّا بسبب تلك الشهادة بعد أن نعتوه بحبرهم وعالمهم وابن عالمهم، فلو كان يحقد على الإسلام أو يُضمر له حقدًا ما كان له أن يشهد مثل هذه الشهادة على ملأٍ وجمع من اليهود.

وما كان لكعب الأحبار أن يمكر شيئًا بالإسلام أو يروي ما يخالف عقيدة الإسلام وشرائعه ولا يكشفه الصحابة والتابعون، بل يثنون عليه خيرًا ويزكونه ويشهدون له بالعلم والصلاح®.

الخلاصة:

- إن ما رواه أبو هريرة عن كعب الأحبار أو غيره لا يطعن في رواياته، لا سيما وأنه كان يعزو كل ما يُحدِّث به إلى قائله؛ فقد كان يُبين حديث كعب ولا يذكره على أنه من قول رسول الله ﷺ، لا سيما وهو من رواة حديث النبي ﷺ "من كذب عليَّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار".
- لقد كان أبو هريرة على درجة كبيرة من الحفظ والإتقان والحرص والورع، واشتهر بالأمانة والصدق، ولا يتصور أي عاقل أن يتصف إنسان بهذه الصفات، ثم يتصف في الوقت نفسه بالكذب والتدليس وعلى من يكذب؟! على النبي ﷺ وهو الذي رفض ملاذ الدنيا واكتفى منها بما يسد جوعه حتى يفرغ نفسه لملازمة النبي ﷺ لتلقي العلم عنه، ثم جند نفسه لرواية أحاديثه والذَّب عن سنته ﷺ.

---

1. صحيح: أخرجه الحاكم في المستدرك، كتاب: معرفة الصحابة، باب: مناقب عبد الله بن سلام، (٣/ ٤٦٩)، رقم (٥٧٥٦). وقال الذهبي في تعليقه على التلخيص: على شرط البخاري ومسلم.

® في **"براءة الصحابة من الكذب على رسول الله"** طالع: الوجه الأول، من الشبهة الثانية عشرة، من الجزء الأول (مصدر السنة وحجيتها). وفي **"تثبُّت الصحابة في قبول الحديث لا يعني تكذيب بعضهم بعضًا"** طالع: الوجه الثاني، من الشبهة الرابعة، من الجزء الثاني (تدوين السنة والوضع فيها). وفي **"سبب قول النبي: من كذب عليَّ متعمدًا"** طالع: الوجه الثاني، من الشبهة العاشرة، من الجزء الثاني (تدوين السنة والوضع فيها). وفي **"براءة أبي هريرة من الكذب على النبي فيما يخص عليًّا"** طالع: الوجه الثالث، من الشبهة الحادية عشرة، من هذا الجزء. وفي **"أسباب رد بعض الصحابة روايات بعضهم الآخر"** طالع: الوجه الثالث، من الشبهة الخامسة، من الجزء الرابع (عدالة الصحابة).

- لقد كان الصحابة ﷺ يتعاملون مع روايات أهل الكتاب بحذر شديد، فكانوا لا يصدقونهم ولا يكذبونهم، كما أنهم كانوا عندما يرون عندهم الخطأ يُصوِّبونه إذا كان لا يتناسب مع ما سمعوه من رسول الله ﷺ.
- لقد أباح النبي ﷺ التحديث عن بني إسرائيل بقوله: "حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج"، ولولا ذلك ما نقل الصحابة عنهم شيئًا، وكل ما نقلوه عنهم لم يكن في أبواب العقيدة والشرائع، وإنما كان في أمور هامشية لا فائدة من العلم بها غالبًا كبعض الأسماء المبهمة في القرآن أو بعض الأمور المجملة في القصص الذي لا طائل من تفصيله.
- الموقف من الأحاديث الإسرائيلية على ثلاثة أقسام:

الأول: ما علمنا صحته بما عندنا مما يشهد له بالصدق، فذلك صحيح.

الثاني: ما علمنا كذبه بما عندنا مما يخالفه، فذلك باطل.

الثالث: ما هو مسكوت عنه لا من هذا القبيل ولا من هذا القبيل، فلا نؤمن به ولا نكذبه وتجوز حكايته.

وهذا هو موقف الصحابة ومنهم: أبو هريرة من رواية الأحاديث الإسرائيلية.

- إن الإسلام يَجُبُّ ما قبله، ولقد أسلم كعب الأحبار، وحَسُنَ إسلامه وأثنى عليه وعلى علمه أعلام الصحابة مما يشهد له بقوة دينه وصدق يقينه، وأنه طوى نفسه على الإسلام المحض والدين الخالص، وكيف يكون مخادعًا ولا يُعرف ذلك منه، وقد كانوا في مجتمع افتضح فيه أمر المنافقين جميعًا؟! مما يشهد له بالأمانة وقد وثَّقه علماء الجرح والتعديل وأئمة الحديث.
- وكذلك الحال مع عبد الله بن سلام أحد علماء الصحابة الذين شهد لهم الرسول ﷺ بالجنة، ولا يمكن بحال أن يكون عبد الله بن سلام دسيسًا على المسلمين، وأن يكون قد أسلم خداعًا، ولا يعلم رسول الله ﷺ بحاله كما عَلِمَ بحال المنافقين، فضلًا عن أن يشهد له بالجنة، وهو يكذب على رسول الله ﷺ، هذا لعمري في القياس بديع!

الشبهة السابعة عشرة

ادعاء أن بعض مرويات أبي هريرة تخالف العقل(*)

مضمون الشبهة:

يدعي بعض المشككين أن بعض مرويات أبي هريرة ﷺ تخالف العقل والواقع المشاهد، ويستدلون

(*) أضواء على السنة المحمدية، محمود أبو رية، مرجع سابق. ضحى الإسلام، أحمد أمين، مرجع سابق. شبهات وأباطيل منكري السنة، أبو إسلام أحمد عبد الله، مرجع سابق. الرد على القرآنيين، شافع توفيق محمود، مرجع سابق. دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين، د. محمد محمد أبو شهبة، مرجع سابق. السنة النبوية وعلومها، أحمد عمر هاشم، مكتبة غريب، القاهرة، ط٢. مشكلات الأحاديث النبوية، عبد الله القصيمي، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، ط٢، ٢٠٠٦م. السنة النبوية بين كيد الأعداء وجهل الأدعياء، حمدي عبد الله الصعيدي، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، مصر، ط١، ٢٠٠٧م. السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام، د. عماد السيد الشربيني، مرجع سابق. دفع الشبهات عن السنة النبوية، د. عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي، مرجع سابق.

على ذلك بثلاث روايات قد رواها عن رسول الله ﷺ وهي:

١. حديث "إذا سقط الذباب في إناء أحدكم فليغمسه كله ثم ليطرحه، فإن في أحد جناحيه داء، وفي الأخرى دواء"، وفي بعض الروايات: "وإنه يتقي بجناحه الذي فيه الداء". ويقولون: إن أبا هريرة قد تفرَّد برواية هذا الحديث، ولم يتابعه أحد من الصحابة، هذا فضلًا عن أنهم يتساءلون: كيف يكون الذباب الذي هو مباءة الجراثيم فيه دواء؟ وكيف يجمع الله الداء والدواء في شيء واحد؟ وهل الذباب يَعْقِل فيقدم أحد الجناحين على الآخر؟

٢. حديث "الكمأة من المن وماؤها شفاء للعين". ويقولون: إن هذا الحديث يخالف الواقع؛ إذ لم يثبت أن الكمأة تشفي العين.

٣. حديث "لولا بنو إسرائيل لم يخنز اللحم، ولولا حواء لم تخن أنثى زوجها الدهر". ويتساءلون: كيف يقول الرسول ﷺ: إن اللحم لا يخنز ولا يتعفن إلا عن طريق اليهود، وكل اللحم يتعفن؟ وكيف يتهم الرسول ﷺ أم البشر بالخيانة؟ ومع مَن مِنَ الرِجال قد خانت آدم ولا رجال ـ يومئذ ـ غيرُهُ؟!

رامين من وراء ذلك إلى الطعن في عدالة الصحابي الجليل، ومن ثم الطعن في السنة المطهرة.

وجوه إبطال الشبهة:

١) إن النقل لا يجوز أن يكون مَطيَّة للعقل البشري؛ لأن العقل لا يستطيع إدراك كل الحقائق مهما أُوتي من قدرة وطاقة على الاستيعاب والإدراك، فكيف نجعل العقل المخلوق حاكمًا على وحي الله الخالق؟!

٢) إن الطب الحديث يؤكد يومًا بعد يوم إعجاز ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه وغيره من الصحابة عن رسول الله ﷺ في حديث الذباب.

٣) لقد كشفت الدراسات العلمية الحديثة مدى الإعجاز الطبي في حديث الكمأة، إلا أنه لا بد أن يُعلم أن فشل التجربة قد يكون خارجًا عن طبيعة الكمأة نفسها.

٤) إن قوله ﷺ: "لولا بنو إسرائيل لم يخنز اللحم..." ليس المقصود منه أن إخناز اللحم لم يكن موجودًا قبل بني إسرائيل فوُجد بسببهم، وإنما المقصود أنهم أوَّل من اخترعوا الادخار الذي ينتج عنه الإخناز، فجاءت الأمم بعدهم فأخذوا هذه العادة التي تؤدي إلى نفس النتيجة، والخيانة في قوله ﷺ: "ولولا حواء لم تَخُن أنثى زوجها" لا تعني الزنا، وإنما المقصود أن حواء مالت إلى شهوة النفس من الأكل من الشجرة وزيَّنت ذلك لآدم.

التفصيل:

أولا. إن النقل لا يجوز أن يكون مطيَّة للعقل البشري؛ إذ كيف نجعل العقل البشري المخلوق حاكمًا على وحي الله الخالق؟

لقد خلق الله تعالى العقل، وجعل من وظائفه أن يفهم عن ربه وخالقه، ويَعْقِل دينه وشرعه، فلا يجوز في حقه أن يرد شيئًا من الوحي، بحجة أنه يخالفه؛ فالشريعة كلها بأخبارها وأحكامها ليس فيها ما يُعلم بطلانه بالعقل، بل العقل يشهد بصحتها على الإجمال والتفصيل.

وإذا تأملت النصوص الشرعية فلن تجد منها نصًّا صحيحًا صريحًا معارضًا لقياس صحيح، فهذا لا يمكن

بحال، بل الشرع الصريح والعقل الصحيح متصادقان متعاضدان، يُصدِّق أحدهما الآخر، ويشهد أحدهما بصحة الآخر[1].

وقد يعجز العقل عن إدراك حقائق الشرع لكنه لا يُحيلها؛ لأن عدم العلم ليس علمًا بالعدم، بل إن كل ما أخبر به الشارع وأمر به، فهو إما أن يكون معقول المعنى والكيف، أو أن يكون معقول المعنى دون الكيف، وهذا الأخير مما اختص الله بعلمه وتأويله[2].

وبالتالي لا يجوز أن يكون النقل مطية للعقل بحيث يُوجِّه الإنسان آيات القرآن وأدلة السنة في غير مسارها الذي نزلت من أجله، كما فعل أصحاب المدرسة العقلية عندما وضعوا أنسقة فكرية في أذهانهم كفروض يعملون على إثباتها، وغايتهم من البحث في القرآن والسنة أن يجدوا بين الآيات والأحاديث ما يؤيد رأيهم ويدعم مذهبهم ولو تعسفًا، وإن وجدوا في الأدلة ما يخالف مذهبهم قاموا بتأويل الآيات والأحاديث تأويلًا لا تحتمله النصوص، ولا يقوم على دليل واضح، أو قاموا برد الأحاديث الثابتة بالسند الصحيح[3].

لذا فالواجب على المؤمن إذا سمع شيئًا من أمور الدين، فَوَعَاه قلبه وفهمه، فليحمد الله على هذه النعمة، وإن لم يستطع فهمه وإدراكه، فليؤمن بذلك وليُصدِّق به، وليعتقد أن هذا من قبيل ربوبيته وقدرته، فالعقول قاصرة عن تحصيل المعرفة الدينية؛ لأنها دائمًا في حاجة إلى هداية الوحي[4].

لذا حدد الإسلام للعقل مجالاته التي يخوض فيها حتى لا يضل؛ لأنه لا يستطيع إدراك كل الحقائق مهما أُوتي من قدرة وطاقة على الاستيعاب والإدراك؛ لذا أمر الإسلام العقل بالاستسلام والامتثال للنص الشرعي الصريح حتى ولو لم يُدرك الحكمة والسبب في ذلك.

ولقد كانت أول معصية لله ارتكبت بسبب إعمال العقل أمام الأمر الإلهي، حينما استبد إبليس برأيه ورفض السجود لآدم، وقال: ﴿أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ ﴿١٢﴾﴾ (الأعراف). فلمَّا لم يدرك عقله المريض السبب، ورفض الامتثال فكانت المعصية، وكانت العقوبة[5].

فكيف نجعل العقل حاكمًا على شرعه ﷻ ـ كتابًا وسنة ـ ونقدمه على الشرع بعد هذا كله؟ وكيف نتصور أن الشارع الحكيم يشرع شيئًا يتناقض مع العقول المحكومة بشرعه الذي جاء لإسعاد البشرية كلها؟[6].

ومن هنا وَجَبَ أن يُقدَّم ما حقه التقديم، وهو الشرع، ويُؤَخَّر ما حقه التأخير وهو نظر العقل؛ لأنه لا يصح تقديم الناقص حاكمًا على الكامل[7].

وعليه فالواجب على المؤمن كامل الإيمان أن

١. أعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن القيم، تحقيق: طه عبد الرءوف سعد، دار الجيل، بيروت، د. ت، (١/ ٣٣١، ٣٣٢) بتصرف.

٢. مصادر التشريع ومنهج الاستدلال والتلقي، حمدي عبد الله، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، القاهرة، ط١، ٢٠٠٦م، ص٢٣٧.

٣. المرجع السابق، ص١٧٨.

٤. السابق، ص١٧٨، ١٧٩ بتصرف.

٥. السنة النبوية بين كيد الأعداء وجهل الأدعياء، حمدي عبد الله الصعيدي، مرجع سابق، ص١٥٧ بتصرف.

٦. السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام، د. عماد السيد الشربيني، مرجع سابق، (١/ ٢٥٣)، بتصرف.

٧. الاعتصام، الشاطبي، دار المعرفة، بيروت، د. ت، (٢/ ٣٢٦).

يأخذ كل ما يرد عن النبي ﷺ بصدر رحب؛ حيث قال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾﴾ (النساء)، كما أنه ﷺ قد أمر المؤمنين بقبول كل ما أمر به النبي ﷺ فقال ﷻ: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا﴾ (الحشر:٧) بل إنه جعل صفة المؤمنين محصورة في سمعهم وطاعتهم لنبيهم ﷺ قال تعالى: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٥١﴾﴾ (النور)، فالآيات السابقات إنما تُمثِّل ميزانًا يَعْرِض العبد نفسه عليه، فإذا وجدها تقبل قول رسول الله ﷺ وحكمه بدون إعراض أو اعتراض فهو مؤمن مسلم لله ورسوله، وإن وجدها ترفض قول نبيها ﷺ وتجادل فيه فليعلم أن في إيمانها شائبة وأنه على خطر عظيم®.

ثانيًا. تأكيد الطب الحديث الإعجاز العلمي في حديث الذباب:

إذا كان منكرو السنة يتعللون برواية أبي هريرة لهذا الحديث، فإننا سوف نُثبت بالتحقيق العلمي أن هذا الحديث قد رواه عن رسول الله ﷺ غيره من الصحابة الأجلّاء فضلًا عن روايته هو له، وكفى بأبي هريرة ﷺ عنه راويًا لهذا الحديث.

فهذا الحديث أخرجه الإمام البخاري[1] رحمه الله، وأبو داود[2]، وابن ماجه[3]، والدارمي[4]، وأحمد[5]، وغيرهم من حديث أبي هريرة ﷺ، وقد رواه عن أبي هريرة جماعة من التابعين[6].

وكذلك أخرجه النسائي[7]، وابن ماجه[8]، وأحمد[9]، وغيرهم من حديث أبي سعيد الخدري ﷺ.

وقد رواه أيضًا من الصحابة أنس بن مالك[10]،

® في "علاقة العقل بالوحي" طالع: الوجه الأول، من الشبهة الأولى، من الجزء الثامن (الإلهيات).

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: بدء الخلق، باب: إذا وقع الذباب في شراب أحدكم، (٦/ ٤١٤)، رقم (٣٣٢٠).

٢. صحيح: أخرجه أبو داود في سننه (بشرح عون المعبود)، كتاب: الأطعمة، باب: في الذباب يقع في الطعام، (١٠/ ٢٣١)، رقم (٣٨٣٨). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن أبي داود برقم (٣٨٤٤).

٣. صحيح: أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب: الطب، باب: يقع الذباب في الإناء، (٢/ ١١٥٩)، رقم (٣٥٠٥). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن ابن ماجه برقم (٣٥٠٥).

٤. صحيح: أخرجه الدارمي في سننه، كتاب: الأطعمة، باب: الذباب يقع في الطعام، (٢/ ١٣٤)، رقم (٢٠٣٨). وصححه حسين سليم أسد في تعليقه على سنن الدارمي.

٥. صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أبي هريرة، (١٢/ ١٢٣)، رقم (٧١٤١). وصححه أحمد شاكر في تعليقه على المسند.

٦. وهم: عبيد بن حنيف، وسعيد المقبري، وثمامة بن عبد الله بن أنس، وأبو صالح، ومحمد بن سيرين.

٧. صحيح: أخرجه النسائي في سننه، كتاب: الفرع والعتيرة، باب: الذباب يقع في الإناء، (٧/ ١٧٨)، رقم (٤٢٦٢). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن النسائي برقم (٤٢٦٢).

٨. صحيح: أخرجه ابن ماجه في سننه، كتاب: الأطعمة، باب: الذباب يقع في الطعام، (٢/ ١١٥٩)، رقم (٣٥٠٤). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن ابن ماجه برقم (٣٥٠٤).

٩. صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، مسند أبي سعيد الخدري، رقم (١١٢٠٥). وقال شعيب الأرنؤوط في تعليقه على المسند: صحيح لغيره.

١٠. صحيح: أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، باب: من اسمه إبراهيم، (٣/ ١٤١)، رقم (٢٧٣٥). وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة برقم (٣٩).

يقول الألباني: وأما حديث أنس، فرواه البزار ورجاله رجال الصحيح، رواه الطبراني في "الأوسط" كما في "مجمع الزوائد"، وابن أبي خيثمة في "تاريخه الكبير"، قال الحافظ: وإسناده صحيح، كما في "نيل الأوطار"[1].

وإذا كان هذا الحديث قد ثبت عن صحابيين جليلين غير أبي هريرة، وهما أبو سعيد الخدري، وأنس بن مالك ـ وهما من كبار الصحابة وأعلمهم ـ فكيف يزعمون أن أبا هريرة قد انفرد به ولم يروه من الصحابة غيره؟! لا شك إذن أن هذه حملة تريد النيل من أبي هريرة خاصة.

ولنعلم بداية أنه لو لم يرد هذا الحديث إلا في صحيح البخاري، لكان صحيحًا مقبولًا؛ إذ البخاري هو أصح الكتب بعد كتاب الله وأحاديثه في أعلى درجات الصحة.

يقول د. محمد أبو شهبة: "ولم أجد لأحد من النقاد وأئمة الحديث طعنًا في سنده، فهو على درجة عالية من الصحة"[2].

فهذه القولة من رجلٍ خبير بعلم الحديث تبين صدق أبي هريرة ، وأنه بريء من طعن الطاعنين، وأن الطاعن فيه هو الحقيق بالطعن فيه؛ لأنه رمى صحابيًّا بالبُهْت، ورفض حديث رسول الله ﷺ لمجرد عدم انطباقه على عقله المريض! وقد رواه غيره من الصحابة كما علمت، فلماذا يتعللون برواية أبي هريرة لهذا الحديث، ويوهمون الناس أنه لم يتابعه أحد من الصحابة الأجلاء[3]؟!

ولقد طعن أهل الأهواء قديمًا في صحة هذا الحديث بحجة أنه مخالف للعقل والواقع، وأثاروا الشبه من حوله فانبرى للرد عليهم وكشف شبههم، ودحضها علماء أجلَّاء، فواجهوهم بالحجج الدامغة، والأدلة البينة، فأزالوا تلك الشبه وبينوا فسادها[4].

من أولئك العلماء الأفاضل الإمام ابن قتيبة الذي قال في كتابه "تأويل مختلف الحديث": "إن من حمل أمر الدين على ما شاهد، فجعل البهيمة لا تقول والطائر لا يسبِّح... والذباب لا يعلم موضع السم وموضع الشفاء، واعترض على ما جاء في الحديث، مما لا يفهمه، فقال: كيف يكون قيراط مثل أحد، وكيف يتكلم بيت المقدس؟ وكيف يأكل الشيطان بشماله، ويشرب بشماله، أو "أي شمال له" و... فإنه منسلخ من الإسلام، مُعطِّل... مخالف لما جاء به الرسول ﷺ ولما درج عليه الخيار من صحابته والتابعين لهم بإحسان، ومن كذَّب ببعض ما جاء به رسول الله ﷺ كان كمن كذَّب به كله"[5].

وجاء المُحْدَثون وأعداء السنة "فطعنوا في هذا الحديث كما طعن فيه أسلافهم من قبل، لم ينزجروا بردود العلماء السابقين، فزادوا على شبه أولئك شبهًا أخرى أنتجتها عقولهم التي جهلت حرمة النصوص،

---

١. سلسلة الأحاديث الصحيحة، الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٤، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، (١/ ٦٠).

٢. دفاع عن السنة، محمد محمد أبو شهبة، مرجع سابق، ص٢٩١.

٣. سلسلة الأحاديث الصحيحة، الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٤، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥، (١/ ٦٠).

٤. السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام، د. عماد السيد الشربيني، مرجع سابق، (٢/ ٣٤٢).

٥. تأويل مختلف الحديث، ابن قتيبة، مرجع سابق، ص٢١٣، ٢١٤.

وران عليها ظلام قائم فلم تستوعب، ولم تعِ معاني تلك النصوص فسارعت إلى الإنكار والرد والطعن كما هو دَيْدنها، ومنهجها بكل نص جهلت معناه.

ولا شك أن الذي ينطق به رسول الله ﷺ وحي من عند الله تعالى، العليم بخفاء ما غاب عن الخلق جميعًا، ولا زال علماء الطب يُطِلّون على العالم في كل يوم باكتشافات جديدة لعقاقير طبية وأدوية واقية لم تكن عرفت من قبل"[1].

وهل يتوقف إيماننا بصدق كل حديث وَرَدَ فيه أمر طبي عن النبي ﷺ حتى يكشف لنا الأطباء بتجاربهم صدقه أو بطلانه؟!

وأين إيماننا إذن بصدق نبوة رسول الله ﷺ ووحي الله إليه؟!

إن حديث رسول الله ﷺ برهان قائم بنفسه لا يحتاج إلى دعم خارج عنه، فعلى الأطباء، بل والناس جميعًا التسليم بما جاء في هذا الحديث والتصديق به إذا كانوا مسلمين، وإن لم يكونوا كذلك فيلزمهم التوقف إذا كانوا عقلاء.

فالمسلم الحق لا يهمه كثيرًا ثبوت الحديث من وجهة نظر الطب ما دام ثبت عن رسول الله ﷺ[2].

وهذا كله على فرض أن الطب الحديث لم يشهد لهذا الحديث بالصحة، ولكن وجد من الأطباء المعاصرين من أيَّد مضمون ما جاء في هذا الحديث من الناحية الطبية، وهنالك كثير من البحوث والمقالات في هذا الجانب، منها المُطوَّل ومنها المُختَصَر.

نختار منها خلاصة محاضرة ألقاها أحد الأطباء في جمعية "الهداية الإسلامية" في مصر حول هذا الحديث؛ حيث قال: "يقع الذباب على المواد القذرة المملوءة بالجراثيم التي تنشأ منها الأمراض المختلفة، فينقل بعضها بأطرافه ويأكل بعضًا، فيتكون في جسمه من ذلك مادة سامة يسميها علماء الطب بـ "مبعد البكتريا" وهي تقتل كثيرًا من جراثيم الأرض، ولا يمكن لتلك الجراثيم أن تبقى حية، أو أن يكون لها تأثير في جسم الإنسان في حال وجود مبعد البكتريا، وأن هناك خاصية في أحد جناحي الذباب، وهي أنه يحول البكتريا إلى ناحيته، وعلى هذا فإذا سقط الذباب في شراب أو طعام وألقى الجراثيم العالقة بأطرافه في ذلك الشراب فإن أقرب مبيد لتلك الجراثيم وأول واق منها هو مبعد البكتريا الذي يحمله الذباب في جوفه قريبًا من أحد جناحيه، فإذا كان هناك داء فدواؤه قريب منه، وغمس الذباب كله وطرحه كافٍ لقتل الجراثيم التي كانت عالقة، وكافٍ في إبطال عملها، وقد كتب بعض الأطباء الغربيين نحو ذلك"[3].

والقول بنجاسة الذباب لا أصل له ولا دليل عليه؛ لأنه لا ملازمة بين الضرر والنجاسة، ولذا كان هذا الحديث من أدلة العلماء على أن الماء القليل لا ينجس بموت ما لا نفس له سائلة فيه؛ إذ لم يفصل الحديث بين موت الذباب وحياته عند غمسه[4].

قال الإمام الخطابي رحمه الله: "فيه من الفقه أن أجسام الحيوان طاهرة، إلا ما دلَّت عليه السنة من

١. السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام، د. عماد السيد الشربيني، مرجع سابق، (٢/ ٣٤٣: ٣٤٨) بتصرف.
٢. المرجع السابق، ص٣٤٨.
٣. السابق، (٢/ ٣٤٨، ٣٤٩).
٤. انظر: فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، (١٠/ ٢٦٢).

الكلب وما لحق به في معناه، وفيه دليل على أن ما لا نفس له سائلة إذا مات في الماء القليل لم ينجسه، وذلك أن غمس الذباب في الإناء قد يأتي عليه، فلو كان نجسه إذا مات فيه، لم يأمر بذلك؛ لما فيه من تنجيس الطعام وتضييع المال، وهذا قول عامة العلماء"[1].

ويقول الحافظ ابن حجر: "وقال الخطابي: تكلم على هذا الحديث من لا خلاق له، فقال: كيف يجتمع الشفاء والداء في جناحي الذباب؟ وكيف يعلم ذلك من نفسه حتى يقدم جناح الداء، ويؤخر جناح الشفاء، وما ألجأه إلى ذلك؟ قلت: وهذا سؤال جاهل، أو متجاهل، فإن كثيرًا من الحيوان قد جمع الصفات المتضادة، وقد ألف الله بينها وقهرها على الاجتماع، وجعل منها قوى الحيوان، وإن الذي ألهم النحلة اتخاذ البيت العجيب الصنعة للتعسيل فيه، وألهم النملة أن تدخر قوتها أوان حاجتها، وأن تكسر الحبة نصفين لئلا تستنبت - لقادر على إلهام الذبابة أن تقدم جناحًا وتؤخر آخر، وقال ابن الجوزي: ما نقل عن هذا القائل ليس بعجيب، فإن النحلة تعسِّل مِنْ أعلاها، وتُلْقي السُّم من أسفلها، والحية القاتل سمها تدْخُل لحومها في الترياق الذي يُعالج به السُّم، والذبابة تسحق مع الإثمد لجلاء البصر"[2].

ونحن نقول لهؤلاء: إذا كنتم تدَّعون أن هذا الحديث مناقض للعقل، وأن الطبع يأباه، فَلِمَ تستعملون "البنسلين" إذا مرضتم؟! إنه مصنوع من العفن! ولِمَ تتداوون "بالستربتومايسين"؟! فإنه من طبقات العفن وجراثيم المقابر.

والعقرب في لسعتها السم الناقع، وفي جسمها الدواء النافع، إنكم تقبلون ذلك عن الطب، أما إذا جاء عن رسول الله ﷺ فإنكم تعترضون وتمرضون!

فهل يأتي بعد هذا مُدَّعٍ، ويقول عن هذا الحديث لا يقبله العقل؟ بل كان اللائق به أن يعترف بهذه العظمة للسنة، لا أن ينكرها[3].

وفي نهاية الأمر لا بد أن نثبت أمرًا ضروريًّا وهو أنه إذا كان حديث الذباب فيه إرشاد إلى توقِّي الداء بالدَّواء لأجل الانتفاع بالطعام والشراب، وفي نفس الوقت ليس فيه إرغام على تناول ما سقط فيه الذباب، وإنما ذلك يُترك للاختيار، وقد يَعافّ بعض الناس شيئًا ولا يَعافُّه البعض الآخر، وهذا هو الرسول الكريم يقول في الضَّبِّ مع حِلِّهِ "فأجدني أعافه"[4][5].

إذا كان الأمر كذلك فلماذا التأفف من هذا الحديث، بالإضافة إلى هذا الشخص الذي تعافه نفسه أن يغمس الذباب في الإناء، قد يضطر هو نفسه في بعض الأحيان

---

١. معالم السنن، أبو سليمان أحمد بن محمد الخطابي، المكتبة العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م، (٥/ ٣٤٠، ٣٤١).

٢. فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، (١٠/ ٢٦٣).

٣. دفع الشبهات عن السنة النبوية، د. عبد المهدي عبد القادر، مرجع سابق، ص٨١،٨٢ بتصرف.

٤. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الأطعمة، باب: الضب، (٩/ ٥٨٠)، رقم (٥٥٣٦). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الصيد والذبائح، باب: إباحة الضب، (٧/ ٣٠٢٢)، رقم (٤٩٤٥).

٥. من هدي السنة في الدين والحياة، د. محمد محمد أبو شهبة، مكتبة السنة، القاهرة، ط١، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م، ص١٥ بتصرف.

أن يغمس الذباب في الإناء.

فهب أن هذا الشخص قد وجد نفسه في مكان ليس به ماء أو أي شراب، وهو في قمة عطشه، وقد وقع ذباب فيما معه من شراب، فهل يغمسه، أو يسكب الماء ويُودي بنفسه إلى التهلكة؟!

وهب أن هذا الشخص مريض، يتناول دواءً باهظ الثمن - وهو فقير جدًّا - وفجأة وقع في دوائه ذباب فهل يغمس الذباب، أو يسكب الدواء ويؤدي بنفسه إلى التهلكة؟!

ثالثًا. إن الدراسات العلمية الحديثة تكشف الإعجاز الطبي في حديث الكَمْأَة:

إن هذا الحديث حديث صحيح رواه الترمذي عن أبي هريرة، ورواه كثير من أصحاب السنن والمسانيد عن سعيد بن زيد، كما هو في الصحيحين[1].

وهكذا فإننا نرى أن هذا الحديث رواه سعيد بن زيد وغيره من الصحابة عن النبي ﷺ، بل إن رواية الصحيحين عن سعيد بن زيد وليس عن أبي هريرة، فلماذا إذن الطعن في أبي هريرة لروايته هذا الحديث؟!

إن الحديث صحيح في أعلى درجات الصحة هذا من ناحية السند، أما ما يتعلق بالمتن، فإن أبا هريرة قام بتجربة هذه الخاصية التي في الكمأة فوجدها سليمة، كما جرَّبها غيره من بعده؛ فقد ذكر الإمام النووي أن بعض علماء زمانه قد أصيب بذهاب بصره، فلما اكتحل بماء الكَمْأَة شفي بإذن الله[2].

كما اعترف بصحة الحديث كثير من أطباء المسلمين الذين قاموا ببحثه وتجربته، وأثبتت بحوثهم أثر الكمأة في تقوية الجفن وزيادة البصر.

ومع ذلك كله فقد طعن في هذا الحديث بعض أهل الزَّيغ والأهواء، وطلبوا التجربة مرارًا، وجربت لهم وأثبت نجاحها، ومع هذا لم يقتنعوا، ولم يصدقوا؛ وذلك لأنهم طلبوا أمور الدين بالمشاهدة، وأرادوا أن يأخذوها بالطريقة المادية ـ طريقة الحس والمشاهدة الخاضعة للخطأ والصواب - ومع تحققها، وثبوت صحة الحديث إلا أنهم في ضلالهم يعمهون، ولو أنهم طلبوا صحة الحديث من يقين القلب، والتصديق بصاحب السنة أولًا، فلا شك أنهم كانوا يحسون بالإيمان قد وقر في القلب، وبالتصديق بصحيح سنته التي جاء بها وحيًا يوحى[3].

وقد جاء في سبب ورود هذا الحديث: عن أبي هريرة ﷺ: "أن أناسًا من أصحاب النبي ﷺ قالوا: الكمأة جُدَريُّ الأرض، فقال رسول الله ﷺ: الكمأة من المنِّ، وماؤها شفاء للعين، والعجوة من الجنة وهي شفاء من السم"[4].

والكمأة: نوع من الفطريات تنمو تحت الأرض تلقائيًّا، وهي شبيهة بالبطاطس، وتوصف أحيانًا بأنها

---

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: تفسير القرآن، باب قوله تعالى: ﴿ وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْغَمَامَ وَأَنزَلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّ وَالسَّلْوَىٰ ﴾، (٨/ ١٤)، رقم (٤٤٧٨). صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الأشربة، باب: فضل الكمأة ومداواة العين بها، (٧/ ٣١٥٥)، رقم (٥٢٤٤، ٥٢٤٥).

٢. شرح صحيح مسلم، النووي، مرجع سابق، (٧/ ٣١٥٨).

٣. السنة النبوية وعلومها، د. أحمد عمر هاشم، مرجع سابق، ص٢٦٨، ٢٦٩.

٤. صحيح لغيره: أخرجه الترمذي في سننه (بشرح تحفة الأحوذي)، كتاب: الطب، باب: ما جاء في الكمأة والعجوة، (٦/ ١٩٧)، رقم (٢١٤٨). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن الترمذي برقم (٢٠٦٨).

نبات وهي تنتمي لمملكة الفطريات؛ فهي نوع من الفطريات المفيدة الصحية كعيش الغراب، لكنها تنمو تحت الأرض، أما عيش الغراب فإنه ينمو فوق الأرض، والكمأة وعيش الغراب من المنِّ، وهو نوع من الثمار المفيدة التي وهبنا الله تعالى إياها[1].

ولقد كشفت الدراسات العلمية التي قام بها مجموعة من الباحثين الروسيين صدق ما جاء به الحديث الشريف؛ فأعلنوا أن الكَمْأَة تُقَوي بالفعل أنسجة العين وتنشطها، وخاصة الشبكية وهي الغشاء الذي يغطي العين من الخلف.

وقد استطاع العلماء الروس استخلاص دواء من الكمأة لعلاج حالات قصور البصر، وهو دواء (نورفورت) أما من حيث استخدام ماء الكمأة ككحل للعين، فقد وجد أن ماءها يُجلي البصر ويقويه، كما أنه يُقوِّي الجفون، ويقاوم تهيج وتدميع العين إذا ما تم خلطه مع الإثمِد (الكحل)[2].

القيمة الغذائية للكمأة:

ذكر العلماء أن الكمأة غذاء صحي مرتفع القيمة الغذائية، وهو يحتوي على مجموعة من المغذيات المهمة والضرورية برغم بساطته ونموه التلقائي؛ فالكمأة غذاء غني بالبروتينات، وهذا ما يجعله بديلًا مناسبًا للحوم، وتصل نسبة البروتين بالكمأة إلى أكثر من ٢٠٪ وهي نسبة عالية إذا ما قورنت ببروتين الدجاج والألبان.

بالإضافة إلى تلك البروتينات المتوافرة بالكمأة، فإنها تحتوي كذلك على فيتامينات مهمة مثل فيتامين (ج) وفيتامين (أ) وفيتامين (ب) بالإضافة لمعدن الحديد.

كما تحتوي الكمأة على مجموعة مهمة من الأملاح المعدنية، وخاصة الكالسيوم الذي يوجد بها بنسبة عالية، بالإضافة للفسفور والماغنسيوم، والنحاس، ومعادن أخرى؛ وبذلك تكون الكمأة غذاءً مناسبًا تمامًا للوقاية من هشاشة العظام وتحسين حالتها، وغير ذلك الكثير والكثير من الفوائد الغذائية الموجودة بالكمأة[3].

ولا شك أن في ذلك كله الجواب الشافي على من ادعى أن هذا الحديث يخالف العقل، ويؤكد أيضًا على أن ما ينطق به رسول الله ﷺ، وما يرويه عنه صحابته الأخيار وحي من رب العالمين، وتلك هي عظمة هذا الدين.

ولا بد في نهاية الأمر أن نبيِّن حقيقة مهمة جدًّا، مؤداها:

أن التجربة في هذا الحديث وأمثاله غير مفيدة للحكم على صحة الحديث أو عدم صحته؛ لعدم معرفة المراد من الحديث يقينًا؛ إذ ليس فيه نصٌّ على أن كل كمأة دواء؛ لأنه يجوز أن يكون النبي ﷺ قال ذلك في كمأة خاصة، أو في نوع خاص من الكمأة، ولا أنها دواء من كل داء للعين، ولا أنها دواء في جميع الزمان ولا لجميع الأشخاص، بحيث إن التجربة ليست هي المرادة من الحديث؛ ولجواز أن يكون فشل التجربة لأمر خارج عن طبيعة الكمأة نفسها.

١. موسوعة الإعجاز العلمي في سنة النبي الأمي، حمدي عبد الله الصعيدي، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، القاهرة، ط ١، ٢٠٠٧م، ص٦٩٩.

٢. المرجع السابق، ص٧٠٣، ٧٠٤.

٣. السابق، ص٧٠١: ٧٠٣.

ونحن في عصر التقدم العلمي الطبي العجيب نجد أن العملية الطبية التي أصبحت في حكم المقررات العلمية الثابتة تنجح في بعض الأحيان، ولا تنجح في أحيان أخرى لظروف خارجة عن طبيعة الدواء أو لوجود بعض تلوثات في الجو، أو في الآلة، والمختصون في هذا يعرفون أكثر منَّا، فكيف يُقال إذن بعد هذا: إن التجربة هي كل شيء في تصحيح الحديث أو عدم تصحيحه؟!

بالإضافة إلى ذلك فإن النباتات الطبية قد تُسْلب خصائصها؛ فالكمأة وغيرها من المخلوقات خُلقت في الأصل سليمة عن المضار، ثم تعرضت للآفات بسبب أمور أخرى؛ من مجاورة لغيرها أو امتزاج بغيرها، أو غير ذلك من الأسباب، فلو أننا جرَّبنا التجربة على كمأة موجودة اليوم، فلا يكفي فشلها في الحكم على كذب الحديث؛ ذلك لجواز أن تكون منافعها قد زالت، وكثير من النباتات الطبية تفقد خواصها بمرور الزمن أو بتغير البيئة المحيطة بها[1].

رابعًا. المقصود من حديث "لولا بنو إسرائيل... ولولا حواء..." ليس على ظاهره كما توهَّموا:

لقد درس علماء الإسلام هذا الحديث، وشرحوا معانيه، فجاء أعداء السنة فحملوا الحديث على معنى آخر، ثم راحوا يعترضون على أبي هريرة ﷺ وطعنوا فيه، بدعوى أنه يروي أحاديث تخالف العقل.

وهؤلاء لو تأملوا وتدبروا ما في هذا الحديث من معانٍ لما ادعوا أنه يخالف العقل، ولما طعنوا على أبي هريرة ﷺ عندما روى حديث: "لولا بنو إسرائيل لم يخنز اللحم، ولولا حواء لم تخن أنثى زوجها"[2].

يقول الحافظ ابن حجر في شرح قوله ﷺ: "لولا بنو إسرائيل لم يخنز اللحم": "قيل: أصله أن بني إسرائيل ادَّخروا لحم السَّلوى، وكانوا نُهوا عن ذلك، فعُوقِبوا بذلك، وحكاه القرطبي، وذكره غيره عن قتادة، وقال بعضهم: معناه لولا أن بني إسرائيل سنُّوا ادخار اللحم حتى أنتن لما ادخر فلم ينتن. وروى أبو نعيم في "الحلية" عن وهب بن منبه، قال: في بعض الكتب لولا أني كتبت الفساد على الطعام لخزنه الأغنياء عن الفقراء"[3].

وبمعنى آخر نقول: إنه قد يكون ادخار اللحم الذي يترتب عليه فساده وإخنازه مجهولًا للأمم قبل بني إسرائيل، لم يعتادوه ولم يعرفوه، كما قد تكون طرق كثيرة لادخار اللحم وحفظه مجهولة ـ الآن ـ لأمم عظيمة، وإن كانت معروفة لأمم أخرى.

والأمم الآخذة بآفاق الحضارة اليوم تعرف طرقًا لادخار اللحوم على اختلافها، وادخار سائر الأطعمة ـ لا تعرفها الأمم البدوية أو الناشئة في الحضارة، فكانت الأمم قبل بني إسرائيل لا تعرف أن اللحوم تُخزَّن وتُدَّخر، فما كانت تفعله، فما كان الفساد ولا الإخناز يتناوله، فلما جاءت بنو إسرائيل ورغس الله لهم النعم والآلاء رغسًا، وصبَّ عليهم خيراته وبركاته، وأنزل عليهم المنَّ والسَّلوى، وهي أنواع من لحوم الطير

---

١. انظر: السنة النبوية بين كيد الأعداء وجهل الأدعياء، حمدي عبد الله عبد العظيم الصعيدي، مرجع سابق، ص٢٩٩، ٣٠٠.

٢. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري) كتاب: الأنبياء، باب: خلق آدم وذريته، (٦/ ٤١٨)، رقم (٣٣٣٠).

٣. فتح الباري، ابن حجر، مرجع سابق، (٦/ ٤٢٤).

الفاخرة، تأتيهم صباح مساء، لم يكن شكرهم لهذه النعم التي فضَّلهم بها على العالمين إلا الكفران، والإمساك والشح الذي لا داعي له إلا اللحازة وسوء الجبلة، بَخِلُوا وخافوا انقطاع ما هم فيه من النعم، ففكروا في الادخار، فهداهم شحهم وهلعهم إلى أن خزنوا المأكولات، وخزنوا المنَّ والسَّلوى فأصيب بالفساد والإخناز شأن اللحوم.

هذا ما كان من بني إسرائيل، فجاءت الأمم بعدهم، وأخذت مأخذهم فيما ابتدعوا وشرعوا من الإمساك والادخار، فادخر الناس اللحوم فأخنزت كما هي الحالة اليوم.

وهذا يشبه قوله ﷺ: "لا تقتل نفس إلا كان على بن آدم كفل منها"[1].

وهذا الحديث شبيه بأن نقول: لولا الفرنج لما طار العراقيون والحجازيون والمصريون بالطيارات، ولما تخاطبوا وبينهم المسافات التي تهلك فيها الأشواط والأصوات، ولا تلازم في هذا بين الأول والثاني إلا اختراع الأول ما تمكّن به الثاني أن يفعل، وهو تلازم عادي عقلي.

وكذلك لا تلازم بين إسرائيل وإخناز اللحم إلا اختراعهم ما به تمكّن اللحم من أن يخنز وهو ادخاره[2].

وأما قولهم: كيف تخون حواء آدم، ومع مَنْ مِن الرجال، ولا رجال إلا هو؟!

فهذا الاستشكال أو هذا الاستفهام منهم لا يحتاج إلى جواب؛ إذ إنه قد تضمن الجواب، وهو أنه مع مَنْ من الرجال تخون حواءُ آدمَ - عليهما السلام - ولم يكن بشر - بَعْدُ - إلا هما؟! وهل كان النبي ﷺ يخفى عليه ذلك، وهو الذي أخبرنا بتفاصيل بدء الخلق وقصص الأنبياء عن طريق الوحي الإلهي ؟! أم كان يخفى على أبي هريرة عِلْمُ ذلك من القرآن والسنة حتى يضع حديثًا يخالفهما؟!

ولما تقرر في العقل والواقع والنقل أنه لم يصح أن تخون حواءُ آدم؛ لعدم وجود رجال تخون معهم حواءُ آدمَ - يتبين أن الخيانة تحمل على غير معناها المُتعارف عليه في العصر الحديث، والذي يعني خيانة الفراش خصوصًا، وأنها لم تُطلق وتُقصر على ذلك المعنى لا قديمًا ولا حديثًا، فهي تُطلق على معانٍ كثيرة، منها معنى المخالفة وعدم التصديق والإيمان، كما في قوله ﷻ: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱمْرَأَتَ نُوحٍ وَٱمْرَأَتَ لُوطٍ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَٰلِحَيْنِ فَخَانَتَاهُمَا فَلَمْ يُغْنِيَا عَنْهُمَا مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا وَقِيلَ ٱدْخُلَا ٱلنَّارَ مَعَ ٱلدَّٰخِلِينَ ﴿١٠﴾﴾ (التحريم).

فالخيانة هنا بمعنى المخالفة في الدين وعدم الإيمان والتصديق؛ إذ كانتا كافرتين.

وعليه فكلامهم هذا مبني على خطأ، وما بُني على خطأ فهو خطأ؛ لأن الحديث ليس معناه أن حواء زنت، وإنما معناه أنها لم تُمحِّص الرأي حينما وسوس لها إبليس بالأكل من الشجرة، فراحت تجتهد في إقناع آدم بالأكل من الشجرة، فحملهم الخيانة على الزنا خطأ، وما ترتب

---

1. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الديات، باب: قوله ﷻ: ﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَآ أَحْيَا ٱلنَّاسَ جَمِيعًا ...﴾، (١٢/ ١٩٨)، رقم (٦٨٦٧).
2. مشكلات الأحاديث النبوية، عبد الله القصيمي، مرجع سابق، ص٢٠، ٢١.

عليه من القول بأن هذا الحديث معارض للعقل فهو أيضًا خطأ[1].

يقول ابن حجر: "وقوله: "لم تخن أنثى زوجها" فيه إشارة إلى ما وقع من حواء من تزيينها لآدم الأكل من الشجرة حتى وقع في ذلك، فمعنى خيانتها أنها قبلت ما زَيَّن لها إبليس حتى زيَّنته لآدم، ولما كانت هي أم بنات آدم شبهنها بالولادة ونزع العرق، فلا تكاد امرأة تسلم من خيانة زوجها بالفعل أو بالقول، وليس المراد بالخيانة هنا ارتكاب الفواحش - حاشا وكلَّا - ولكن لما مالت إلى شهوة النفس من أكل الشجرة، وحسَّنت ذلك لآدم عُدَّ ذلك خيانة له، وأما من جاء بعدها من النساء فخيانة كل واحدة منهن بحسبها، وقريب من هذا حديث: "جحد آدم فجحدت ذريته"[2].

وفي الحديث إشارة إلى تسلية الرجال فيما يقع لهم من نسائهم بما وقع من أمهم الكبرى، وأن ذلك من طبعهن، فلا يُفْرَط في لوم من وقع منها شيء من غير قصد إليه، وعلى سبيل الندور، وينبغي لهن أن لا يتمكن بهذا في الاسترسال في هذا النوع، بل يضبطن أنفسهن ويجاهدن هواهن"[3]، وهذا هو الفهم الحقيقي للحديث والذي جهله أعداء السنة.

وبذلك يتضح أن الأحاديث التي استشهد بها أعداء السنة على أنها تخالف العقل من أجل الطعن في راوية الإسلام - أبي هريرة - هي أحاديث صحيحة لا تخالف العقل السليم ولا تناقض الفطر السوية، وإنما أرادوا أن يتخذوها ذريعة من أجل الطعن في السنة عمومًا وأكثر الصحابة رواية للسنة خصوصًا، وإن أصروا على أنها تخالف العقل بعد ذلك، فليس ذنبنا أن أفهامهم سقيمة وقلوبهم مريضة فهي كما قال الشاعر:

قد تُنكِرُ العينُ ضوءَ الشمسِ من رَمَدٍ
ويُنكِرُ الفَمُ طَعمَ الماءِ من سَقَمِ

الخلاصة:

- إن الواجب على المؤمن إذا سمع شيئًا من أمور الدين فوعاه قلبه وفهمه فليحمد الله على هذه النعمة، وإن لم يستطع فهمه وإدراكه، فليؤمن بذلك وليُصدِّق به، ولا يرده بحجة أنه يخالف العقل والواقع؛ فالعقل لا يستطيع إدراك كل الحقائق مهما أُوتي من قدرة وطاقة على الاستيعاب والإدراك، كما أننا لا نستطيع أن نُحكِّم العقل المخلوق في وحي الله الخالق.
- لقد أثبت العلم الحديث أن ما يخرج من مشكاة النبوة معجز لكل زمان ومكان؛ فالذباب الذي ادَّعى الجهلاء أن في غمسه ضررًا بالإنسان، أكد الطب على أهميته، وأنه يجلب الفائدة وليس الضرر.
- أثبت العلم الحديث أن في الكَمْأَة فوائد لا تُحصى، وأن تجربة العلاج بها إذا فشلت لا يدل ذلك على عدم صحة الحديث، وإنما لظروف خارجة عن طبيعة الكَمْأَة نفسها تبعًا للظروف المحيطة بها، وكم من الأدوية الكيميائية اليوم مخصصة لمرض معين، وتراها لا تتناسب مع بعض المرضى بهذا المرض!
- إن حديث "لولا بنو إسرائيل لم يخنز اللحم،

1. دفع الشبهات عن السنة النبوية، د. عبد المهدي عبد القادر، مرجع سابق، ص٧٩ بتصرف.
2. صحيح: أخرجه الترمذي في سننه (بشرح تحفة الأحوذي)، كتاب: تفسير القرآن، من سورة الأعراف، (٨/ ٣٦٤)، رقم (٣٢٧٣). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن أبي داود برقم (٣٣٦٨).
3. فتح الباري، ابن حجر، مرجع سابق، (٦/ ٤٢٤).

ولولا حواء لم تخن أنثى زوجها الدهر" ليس المقصود منه أن إخناز اللحم لم يكن موجودًا قبل بني إسرائيل فوُجد بسببهم، وإنما المقصود أنهم أول من اخترع الادخار الذي ينتج عنه الإخناز، فجاءت الأمم من بعدهم فأخذوا هذه العادة التي تؤدي إلى نفس النتيجة، كما أن المقصود بالخيانة ليس هو الزنا، وإنما هو الإشارة إلى ما وقع من حواء في تزيينها لآدم الأكل من الشجرة.

الشبهة الثامنة عشرة

الزعم أن أبا هريرة ﷺ كان يروي العجائب والغرائب(*)

مضمون الشبهة:

يزعم بعض المشككين أن جملة من الأحاديث التي رواها أبو هريرة عن النبي ﷺ من قبيل العجائب والغرائب، ويستدلون على ذلك بأحاديث تكثير الطعام القليل للنبي ﷺ، وحديث الشفاعة العظيم، وأحاديث الفتن وعلامات النبوة، وأحاديث أن الأئمة من قريش. ويتساءلون: أليست هذه الأحاديث من العجائب والغرائب التي لا يصدقها العقل؟ رامين من وراء ذلك إلى الطعن فيما رواه أبو هريرة عن النبي ﷺ وصولًا إلى الطعن في السنة النبوية.

وجوه إبطال الشبهة:

١) إن أحاديث تكثير الطعام للنبي ﷺ أحاديث صحيحة متواترة، وهي تعبير صادق على تأييد الله لنبيه بالمعجزات، والمعجزة لا بد أن تكون أمرًا خارقًا للعادة.

٢) إن شفاعة النبي ﷺ أمر ثابت بالقرآن الكريم، فلماذا يرد هؤلاء الحاقدون الأحاديث التي تثبتها، وهم يعترفون بالقرآن؟ وأحاديث الشفاعة رواها صحابة آخرون غير أبي هريرة، فما العجب والغرابة في أن يرويها أبو هريرة كما رواها غيره من الصحابة؟!

٣) إن أحاديث الفتن هي أحاديث صحيحة متواترة رواها أبو هريرة وغيره من كبار الصحابة الآخرين، وهي من الأمور الغيبية التي اختص الله بها نبيه الكريم للدلالة على صدق نبوته، وقد وقع بعضها بدقة على الوجه الذي أخبر به ﷺ، وقد أفرد البخاري في صحيحه ـ وهو أصح كتب الحديث ـ كتابًا بعنوان "الفتن".

٤) إن أحاديث أن الأئمة من قريش أحاديث صحيحة ثابتة، رواها جمع غفير من الصحابة غير أبي هريرة، كما رواها البخاري ومسلم والإمام أحمد وغيرهم من أصحاب السنن، والحكمة من اختصاص النبي ﷺ قريشًا بهذا الأمر أنه راعى ما كان لقريش في عصره من القوة والعصبية التي يرى أن عليها تقوم الخلافة أو الملك.

التفصيل:

أولا. أحاديث تكثير الطعام لرسول الله ﷺ صحيحة متواترة:

إن هذه الأحاديث التي استنكرها الطاعنون، زاعمين أنها من قبيل العجائب والغرائب هي أحاديث صحيحة متواترة عن النبي ﷺ، رواها البخاري ومسلم في صحيحهما، فما رُوي عن الصحابي أبي هريرة ﷺ

(*) الرد على الطاعن في أبي هريرة ﷺ، الحسن بن علي الكتاني، مرجع سابق.

في هذه المشاهد والمعجزات إنما رُوي متواترًا، وطالما كانت الأحاديث متواترة فما الإشكال ولِمَ الاستنكار إذن؟!

كما أن هذه الأحاديث لم تُرو عن أبي هريرة رضي الله عنه وحده، بل رواها غيره من الصحابة رضي الله عنهم، وقد علق القاضي عياض في كتابه "الشفا" على أحاديث هذا الباب، والتي تتحدث عن تكثير الطعام للنبي ﷺ فقال: "وقد اجتمع على معنى حديث هذا الفصل بضعة عشر من الصحابة رواه عنهم أضعافهم من التابعين، ثم من لا يَنْعَدُّ بعدهم، وأكثرها في قصص مشهورة ومجامع مشهودة، ولا يمكن التحدث عنها إلا بالحق، ولا يسكت الحاضر لها على ما أُنكِرَ منها"[1].

فإذا كانت هذه الأحاديث صحيحة متواترة رواها جمع من الصحابة غير أبي هريرة، فلماذا يدَّعي هؤلاء أن أبا هريرة يروي عجائب وغرائب غير صحيحة؟! وما العجيب والغريب في هذه الأحاديث الصحيحة؟ وإنما هي من معجزاته ﷺ التي أجراها الله على يده، وهذه المعجزات علامات على نبوته، فكل نبي مُرسَل قد أيده الله بالمعجزات؛ لتؤكد تلك النبوة، كما حدث مع عيسى عليه السلام عندما طلب منه بنو إسرائيل أن يُنزِّل عليهم مائدة من السماء، وقد أجابه الله فيما طُلِبَ منه، وغيرها من المعجزات التي أيدت الأنبياء عليهم السلام.

وسيدنا محمد ﷺ ليس بدعًا في ذلك، فقد أيَّده الله بمعجزات كثيرة، منها ما رواه البخاري في صحيحه عن أنس: "أن أم سُليم ـ أمَّهُ ـ عمدت إلى مُدٍّ من شعير جَشَّتْه[2]، وجعلت منه خطيفة[3] وعصرت عُكَّة[4] عندها، ثم بعثتني إلى النبي ﷺ فأتيته ـ وهو في أصحابه ـ فدعوته، قال: ومن معي، فجئت، فقلت: إنه يقول ومن معي، فخرج إليه أبو طلحة قال: يا رسول الله: إنما هو شيء صنعته أم سليم، فدخل، فجيء به وقال: أدخل عليَّ عشرة، فأدخلوا فأكلوا حتى شبعوا، ثم قال: أدخل عليَّ عشرة، فدخلوا فأكلوا حتى شبعوا، ثم قال: أدخل عليَّ عشرة... حتى عدَّ أربعين، ثم أكل النبي ﷺ ثم قام، فجعلت أنظر هل نقص منها شيء"[5]؟

ومنها ما رواه البخاري أيضًا عن جابر في إطعامه ﷺ يوم الخندق ألف رجل من صاع من شعير وعناق[6]، قال جابر: "فأقسم بالله لقد أكلوا حتى تركوه وانحرفوا، وإن بُرمتنا (القِدْر) لتغطُّ (تغلي من حرارة النار) كما هي (أي على هيئتها الأولى) وإن عجيننا ليُخبز"[7]، وكان رسول الله ﷺ بصق في العجين والبرمة وبارك، أي: دعا لهم بالبركة.

ومنها أيضًا حديث عبد الرحمن بن أبي بكر في الصحيحين: "كنا مع النبي ﷺ ثلاثين ومائة، وذكر عبد الرحمن أنه عُجِنَ صاع من طعام، وصُنِعت شاة، فَشُوِيَ

١. الشفا بتعريف حقوق المصطفى، القاضي أبو الفضل عياض اليحصبي، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت، (١/ ٢٩٧، ٢٩٨).

٢. جَشَّتْه: جعلته دقيقًا غير ناعم.

٣. خطيفة: عصيدة، وأصلها أن يؤخذ لبن ويدور عليه ويطبخ، ويلعقها الناس فيخطفونها بالأصابع والملاعق فسميت بذلك.

٤. العُكَّة: زِقٌّ صغير للسمن، والجمع: عُكَكٌ وعِكاك.

٥. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الأطعمة، باب: من أدخل الضيفان عشرة عشرة، والجلوس على الطعام عشرة عشرة، (٩/ ٤٨٦)، رقم (٥٤٥٠).

٦. العناق: هي أنثى الماعز الصغيرة دون السنة.

٧. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: المغازي، باب: غزوة الخندق وهي الأحزاب، (٧/ ٤٥٧)، رقم (٤١٠٢).

سوادُ بطنها[1]، قال: وايم الله، ما في الثلاثين والمائة إلا وقد حَزَّ النبي ﷺ له حُزَّة (قطع له قطعة) من سواد بطنها، إن كان شاهدًا أعطاه إياه، وإن كان غائبًا خبأ له، فجعل منها قصعتين (قدرين) فأكلوا أجمعون وشبعنا، ففضلت القصعتان، فحملناه على البعير"[2].

ويعلق ابن حجر العسقلاني على هذا الحديث بقوله: "قد ورد تكثير الطعام في الجملة من أحاديث جماعة من الصحابة محل الإشارة إليها علامات النبوة"[3].

ومما سبق يتضح لنا أن أحاديث أبي هريرة رضي الله عنه والتي تحدثت عن تكثير القليل من الطعام للنبي ﷺ أحاديث صحيحة متواترة عن النبي ﷺ، رواها مجموعة أخرى من الصحابة الكرام، ثم رواها عنهم أضعافهم من التابعين، وليس أبو هريرة وحده هو الذي روى مثل هذه الأحاديث، وليست من الغرائب والعجائب؛ لأنها من معجزاته ﷺ التي أجراها الله تعالى لتثبت نبوته، والمعجزة لا بد أن تكون خارقة للعادة فلا إشكال إذن في مثل هذه الأحاديث.

ثانيًا. الشفاعة ثابتة بالقرآن لرسول الله ﷺ، فلماذا يرد هؤلاء الأحاديث التي تثبتها؟!

إن الشفاعة ثابتة للنبي ﷺ بالقرآن الكريم في غير آية، والطعن في حديث شفاعة النبي ﷺ إنما هو من قبيل الطعن فيما هو معلوم من الدين بالضرورة؛ وذلك لدلالة الكتاب والسنة الصحيحة على ذلك.

ففي القرآن الكريم آيات كثيرة تثبت الشفاعة، وأنها حق وواقع للملائكة ولرسول الله ﷺ ولمن شاء الله له أن يشفع، ومنها قوله ﷻ: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ۗ سُبْحَانَهُ ۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴿٢٦﴾ لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ ﴿٢٧﴾ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَىٰ وَهُم مِّنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ ﴿٢٨﴾﴾ (الأنبياء)، وواضح أن هذه الآيات تثبت الشفاعة، فمن أنكر الشفاعة فقد أنكر هذه الأيات. ويقول الله ﷻ: ﴿اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ۚ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ ۚ لَّهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ۗ مَن ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِندَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ (البقرة: ٢٥٥).

فقوله ﷻ: ﴿مَن ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِندَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ يثبت وقوع الشفاعة، وإنها حق وواقع، ومن أنكرها فقد أنكر هذا القدر من القرآن الكريم، وهناك آيات كثيرة تثبت الشفاعة وتثبت أنها بإذن الله تبارك وتعالى وأنها ليست للكافرين[4].

وهكذا أثبتت النصوص القرآنية شفاعة النبي ﷺ، فكيف نقول عن أمر أثبته القرآن الكريم بأنه من العجائب والغرائب؟!

وقد ورد حديث الشفاعة العظمى من ثلاث طرق وهي:

الأولى: أبو قدامة عبيد الله بن سعيد، ويعقوب بن إبراهيم الدورقي، وعبد الرحمن بن بشير بن الحكم، قالوا: حدثنا يحيى بن سعيد، قال حدثني أبو زرعة ابن

١. سواد بطنها: أي كبدها أو كل ما في البطن من كبد وغيرها.

٢. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الهبة، باب: قبول الهدية من المشركين، (٥/ ٢٧٢)، رقم (٢٦١٨).

٣. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، (٥/ ٢٧٥).

٤. الرد على مصطفى محمود في إنكار الشفاعة، عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي، دار الاعتصام، القاهرة، ص٢٥، ٢٦ بتصرف.

عمرو بن جرير عن أبي هريرة ﷺ.

الثانية: علي بن المنذر، قال: حدثنا أبو فضيل، قال: حدثنا أبو حيان التيمي عن أبي زرعة عن أبي هريرة ﷺ.

الثالثة: عبدة بن عبد الله الخزاعي، قال حدثنا ابن فضيل، قال: حدثنا أبو حيان التيمي عن أبي زرعة عن أبي هريرة ﷺ، وهذه الطرق الثلاث ذكرها محمد بن خزيمة في كتابه "التوحيد وإثبات صفات الرب"[1].

ومما يؤكد صحة ما رُوي عن أبي هريرة في الشفاعة، أن حديث الشفاعة العظمى، وهي خاصة بنبينا ﷺ، رواه البخاري في كتاب التفسير، تفسير سورة بني إسرائيل - الإسراء - باب قوله تعالى: ﴿ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ﴾ (الإسراء: ٣)، ورواه أيضًا في كتاب الإيمان، باب: أدنى أهل الجنة منزلة فيها، ورواه ابن ماجه في كتاب الزهد، باب: ذكر الشفاعة من حديث أنس، وأوله: "يجتمع المؤمنون يوم القيامة..."، ورواه الترمذي في كتاب "صفة القيامة، والرقائق والورع"، باب: ما جاء في الشفاعة من حديث أبي هريرة بلفظ: "يجمع الله الناس الأولين والآخرين"، وعلَّق عليه الترمذي قائلًا: "هذا حديث حسن صحيح"[2].

ومما سبق يتضح أن الحديث ورد في كتب الصحاح فهو متواتر، فلماذا الاستنكار والتعجب منه ؟! وقد أكد القرآن الكريم ثبوت الشفاعة العظمى للنبي ﷺ، بقول الله ﷻ: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَىٰ غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ ۖ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا (٧٨) وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ نَافِلَةً لَّكَ عَسَىٰ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا (٧٩)﴾ (الإسراء).

فقوله ﷻ: ﴿عَسَىٰ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ فعسى تفيد القطع والوجوب؛ لأنها من كلام الله تعالى، وهو ﷻ الخالق للكلام وتفسيره، والمعنى: أن الله سيبعثك مقامًا محمودًا، أي مقامًا يحمده لك كل الناس، ولقد فسره ﷺ بأنه الشفاعة العظمى.

فعن أبي هريرة ﷺ قال: "قال رسول الله ﷺ في قوله ﷻ: ﴿عَسَىٰ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا (٧٩)﴾ (الإسراء)، وسئل عنها، قال هي: الشفاعة"[3][4].

وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: "من قال حين يسمع النداء: اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة، آت محمدًا الوسيلة والفضيلة، وابعثه مقامًا محمودًا الذي وعدته، حَلَّت له شفاعتي يوم القيامة"[5].

فأيُّ غرابة وأي عجب من حديث الشفاعة، وقد رواه غير أبي هريرة كثير من الصحابة، وأوردته كتب

---

١. كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب، محمد بن إسحاق بن خزيمة، تحقيق: محمد خليل هراس، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م ص٢٤٢.

٢. انظر: المناعة في إثبات الشفاعة، أمير فتوح عبد العظيم شيشي، مكتبة البلد الأمين، القاهرة، ط١، ١٤٢٠هـ، هامش ص٣٨.

٣. صحيح: أخرجه الترمذي (بشرح تحفة الأحوذي)، كتاب: التفسير، باب: سورة بني إسرائيل، (٨/ ٤٥٤)، رقم (٣٣٤٦). وصححه الألباني في صحيح وضعيف سنن الترمذي برقم (٣١٣٧).

٤. الرد على د. مصطفى محمود في إنكار الشفاعة، د. عبد المهدي عبد القادر، مرجع سابق، ص٣٠.

٥. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: التفسير، باب: ﴿عَسَىٰ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾، (٨/ ٢٥١)، رقم (٤٧١٨).

الصحاح؟ ولماذا التعجب من أمر أثبته القرآن الكريم ونصَّ عليه®؟!

ثالثًا. أحاديث الفتن:

إن أحاديث الفتن هي أحاديث صحيحة متواترة، رواها أبو هريرة وغيره من الصحابة، وهي من الغيبيات التي اختص الله بها نبيه الكريم؛ معجزة تثبت الإيمان في القلوب حين وقوعها. فما العجب في ذلك، وهي أخبار أخبر بها النبي ﷺ، وتحققت تلك الأخبار بالفعل كما أخبر بها ﷺ، بل منها نبوءات لا يزال يتحقق وقوعها حتى يومنا هذا ومنها سيقع في المستقبل، وهذه الأخبار التي رواها أبو هريرة، هي أخبار صحيحة متواترة عن النبي ﷺ رواها أبو هريرة ومجموعة أخرى من الصحابة الكرام، فلماذا إذن الدعوى بأن أبا هريرة يروي عجائب وغرائب؟ ومما يؤيد صحة هذه الأخبار التي تحدثت عن الفتن والغيبيات، أن الإمام البخاري في صحيحه جعل كتابًا خاصًّا سماه "الفتن"[1]، وقد اشتمل هذا الكتاب على مجموعة من الأبواب وصلت إلى ثمانية وعشرين بابًا، تضم من الأحاديث المرفوعة مائة حديث وحديث، الموصول منها سبعة وثمانون، والباقية معلقات ومتابعات، المكرر منها فيه، وفيما مضى ثمانون والخالص إحدى وعشرون، ووافقه مسلم على تخريجها سوى حديث ابن مسعود: "شر الناس من تدركهم الساعة وهم أحياء"، وحديث أنس: "لا يأتي زمان إلا والذي بعده شر منه"، وحديث رواه ابن مسعود في قصة الجمل، وحديث في النفث، وحديث أنس في المدينة: "فلا يقربها الدجال ولا الطاعون إن شاء الله، وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم خمسة عشر أثرًا"[2].

فكيف يدَّعون أن هذه المجموعة الكبيرة من الأحاديث من العجائب والغرائب التي يرويها أبو هريرة وقد رواها كبار الصحابة منهم: ابن عباس، وزيد بن وهب، وأم سلمة وأبو حازم، وزينب بنت جحش، وسليمان بن صرد، وأبو سعيد الخدري، وأنس بن مالك وغيرهم ﷺ.

وبعد أن بيَّنا صحة أحاديث الفتن سندًا فإنه لا عجب في متنها، فمن "الدلائل الواضحة على صدق نبوته ﷺ إخباره بالعديد من الأمور الغيبية التي أثبتت الأيام والوقائع مصداقيته؛ إذ وقعت بدقَّة على الوجه الذي أخبر به ﷺ، وكيف لا وهو الرسول المبعوث من رب العالمين، الذي لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى.

إن علم الغيب أمر اختص به الله ﷻ نفسه، ولا يمكن لأحد من الخلق معرفة شيء من علم الغيب، ولو كان ملكًا مقربًا أو نبيًّا مرسلًا، إلا بإذن الله ﷻ، يقول الله ﷻ: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ

® في "**صحة أحاديث الشفاعة وتواترها**" طالع: الوجه الأول، من الشبهة الحادية والثلاثين، من الجزء التاسع (النبوات). وفي "**صحة حديث شفاعة النبي لأبي طالب**" طالع: الوجه الأول، من الشبهة الثانية والثلاثين، من الجزء التاسع (النبوات).

١. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر، مرجع سابق، (١٣/ ١١٨).

٢. انظر: صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الفتن، (١٣/ ٥: ١١٩)، رقم (٧٠٤٨: ٧١٣٦).

مُبِينٍ ﴿٥٩﴾ ﴾ (الأنعام).

ولكن جرت سنة الله في عباده المرسلين أن يطلعهم على بعض ما عنده ﷻ من أخبار الغيب؛ تأييدًا لهم وتمكينًا لدعواتهم، وتثبيتًا لأتباعهم، وإقامة الحجة على أقوامهم ودحضًا لمفتريات أعدائهم، يقول ﷻ: ﴿ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ فَإِنَّهُۥ يَسْلُكُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ رَصَدًا ﴿٢٧﴾ ﴾ (الجن).

وقد أوحى الله لنبينا محمد ﷺ بكثير من أخبار الغيب، كما أوحى من قبل بمثل ذلك لسائر الأنبياء والرسل - صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين"[1].

ومما يثبت أن الله تعالى أطلع نبيه ﷺ على بعض الأمور الغيبية ورواية الصحابة لذلك - ما رواه أبو زيد - عمرو بن أخطب - قال: "صلى بنا رسول الله ﷺ الفجر، وصعد المنبر فخطبنا حتى حضرت الظهر، فنزل فصلى، ثم صعد المنبر فخطبنا حتى حضرت العصر، ثم نزل فصلى، ثم صعد المنبر، فخطبنا حتى غربت الشمس، فأخبرنا بما كان وبما هو كائن فأعلمنا أحفظنا"[2].

فهذا الحديث الذي رواه أبو زيد، يدل "دلالة قاطعة على علم رسول الله ﷺ بكثير من أخبار الغيب، وكان ﷺ يخبر بها أصحابه، وقد تحقق كثير منها في زمانه، وبعد وفاته، ولا تزال الأيام تكشف عن صدق ما أخبر به ﷺ على الوجه الذي أخبر به، مما يؤكد صدق نبوته وصدق ما جاء به عن ربه ﷻ، ولو لم يكن يوحى إليه من علَّام الغيوب لخالف خبره الوقائع ولو مرة واحدة، ولكن هذا لم يحدث قط؛ لأنه لا يقول من عند نفسه بل يخبر عن الحق ﷻ"[3].

ومما سبق يتضح لنا أن أحاديث الفتن التي رواها أبو هريرة رضي الله عنه ليست عجيبة ولا غريبة؛ وذلك لأنها من المتواتر عن النبي ﷺ، رواها صحابة كثيرون غير أبي هريرة، وقد وردت هذه الأحاديث في أصح كتب السنة، بل خصصوا كتبًا فيها تحت عنوان "كتاب الفتن"، وهذه الأخبار أوحى الله لنبيه ﷺ بها كما أوحى بمثلها من قبل لسائر الأنبياء والرسل، فهي من علامات نبوته ورسالته، فما وجه العجب والغرابة في ذلك®؟!

رابعًا. أحاديث "الأئمة من قريش" أحاديث صحيحة، متواترة:

إن أحاديث الأئمة من قريش أحاديث صحيحة ثابتة، رواها جمع غفير من الصحابة، مثل أبي برزة وأنس وعلي وأبي بكر الصديق وابن عمر وعمرو بن العاص ومعاوية وجبير بن مطعم وعبد الله بن السائب وعبد الله بن حنطب وجابر بن عبد الله[4]، وقد

---

١. الأدلة على صدق النبوة المحمدية ورد الشبهات عنها، هدى عبد الكريم مرعي، دار الفرقان، الأردن، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م، ص٢٤٨، ٢٤٩.

٢. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: الفتن وأشراط الساعة، باب: إخبار النبي ﷺ فيما يكون إلى قيام الساعة، (٩/ ٣٩٩٤)، رقم (٧١٣٤).

٣. الأدلة على صدق النبوة المحمدية، هدى عبد الكريم مرعي، مرجع سابق، ص٢٤٩، ٢٥٠.

® في "صحة الأحاديث الواردة في أن الفتنة من المشرق" طالع: الوجه الأول، من الشبهة الثامنة عشرة، من الجزء العاشر (السمعيات).

٤. الرد على الطاعن في أبي هريرة، الحسن بن علي الكتاني، مرجع سابق، ص٢٨، ٢٩.

أخرجها البخاري ومسلم في صحيحيهما، والإمام أحمد في مسنده، وغيرهم من أصحاب السنن، وقد نصَّ على تواترها الحافظان ابن حجر والسخاوي.

أما حديث البخاري فقد أخرجه بسنده عن معاوية، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "إن هذا الأمر في قريش..."[1]، وبوَّب له بعنوان "الأمراء من قريش"، وفي لفظ الطبراني "الأئمة" بدل "الأمراء"، وله شاهد من حديث علي "ألا إن الأمراء من قريش ما أقاموا ثلاثًا" رَفَعَه من طريق سعد بن إبراهيم عن أنس بلفظ: "الأئمة من قريش ما إذا حكموا فعدلوا" الحديث، وأخرجه النسائي والبخاري أيضًا في "التاريخ"، وأبو يعلى من طريق بكير الجزري عن أنس، وله طرق متعددة عن أنس، منها للطبراني من رواية قتادة عن أنس بلفظ: "إن الملك من قريش" الحديث، وأخرج أحمد هذا اللفظ مقتصرًا عليه من حديث أبي هريرة، ومن حديث أبي بكر الصديق بلفظ: "الأئمة من قريش"، ورجاله رجال الصحيح، لكن في سنده انقطاع، وأخرجه الطبراني والحاكم من حديث عليٍّ بهذا اللفظ الأخير[2].

ويبين ابن خلدون في مقدمته الحكمة من اختصاص النبي ﷺ قريشًا بهذا الأمر، فقال: "وذلك أن قريشًا كانوا عصبة مُضر وأصلهم وأهل الغلب منهم، وكان لهم على سائر مضر العزة بالكثرة والعصبية والشرف، فكان سائر العرب يعترف لهم بذلك ويستكينون لغلبهم، فلو جعل الأمر في سواهم لتوقع افتراق الكلمة بمخالفتهم وعدم انقيادهم، ولا يقدر غيرهم من قبائل مضر أن يردهم من الخلاف ولا يحملهم على الكثرة، فتتفرق الجماعة وتختلف الكلمة والشارع محذر من ذلك حريص على اتفاقهم ورفع التنازع والشتات بينهم؛ لتحصل اللحمة والعصبية وتحسن الحماية بخلاف ما إذا كان الأمر في قريش؛ لأنهم قادرون على سوق الناس بِعَصَا الغلب إلى ما يراد منهم، فلا يُخشى من أحد من خلاف عليهم ولا فرقة؛ لأنهم كفيلون ـ حينئذ ـ بدفعها ومنع الناس منها، فاشترط نسبهم القرشي في هذا المنصب وهم أهل العصبية القوية ليكون أبلغ في انتظام الملة واتفاق الكلمة"[3].

فقد فسر ابن خلدون هذا الحديث ـ مبينًا صحته ـ بأنه ﷺ راعى ما كان لقريش في عصره من القوة والعصبية التي يرى أن عليها تقوم الخلافة أو الملك[4].

فإذا كان الحديث صحيحًا وقد ورد في كل كتب السنة الصحيحة بألفاظ مختلفة، برواية جمع من الصحابة عن النبي ﷺ غير أبي هريرة بالإضافة إلى أن هذا الحديث لا يخالف الواقع؛ فقد تحقَّق ما قاله النبي ﷺ في أمر الخلافة، وهذا ـ كما بيَّنا ـ هو مصلحة الأمة لقوة قريش وعصبيتها ـ إذا كان ذلك فلماذا العجب والاستغراب من رواية أبي هريرة لهذا الحديث إذن؟!

وبعد هذا العرض الذي قمنا به تبين لنا أن

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: الأحكام، باب: الأمراء من قريش، (١٣/ ١٢٢)، رقم (٧١٣٩).

٢. فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، (١٣/ ١٢٢، ١٢٣).

٣. مقدمة ابن خلدون، ابن خلدون، دار القلم، بيروت، ط٦، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م، ص١٩٥.

٤. المدخل لدراسة السنة النبوية، د. يوسف القرضاوي، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٥، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م، ص١٥٥.

الأحاديث التي رواها أبو هريرة وزعموا أنها من العجائب والغرائب هي أحاديث صحيحة عن النبي ﷺ رواها صحابة آخرون غير أبي هريرة، ولا غرابة في متنها بل الغرابة في عقول أعداء أبي هريرة وأفهامهم المريضة.

وقد تعرض الحاكم رحمه الله في المستدرك لكل من تكلم في أبي هريرة رضي الله عنه، وجعلهم أصنافًا، وكأنما يرد على هؤلاء المعاصرين، فقال رحمه الله: وإنما يتكلم في أبي هريرة لدفع أخباره مَنْ قد أعمى الله قلوبهم، فلا يفهمون معاني الأخبار.

إما معطل جهمي يسمع أخباره التي يرونها خلاف مذهبهم - الذي هو كفر - فيشتمون أبا هريرة، ويرمونه بما قد نزهه الله تعالى عنه تمويهًا على الرعاء والسفل، أن أخباره لا تثبت بها الحجة.

وإما خارجي يرى السيف على أمة محمد ﷺ ولا يرى طاعة خليفة، ولا إمام - إذا سمع أخبار أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ خلاف مذهبهم الذي هو ضلال، لم يجد حيلة في دفع أخباره بحجة وبرهان كان مفزعه الوقيعة في أبي هريرة.

أو قدري اعتزل الإسلام وأهله، وكفَّر أهل الإسلام الذين يتبعون الأقدار الماضية التي قدَّرها الله تعالى، وقضاها قبل كسب العباد لها - إذا نظر إلى أخبار أبي هريرة التي قد رواها عن النبي ﷺ في إثبات القدر لم يجد بحجة يريد صحة مقالته التي هي كفر وشرك، كانت حجته عند نفسه أن أخبار أبي هريرة لا يجوز الاحتجاج بها.

أو جاهل يتعاطى الفقه ويطلبه من غير مظانه، إذا سمع أخبار أبي هريرة فيما يخالف مذهب من قد اجتبى مذهبه وأخباره، تقليدًا بلا حجة ولا برهان، تكلم في أبي هريرة، ودفع أخباره التي تخالف مذهبه... ثم أخذ الحاكم رحمه الله يذكر بعض الأحاديث التي استشكلت من أحاديث أبي هريرة ويجيب عنها[1].

فهذه كلمة الحق في راوية الإسلام أبي هريرة رضي الله عنه وهذا هو ما ذهب إليه أئمة الهدى وأعلام التقى، وكبار فقهاء الإسلام ومحدثيه، وإن صحابيًّا يظل يحدث الناس سبعًا وأربعين، ويبلغ الآخذون عنه ثمانمائة من أهل العلم، لا يعرف أن أحدًا من الصحابة بلغ مبلغه في الآخذين عنه، وكلهم يجمع على جلالته والثقة به، وينطوي على ذلك تاريخ الإسلام أربعة عشر قرنًا من الزمان، وكلها شهادات حق وصدق في أحاديثه وأخباره، ليأتي اليوم من يشكك فيه، ويزعم أن المسلمين جميعًا أئمة وأصحابًا وتابعين ومحدثين كانوا مخدوعين فيه، ولم يعرفوه على حقيقته وأنه كان يكذب ويفتري في الواقع، فهذا إزراء واستخفاف بعقول هذه الأمة وعلومها ودينها أعظم من هذا؟! وصدق الله عز وجل إذ يقول: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِن تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ (٤٦)﴾ (الحج).

الخلاصة:

- إن أحاديث تكثير القليل من الطعام للنبي ﷺ أحاديث صحيحة متواترة عنه ﷺ، ورواها البخاري ومسلم في صحيحيهما، كما أن هذه الأحاديث لم ترد عن أبي هريرة وحده، وإنما رُويت عن بضعة عشر من الصحابة رواه عنهم أضعافهم من التابعين، ثم تزايد العدد بعدهم وكثر.

---

١. المستدرك، الحاكم، مرجع سابق، (٣/ ٥٨٦).

- هذه الأحاديث التي نحن بصددها هي من معجزات النبي ﷺ، وهذه المعجزات علامات على نبوته، فكل نبي مرسل أيَّده الله بالمعجزات فما وجه الغرابة في ذلك؟ ولماذا يأخذون على أبي هريرة مثل هذه الأحاديث؛ وقد رواها غيره كثير، وهل تُعدُّ من الغرائب بعدما وقع كثير منها وتحقق، وما زال الواقع يكشف لنا كل يوم عن تحقق نبوءاته ﷺ.
- إن الأحاديث التي بها إخبار عن الفتن والملاحم من عوامل تثبيت الإيمان في قلوب المؤمنين حين وقوعها؛ لأنهم قد علموا سلفًا حتمية تلك الفتن من هذه الأخبار، لذلك لا ينظرون إليها على أنها كوارث بقدر ما تثبت الإيمان في القلوب فلا تتزلزل وقت الفتن.
- إن الشفاعة ثابتة بالقرآن الكريم لرسول الله ﷺ لقوله ﷻ: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَىٰ﴾ (الأنبياء: ٢٨)، وقال ﷻ: ﴿مَن ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ (البقرة: ٢٥٥)، فلماذا الطعن في أحاديث أبي هريرة التي تحدثت عن الشفاعة وقد ذكرها المولى ﷻ في كتابه؟ وكيف نقول على أمر أثبته الله في كتابه: إنه من العجائب والغرائب؟!
- لقد ثبت أن حديث الشفاعة حديث صحيح متواتر عن النبي ﷺ، رواه جمع من الصحابة غير أبي هريرة ﷺ، ورواه الإمام البخاري في كتاب التفسير وكتاب الإيمان أيضًا.
- أحاديث الفتن أحاديث صحيحة رواها أبو هريرة ومجموعة جليلة من كبار الصحابة الكرام، ومما يؤيد صحة هذه الأخبار التي تحدثت عن الفتن والغيبيات أن الإمام البخاري جعل كتابًا خاصًا سماه "الفتن" ضم ثمانية وعشرين بابًا اشتمل على مائة حديث وحديث.
- إن أحاديث الفتن لا غرابة فيها؛ لأنها من الدلائل الواضحة على صدق نبوته ﷺ، فقد أثبتت الأيام والوقائع مصداقيتها عندما وقعت على الوجه الذي أخبر عنه النبي ﷺ، وعلم الغيب اختص الله ﷻ به نفسه، لا يطلع عليه أحد إلا من أذن له، وكان ﷺ ممن أذن الله له بالاطلاع على بعض أمور الغيب.
- إن أحاديث "الأئمة من قريش" وردت في الصحيحين وكتب السنة عن جمع من الصحابة غير أبي هريرة بألفاظ مختلفة، ونصَّ على تواترها الحافظان ابن حجر والسَّخاوي.
- لقد اختص النبي ﷺ قريشًا بذلك لما كان لها من القوة والعصبية التي تقوم بها الخلافة أو الملك في عصره.
- إن هذه الأحاديث التي عدَّها المفترون من العجائب والغرائب بهدف الطعن في راوية الإسلام أبي هريرة - لا شيء فيها من الأمور العجيبة، لا سيما وقد رواها جمع غفير من الصحابة غير أبي هريرة ناهيك عن وقوع كثير منها وتحققه، فلماذا يطعن الحاقدون على السنة في أبي هريرة مع أنه لم ينفرد بها؟!

الشبهة التاسعة عشرة

دعوى أن بعض المحدثين ردُّوا مرويات أبي هريرة (*)

مضمون الشبهة:

يدعي بعض الطاعنين أن كبار المحدِّثين ردُّوا أحاديث كثيرة من مرويات أبي هريرة رضي الله عنه لكثرة ما وُجِّه إليه من نقد، ويستدلون على ذلك بقول "إبراهيم النخعي": "دعني من أحاديث أبي هريرة، إنهم كانوا يتركون كثيرًا من حديثه"، وبأنه أكثر في الرواية، وانفرد بما لم يُروَ عن الصحابة مهاجرين وأنصارًا، وبأن الغالب على رواياته الطابع القصصي.

ويتساءلون: كيف نثق في أحاديثه ونقبلها،وقد ردَّها كبار المحدثين؟! رامين من وراء ذلك إلى الطعن في عدالة أبي هريرة رضي الله عنه خُلوصًا إلى هدم جزء كبير من السنة النبوية.

وجوه إبطال الشبهة:

١) إن قول إبراهيم النخعي المذكور - إن صحَّ - لا يعني ردَّ أحاديث أبي هريرة رضي الله عنه، وإنما يريد بعض الكوفيين المخالفين لإجماع الأمة، وأَخْذه بحديث أبي هريرة يؤيد ذلك، بالإضافة إلى أن ثناء النبي ﷺ وكبار الصحابة والتابعين على أبي هريرة ينفي دعوى المدَّعين.

٢) إن إكثار أبي هريرة من الحديث والرواية، وانفراده بأحاديث لم يروها غيره، يرجع لملازمته الدائمة للنبي ﷺ وسماعه من كبار الصحابة، وكثرة الطرق والأسانيد عنه، وأن النبي ﷺ اختصه بأحاديث كما اختص غيره من الصحابة.

٣) ليس عيبًا أن تكون بعض أحاديث أبي هريرة فيها الطابع القصصي، طالما صحَّ سندها، ووافقت القرآن الكريم وفعل النبي ﷺ.

التفصيل:

أولا. قول النخعي لا يصح عنه ويرده إجماع الأمة:

إن القول المنسوب إلي النخعي رحمه الله غير متصل الإسناد ويردُّه إجماع الأمة على صحة أحاديث أبي هريرة، فمما لا شك فيه أن أبا هريرة من كبار الرواة الذين شهد لهم النبي ﷺ بالعلم والصدق، عندما سأله أبو هريرة عن الشفاعة، فقال: "لقد ظننت يا أبا هريرة أن لا يسألني عن هذا الحديث أحدٌ أَوَّلَ منك، لما رأيت من حرصك علي الحديث..."[1].

تلك شهادة النبي ﷺ التي تكفي للرد على دعوى الطاعنين، على الرغم من ذلك فإن تلك المقولة التي رُويت عن النخعي غير متصلة الإسناد فلا تصح أن تكون دليلًا على الطعن في صحابي جليل مُجْمَع على عدالته، إذ كيف نترك الإجماع المتصل المتواتر لأجل قول منقطع واهٍ لا سند له، إضافة إلى أن أبا هريرة رضي الله عنه صحابي عَدْل بتعديل الله ورسوله له كواحد من أصحاب محمد ﷺ الذين رضي الله عنهم أجمعين، فلا يُقبل أي قول ينتقص من عدالته.

ومما ينفي الشبهة أن إبراهيم النخعي نفسه أخذ بحديث أبي هريرة، وأخذه به يدل على ثقته في حديث أبي هريرة، ثم نقول: إن صحت تلك الكلمات أو

(*) الحديث النبوي في الفكر الإسلامي الحديث،محمد حمزة، مرجع سابق. الرد على الطاعن في أبي هريرة رضي الله عنه، الحسن بن علي الكتاني، مرجع سابق.

١. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: العلم، باب: الحرص على الحديث، (١/ ٢٣٣)، رقم (٩٩).

بعضها، فقوله: "كان أصحابنا" يريد بهم بعض الكوفيين، وإليهم يرجع الضمير في قوله: "كانوا"، وحق هذه الكلمات - إن صحَّت عن إبراهيم - أن تُنتقد عليه لا على أبي هريرة، ثم إن التابعين من أهل الحجاز وعلمائها، وهم أبناء علماء الصحابة وتلاميذهم والذين حضروا مناظراتهم لأبي هريرة وعرفوا حقيقة رأيهم فيه - أطبقوا هم وعلماء البصرة والشام وسائر الأقطار على الوثوق التام بأبي هريرة وحديثه.

وعلى كل حال فقد انحصر مذهب أهل العراق في أصحاب أبي حنيفة، وقد عُلم أن أبا هريرة عندهم عدل ضابط، والأحاديث التي يخالفونها من مروياته سبيلها سبيل ما يخالفونه من مرويات غيره من الصحابة والحق أحق أن يتبع[1].

ومما سبق يتضح أن النخعي لم يردَّ أحاديث أبي هريرة كما زعم الطاعنون؛ لأن هذا القول لم يصح عنه، وإن صحَّ فلربما كان يقصد بعض الكوفيين المخالفين لإجماع الأمة فقولهم مردود عليهم، وشهادة النبي ﷺ كافية لرد الشبهات عن أبي هريرة ﷺ، وزيادة في التوكيد نورد بعض أقوال الصحابة والتابعين وأهل العلم في الثناء على هذا الصحابي الجليل، ومن ذلك ما قاله ابن عمر: "أبو هريرة خير مني وأعلم بما يُحدِّث"، وجاء رجل إلي زيد بن ثابت فسأله، فقال له زيد: "عليك بأبي هريرة، فإني بينما أنا وأبو هريرة وفلان في المسجد ندعو الله ونذكر ربنا إذ خرج علينا رسول الله ﷺ حتى جلس إلينا فسكتنا، فقال: عودوا للذي كنتم فيه، قال زيد: فدعوت أنا وصاحبي قبل أبي هريرة، وجعل رسول الله ﷺ يؤمِّن على دعائنا، ثم دعا أبو هريرة فقال: اللهم إني أسألك مثل ما سألك صاحباي هذان وأسألك علمًا لا ينسى، فقال رسول الله ﷺ: آمين، فقال زيد وصاحبه: يا رسول الله ونحن نسأل الله علمًا لا يُنسى، فقال: سبقكم بها الغلام الدَّوسي"[2]، وقال ابن كعب: "إن أبا هريرة كان جريئًا على أن يسأل رسول الله ﷺ عن أشياء لا يسأله عنها غيره"[3].

وقال سعيد ابن أبي الحسن أخو الحسن البصري: "لم يكن أحد من الصحابة أكثر حديثًا من أبي هريرة".

وقال الحاكم: "كان من أحفظ صحابة رسول الله ﷺ وألزمهم له، صحبه على شبع بطنه، فكانت يده على يده، يدور معه حيثما دار إلي أن مات ﷺ؛ ولذلك كثر حديثه".

وقال أبو نعيم: "وكان أحفظ الصحابة لأخبار رسول الله ﷺ، ودعا بأن يُحببه إلي المؤمنين".

وقال ابن حجر: "أجمع أهل الحديث على أنه أكثر الصحابة حديثًا"[4].

وقد شهد له الإمام الذهبي قائلًا: "كان أبو هريرة وثيق الحفظ،ما علمنا أنه أخطأ في حديث"[5].

وجملة القول: أن الطاعنين استغلوا اسم النخعي للطعن في أحاديث أبي هريرة، وربما نسبوا إليه تلك المقولة كذبًا، وعلى الرغم من ذلك فإن شهادة النبي ﷺ

---

١. الأنوار الكاشفة، عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، مرجع سابق، ص١٧٥، ١٧٦.

٢. الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، (٧/ ٤٣٨).

٣. المرجع سابق، (٧/ ٤٣٣).

٤. انظر: السابق، (٧/ ٤٣٢: ٤٣٤).

٥. سير أعلام النبلاء،الذهبي، مرجع سابق، (٢/ ٦٢١).

والصحابة والتابعين تنفي دعوى الطاعنين®.

ثانيًا. سبب كثرة أحاديث أبي هريرة:

إن كثرة أحاديث أبي هريرة رضي الله عنه ترجع للملازمة الدائمة للنبي ﷺ، وتفرغه التام لسماع الأحاديث من النبي ﷺ، وكثرة طرقه، وسماعه من الصحابة.

ولقد اتفق العلماء على أن سبعة من الصحابة أكثروا من الرواية عن رسول الله ﷺ حتى زادت أحاديثهم عن الألف، وهؤلاء السبعة هم: أبو هريرة وابن عمر وأنس وعائشة وابن عباس وجابر وأبو سعيد الخدري، وليس بعد ذلك في الصحابة رضي الله عنهم من يزيد حديثه على ألف.

وقد كان أكثرهم حديثًا أبو هريرة رضي الله عنه، فقد روى خمسة آلاف وثلاثمائة وأربعة وسبعين حديثًا، اتفق الشيخان على ثلاثمائة وخمسة وعشرين حديثًا منها، وانفرد البخاري بثلاثة وتسعين، ومسلم بمائة وتسعة وثمانين[1].

وهكذا نجد أن أبا هريرة رضي الله عنه لم يكن بدعًا حين أكثر الرواية عن رسول الله ﷺ، فقد كان غيره من الصحابة كثيري الحديث أيضًا، فإذا كان الأمر كذلك، فلماذا وُجِّه النقد إليه دون غيره من الصحابة المكثرين عن النبي ﷺ ؟! وهل يُعاب على الرجل كثرة علمه، أو يُعاب عليه جهله؟!

ويجدر بنا في هذا السياق أن نوضح أن الطاعنين ربما تعجبوا من تَحمُّل أبي هريرة هذه الأحاديث الكثيرة عن رسول الله ﷺ خلال ثلاث سنوات فقط، وقد غاب عن ذهنهم أن أبا هريرة صاحب الرسول ﷺ في سنوات ذات شأن عظيم، جرت فيها أحداث اجتماعية وسياسية وتشريعية مهمة، ولقد تفرغ الرسول ﷺ في تلك السنوات للدعوة والتوجيه بعد أن هادنته قريش، ففي السنة السابعة انتشرت رسله في الآفاق، ووفدت إليه القبائل من جميع أطراف جزيرة العرب، وأبو هريرة في هذا كله يرافق الرسول ﷺ ويرى بعينه، ويسمع بأذنيه، ويعي بقلبه.

ثم إن ما رواه أبو هريرة لم يكن جميعه عن رسول الله ﷺ، بل روى عن الصحابة رضي الله عنهم، ورواية بعض الصحابة عن بعض مشهورة مقبولة ولا مأخذ عليها، فإذا عرفنا هذا، زال العجب العجاب الذي قد تصوره الطاعنون[2].

ولا شك أن المتفرغ للشيء المهتم به والمتتبع له، يجتمع له من أخباره والعلم به في أمد قليل ما لا يجتمع لمن لم يكن كذلك، ونحن نعلم من أحوال بعض التلاميذ مع أساتذتهم ما يجعل بعضهم - على تأخره في التلمذة والصحبة - مصدرًا موثوقًا لكل أخبار أستاذه ما دقَّ منها وما جلَّ، وقد يخفى من ذلك على كبار تلاميذه وقدمائهم ما لا يشكون معه في صدق ما يحدثهم به متأخرهم صحبة وتلمذة. فأي غرابة في هذا الموضوع؟ المهم عندنا هو الصدق؛ وصدق أبي هريرة لم يكن محل شك عند إخوانه من الصحابة، ولا عند معاصريه، وتلاميذه من التابعين، فهذا هو حكم

® في **"أمانة أبي هريرة في التحديث، وبراءته من نسبة الأحاديث الموضوعة له"** طالع: الوجه الثاني، من الشبهة الحادية عشرة، والوجه الأول، من الشبهة السادسة عشرة، من هذا الجزء. وفي **"صحة ما انفرد به البخاري ومسلم عن أبي هريرة"** طالع: الوجه الأول، من الشبهة الحادية والعشرين، من هذا الجزء.

١. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، جلال الدين السيوطي، مرجع سابق، (٢/ ٢١٧).

٢. السنة قبل التدوين، د. محمد عجاج الخطيب، مرجع سابق، ص٤٥٠.

التاريخ الصحيح الصادق[1].

نضيف إلي ما سبق أن الطاعنين قد خفي عليهم سبب كثرة أحاديث أبي هريرة ﷺ لكونهم ليسوا من أهل الحديث؛ إذ إن من الأسباب أن المحدثين يطلقون على الإسناد المستقل والاختلاف في الألفاظ "أحاديث"، وإذا علمتَ أن أبا هريرة ﷺ رُزِق البركة في التلاميذ، فقد روى عنه ما يربو على الثمانمائة (٨٠٠) تبين من ذلك أن هذا العدد الضخم الذي أورده الطاعنون (٨٧٤٠) من الكتب التسعة ما هو في حقيقة أمره إلا الطرق والأسانيد، واختلاف الألفاظ، مع ما في ذلك من الأحاديث الضعيفة والموضوعة التي لا يمكن أن تُنْسَب إلى أبي هريرة ﷺ.

وقد قام الشيخ محمد ضياء الرحمن الأعظمي الهندي بدراسة مسند أبي هريرة من مسند الإمام أحمد مع ما رواه أصحاب الكتب الستة فلم يبلغ ذلك كله إلا (١٣٣٦) حديثًا فقط، ثم قال: "نعم توجد مرويات أخرى في مستدرك الحاكم وسنن البيهقي والدارقطني ومصنف عبد الرزاق وغيرها من كتب الحديث، ولكني جازم بأن هذا العدد لن يبلغ العدد الذي ذكره العلماء، بل لا يتجاوز ألفي حديث على أكبر تقدير"[2].

وبالإضافة إلي ما سبق فإن انفراد أبي هريرة ﷺ بأحاديث لم تُرو عن الصحابة مهاجرين وأنصارًا، ليس من العيب الذي يستوجب النقد، فهو ليس بدعًا في ذلك؛ فقد كان رسول الله ﷺ يختص بعض أصحابه بأشياء دون الآخرين، ومن هذا حديثه لمعاذ بن جبل ﷺ: "ما من أحد يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله صدقًا من قلبه إلا حرَّمه الله على النار، قال: يا رسول الله، أفلا أخبر به الناس فيستبشروا؟ قال: إذًا يتَّكِلُوا، وأخبر بها معاذ عند موته تأثمًا"[3]، وخوفًا من أن يكون قد كتم العلم، وهكذا نجد أن أبا هريرة كان كغيره من الصحابة الذين خصهم النبي ﷺ ببعض الأحاديث، فلماذا الطعن في أبي هريرة دون غيره من الصحابة[4]؟!

وتأكيدًا لما سبق نذكر ما رواه أشعث عن أبيه، قال: "أتيت المدينة، فإذا أبو أيوب الأنصاري يحدث عن أبي هريرة عن النبي ﷺ فقلت له: أنت صاحب رسول الله ﷺ، قال: إنه قد سمع، وأن أحدِّث عنه، عن رسول الله ﷺ أحبُّ إليَّ من أن أحدث عن النبي ﷺ"[5].

وبهذا يتضح أن كثرة روايات أبي هريرة، وانفراده بأحاديث؛ يرجع لملازمته الدائمة للنبي ﷺ وسماعه من الصحابة،وسماع تلاميذه منه ®.

ثالثًا. لقد استخدم القرآن الكريم الأسلوب القصصي، وجاءت بعض الأحاديث فسارت على منواله، فلا عجب إذن أن يروي أبو هريرة أحاديث من هذا النوع:

من الأمور التي استنكرها الطاعنون أن الغالب في رواية أبي هريرة هو الطابع القصصي، وهذا مما يدل على

١. السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، د. مصطفى السباعي، مرجع سابق، ص٣١٤.

٢. الرد على الطاعن في أبي هريرة ﷺ، الحسن بن علي الكتاني، مرجع سابق، ص١٧.

٣. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: العلم، باب: مَنْ خصَّ بالعلم قومًا دون قوم، (١/ ٢٧٢)، رقم (١٢٨).

٤. السنة قبل التدوين، د. محمد عجاج الخطيب، مرجع سابق، ص٤٥٣.

٥. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (٢/ ٦٠٦).

® في **"أسباب كثرة مرويات أبي هريرة"** طالع: الوجه الثاني، من الشبهة الثالثة عشرة، من هذا الجزء.

جهلهم المفرط، فما الضير في ذلك إذا صحَّ الإسناد إلي النبي ﷺ بها؟!

وقد حدثنا القرآن الكريم عن عديد من القصص، وضرب لنا بها من الأمثلة والعبر، فذكر لنا ما حدث لأبي البشر آدم مع أبنائه وما دار بينهم، وكذلك تناول القرآن الكريم جميع الأنبياء والأحداث التي دارت مع أقوامهم وكان تناوله في صورة قصصية، وإذا نظر المدَّعون إلي القرآن الكريم وتصفَّحوه بعناية ودقة، لوجدوا بين طَيَّاته قصص موسى وعيسى عليهما السلام، وما حدث لمريم عليها السلام، وكذلك إبراهيم الخليل، وغيرها من القصص[1].

ولقد كان النبي ﷺ كثيرًا ما يُعلِّم أصحابه بطريق القصص والوقائع التي يَصْدُقهم بها عن الأقوام الماضين، فيكون لها في نفوس سامعيها أطيب الأثر وأفضل التوجيه، وتحظى منهم بأوفى النشاط والانتباه، وتقع على القلب والسمع أطيب ما تكون؛ إذ لا يُوجَّه فيها المخاطب بأمر أو نهي، وإنما هو الحديث عن غيره، فتكون له منه العبرة والموعظة والقدوة والائتساء، وقد سنَّ الله ﷻ هذا الأسلوب الكريم في تعليمه لنبيه ﷺ فقال ﷻ: ﴿ وَكُلًّا نَّقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِۦ فُؤَادَكَ ۚ وَجَآءَكَ فِى هَٰذِهِ ٱلْحَقُّ وَمَوْعِظَةٌ وَذِكْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴿١٢٠﴾ ﴾ (هود)، وفي هذا القصص الحق والخبر اليقين من التوجيه ترغيبًا وترهيبًا، وتنفيرًا وتحذيرًا ما هو غني عن الشرح والبيان[2].

وهكذا نجد أن القصص في روايات أبي هريرة رضي الله عنه ليس عيبًا ليُوجَّه لراوية الإسلام النقد فيه، طالما صحَّ هذا التحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه ولم يكن موضوعًا باسمه، فالقصص في أحاديث النبي منهج وضعه ﷺ.

وبذلك نخلص إلى أن الجانب القصصي في روايات أبي هريرة ليس عيبًا طالما وافق القرآن الكريم والسنة المطهرة، وقد أجرى الشيخ الأعظمي دراسة فاحصة على مرويات أبي هريرة، وخرج بنتيجة حاسمة ترد على المفترين ادعاءاتهم الباطلة، فيقول: "... فإنهم لم يدرسوا هذا الموضوع دراسة فحص دقيق وإلا لما وقعوا في هذه الشبهة الواهية، فإن أبا هريرة لم يرو الأحاديث الغريبة التي لا يقبلها العقل والمنطق، بل إن هذه الغرائب نسبت إليه على رغمه، فهو بريء من هذا كله، وإذا وجد هناك حديث يصعب فهمه وهو صحيح، فإن أبا هريرة لم يكن منفردًا بروايته، بل شاركه فيه جماعة من الآخرين، فتكون المسئولية مجزأة بين هؤلاء جميعًا"[3].

الخلاصة:

- لقد استغل الطاعنون اسم "النخعي" ومكانته بين المحدثين، ونسبوا إليه القول برد أحاديث أبي هريرة رضي الله عنه حتى يطعنوا في راوية الإسلام.
- إن هذه المقولة التي نُسبت إلى إبراهيم النخعي لم يتصل إسنادها إليه ـ وإن صحَّت ـ فهي لا تعني رده أحاديث أبي هريرة، وإنما تعني أن بعض الكوفيين المخالفين لإجماع الأمة هم الذين ردوا أحاديثه، وكيف تُردُّ أحاديثه وهو المزَكى بتعديل الله تعالى ورسوله

١. الرد على الطاعن في أبي هريرة رضي الله عنه، الحسن بن علي الكتاني، مرجع سابق، ص٢٠.

٢. الرسول المعلم ﷺ وأساليبه في التعليم، عبد الفتاح أبوغدة، مرجع سابق، ص١٩٤.

٣. الرد على الطاعن في أبي هريرة، الحسن بن علي الكتاني، مرجع سابق، ص٢٠.

وإجماع الأمة له.

- لقد أخذ النخعي بحديث أبي هريرة، وأخْذه بحديثه ﷺ يؤكد ثقته في أحاديثه، مما يبطل زعم المشككين ويرد عليهم دعواهم.
- لقد أثنى النبي ﷺ على أبي هريرة ﷺ، ودعا له أن يُحببه الله إلى عباده المؤمنين، فكيف لا يقبل حديثه الإمام النخعي، وهو المعروف بالتقوى والصلاح؟!
- لقد أثنى الصحابة والتابعون وكبار المحدثين على أبي هريرة بما هو أهله، فهل خفي هذا على الطاعنين أو أنهم قد تجاهلوه، أم أن شغلهم الشاغل هو الطعن والافتراء على الصحابة الكرام؟!
- لقد أُخرجت أحاديث أبي هريرة ﷺ في الكتب الستة "البخاري ومسلم وابن ماجه وأبو داود والترمذي والنسائي"، فهل كل هؤلاء لا يدرون صدق أبي هريرة، وهم الخبراء برجال الحديث؟!
- إن كثرة روايات أبي هريرة؛ ترجع لملازمته للنبي ﷺ، إذ لازمه ثلاث سنوات كانت حافلة بالأحداث، كما أنه سَمِعَ لكبار الصحابة، وترجع كذلك إلى كثرة الطرق والأسانيد عنه؛ فقد كان متفرغًا بعكس كثير من الصحابة.
- إن الطابع القصصي ليس عيبًا في روايات أبي هريرة ﷺ طالما وافق القرآن والسنة الصحيحة، وكان سنده صحيحًا؛ وذلك لأن القرآن نفسه قد استخدم الطابع القصصي في كثير من سوره، فلماذا العجب من رواية أبي هريرة لمثل هذه الأحاديث؟!

الشبهة العشرون

دعوى فساد مرويات أبي هريرة التي رواها البخاري في صحيحه (*)

مضمون الشبهة:

يدعي بعض المغرضين فساد روايات أبي هريرة التي رواها البخاري في صحيحه؛ وذلك لأن البخاري اعتقد العصمة في الصحابة جميعًا، ومنهم أبو هريرة، ولذلك اعتمد جميع رواياته على أنها صحيحة ثابتة، على الرغم مما وُجِّه إلى أبي هريرة من طعون، زاعمين أن علماء المذاهب الأربعة قد وقعوا في الخطأ نفسه حين أسسوا مذاهبهم على ما رواه البخاري عن أبي هريرة. رامين من وراء ذلك إلى الطعن في مرويات أبي هريرة التي أخرجها البخاري في صحيحه، تمهيدًا للطعن في السنة عامَّة.

وجها إبطال الشبهة:

١) لم يعتقد الإمام البخاري ولا غيره من أئمة الحديث العصمة في الصحابة؛ لأنها من خواص الأنبياء فقط، وإنما اتفق الجميع على عدالتهم الثابتة في كتاب الله وسنة نبيه ﷺ، وهي المعوَّل عليها في قبول الرواية لا العصمة، وما كان أبو هريرة ﷺ إلا أحد هؤلاء المتفق على عدالتهم.

٢) إن القول بأن الأئمة الأربعة ـ أصحاب المذاهب ـ أسسوا مذاهبهم على أساس رواية البخاري

(*) رد السهام الموجهة إلى السنة في العصر الحديث من خلال جهود الإمام محمد رشيد رضا في خدمة السنة، د. يوسف عبد المقصود إبراهيم، دار التوعية، القاهرة، ط١، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

عن أبي هريرة ﷺ يُعدُّ جهلًا صارخًا بسير هؤلاء الأفاضل، بل بمعرفة الحد الأدنى من أحوال الرجال وتاريخهم؛ لأن آخر هؤلاء وهو الإمام أحمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ) يُعدُّ من كبار شيوخ البخاري، فأنَّى لهم أن يؤسسوا مذاهبهم على أساس رواية من جاء بعدهم بمدة من الزمن (أعني البخاري ت: ٢٥٦هـ)؟!

التفصيل:

أولا. نفي اعتقاد البخاري بوجود العصمة في أحد غير الأنبياء:

إن البخاري مثل باقي أئمة أهل السنة لم يعتقد العصمة في أحد غير الأنبياء، صحابيًّا كان أو غير صحابيٍّ؛ لأن العصمة من خواص النبوة ولوازمها؛ لثقل ما يحمله الرسل من أمانة أراد الله تبليغها بواسطتهم؛ ليقيم الحجة على الناس، لذلك خصَّهم الله بما يَحُوْل بينهم وبين الزَّلل، ويحفظهم من الوقوع في الخطأ، مما قد يؤثر في تبليغ الرسالة، ويمنع حصول المطلوب من إقامة الحجة على الخلق، وليست النبوة شرطًا في قبول الرواية.

ولو أن العصمة شرط في قبول الرواية، لما قَبِلَ أحد من البشر قول أحد بعد تبليغ أنبيائهم الوحي، وإنما يُكْتفى في تصديق الرواية العلم بعدالة الراوي، وجودة حفظه، وضبطه لما يرويه، ولم يُنْقل عن أحدٍ من مؤرخي البشر ونَقَلَة الأخبار مثلما نُقِلَ عن البخاري من شدة التحرِّي في كتابه الجامع الصحيح، فليأتنا هؤلاء الطاعنون بمثله أو بما يَقْرُب منه عندهم، كيف وكتبهم المقدسة تنْسب الكذب وغيره من كبائر المعاصي إلي الأنبياء ـ بَرَّأهم الله ـ وعلى الرغم من أن هؤلاء لا يقولون بعصمة الأنبياء، دع عنك عصمة ناقلي كتبهم بغير أسانيد متصلة، إلا أنهم يقبلون ما ينسبه هؤلاء النقلة إلى أنبيائهم[1].

إن العدالة المتفق على حصولها لجميع الصحابة هي المُعَوَّل عليها في قبول الرواية أو ردِّها، والعدالة هي: "استواء أحوال صاحبها في دينه، ويعتبر لها شيئان:

الأول: الصلاح في الدين بأداء الفرائض برواتبها، واجتناب المحرمات، بألا يأتي كبيرة، ولا يُداوم على صغيرة، والكبيرة: ما فيه حد في الدنيا أو وعيد في الآخرة، أو لعنة، أو غضب، أو نفي إيمان، والصغيرة ما دون ذلك.

الثاني: استعمال المروءة الإنسانية بفعل ما يُجمِّله ويُزيِّنه عادةً، مثل السخاء وحسن الخُلُق، وحُسن المجاورة ونحوها، وترك ما يُدنِّسه ويُشينه من الأمور الدنِيَّة المُزرية به"[2].

وهذه الأمور يجب التحقق من وجودها في الراوي إلا أن يكون صحابيًّا؛ لأن عدالته ثابتة نقلًا وعقلًا؛ نقلًا بالقرآن والسنة الصحيحة، وعقلًا؛ لأن الله تعالى سخَّرهم ـ الصحابة ـ لحمل الرسالة وتبليغها من بعد النبي ﷺ، فهل يُؤْمَن على حَمْلِها من ليس بعدل، أو من يُتوقَّع منه التحريف أو التغيير فيها، مما ينتفي معه الغرض من إرسال الرسول ﷺ؟!

وما أبو هريرة ﷺ إلا أحد هؤلاء الصحابة الأخيار، وما دامت مكانة الصحابة بهذه الرفعة والعلو، وأنهم أفضل خلق الله بعد الأنبياء والمرسلين، فلا يُقبل تجريح

---

١. المرجع السابق، ص١٢٣ بتصرف.

٢. في السنة النبوية ومصطلح الحديث، د. حسين سمرة، دار الهاني، القاهرة، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م، ص١٤٨.

- من بعدهم - لهم، ولا مقارنتهم بغيرهم من الرُّواة وإن كانوا ثقات لا يَخْتلف عليهم اثنان؛ لأن عدالتهم مشهورة معلومة لكل المسلمين، وصدق القائل:

ألا ترى أن السيفَ يَنْقُص قَدرُه

إنْ قِيل إنَّ السيفَ أمْضى من العصى

ومن ثَمَّ فإن البخاري لم يعتقد العصمة في الصحابة، ولكنه لم يرْتَبْ فيهم، ولا يسعه هو، أو غيره أن يرتاب، ومع اعتقاده بعدم عصمتهم، اعتقد عدالتهم، وهي المُعَوَّل عليها في قبول الرواية، والمتفق على تحققها فيهم ﷺ نقلًا وعقلًا، فكيف تكون إذن رواية البخاري عن أبي هريرة أفسدت الشريعة؟!

ثانيًا. الأئمة الأربعة كانوا سابقين للبخاري، فكيف يبنون مذاهبهم على رواياته؟!

إن قولهم بأن الأئمة الأربعة أَسَّسوا مذاهبهم اعتمادًا على رواية البخاري عن أبي هريرة ﷺ قول يدل على عدم علم هؤلاء بسير الأئمة جميعًا، وذلك أن البخاري كان متأخرًا عن الأئمة الأربعة؛ إذ ولد سنة (١٩٤هـ)، وتوفي (٢٥٦هـ)[١] أي ولد بعد وفاة كلٍّ من الإمام أبي حنيفة (٨٠ - ١٥٠هـ)[٢]، والإمام مالك بن أنس (٩٣ - ١٧٩هـ)[٣]، فقد ولد بعد وفاة أبي حنيفة بأربعة وأربعين عامًا، وبعد وفاة مالك بخمس عشرة سنة، فكيف أَسَّسا مذهبيهما على أساس رواية البخاري عن أبي هريرة؟!

أما الإمام الشافعي فقد ولد عام (١٥٠هـ)، وتوفي (٢٠٤هـ)[٤]، أي كان عمر البخاري عشر سنوات؛ أي في بداية رحلته لطلب العلم، فكيف اطَّلع الشافعي على صحيحه الذي صنفه في ست عشرة سنة؟! هكذا يكذِّب التاريخ مزاعم هؤلاء.

وبقي الإمام أحمد بن حنبل (١٦٤- ٢٤١هـ)[٥] فقد أدركه البخاري، وتلقَّى الحديث عنه، وقد جاء في "تهذيب التهذيب" عن العقيلي أن البخاري لما ألف كتابه الصحيح عرضه على عليِّ بن المديني (ت: ٢٣٤هـ)، ويحيى بن معين (ت: ٢٣٣هـ) وأحمد بن حنبل، وكلهم من كبار شيوخه، فامتحنوه، وكلهم قال: كتابك صحيح إلا أربعة أحاديث، قال العقيلي: "والقول فيها قول البخاري وهي صحيحة"[٦]، والشاهد في هذا أن البخاري أخذ عمن أدرك من الأئمة الأربعة، ولم يأخذ أحد منهم عنه شيئًا، ولم يكن أحد من المجتهدين يُقلِّد أحدًا في رواية ولا دراية، وإنما يأخذ كل منهم بما صَحَّ عنده من الرواية.

ثم إن مصدر العلم والحق في سائر فروع المعرفة الشرعية عند أهل السنة هو كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، فلا كلام لأحد قبل كلام الله ولا هدي لأحد قبل هدي محمد[٧].

فما أثبته الله ورسوله أثبته علماء المذاهب، وما نفاه الله ورسوله نفاه هؤلاء الأفذاذ، سواء كان الطريق إلى

١. سير أعلام النبلاء، الذهبي، مرجع سابق، (٢/ ٣٩٢).
٢. المرجع السابق، (٦/ ٣٩١).
٣. السابق، (٨/ ٤٩).
٤. السابق، (١١/ ١٧٩).
٥. السابق، (١٠/ ١٠).
٦. السابق، (١١/ ١٧٩).
٧. مصادر التشريع ومنهج الاستدلال والتلقي، حمدي عبد الله، مرجع سابق، ص١٨.

معرفة ذلك رواية أبي هريرة أو غيره، ما دامت هذه الرواية ثابتة وصحيحة عن رسول الله ﷺ.

وإذا وضعنا في الحسبان علم هؤلاء الأفاضل - أئمة المذاهب - بالسنة وعلومها، علمنا أنهم أسَّسوا مذاهبهم على أساس الدين، قرآنًا وسنة، من روايات أبي هريرة وغيره، ولم يؤسسوا مذاهبهم على روايات البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه وحده.

وإذا افترضنا - مجاراة لرأيهم - أن أئمة المذاهب أسَّسوا مذاهبهم على أساس رواية البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه مع مخالفة ذلك للواقع والتاريخ كما بينا بالأدلة الثابتة - فلا إشكال في هذا نظرًا لعدالة أبي هريرة التي لا يشك فيها ذو لُبٍّ، ولتحري البخاري ودقته وتمحيصه لكتابة الصحيح الذي أجمعت الأمة على أنه أصح كتب السنة جميعًا.

الخلاصة:

- إن العصمة فضل من الله على رسله؛ لضمان حصول التبليغ وسلامته، ولم يشاركهم في هذا الفضل أحد، والإمام البخاري من أعلم الناس بذلك، فلم يقل بعصمة أحدٍ من الصحابة أبدًا.
- إن المُعَوَّل عليه في قبول الرواية تحقق الضبط والعدالة التي اتُّفق على حصولها لجميع أصحاب النبي ﷺ لا العصمة من الخطأ.
- إن أئمة المذاهب الأربعة أسبق من الإمام البخاري رحمه الله والمتأخر منهم - أحمد بن حنبل - يعد من كبار شيوخه، فكيف يُقال إنهم أسسوا مذاهبهم على رواياته؟! إن هذا مما يخالف العقل والمنطق والتاريخ الصحيح.
- إن الأصول التي اعتمد عليها الأئمة في مذاهبهم، القرآن والسنة، سواء كانت من رواية أبي هريرة رضي الله عنه أو غيره من الصحابة، ولم يعتمدوا على رواية البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه وحده، وهذا مما يدحض شبهتهم، وينفي زعمهم، ويُظهر عَوار منهجهم، وسوء طويتهم.
- هذه الفرية الباطلة تدل على مبلغ علم المدَّعين لها وعلى درجة تحرِّيهم وصدقهم فيما يقولون وينقلون، فهم على درجة عالية من التخرُّص وعدم التَّحري الذي يريدون به هدم الحقائق الثابتة.

الشبهة الحادية والعشرون

الزعم أنه لم يصح من مرويَّات أبي هريرة إلا ما اتفق عليه الشيخان(*)

مضمون الشبهة:

يزعم بعض المغرضين أنه لم يصح من مرويَّات أبي هريرة إلا ما اتفق عليه الشيخان (٣٢٥) حديثًا، وأنه لم يصح من مرويَّاته ما انفرد به البخاري دون مسلم، وما انفرد به مسلم دون البخاري، وكذلك ما جاء في كتب السنة من مرويَّاته رضي الله عنه لم يصح أيضًا، قائلين: إن إجماع الأمة على توثيق راوٍ ما لا يجعله معصومًا من وقوع الخطأ في بعض أحاديثه.

رامين من وراء ذلك إلى الطعن في الجزء الأكبر من مرويَّات أبي هريرة رضي الله عنه، وهو ما لم يتفق عليه الشيخان.

(*) دور السنة في إعادة بناء الأمة، جواد موسى محمد عفانة، جمعية عمال المطابع التعاونية، الأردن، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.

وجها إبطال الشبهة:

١) إن ما انفرد به البخاري عن أبي هريرة، وما انفرد به مسلم عنه أيضًا صحيح مقطوع بصحته في ميزان النقد الحديثي، فلقد أجمع العلماء سلفًا وخلفًا على صحة كل ما ورد في الصحيحين، وتلقتها الأمة بالقبول، وما ذلك إلا لدقة الشيخين المتناهية، فكيف نرد ما انفرد به كل منهما عن أبي هريرة؟!

٢) إن البخاري ومسلم لم يستوعبا كل الصحيح، ولم يلتزما ذلك أو يشترطاه، والقول بأنه لم يصح من مرويّات أبي هريرة ﷺ إلا ما اتفقا عليه، قول يفتقد الدليل، ويُكذّبه واقع كتب السنة الأخرى التي ضُمنت مرويّات صحيحة عن أبي هريرة ولم ترد في الصحيحين.

التفصيل:

أولا. صحة كل ما انفرد به البخاري أو مسلم عن أبي هريرة:

لقد كانت هناك عناية تامة من البخاري ومسلم في انتقاء الأحاديث التي أُودعت في الكتابين، وفي وضع شروط خاصة وعالية في ضبط المتون والأسانيد حتى لا يُدوَّن في الكتابين إلا ما كان صحيحًا، ولهذا اشتهر الكتابان باسم الصحيح، "صحيح البخاري" و "صحيح مسلم".

واستقر الأمر ـ بعد عرضها على نقاد الحديث من أئمة العصر ـ على قبول الكتابين، وقد تلقَّت الأمة هذين الكتابين بالقبول، وحصل لهما من الإجماع ما لم يحصل لغيرهما من كتب الحديث.

وكانت ـ وما زالت ـ لهذين الكتابين منزلة عظيمة عند أهل السنة، فمن أتى بعد ذلك ناقدًا أو مستدركًا، فهو لا ينتقد "صحيح البخاري" و "صحيح مسلم"، بل ينقد ويستدرك على جموع العلماء، ويتَّهم مجموع الأمة بالخطأ[1].

آراء علماء الحديث في الصحيحين:

يقول ابن الصلاح في أقسام الصحيح: وأعلاها الأول، وهو الذي يقول فيه أهل الحديث كثيرًا: "صحيح مُتَّفق عليه"، يطلقون ذلك ويعنون به اتفاق البخاري ومسلم لا اتفاق الأمة عليه، ولكن اتفاق الأمة عليه لازم من ذلك وحاصل معه، باتفاق الأمة على تلقي ما اتفقا عليه بالقبول، وهذا القسم جميعه مقطوع بصحته، والعلم اليقيني النظري واقع به.

وما انفرد به كل من البخاري ومسلم مندرج في قبيل ما يُقطَع بصحته؛ لتلقِّي الأمة كل واحد من كتابيهما بالقبول، على الوجه الذي فصلناه من حالهما فيما سبق[2].

وقال الحافظ ابن كثير: "وقد حُكي أن الأمة تلقَّت هذين الكتابين بالقبول سوى أحرف يسيرة، انتقدها بعض الحفاظ كالدارقطني وغيره، ثم استنبط من ذلك القَطْع بصحة ما فيهما من الأحاديث؛ لأن الأمة مجتمعة معصومة من الخطأ، فما ظنَّت صحته ووجب عليها العمل به لا بد أن يكون صحيحًا"[3].

وقال الإمام النووي أيضًا: "أما البخاري ومسلم

---

١. مكانة الصحيحين والدفاع عن صحيح مسلم، د. عبد العزيز بن ندى بن عبد الرحمن العتيبي الأثري، غراس للطباعة، الكويت، ط١، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٧م، ص١٣، ١٤ بتصرف.

٢. علوم الحديث، ابن الصلاح، مرجع سابق، ص٢٤، ٢٥ بتصرف.

٣. الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، أحمد شاكر، دار التراث، القاهرة، ط٣، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م، ص٢٩.

فأحاديثهما صحيحة"[1].

وقال الذهبي: "فما في الكتابين - بحمد الله - رجل احتجَّ به البخاري أو مسلم في الأصول، ورواياته ضعيفة بل حسنة أو صحيحة، وقال: فكل من خُرِّج له في الصحيحين فقد قفز القنطرة فلا معدل عنه إلا ببرهان بيِّن"[2].

وقال الشوكاني: "واعلم أن ما كان من أحاديث هذا الكتاب في أحد الصحيحين فقد أسفر فيه صبح الصحة لكل ذي عينين؛ لأنه قد قطع عرق النزاع ما صحَّ من الإجماع على تلقِّي جميع الطوائف الإسلامية لما فيهما بالقبول، وهذه رتبة فوق رتبة التصحيح عند جميع أهل المعقول والمنقول على أنهما قد جمعا في كتابيهما من أعلى أنواع الصحيح ما اقتدى به وبرجاله من تصدَّى بعدهما للتصحيح"[3].

وقال الشيخ الألباني: "الصحيحان هما أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى باتفاق علماء المسلمين من المحدثين وغيرهم؛ فقد امتازا على غيرهما من كتب السنة بتفردهما بجمع أصح الأحاديث الصحيحة، وطرح الأحاديث الضعيفة والمتون المنكرة، على قواعد متينة، وشروط دقيقة، وقد وُفِّقوا في ذلك توفيقًا بالغًا"[4].

وقال أحمد شاكر: "الحق الذي لا مرية فيه عند أهل العلم بالحديث من المحققين وممن اهتدى بهديهم، وتبعهم على بصيرة من الأمر، أن أحاديث الصحيحين صحيحة كلها، ليس في واحد منها مطعن أو ضعف، إنما انتقد الدارقطني وغيره من الحُفَّاظ بعض الأحاديث، على معنى أن ما انتقدوه لم يبلغ في الصحة الدرجة العليا التي التزمها كل واحد منهما في كتابه، وأما صحة الحديث في نفسه فلم يخالف أحد فيها"[5].

فهذه بعض أقوال أئمة أهل الحديث على سبيل التمثيل لا الحصر، وهي من الوضوح والشهرة بحيث لا تخفى على أصحاب هذا الشأن.

وهكذا أجمع علماء الأمة قديمًا وحديثًا على صحة الصحيحين، وإجماعهم هذا حجة قطعية مُلزمة للمسلمين، لا تجوز معها المخالفة أو النقض، والأدلة على حجية الإجماع كثيرة، منها:

قوله ﷻ: ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾ ﴾ (النساء)، وهذه الآية تُعد من أقوى الأدلة القرآنية على حجية الإجماع، وقد استدل الإمام الشافعي بهذه الآية على أن الإجماع حجة.

ومنها: حديث عمر ﷺ: "... فمن أراد منكم بحبحة الجنة، فليلزم الجماعة فإن الشيطان مع الفذ، وهو من الاثنين أبعد"[6]، ووجه الدلالة ما ذكره

١. شرح النووي على صحيح مسلم، مرجع سابق، (١/ ١١٦، ١٣٤).

٢. الموقظة في علم مصطلح الحديث، الذهبي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، سوريا، ط٣، ١٤١٨هـ، ص٨٠.

٣. تحفة الذاكرين، الشوكاني، دار القلم، بيروت، ط١، ١٩٨٤م، ص٣.

٤. شرح العقيدة الطحاوية، الشيخ الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ، ص٢٢.

٥. الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، أحمد شاكر، مرجع سابق، ص٢٩.

٦. صحيح: أخرجه أحمد في مسنده، مسند العشرة المبشرين بالجنة، مسند عمر بن الخطاب، (١/ ١٨)، رقم (١١٤). وقال أحمد شاكر في تعليقه على المسند: إسناده صحيح ورجاله ثقات.

الشافعي: "إذا كانت جماعتهم متفرقة في البلدان فلا يقدر أحد أن يلزم جماعة أبدان قوم متفرقين، ولأن اجتماع الأبدان لا يصنع شيئًا، فلم يكن للزوم جماعتهم معنى، إلا ما عليه جماعتهم من التحليل والتحريم"[1].

ولقد وردت في السنة أحاديث كثيرة تدل على عصمة الأمة الإسلامية من الخطأ إذا اجتمعت على أمر من الأمور، وهذه الأحاديث تفيد القطع بأن ما تجتمع عليه الأمة هو الحق والصواب، وإجماع الأمة يتمثل بإجماع مجتهديها، فهم أهل الرأي والمعرفة، وغيرهم لهم تَبَعٌ، فيكون إجماعهم حقًّا وصوابًا، وما كان حقًّا وَجَبَ اتباعه وعدم مخالفته، ولا معنى لحجية الإجماع إلا هذا[2]، ومن هذه الأحاديث: حديث ابن عمر ﷺ: "إن الله قد أجار أمتي أن تجتمع على ضلالة"[3].

ولا يقوم إجماع بعد إجماع على رأي الجمهور؛ لأنه مصادمة للإجماع الأول، إذ كون الإجماع حجة يمنع القول بخلافه، فضلًا عن أن يجمعوا على خلافه.

فهل بعد هذا الإجماع يأتي المغرضون ليشككونا في صحة البخاري ومسلم عامة، وما انفرد به البخاري ومسلم من مرويّات أبي هريرة ﷺ خاصة، مع أنهم لا يحققون الإجماع ويفتقدون شروطه، ولو كان هناك إجماع لَمَا حُقَّ لهم أن يدحضوا الإجماع الأول، ولا أن يخرجوا عنه، فليحذروا وليعلموا أن الخارج عن الإجماع منكرًا لحجيته كافر أو فاسق مبتدع على أخف الآراء[4].

وعليه فكل ما رواه البخاري منفردًا به عن أبي هريرة صحيح بإجماع الأمة، وكذلك ما انفرد به مسلم عنه®.

ثانيًا. الإمامان البخاري ومسلم لم يستوعبا الصحيح ولا التزماه:

لم يستوعب البخاري ومسلم كل الحديث الصحيح في كتابيهما، ولا التزماه، قال الإمام البخاري: "ما أدخلت في كتاب الجامع إلا ما صحَّ، وتركت من الصحاح مخافة الطول"، وقال: "أحفظ مائة ألف حديث صحيح ومائتي ألف حديث غير صحيح"، وقال الإمام مسلم: "ليس كل شيء عندي صحيح وضعته هاهنا، إنما وضعت ما أجمعوا عليه"، قال

---

١. الرسالة، الشافعي، تحقيق: أحمد شاكر، المكتبة العلمية، بيروت، د. ت، ص٤٧٥.

٢. الوجيز في أصول الفقه، د. عبد الكريم زيدان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٧، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م، ص١٨٢، ١٨٣.

٣. حسن: أخرجه ابن أبي عاصم في السنة، باب: ما ذكر عن النبي ﷺ من أمره، (١/ ٩٣)، رقم (٧١). وحسنه الألباني في السلسلة الصحيحة برقم (١٣٣١).

٤. انظر: مصادر التشريع ومنهج الاستدلال والتلقي، حمدي عبد الله، مرجع سابق، ص١٦١، ١٦٢.

® في **"آراء العلماء في كتب الحديث"** طالع: الوجه الثاني، من الشبهة الثانية والعشرين، من الجزء الثاني (تدوين السنة والوضع فيها). وفي **"أمانة أبي هريرة في التحديث، وبراءته من نسبة الأحاديث الموضوعة له، ونفي رد المحدثين لرواياته"** طالع: الوجه الثاني، من الشبهة الحادية عشرة، والوجه الأول، من الشبهة السادسة عشرة، والوجه الأول، من الشبهة التاسعة عشرة، من هذا الجزء. وفي **"أقوال العلماء في البخاري ومسلم وآراؤهم في الصحيحين ونقدهم لهما"** طالع: الوجه الثاني، من الشبهة الحادية والعشرين، من الجزء الثاني (تدوين السنة والوضع فيها)، والوجه الأول، من الشبهة الرابعة والعشرين، من الجزء الخامس (الأئمة والرواة)، والوجه الأول، من الشبهة الثامنة، من الجزء السادس (دواوين السنة). وفي **"إجماع الأمة على صحة صحيحي البخاري ومسلم"** طالع: الشبهة الثانية عشرة، من الجزء السادس (دواوين السنة).

السيوطي: "يريد ما وجد عنده فيها شرائط الصحيح المجمع عليه"[1].

وهذا اعتراف منهما بأنهما لم يستوعبا كل الصحيح، إذن فإنه توجد أحاديث كثيرة صحيحة موجودة في كتب السنة المعتمدة، كسنن أبي داود والترمذي والنسائي ولم يخرجاها، وكذلك يوجد في مسند الإمام أحمد من الأحاديث الصحيحة ما ليست عندهما أو عند أحدهما، وكذلك نجد في الكتب المعتمدة المشهورة كصحيح ابن خزيمة، وصحيح ابن حبان، ومستدرك الحاكم - أحاديث صحيحة، وكذلك في معجمي الطبراني الكبير والأوسط، ما يُمَكِّن المُتبحِّر في هذا العلم من الحكم بصحة كثير منه، ويوجد كذلك في سنن الدارقطني والبيهقي وغيرهما كثير من الأحاديث الصحيحة[2].

ولا يخلو كتاب من هذه الكتب من مرويّات صحيحة لأبي هريرة، والتي لا توجد في الصحيحين، وهذا ما جعل الحاكم يُصنِّف مستدركه على الصحيحين، ليأتي بما صحَّ على شرطيهما ولم يخرجاه، أو على شرط أحدهما ولم يخرجه.

وهذه بعض الأحاديث الصحيحة من مرويّات أبي هريرة ﷺ في غير الصحيحين:

١. حدثنا حسين بن نصر، قال: "حدثنا عبد الرحمن بن زياد، قال: حدثنا شعبة عن زياد مولى الحسن بن علي رضي الله عنهما قال: سمعت أبا هريرة ﷺ يحدِّث عن النبي ﷺ أنه رأى رجلًا يشرب قائمًا، فقال له: قِيء، قال: لِمَ؟ قال: أتحب أن يشرب معك الهر؟ فقال: لا، فقال: قد شرب معك شر من الهر: الشيطان".

إسناده صحيح ورواه أحمد (٦٩٩٠)، والبزار (٢٨٩٦)، والطحاوي في مشكل الآثار (١٩٦٣)، والسيوطي في جامع الأحاديث (٩٨٣٨)، وجمع الجوامع (١٥٢٩٢)، والبيهقي في شعب الإيمان (٥٩٨١)، والهيثمي في مجمع الزوائد (٨٢٤١)، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (١٧٥).

٢. حدثنا أبو أمية، قال: حدثنا يحيى بن يعلى بن الحارث المحاربي، قال: حدثنا أبو بكر بن عياش، عن هشام عن محمد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: "لا تباشر المرأة المرأة، ولا الرجل الرجل".

رجاله ثقات، رجال الشيخين غير أبي بكر بن عياش، فمن رجال البخاري وهو ثقة صدوق، ورواه أحمد (٨٣٠١)، والنسائي في سننه (٩٢٣٢)، وابن حبان في صحيحه (٥٥٨٣)، وقال شعيب الأرنؤوط: إسناده صحيح على شرط الشيخين.

٣. حدثنا فهد بن سليمان، قال: حدثنا الحسن بن الربيع، قال: حدثنا عبد الواحد بن زياد عن مَعْمَر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ أنه سئل عن فأرة وقعت في سمن، قال: "إن كان جامدًا، فخذوها وما حولها فألقوه، وإن كان مائعًا فلا تقربوه".

رجاله ثقات، رجال الشيخين، رواه أبو يعلى (٥٨٤١)، والبيهقي (١٩٤٠٥)، وعبد الرزاق (٢٧٨)، وأبو داود (٣٨٤٤)، وابن حبَّان (١٣٩٣) و(١٣٩٤)، والبغوي (٢٨١٢)، والطبراني في المعجم

١. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، السيوطي، مرجع سابق، (١/ ٩٨).

٢. في السنة النبوية ومصطلح الحديث، د. حسين سمرة، مرجع سابق، ص١٩١ بتصرف.

الكبير (١٠٤٥)، والترمذي (١٧٩٨)، وابن حبان في صحيحه (١٣٩٢)، وأحمد في مسنده (٧٥٩١)، وقال شعيب الأرنؤوط: متن الحديث صحيح.

٤. حدثنا يونس بن عبد الأعلى، قال حدثنا ابن وهب، أن مالكًا حدَّثه عن العلاء بن عبد الرحمن، أنه سمع أبا السائب ـ مولى هشام بن زهرة ـ يقول: سمعت أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: "من صلَّى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج، فهي خداج، فهي خداج، غير تمامٍ".

إسناده صحيح على شرط مسلم، وهو في شرح معاني الآثار (١/ ٢١٦)، ورواه أبو عوانة (١٣٢٨)، وأحمد (٦٩٠٣)، وابن حبان (١٧٨٨)، ومالك في الموطأ (١٨٨)، وابن ماجه (٨٣٨)، وقال الألباني: حسن صحيح، والبيهقي في سننه (٢١٩٦)، والترمذي (٢٤٧)، وقال حديث صحيح وغيرهم كثير، وكل من طرق مختلفة.

٥. حدثنا عبد الله حدثني أبي حدثنا هشيم بن بشير أنبأنا عبد الله بن أبي صالح ذكوان عن أبيه عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: "يمينك على ما يصدقك به صاحبك".

مستخرج أبي عوانة (٤٨٤٢)، والمستدرك على الصحيحين (٧٨٣٤)، وقال الذهبي: صحيح إن شاء الله، سنن ابن ماجه (٢١٢١)، وقال الألباني: صحيح، سنن البيهقي (١٩٨١٩)، ومسند أحمد (٧١١٩)، وقال شعيب الأرنؤوط: إسناده حسن ورجاله ثقات رجال الشيخين غير عبد الله بن أبي صالح.

٦. حدثنا يحيى عن ابن عجلان، قال: "حدثني سعيد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: إذا انتهى أحدكم إلى المجلس فليسلِّم فإن بدا له أن يجلس فليجلس، ثم إن قام والقوم جلوس فليسلِّم، فليست الأولى بأحق من الآخرة".

سنن أبي داود (٥٢١٠)، وسنن النسائي (١٠٢٠٣)، ومشكل الآثار للطحاوي (١١٥٣)، ومسند أحمد (٧١٤٢)، وقال شعيب الأرنؤوط: إسناده قوي، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (١٨٣).

٧. حدثنا مسدد، ثنا يحيى، عن ابن أبي ذئب، عن عبد الرحمن بن مهران، عن عبد الرحمن بن سعد، عن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ: "الأبعد فالأبعد من المسجد أعظم أجرًا".

مسند أحمد (٩٥٢٧)، وسنن أبي داود (٥٥٦)، وسنن ابن ماجه (٧٨٢)، ومستدرك الحاكم (٨٥٢)، وصححه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (٣٠٦).

٨. حدثنا أحمد بن حنبل، ثنا محمد بن فضيل، حدثنا الأعمش، عن رجل، عن صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: "الإمام ضامن، والمؤذن مُؤتمن، اللهم أرشد الأئمة واغفر للمؤذنين".

مسند أحمد (٣٧١٦٩)، سنن أبي داود (٥١٧)، وسنن الترمذي (٢٠٧)، وصحيح ابن حبان (١٦٧١)، وصححه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (٢٣٧).

٩. حدثنا أحمد بن حنبل، حدثنا أبو المغيرة، وحدثنا عباس بن الوليد بن مزيد، أخبرني أبي، وحدثنا محمود بن خالد، حدثنا عمر بن عبد الواحد، عن الأوزاعي، قال: أنبئت أن سعيد بن أبي سعيد المقبري

حدَّث عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: "إذا وطئ أحدكم بنعله الأذى فإن التراب له طهور".

سنن أبي داود (٣٨٥)، ومستدرك الحاكم (٥٩٠)، والسنن الكبرى للبيهقي (٤٤٢٠)، وصححه الألباني في صحيح الجامع برقم (٨٣٣).

١٠. حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا محمد بن موسى، عن يعقوب بن سلمة، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: "لا صلاة لمن لا وضوء له، ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله تعالى عليه".

مسند أحمد (٩٤٠٨)، وسنن أبي داود (١٠١)، وسنن ابن ماجه (٣٩٩)، والمستدرك للحاكم (٥١٨)، وصححه الألباني في صحيح الجامع برقم (٧٥١٤).

وهذه المرويَّات قُصِد منها إثبات خطأ كلام المغرضين، لا حصر مرويَّات أبي هريرة في كتب السنة عدا الصحيحين، وإلا لطال المقام بنا، وعليه فلا يصح قولهم أنه لم يصح من مرويَّات أبي هريرة إلا ما اتفق عليه الشيخان®.

الخلاصة:

- إن ما انفرد به البخاري عن أبي هريرة وما انفرد به مسلم عنه أيضًا مقطوع بصحته؛ وذلك لما اتبعه الشيخان من منهج صلب قويم، ودقة متناهية في انتقاء الحديث.
- لقد أجمعت الأمة على صحة ما ورد في الصحيحين، وإجماع الأمة حجة؛ لأنها لا تجتمع على ضلالة أبدًا، ولا يؤخذ برأي من خالف هذا الإجماع خاصة إن كان من أصحاب الهوى.
- إن كتب السنة الأخرى - غير البخاري ومسلم - ضمَّت كثيرًا من مرويات أبي هريرة الصحيحة، فالبخاري ومسلم لم يستوعبا كل الصحيح، ولم يشترطا ذلك أو يلتزماه، بل كان هدف البخاري هو تصنيف كتاب يربط الأمة بالسنة الصحيحة فقط، دون الإلمام بها كلها.
- لا يعني أن الحديث مَروي عن أبي هريرة - وهو ضعيف أو موضوع - أن أبا هريرة هو الذي وضعه، وإنما الآفة في الوضع ممن جاء بعد الصحابة من الوضَّاعين، وأصحاب الهوى.

الشبهة الثانية والعشرون

دعوى كذب أبي هريرة ؓ في حديث ذي الشمالين(*)

مضمون الشبهة:

يدعي بعض منكري السنة أن أبا هريرة ؓ كذَّاب، كَذَبَ في حديث السهو في الصلاة؛ مستدلين على ذلك بما نسبوه للبخاري عن أبي هريرة ؓ قال: "صلَّيت مع رسول الله ﷺ فسلَّم من ركعتين، فقال ذو الشمالين:

® في **"عدم حصر البخاري لجميع الصحيح في كتابه الجامع"** طالع: الوجه الثالث، من الشبهة الثانية والعشرين، من الجزء الثاني (تدوين السنة والوضع فيها). في **"هدف البخاري من جمع صحيحه الانتقاء لا الحصر"** طالع: الشبهة الرابعة، من الجزء السادس (دواوين السنة). وفي **"الاستدراكات على صحيحي البخاري ومسلم ليست أخطاء؛ بل هي إكمال للعمل على شرطهما"** طالع: الشبهة الثالثة عشرة، من الجزء السادس (دواوين السنة).

(*) دفع الشبهات عن السنة النبوية، د. عبد المهدي عبد القادر، مرجع سابق. دفاعًا عن رسول الله ﷺ، محمد يوسف، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط١، ٢٠٠٨م.

أنقصت الصلاة يا رسول الله"؟ ويقولون: إن أبا هريرة جاء المدينة سنة سبع، وذو الشمالين مات في السنة الثانية من الهجرة، فكيف يحضر أبو هريرة القصة؟ ويرمون من وراء ذلك إلى اتهام أبي هريرة ﷺ بالكذب على النبي ﷺ؛ إيذانًا للطعن في عدالته.

وجه إبطال الشبهة:

- إن ذا الشمالين المذكور ليس هو من سأل النبي ﷺ، وإنما الذي سأله ذو اليدين؛ وقد تأخرت وفاة ذي اليدين هذا إلى ما بعد السنة السابعة من الهجرة؛ وعليه فلا وجه لاتهام أبي هريرة بالكذب في هذه الرواية.

التفصيل:

اتفق معظم أهل الحديث من المصنفين وغيرهم على أن ذا الشمالين غير ذي اليدين؛ "فذو الشمالين هو عمير بن عمرو الخزاعي، وذو اليدين هو الخرباق بن عمر السلمي"[1] كما في رواية مسلم من حديث عمران بن حصين ﷺ، ولفظه: "فقام إليه رجل يقال له الخرباق وكان في يده طول"[2].

صحيح أن ذا الشمالين مات في السنة الثانية من الهجرة في غزوة بدر، ولكن الذي يعنينا في الحديث موضع الشاهد هو "ذو اليدين"، فهو الذي قام وقال للنبي ﷺ:"أنقصت الصلاة..."؛ وعليه فلا إشكال في الحديث موضع الشبهة، فأبو هريرة قد روى حادثة ذي اليدين الذي تُوفي بعد وفاة النبي ﷺ بمدة، وقد عاصره أبو هريرة ﷺ الذي التقى بالنبي ﷺ عام فتح خيبر في السنة السابعة من الهجرة.

ومن هنا يتبين لنا الخلط الذي وقع فيه هؤلاء من تبديل كلمة "ذو الشمالين" مكان "ذو اليدين"، والحديث أخرجه البخاري بسنده، قال: حدثنا آدم حدثنا شعبة عن سعد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن أبي هريرة ﷺ قال: "صلى بنا النبي ﷺ الظهر - أو العصر - فسلَّم، فقال ذو اليدين: الصلاة يا رسول الله أنقصت؟ فقال النبي ﷺ لأصحابه: أحقٌّ ما يقول؟ قالوا: نعم، فصلى ركعتين أخريين، ثم سجد سجدتين"[3]. وصحيح البخاري، وهو أصح كتب السنة يروي أن الذي سأل النبي ﷺ هو ذو اليدين لا ذو الشمالين الذي ذكروه، وذو اليدين مات بعد رسول الله ﷺ بمدة، فلا إشكال في الحديث مطلقًا، ولا أبو هريرة كذب ولا البخاري أخطأ[4].

"قال ابن هندة: ذو اليدين رجل من أهل وادي القرى، أسلم في آخر زمن النبي ﷺ، والسهو كان بعد (أُحُد) وقد شهده أبو هريرة، وأبو هريرة شهد من زمن رسول الله ﷺ أربع سنين، وذو اليدين من بني سليم، وذو الشمالين من أهل مكة، قتل يوم بدر قبل السهو بست سنين، وهو رجل من خزاعة"[5].

١. المنهل العذب المورود شرح سنن أبي داود، محمود خطاب السبكي، د. محمد محمد داود، دار المنار، القاهرة، ط١، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م، (٦/ ١٤٠).

٢. صحيح مسلم (بشرح النووي)، كتاب: المساجد، باب: السهو في الصلاة، (٣/ ١١٣٩)، رقم (١٢٧٠).

٣. صحيح البخاري (بشرح فتح الباري)، كتاب: السهو، باب: إذا سلم في ركعتين أو في ثلاث، (٣/ ١١٦)، رقم (١٢٢٧).

٤. دفع الشبهات عن السنة والرسول، د. عبد المهدي عبد القادر، مكتبة الإيمان، القاهرة، ط٢، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م، ص٢١١.

٥. شرح معاني الآثار، الطحاوي، مطبعة الأنوار المحمدية، القاهرة، هامش (١/ ٤٤٣).

وقوله "صلى بنا رسول الله ﷺ" ظاهر في أن أبا هريرة حضر القصة، وقد حمله الطحاوي على المجاز، فقال: إن المراد به صلى بالمسلمين لا على أنه شهد ذلك أو حضره.

وسبب ذلك قول الزُّهري: "إن صاحب القصة استشهد ببدر، فإن مقتضاه أن تكون القصة وقعت قبل بدر وهي قبل هجرة أبي هريرة بأكثر من خمس سنين".

لكن اتفق أئمة الحديث - كما نقله ابن عبد البر وغيره - على أن الزُّهري وَهِمَ في ذلك، وسببه أنه جعل القصة لذي الشمالين، بينما كان ذو الشمالين هو الذي قُتل ببدرٍ، وهو خزاعي، واسمه عمير بن عمرو بن نضلة، وأما ذو اليدين فتأخر موته بعد النبي ﷺ بمدة؛ لأنه حدَّث بهذا الحديث بعد النبي ﷺ كما أخرجه الطبراني وغيره، وقد وقع عند مسلم من طريق أبي سلمة عن أبي هريرة: "فقام رجل من بني سليم"، فلمَّا وقع عند الزهري بلفظ "فقام ذو الشمالين" وهو يعرف أنه قتل ببدر، قال لأجل ذلك: إن القصة وقعت قبل بدر، وقد جوَّز بعض الأئمة أن تكون القصة وقعت لكل من ذي الشمالين وذي اليدين، وأن أبا هريرة روى الحديثين، فأرسل أحدهما وهو قصة ذي الشمالين، وشاهد الآخر وهو قصة ذي اليدين، وهذا محتمل من طريق الجمع، وقِيل يُحمل على أن ذا الشمالين كان يُقال له أيضًا ذو اليدين وبالعكس؛ فكان ذلك سببًا للاشتباه[1].

وأيًّا ما كان من أمر فإن الحديث الذي في صحيح البخاري أخبر بأن الذي سأل النبي ﷺ هو ذو اليدين لا ذو الشمالين، وذو اليدين مات بعد رسول الله ﷺ، فلا إشكال في حضور أبي هريرة رضي الله عنه الصلاة مع ذي اليدين وسماع هذا الحديث منه، هذا إن اقتصرنا على وجهة النظر الأولى، وإذا أخذنا في اعتبارنا ما جَّوزه بعض الأئمة، وحكاه ابن حجر رحمه الله لم نزدد في عدالة أبي هريرة رضي الله عنه إلا ثقة، وكلها طرق بمجموعها يترجَّح ما عُرف به هذا الصحابي الجليل المُنَزَّه عن الكذب على النبي ﷺ.

الخلاصة:

- إنَّ من قام وسأل النبي ﷺ هو ذو اليدين وليس ذا الشمالين، ومعلوم أن ذا اليدين غير ذي الشمالين؛ فالأول اسمه الخرباق بن عمرو السلَّمي، والثاني اسمه عمير بن عمرو بن نضلة الخزاعي، وقد مات ذو اليدين بعد وفاة النبي ﷺ، وقُتل ذو الشمالين في غزوة بدر في السنة الثانية من الهجرة.
- حمل الطحاوي قول أبي هريرة: "صلى بنا رسول الله ﷺ" على المجاز، وقال المراد بـ "صلى بنا" أي: بالمسلمين كما قال الحسن: "خَطَبَنَا عتبة بن غزوان" يريد خطبته بالبصرة، والحسن لم يكن بالبصرة حينئذ؛ لأن قدومه لها إنما كان قبل صِفِّين بعام.
- يدفع هذا المجاز الذي ذهب إليه الطحاوي ما رواه مسلم وأحمد وغيرهما من طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة في هذا الحديث عن أبي هريرة بلفظ: "بينما أنا أُصلِّي مع رسول الله ﷺ..." الحديث.
- هذا وقد جوَّز بعض الأئمة أن تكون القصة

1. فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، مرجع سابق، (٣/ ١١٦) بتصرف.

ـ المتعلقة بالسهو في الصلاة ـ قد وقعت مع كل من الصحابيين ـ ذي الشمالين وذي اليدين ـ وأن أبا هريرة روى الحديثين؛ فأرسل الأول ـ ذا الشمالين ـ وشاهد الآخر ـ ذا اليدين، وهذا محتمل من طريق الجمع.

- أيًّا ما كان من أمر فإن مُجمل ما ذهب إليه العلماء في متن الحديث المذكور في البخاري بشتى طرقه لا يدل من قريب ولا من بعيد على كذب أبي هريرة ، بل يثبت صدقه.

المصادر والمراجع

- أبو هريرة الصحابي المفترى عليه، أبو طلحة المصري، مكتبة سلسبيل، القاهرة، ٢٠٠٧م.
- أبو هريرة راوية الإسلام، د. محمد عجاج الخطيب، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٣، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- أبو هريرة صاحب رسول الله ﷺ وخادمه، د. حارث سليمان الضاري.
- الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة، بدر الدين الزركشي.
- إحياء علوم الدين، الغزالي، دار المعرفة، بيروت، د. ت.
- الأدلة على صدق النبوة المحمدية ورد الشبهات عنها، هدى عبد الكريم مرعي، دار الفرقان، الأردن، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- الاستيعاب، ابن عبد البر، تحقيق: علي محمد البجاوي، نهضة مصر، القاهرة، د. ت.
- أسد الغابة في معرفة الصحابة، ابن الأثير، دار الفكر، بيروت، د. ت.
- الإسرائيليات في التفسير والحديث، د. محمد حسين الذهبي، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٣، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٥م.
- الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار نهضة مصر، القاهرة، ١٣٨٣هـ/ ١٩٧٠م.
- أضواء على السنة المحمدية، محمود أبو رية، مطبعة صور الحديثة، لبنان، ط٢، ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٤م.
- الاعتصام، الشاطبي، دار المعرفة، بيروت، د. ت.
- أعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن القيم، تحقيق: طه عبد الرءوف سعد، دار الجيل، بيروت، د. ت.
- الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزَّلل والتضليل والمجازفة، عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، المكتب الإسلامي، دمشق، ط٢، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، أحمد شاكر، دار التراث، القاهرة، ط٣، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.
- البداية والنهاية، ابن كثير، تحقيق: علي شيري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٩٨م.
- البداية والنهاية، ابن كثير، دار التقوى، القاهرة، ٢٠٠٤م.
- تاريخ الإسلام، الذهبي، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- التاريخ الإسلامي، محمود شاكر.
- تاريخ الرسل والملوك، الطبري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.

- التاريخ الصغير، البخاري، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- التاريخ الكبير، البخاري، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.
- تاريخ دمشق، ابن عساكر، تحقيق: علي شيري، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
- التأصيل الشرعي لقواعد المحدثين، د. عبد الله شعبان، دار السلام، مصر، ط١، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
- تأويل مختلف الحديث، ابن قتيبة، تحقيق: محمد سعيد السناري، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
- تأويل مختلف الحديث، ابن قتيبة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، المباركفوري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- تحفة الذاكرين، الشوكاني، دار القلم، بيروت، ط١، ١٩٨٤م.
- تحقيق منيف الرتبة لمن ثبت له شريف الصحبة، الحافظ العلائي.
- تدريب الراوي، جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط٢، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.
- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، جلال الدين السيوطي، تحقيق: د. عزت علي عطية وموسى محمد علي، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ١٩٨٠م.
- تذكرة الحفاظ، الذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣١٧هـ.
- تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: صغير أحمد شاغف، دار العاصمة، السعودية، ط١، ١٤١٦هـ.
- تقييد العلم، الخطيب البغدادي، تحقيق: يوسف العش، دار إحياء السنة النبوية، القاهرة،ط٢، ١٩٧٤م.
- تهذيب الأسماء واللغات، النووي، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت.
- تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ.
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، الحافظ المزي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
- جامع التحصيل في أحكام المراسيل، أبو سعيد العلائي، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م.
- جامع بيان العلم وفضله، ابن عبد البر، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، مكتبة التوعية الإسلامية، مصر، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الخطيب البغدادي، تحقيق: د. محمد عجاج الخطيب، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
- جوامع السيرة، ابن حزم، تحقيق: حسين عباس، دار المعارف، القاهرة، ط١، ١٩٠٠م.
- حجية السنة ورد الشبهات التي أُثيرت حولها، الجامعة الدولية بأمريكا اللاتينية، برنامج البكالوريوس.

- الحديث النبوي ومكانته في الفكر الإسلامي الحديث، محمد حمزة، المركز الثقافي العربي، المملكة المغربية، ط١، ٢٠٠٥م.
- الحديث والمحدثون، محمد محمد أبو زهو، مطبعة مصر، القاهرة، ط١، ١٣٧٨هـ/ ١٩٥٨م.
- حقبة من التاريخ، عثمان بن محمد الخميسي، مكتبة الإمام البخاري، مصر، ط٣، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦.
- الحلال والحرام في الإسلام، د. يوسف القرضاوي، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١٦، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- حلية الأولياء، أبو نعيم الأصفهاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٤، ١٤٠٥هـ.
- دفاع عن السنة وردُّ شبه المستشرقين والكتَّاب المعاصرين، د. محمد محمد أبو شهبة، مطبعة الأزهر الشريف، القاهرة، ١٩٩١م.
- دفاع عن السنة وردُّ شبه المستشرقين والكتَّاب المعاصرين، د. محمد محمد أبو شهبة، مكتبة السنة، القاهرة، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- دفاع عن سنة الرسول ﷺ، علاء الدين رجب، دار الصابوني، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- دفاعًا عن رسول الله ﷺ، محمد يوسف، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط١، ٢٠٠٨م.
- دفع الشبهات عن السنة النبوية، د. عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي، مكتبة الإيمان، القاهرة، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.
- دفع الشبهات عن السنة والرسول، د. عبد المهدي عبد القادر، مكتبة الإيمان، القاهرة، ط٢، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
- دور السنة في إعادة بناء الأمة، جواد موسى محمد عفانة، جمعية عمال المطابع التعاونية، الأردن، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.
- رد السهام الموجهة إلى السنة في العصر الحديث من خلال جهود الإمام محمد رشيد رضا في خدمة السنة، د. يوسف عبد المقصود إبراهيم، دار التوعية، القاهرة، ط١، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.
- الرد على الطاعن في أبي هريرة ﷺ، الحسن بن علي الكتاني.
- الرد على القرآنيين دفاعًا عن سنة الحبيب محمد ﷺ، شافع توفيق محمود، الصفا والمروة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، ط١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- الرد على مصطفى محمود في إنكار الشفاعة، عبد المهدي عبد القادر عبد الهادي، دار الاعتصام، القاهرة، د. ت.
- الرسالة، الشافعي، تحقيق: أحمد شاكر، المكتبة العلمية، بيروت، د. ت.
- الرسول المعلم ﷺ وأساليبه في التعليم، عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، القاهرة، ط٣، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

- رياض الجنة في الرد على المدرسة العقلية ومنكري السنة، د. سيد حسين العفاني، دار العفاني، القاهرة، ط١، ١٤١٦هـ/ ٢٠٠٦م.
- الرياض المستطابة في جملة من روى في الصحيحين من الصحابة، يحيى العامري اليمني.
- زاد المعاد في هدي خير العباد، ابن القيم، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٨، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد، محمد بن يوسف الصالحي، تحقيق: د. مصطفى عبد الواحد، دار الكتاب المصري، القاهرة، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- سلسلة الأحاديث الصحيحة، الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٤، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ط٢، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
- السنة النبوية، محمد فتح الله كولن، دار النيل، القاهرة، ط٣، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٥م.
- السنة المطهرة بين أصول الأئمة وشبهات صاحب فجر الإسلام وضحاه، د. سيد أحمد رمضان المسيَّر، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، ط١، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨١م.
- السنة المطهرة والتحديات، د. نور الدين عتر، دار المكتبي، سوريا، ط١، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.
- السنة المفترى عليها، سالم علي البهنساوي، دار الوفاء، مصر، ط٤، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
- السنة النبوية بين كيد الأعداء وجهل الأدعياء، حمدي عبد الله الصعيدي، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، مصر، ط١، ٢٠٠٧م.
- السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام: مناقشتها والرد عليها، د. عماد السيد الشربيني، دار اليقين، مصر، ط١، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
- السنة النبوية وعلومها، د. أحمد عمر هاشم، مكتبة غريب، القاهرة، ط ٢.
- السنة بين الأصول والتاريخ، حمادي ذويب، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠٥م.
- السنة قبل التدوين، د. محمد عجاج الخطيب، مكتبة وهبة، مصر، ط٤، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤.
- السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، د. مصطفى السباعي، دار السلام، القاهرة، ط٣، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
- سنن ابن ماجه، ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، د. ت.
- سنن الدارمي، عبد الله أبو محمد الدارمي، تحقيق: فواز أحمد زمرلي وخالد السبع العلمي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.
- السنن الكبرى، البيهقي.
- سنن النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن علي النسائي، جمعية المكنز الإسلامي، القاهرة، د. ت.

- سير أعلام النبلاء، الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٧، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- السيرة النبوية، ابن هشام، تحقيق: محمد بيومي، دار الحرم للتراث، القاهرة، ط١، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.
- الشبهات الثلاثون المثارة لإنكار السنة النبوية، د. عبد العظيم المطعني، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.
- شبهات وأباطيل منكري السنة، أبو إسلام أحمد عبد الله، مركز التنوير الإسلامي، القاهرة، ط٢، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٦م.
- شذرات الذهب، ابن العماد، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت.
- شرح السنة، الإمام البغوي، تحقيق: زهير الشاويش وشعيب الأرنؤوط، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
- شرح العقيدة الطحاوية، الشيخ الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ.
- صحيح مسلم بشرح النووي، النووي، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط٢، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
- شرح معاني الآثار، الطحاوي، مطبعة الأنوار المحمدية، القاهرة، د. ت.
- شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د. ت.
- شعب الإيمان، البيهقي، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ.
- الشفا بتعريف حقوق المصطفى، القاضي أبو الفضل عياض اليحصبي، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت.
- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، محمد بن حبان البستي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.
- صحيح ابن خزيمة، ابن خزيمة النيسابوري، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م.
- صحيح الترغيب والترهيب، الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ط٥.
- صحيح وضعيف سنن ابن ماجه، محمد ناصر الدين الألباني.
- صحيح وضعيف سنن أبي داود، محمد ناصر الدين الألباني.
- صحيح وضعيف سنن الترمذي، محمد ناصر الدين الألباني.
- صحيح وضعيف سنن النسائي، محمد ناصر الدين الألباني.
- صفة الصفوة، ابن الجوزي، تحقيق: محمود فاخوري ود. محمد روَّاس، دار ابن خلدون، الإسكندرية، د. ت.
- ضحى الإسلام، أحمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٢م.

- الطبقات الكبير، ابن سعد، تحقيق: علي محمد عمر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٢م.
- ظلال الجنة في تخريج السنة، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٣، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.
- العبر في خبر من غبر، الذهبي.
- عدالة الصحابة في ضوء القرآن الكريم والسنة النبوية ودفع الشبهات، د. عماد السيد الشربيني، مكتبة الإيمان، القاهرة، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
- العقد الفريد، ابن عبد ربه، تحقيق: أحمد أمين وأحمد الزين وإبراهيم الإبياري، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠٠٤م.
- علوم الحديث، ابن الصلاح، تحقيق: د. نور الدين عتر، المكتبة العلمية، بيروت، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
- العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، محمد بن إبراهيم الوزير اليماني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، ط١، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.
- عون المعبود شرح سنن أبي داود مع شرح الحافظ ابن قيم الجوزية، شمس الحق العظيم آبادي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محب الدين الخطيب وآخرين، دار الريان، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- فتوح البلدان، البلاذري، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة، د. ت.
- الفتوحات الربانية على الأذكار النووية، ابن علاَّن.
- الفوائد المجموعة، الشوكاني، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ.
- في السنة النبوية ومصطلح الحديث، د. حسين سمرة، دار الهاني، القاهرة، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
- قصة الهجوم على السنة، د. علي أحمد السالوس، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م.
- الكامل في التاريخ، ابن الأثير، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٦، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- كتاب الأذكار، النووي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
- كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب، محمد بن إسحاق بن خزيمة، تحقيق: محمد خليل هراس، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
- كيف ولماذا التشكيك في السنة، د. أحمد عبد الرحمن، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، الإمام جلال الدين السيوطي، دار المعرفة، بيروت، ط٣، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
- اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة، الزركشي.

- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٢هـ.
- مجموع الفتاوى، ابن تيمية، تحقيق: أنور الباز وعامر الجزار، دار الوفاء، مصر، ط٣، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.
- المحدث الفاصل، الرامهرمزي، تحقيق: د. محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، ط٣، ١٤٠٤هـ.
- المدخل لدراسة السنة النبوية، د. يوسف القرضاوي، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٥، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
- المستدرك على الصحيحين، الحاكم النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.
- المسند، أحمد بن حنبل، تحقيق: أحمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، ط٣، ١٣٦٨هـ/ ١٩٤٩م.
- مسند أبي داود الطيالسي، أبو داود الفارسي الطيالسي، دار المعرفة، بيروت، د. ت.
- مسند أبي يعلى الموصلي، أبو يعلى، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- مسند أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنوؤط، مؤسسة قرطبة، القاهرة، د. ت.
- مسند البزَّار، أحمد بن عمرو البزار.
- مشكاة المصابيح، الخطيب التبريزي، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٣، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- مشكلات الأحاديث النبوية، عبد الله القصيمي، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، ط٢، ٢٠٠٦م.
- مصادر التشريع ومنهج الاستدلال والتلقي، حمدي عبد الله، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، القاهرة، ط١، ٢٠٠٦م.
- مصنف عبد الرزاق، أبو بكر عبد الرزاق الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ.
- المصنف في الأحاديث والآثار، ابن أبي شيبة الكوفي، تحقيق: سعيد اللحام، دار الفكر، بيروت، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
- معالم السنن، أبو سليمان أحمد بن محمد الخطابي، المكتبة العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.
- معاوية بن أبي سفيان: شخصيته وعصره، د. علي محمد الصلابي، دار الإيمان، الإسكندرية، ٢٠٠٦م.
- معجم الصحابة، ابن قانع، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٨هـ.
- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، السخاوي، دار الكتاب العربي، سوريا، د. ت.
- مقدمة ابن خلدون، ابن خلدون، دار القلم، بيروت، ط٦، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- مكانة الصحيحين والدفاع عن صحيح مسلم، د. عبد العزيز بن ندى بن عبد الرحمن العتيبي الأثري، غراس للطباعة، الكويت، ط١، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٧م.

- من هدي السنة في الدين والحياة، د. محمد محمد أبو شهبة، مكتبة السنة، القاهرة، ط١، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.
- المناعة في إثبات الشفاعة، أمير فتوح عبد العظيم شيشي، مكتبة البلد الأمين، القاهرة، ط١، ١٤٢٠هـ.
- المنهل العذب المورود شرح سنن أبي داود، محمود خطاب السبكي، تحقيق: د. محمد محمد داود، دار المنار، القاهرة، ط١، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
- موسوعة الإعجاز العلمي في سنة النبي الأمي، حمدي عبد الله الصعيدي، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، القاهرة، ط١، ٢٠٠٧م.
- الموضوعات، ابن الجوزي، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
- الموطأ، الإمام مالك، جمعية المكنز الإسلامي، دار المعارف، القاهرة، د.ت.
- الموقظة في علم مصطلح الحديث، الذهبي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، سوريا، ط٣، ١٤١٨هـ.
- نزهة السامعين في رواية الصحابة عن التابعين، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: طارق محمد العمودي، دار الهجرة، السعودية، ط ١، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.
- الوجيز في أصول الفقه، د. عبد الكريم زيدان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٧، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
- الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، د. محمد أبو شهبة، مكتبة السنة، القاهرة، ط١، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.



موسوعة

بيان الإسلام

الرد على الافتراءات والشبهات

القسم الثالث: السنة النبوية

المجلد الثاني

ج ٣

شبهات حول عدالة الصحابة (١)

(الطعن في أبي هريرة رضي الله عنه)

إعـداد

نخبـة من كبـار العلمـاء



العنوان:

موسوعة بيان الإسلام
الرد على الافتراءات والشبهات
القسم الثالث: السنة النبوية
المجلد الثاني (ج٣، ج٤)

إعداد:

نخبة من كبار العلماء

إشراف عام:

داليا محمد إبراهيم

الترقيم الدولي: 977-14-4431-X
رقم الإيداع: 2011/17883
الطبعة الأولى: يناير 2012



أسسها أحمد محمد إبراهيم سنة 1938

21 شارع أحمد عرابي -
المهندسين - الجيزة

تليفون: 33466434 - 02 33472864
فاكس: 02 33462576
خدمة العملاء: 16766
Website: www.nahdetmisr.com
E-mail: publishing@nahdetmisr.com